

الجزء الاول

من

الكتاب المعبر

في الحكمة

سيد الحكماء اوجد الزمان ابى البركات هبة الله
ابن على بن ملكا البغدادي المتوفى
سبع واربعين وخمس مائة
رحمه الله تعالى



الطبعة الاولى

تحت ادارة جمعية دائرة المعارف الثمانية
محمدرآبادالذكرى سها الله عن طوارق
الزمن وحفظها من الشروخ
والآفات والفتن
في سنة ١٣٥٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الله ولي التوفيق

الجزء الاول من الكتاب المتبر في الحكمة

ويشتمل على الجزء الاول من علم المنطق تصنيف (١) سيد الحكماء اوحده الزمان
ابن البركات هبة الله بن علي بن ملكا رضى الله عنه (٢) ابا بعد حمد الله على نعمه
التي حمده من افضلها وشكره على آلائه التي شكره من انما واكملها .

فانني اقول مفتتحا لكتابي هذا - ان عادة القدماء من العلماء الحكماء كانت جارية
في تعليم العلوم لمن يتعلمها منهم وينقلها عنهم بائسافهة والرواية دون الكتابة
والقراءة فكانوا يقولون ويذكرون من العلم ما يقولونه ويذكرونه لمن
يصلح من المتعلمين وانسانين في وقت صلوحه كما يصلح وبالعبارة اللاتقة
بفهمه وعلى قدر ما عذره (٣) من العلم والمعرفة المتقدمين فلا يصلح علمهم الى غير اهله
ولا الى اهله في غير وقته ولا على غير الوجه الذي يليق بعلمهم ومعرفةهم وذواتهم
ونظمتهم .

وكان العلماء والمتعلمون في ذلك الوقت كثيرى العدد طويل الاعمار ينقلون
العلوم من جيل الى جيل باسرها وعلى اتم تمها فلا يضيع منها شيء ولا ينسى
ولا يقع الى غير اهله .

(١) لا - لسيدنا سيد - (٢) لا - رحمه الله - (٣) لا - عندهم -

فلما قل عدد العلماء والمتعلمين وقصرت الامهار وقصرت المنعم واقرض كثير من العلوم قللة المصلحين والناقلين اخذ العلماء في تدوين الكتب وتصنيفها لتتخفظ فيها العلوم وتنتقل من اهلها الى اهلها في الازمان المتباعدة والاماكن المتباعدة واستعملوا في كثير منها القامص من العبارات والخفي من الاشارات الذين يفهمها ارباب القطنة ويعرفها الاكياس من اهل العلم صيانة منهم للعلوم عن غير اهلها .

فلما استمر الامر في تناقص العلماء وقتهم في جيل بعد جيل اخذ المتأخرون في شرح ذلك العويص وايضاح ذلك الخفي بيسط وتفصيل وتكرار وتطويل حتى كثرت الكتب والتصانيف وخالط اهلها فيها كثير من غير اهلها واختلط فيها كلام الفضلاء المجودين بكلام الجهال المقصرين .

فلما قدر لي الاشتغال بالعلوم الحكيمة بقرأة الكتب التي نقلت فيها عن المتقدمين والتفاسير والشروح والتصانيف التي شرحها وصنفها المتأخرون كنت (١) اقرأ كثير اواكب عليه اكبا باطويلا حتى احصل منه علما قليلا لان كلام القدماء كان يصعب فهم كثير منه لاختصاره وقلة تحصيله ومحصوله واختلال عبارته في نقله من لغة الى لغة وكلام المتأخرين لاجل طوله وبعد دليله عما يدل عليه وحجته عن محجته واعواز الشرح والبيان المحققين في كثير من المواضع اما للغموض واما للاعراض فيتعذر الهمهم لاجل العبارة والشرح والعلم لاجل الدليل والبيئة . فكنت اجتهد بالفكر والنظر في تحصيل المعاني وفهمها والعلوم وتحقيقها فوافقت في شيء لبعض ويخالف في شيء آخر لبعض من القدماء في اقاويلهم وتحصل باسباع النظر في صحيفة الوجود من ذلك ما لم يقبل اولم ينقل وكان ذلك جميعه لا ينضبط بالحفظ بل يتماق في اوراق استبقيتها لا اجعة والتحصيل فاطلع على تلك الاوراق من (٢) رغب في تبويض مصنف منها ١٠ تمتعت عن ذلك لما قدر (٣) من وقوعه الى غير اهلها ممن يقبل او يرد ما فيه اوشيا منه بجهل وقلة تأمل .

فلما كثرت تلك الاوراق وتحصل فيها من العلوم ما لايسهل تضييعه مع تكرار الالتباس من تتعين اجابتهم اجبتهم الى تصنيف هذا الكتاب في العلوم الحكيمية الوجودية الطبيعية والالهية .

وسميته بالكتاب المتبر لاني ضمته ما عرفته واعتبرته وحققته النظر فيه وتممته لا ما قلته عن غير فهم او فهمته وقبلته من غير نظر واعتبار ولم اوافق على (١) ما اعتمدت عليه فيه من الاراء والمذاهب كبير الكبره ولا خالفت صغيرا الصغره بل كان الحق من ذلك هو الغرض والمواقفة والمخالفة فيه بالعرض .

وكان اغلب اجابتي فيه كبير تلامذتي وقديمهم الذي هو كتابه ومستمليه والذي تصفح تعاليمه وراجع في علومه حتى كل واتى باستملائه مع تعليمه وتحقيقه وقدمت على ما ضمته من العلوم الوجودية ذكر العلوم المنطقية التي قيل فيها انها (قوانين الانظار وعروض الافكار)

واحتذيت في ترتيب الاجزاء والمقالات والمسائل والمطلوبات حذو ارسطو طالس في كتبه المنطقية والطبيعية والالهية وذكرت في كل مسألة آراء المتبرين من الحكماء والحققت ما اعوز ذكره من اقسام الرأى واوردت البيانات والحجج بمقتضى النظر ما ذكر منها وما لم يذكر ثم تعقبها بالاعتبار واعتمدت من جملتها على ما رجحت به في العقول كفة الميزان وانتصر وثبت بالدليل والبرهان ورفضت ما عداه كائنا ما كان ومن كان كما يظهر لم تأمله بالمطالعة والتصفح والمراجعة ويرى عذري في البيان وحجتي في الحجة وبرهاني في البرهان .

وقابلت جميع ذلك بالكتاب الاصل والصحيفة الاولى اللتين (٢) اذا نقل الكاتب منهما اصحاب او قابل بهما صحح الكتاب وقسمت (٣) كتابي هذا الى ثلاثة اقسام القسم الاول يشتمل على العلوم المنطقية والقسم الثاني يشتمل على العلوم الطبيعية والقسم الثالث يشتمل على علم ما بعد الطبيعة والعلم الالهي وعلم المنطق يشتمل على ثمانية مقالات المقالة الاولى ستة عشر فصلا المقالة الثانية سبعة فصول المقالة الثالثة

(١) لا - فيما (٢) لا - اللذين - (٣) من هنا الى المقالة الاولى - من كو-

ثمانية عشر فصلا المقالة الرابعة سبعة فصول المقالة الخامسة سبعة فصول المقالة السادسة فصل واحد المقالة السابعة فصلان المقالة الثامنة فصل واحد .

المقالة الاولى

في المعارف وتصور المعاني بالحدود والرسوم

الفصل الاول

نها في منفعة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه

الحكام من جملة العلماء هم الذين يطلبون العلم بالموجودات والحق منه لعينه وبينهم خلاف واخلاف في علومهم ومذاهيبهم المتقولة عنهم يسوء لاجله ظن المبتدئ في طلب العلم حيث يرى الخلاف دليلا على عدم الاصابة في الكل اوفي البعض فيقول لو كان الانسان يصل بنظره الحكيم الى الحق المبين الذي يحصل له به ثقة اليقين لما اختلف النظر من العلماء ولا استمر الخلاف بين الحكماء الذين قيل فيهم ان مطلوبهم الحق لعينه في علم الموجودات لا لاغراض مختلفة تختلف بحسبها مذاهيبهم في مطالبهم فدعا هذا الفكر وامثاله اهل النظر من العلماء والمتعلمين الى طلب ما لاجله يصل الى علم الحق ومعرفته من الطالبين من يصل ويضل عنه من يضل ويقصر من يقصر ويصيب فيه من يصيب ويخطئ فيه من يخطئ فقالوا في ذلك اقوالا متضاربة مبددة فيما بين اقوالهم في علومهم فهدبتها الانظار واتمتها الافكار حتى كتب ارسطو في ذلك الكتاب الذي سماه بعلم المنطق في عدة اجزاء ضمن كل جزء منها فنون الاحياء التعليمية الفكرية النظرية فيما يتصوره الانسان ويصدق به فكان هذا الكتاب في هذا المطلوب اكل ولاغراض المقصودة فيه احوى من جميع ما نقل البنا عن القدماء في فنه ودل كلامه فيه على ان غرضه المقصود منه ذكر الاسباب التي اوجبت لاهل النظر في نظرهم ما اوجبت من اختلافهم في مذاهيبهم وعلومهم حتى وصل منهم من وصل الى الصواب ووقع من وقع الى الخطا وبما ذا يوصل الى ذاك ويتجنب هذا وعلى ان موضوعه الذي

يتصرف فيه المنطقي هو ما به يتوصل الى معرفة المجهولات والعلم بها وهو المعاني السابقة الى اذهان الناس قبل نظرهم فيها ويرومون تحصيله من المعارف والعلوم الاكتسابية فانه يستعملها في ذلك بتصرفه فيها تصرفا يكسبها صوراً تأليفية كما نذكرها .

ولذلك يقول ان كل تعلم وتعلم ذهني فبعلم سابق وعلى ان مطالبه هي انه كيف يتوصل الانسان بالمعرفة والعلم السابقين الى تحصيل المعرفة والعلم المكتسبين بالطلب وعلى اى وجه يكون ذلك وعلى ان غايته افادة ما يتوصل به الانسان الى اكتساب المعارف وانلوم المجهولة ومعرفة الحق فيها من الباطل والصدق مما يقال فيها من الكذب .

وقال قوم ان موضوع المنطق الالفاظ من حيث تدل على المعاني وما اصابوا فان ذلك هو علم اللغات - وغرض المنطق ومنفعته بحسب ما قيل يدلان على ان المنطق لا مدخل للالفاظ في علمه الا بالعرض كدخولها في سائر العلوم والصنائع للفاوضة فيها وهو يتصرف بذهنه في تعرف المجهولات من المعارف والعلوم المطلوبة بالمعارف والعلوم التي سبقت الى ذهنه من غير حاجة الى الالفاظ وان دخلت الالفاظ في اجزاء من هذا العلم فدخلوها في غرضه بالعرض لبالذات كما ستعلمه من الجدل والخطابة والسفسطة والشعر التي ظن هؤلاء ان حكم الباقى مثل حكمها واذا كان كذلك فان (١) المقصود بالذات المعاني (٢) والالفاظ بالعرض ومن اجلها ودخول الالفاظ في خطاب الحاضرين من حيث تدل على المعاني كدخول الكتابة في خطاب الغائبين من حيث تدل على الالفاظ وكما انه لا يلزم ان تكون الكتابة موضوع علم المنطق لانه قد ضمن الكتب كذلك لا يلزم ان تكون الالفاظ موضوع علم المنطق لانه ينطق به ويقاوض فيه بها وانما الذي غلط في هذا الموضع هو ما اتفق من الغناء عن الكتابة باللفظ ولم يتفق الغناء عن اللفظ بغيره .

(١) لا - فالمقصود (٢) زاد قط - (ايضا) -

قد تحصل مما قيل ان منفعة هذا العلم هي هداية الازهان الى حقائق المعارف والعلوم وردها عن الزيف والزلل فيها .

وغرضه معرفة ما به تكون الهداية والرد وكيف يكونان به .

وموضوعه ما به يتوصل الى الهداية والرد المذكورين من المعارف والعلوم السابقة الى الازهان من حيث يتوصل بها الى ذلك ومطلوباته هي القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة من جهة العارف والعلوم السابقة الى الازهان فهو قانون الهداية النظرية التي تكون بسابق المعارف والعلوم الى ما يكتسب بها منها .

واقول ان النفوس الانسانية مختلفة في طباعها وغرائزها وان الهداية النظرية في العلوم منها اولية ومنها تليمية والاولية هي الحكمة العززية التي هي موجودة بالفطرة لنفوس دون غيرها والتليمية هي القوانين الصادرة عن تلك الفطرة المنسوخة منها بتعلمها فاقد الحكمة العززية من واجدها والواجدون لها على قسمين واجد على فطرته الاولى وغريزته الطاهرة مما يدنسها وواجد تدنس فطرته بما طرأ عليها من عادات وتعاليم اخرى والاول هو القدوة لنفسه ولغيره والثاني يحتاج الى الاول حتى يقابل غريزته بغريزته مقابلة النسخة بالام فيصلحها والفاقدون على قسمين قابل وغير قابل وقابل هو الذي تعدم في فطرته الحكمة العززية وضدها المانع عن تعلمها فيتهدى بالتعلم ويستفيد منه بقدر ما يتعلم من القوانين المنسوخة من العززية الاولى اذ لا مانع لها .

وغير القابل هو الذي يوجد فيه مع عدم الحكمة العززية عزيزة هي ضدها فتكون خارجة بالطبع عن العززية الاولى مبائة لها في احكامها ومذاهبها وهي التي لا تستفيد العلم ولا تقبل الهدى لمانع من طبيعتها وغريزتها .

وعلم المنطق يستغنى عنه الاول ولا يتمتع به الآخر ومنفعة الثاني به اكثر من منفعة الثالث لكون هذا مطبوعا وهذا مكلفا ولكل تعليم وتعلم ضرورة الى الالفاظ من جهة مفاصلة العلم للتعلم على طريق العموم وهي موجودة فيما تافقه الناس

ونشأ على تعليمه من اللغات وعلى طريق الخصوص في علم علم من جهة الفاظ يختص وضعها وعرفها بذلك العلم فنذكر الآن من ذلك ما يختص بعلم المنطق وقدمه على ما يتبدى به منه .

الفصل الثاني

في نسبة الالفاظ الى معانيها ومفهوماتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها

كل لفظ يجري بين الناس في مفاهيمها ومحاوراتهم فله معنى في ذهن قائله هو الذي دل به عليه ومفهوم في ذهن سامعه هو الذي يستدل به عليه وقد يدل اللفظ عند السامع على معناه المقصود عند القائل كما يفهم الحيوان الناطق من لفظة الانسان ويسمى ذلك دلالة المطابقة وقد يدل على معنى هو في صمته ومن جملته كما تدل لفظة الانسان على الحيوان او على الناطق فان في دلالتها عليه دلالة على كل واحد منها وتسمى دلالة التضمن ويفهم منه ايضا معنى ليس هو المعنى المقصود ولان جملته لكنه لازم له ومقارن غير متفك عنه وتسمى دلالة التزام كما تدل لفظة المتحرك على معنى المحرك والسقف على الحائط فان المتحرك لا ينفك عن محرك وان لم يكن هو المحرك ولا مفهوم المحرك جزء من مفهومه والسقف لا ينفك عن الحائط وان لم يكن الحائط هو ولا جزؤه ولو جعلت دلتين مطابقة وهي الاولى والآخران مجتمعان في الالتزام والاول منها يخص اذا خص بالتمام التضمن والثاني بالتمام الاستتباع فان الجزء انما يفهم لزوما لفهم الكل لكان صوابا ايضا .

والاسماء قد تشترك المسميات بها في السموع ومنها والفهوم كما شترك القرس والانسان في الحيوان وزيد وعمر في الانسان وتسمى متواطئة وقد تختلف فيها كاختلاف زيد وعمر في مسموعهما ومفهومهما بل كالانسان والحجر والحيوان والشجر وتسمى متباينة .

وقد تشترك في احدهما في السموع دون المفهوم كما شترك هذا الشخص وهذا الشخص في اسم زيد والبصر وينبوع الماء في اسم العين وتسمى مشتركة و متفكة

ومتفقة .

واما في المفهوم دون المسموع كاشتراك العقار والخمر والبشر والانسان وتسمى مترادفة .

وقد يدل باللفظ الواحد على موجود واحد بمفهومات كثيرة با وضاع مختلفة بمفهوم مفهوم كما يقال لحيوان ما انه متحرك تارة بمفهوم حركة الخو والذبول وهو زيادة كيته او قصانها وتارة بمفهوم حركة الاستحالة وذلك با شتداد كيفيته كلونه او حرارته (١) وضعفها وتارة بمفهوم حركة الثقل في مكانه ويكون ذلك اللفظ في دلالة على ذلك الواحد من السميات اسما مشتركا لاتحاده في المسموع وتكثره في المفهوم .

وقد يدل باللفظ الواحد على مفهومات كثيرة في الوجود الواحد بوضع واحد على سبيل التركيب كما يدل بالابيض على البياض وعلى حامله وبالمتحرك على المكان وساكنه وبالابيضاض على البياض ونجدده في نفسه وبالبييض على البياض وتجده لحامله وبقولنا تحرك ويتحرك على الحركة ووضعها وزمانها المعين ولغات في هذا سبيل الى التوسع والزيادة وايقاع اصطلاح على تسمية كل صنف منها باسم يعرف به كما اصطلاح على ان يقال لما جرى مجرى الابيض والمتحرك اسم مشتق وهو الدال على موصوف بصفته ولما جرى مجرى المكي والمدني والماتمي والعالوي اسم منسوب ونسبي وهو الدال على منسوب الى شيء بذلك الشيء الذي هو منسوب اليه وعلى نسبته اليه ولما جرى مجرى تحرك ويتحرك فعل وكلمة وهو الدال على صفة الموصوف غير معين في زمن معين من ماض او مستقبل ولما حالف ذلك في ان لا يدل مع الدلالة على الموضوع على زمانه من سائر الانفاظ اسم كزيد وعمر والاسان والقرس ولما جرى مجرى الابيضاض اسم هو مصدر لان منه تبنى الافعال التي هي الكلم كقولنا ابيض ويبيض ابيضاضا وهو الدال على امره ووجود زماي هو فيه غير قار على حديقف الوجود منه عنده .

وكل ما يقال في المحاورات العقلية من الالفاظ فاما ان يكون لفظا مفردا وهو الذي لا يراد به دالة على جزء مدلوله كقولنا زيد او الانسان واما ان يكون مؤلفا وهو الذي يراد باجزائه دلالة على جزء ما يراد بكلمة كقولنا زيد كاتب او الانسان حيوان ومن اللفظ المفرد ما دلالة دلالة تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به (١) مستقلا بمفهومه في دلالة وتلك هي الاسماء والافعال اعني الكلم كقولنا زيد وعمر وفعل وفعل فانه لو سأل سائل ~~وتحقيق~~ هذا لكان الجواب بانه زيد او عمر وجوابا مستقلا بمفهومه في دلالة وكذلك لو قال ما الذي فعل فقال قام او مشى او ما الذي فعل قيل يقوم او يمشى لكان الجواب بكل واحد من هذه جوابا مستقلا بمفهومه في دلالة .

ومنه ما دلالة غير تامة وهو كل لفظ يكون السؤال عنه والجواب به غير مستقل بمفهومه في دلالة كقولنا في والى ومن وعلى فانه لا يقال لا ما في ولا ما على كما يقال ما هذا وما الانسان وما فعل ولا من في ولا من على كما يقال من زيد او من الانسان ولو سأل سائل فقال من هذا او ما الذي فعل او فعل او ما الذي عرض له او كيف هو كان الجواب بانه من او الى او في او على جوابا مستقلا (٢) بمفهومه في دلالة وهذه واما ما تسمى ادوات وحروفا لا يلفظ بها في المحاورات الاع غيرها .

والاسماء فمنها بسيطة وهي التي لا يكون في سموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كزيد والانسان والحجر ومنها مركبة وهي التي يكون في سموعها تركيب يرجع الى تركيب المفهوم كصاحب الدار ورئيس المدينة بل وكالبيض والاسود وسائر الاسماء المشتقة والمنسوبة والمصادرة في سائرها ركبها بهذا المعنى على ما قيل ولا شك ان الفرق بين التركيب والتأليف في الالفاظ مفهوم مما قيل فليس صاحب الدار لفظا ، ولقاوان كان لسموعه اجزاء يلفظ بكل منها على افرادة فليست هي دالة على اجزاء من مفهومه المدلول به عليه فليس (٣) الدار احد حزفي مفهومه الذي هو صاحب الدار ولا هو دال عليها بقصد متوجه اليها وانما صاحب الدار

(١) م - لا (٢) كدا - في قط ولا - وى - كو - غير مستقل وهو الصواب - ح

(٣) لا - مفهوم الدار

انسان له صفة نسبة (١) الى شيء هو الدار يدل عليه بها وعليها بالدار وامثال هذه
مفهومة عند من تأمل قليلا ويتثبت في تأمله لا كمن فهم التركيب تأليفا ورد على
ارسطوطاليس في قوله بان عباده وعبد شمس من المركبات بان بين انها ليسا من
المؤلفات واعتب نفسه في ما لا اختلاف فيه وهو انها ليسا من المؤلفات وذلك لم يقل
وانما قيل انه مركب وذلك غير مردود وايضا فان ارسطوطاليس قال ذلك في
الاسماء دون غيرها لان هذا التركيب انما يكون في الاسماء ولا يكون في الكلم
ولافي الحروف فان الاسم يركب من اسمين كعباده و(عبد شمس-٢) ومن اسم وكلمة
مثل تأبط شر او لا تركب الكلمة من كلمتين ولا من اسم وكلمة وكذلك الحرف
ولافي لغة من اللغات واما التأليف فانه يكون في جميعها بل بين جميعها ومن قال ان
عباده لفظ مؤلف فقد جعله الفاظا لا لفظا فان التأليف انما يكون بين اشياء ولا يلزم
منه الاتحاد واما التركيب فانه يكون للتحديد من اشياء ولا يليق ان يقال لفظ
مؤلف بل مركبة وانما يقال الفاظ مؤلفة ولفظ مؤلف لان اللفظ اسم الجنس لا يمنع
قوله على واحد ولا على كثير فاللفظ المؤلف ويعرف بالقول فنه ما تأليفه تأليف
يشتمل عليه في المفهوم وحده يصح ان يدل عليها بلفظة واحدة في المسموع
كقولنا الحيوان الناطق المائت فان هذا يشتمل عليه في المفهوم وحده هي
الانسانية ويدل عليها بلفظة واحدة وهي قولنا انسان ومنه ما ليس كذلك كقولنا
الانسان حيوان فانه لا اتحاد له في مفهومه ولا في مسموعه .

وقيل ان كل محاولة لفظية فهي لغرض هو اما طلب من القائل او اعطاء والطلب
على ما صنف اما طلب قول واما طلب فعل غير القول وطلب القول يسمى مسألة
واستعلاما وطلب الفعل فهو كالامر والاتماس والتضرع والاعطاء باللفظ هو
الاعلام والاخبار كقولنا ان زيدا حيوان والانسان ناطق ويلزمه ان يكون
صادقا او كاذبا وذلك مما لا يلزم اللفظ المفرد ولا في قوته من المؤلف فان القائل
انسان او حيوان ناطق ما لم يضاف اليه غيره اخصارا او تصريرا لم يصدق
ولم يكذب وكل لفظ يلزمه الصدق والكذب فهو مؤلف ويسمى خبرا وقولا

جازما فهذه اصناف ما يدخل في المحاورات من الالفاظ المؤلفة وهي المسألة اقوالا
وما لم تتضمنه هذه القسمة من اللفظ المؤلف كالا لفاظ المقولة للتمنى كقول
قائل يا ليتني عالم وللتعجب كقوله ما احسن هذا فليس يدخل منها في المحاورات
والمفاديات الا ما كان المقصود به عند القائل الاخبار وان لم يكن في صيغته
الظاهرة ودلالته الاولى كذلك ففي هذا القدر كفاية بحسب ما يقتضيه هذا الموضع
من الكلام في الالفاظ .

الفصل الثالث

في المناسبة بين موجودات الالعيان ومتصورات الالذهان

ولان الانسان في مبدأ نظره قد لا يشعر بفرق فيما يدركه بين متصورات ذهنه
وبين موجودات الالعيان فلذلك تكون الالسماء لها عنده مشتركة ودلالته عليها
بالالفاظ دلالة واحدة حتى يسمى خيال زيد زيدا او صورة الانسان انسانا
والالسماء بالحقيقة عند كل مسم انما هي لتصورات ذهنه وبوساطتها هي عنده
للموجودات حتى انه لو رأى فرسا من بعيد فلم يتحققه ولم يتمثل في ذهنه منه
حقيقة صورته بل غلط فيه فظنه حمارا لقد كان يسميه بحسب ما تصور في ذهنه
لا بالاسم الموضوع لحقيقته وكذلك اذا تمثل في ذهنه من الكثيرين صورة
واحدة سماهم باسم واحد كما يسمى كل واحد من زيد وعمر و خالد انسانا وكل
واحد من القرس والانسان حيوانا .

فاذا قيل ان كذا هو كذا مثل ان زيدا هو انسان فقد قيل ان الشيء المسمى زيد
هو الشيء المسمى بانسان بل الشيء الذي معناه في الذهن هو المعنى المسمى زيد
معناه في الذهن المعنى المسمى بانسان والمقول كعنى الانسان يسمى محولا والمقول
عليه كزيد يسمى موضوعا والمقول الذي بمعنى المصدر لا الذي هو لفظ المؤلف
يسمى محلا والمعنى المحمول قد يحمل باسمه ويقال بنفسه حتى يقال ان الموضوع
هو المحمول كما يقال ان زيدا هو انسان ويسمى حمل مواطأة لان المحمول
هو صورة الموضوع ومعناه وقد يحمل بلفظ المؤلف من اسمه ومن لفظ نسبة
يقال

يقال بها لأنها صورة حالة منسوبة إلى الشيء بأنها له وفيه لا صورة ذاته كما يحمل
البياض على زيد فيقال زيد ابيض او ذو بياض وتا طق او ذو نطق والحمل بالحقيقة
هو اضافة المعنى المحمول الى موضوعه واعتباره بقياسه عندا للذهن وذلك ممكن
لكل شيء بقياس كل شيء اعني ان كل معنى ذهني قديمكن للذهن اعتباره بقياس
كلما يقدر موضوعا (فيكون - ١) في اعتباره ممكنا ان يحمل عليه وان لا يحمل من
حيث هذا متصور ذهني وهذا موضوع اعني مقدر الموضوعية وقد تسمى هذه
الاضافة والاعتبار التقديرى حملا وان كان بالحقيقة جواز الحمل وامكانه عند
الذهن .

ثم ان التأمل والحكم العقلي ان اخرج هذا الجواز الى الوجوب اعني ان اوجب
فيما قد رحله الحمل بالحقيقة سمي ذلك حملا بالاجباب وذلك هو الحكم بوجود شيء .
لشيء كالكتاب لزيد في قولنا زيد كاتب وان اخرج ذلك الجواز الى المنع
اعني ان منع من حمل ما قدر حملة سمي ذلك حملا بالسلب وذلك هو الحكم بلا وجود
شيء لشيء كالكتاب لعمر وفي قولنا عمر وليس بكتاب والحمل الحقيقي هو الذي
بالاجباب واما الذي بالسلب ليس يحمل بل هو بالحقيقة رفع الحمل ومنعه وانما سمي
حملا بالمجاز من جهة الاضافة المقدرة على ما قيل ومن اجل الجواز الذهني الاول
فالحمل مقول عليهما باشتراك الاسم لا قولاً بمعنى واحد وكذلك الحمل الاليجابي
اذا قيل على ما يحمل بذاته ولفظه بانه هو كالا انسان على زيد وعلى ما يحمل بنسبة
واشتقاق لفظ مؤلف من لفظه ولفظ النسبة كالابيض والاسود على زيد انما
تقال باشتراك الاسم ايضا لا قولاً بمعنى واحد - فالحمل انما هو قول لفظ بمعناه على
على الموضوع الواحد وعلى الموضوعات الكثيرة .

وكل لفظ يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين كالا انسان المقول بمفهوه .
على زيد وعمر ويسمى كلياً وكل لفظ لا يصح فيه ان يقال بمفهوه على اكثر
من واحد كزيد وعمر ويسمى جزئياً فان الدال بلفظة زيد في مقاضته انما يدل
بها على ذات زيد الذي هو شخص واحد معين لافعال كل مسمى زيد وذات زيد

وهويته لا يجوز ان تتصور له ولا آخر غيره . والكلية بالحقيقة او لا للمعنى واللفظ من اجاء وكذلك الجزئية .

والكلى فاما ان يقال على ما هو كلى له . معنى . مقوم له حتى يكون هو حقيقته كالانسان تزيد او داخل في حقيقته دخول الجزء كالحيوان للانسان ويسمى ذاتيا واما ان لا يكون قوله عليه كذلك بل انما يقال بمعنى زائد على هويته عارض لها كالابيض والاسود للفرس والانسان ويسمى عرضيا والذاتى فنه ما يصلح لان يقال في جواب ما هو كالحيوان لصالح لذلك في جواب السائل عن الانسان والفرس مما هو وانما صلوحه لذلك لان المجيب به يكون قد وفى السائل كمال المعنى الذاتى المشترك لهويتها لا كالحساس الذى لو اجاب به لقد كان انما يدل على بعض الهوية الذاتية المشتركة لها فانها يشتركان في سائر ما به الحيوان حيوان وذلك هو بالجسم وذى النفس والحساس والمحرك بالارادة والمقتضى والمجيب بواحد منها لا يكون قد وفى جواب سائله وكالانسان تزيد وعمره ولا كما لناطق لمثل ذلك ايضا ومنه ما لا يصلح لذلك كما قيل في الحساس والناطق -

والكليات المقواة في جواب ما هو قد يقال اكثر من واحد منها على اشياء واحدة باعية لها وتختلف تلك المقولات بالعموم والخصوص كالجسم والحيوان والانسان المقولة على زيد وعمره وخالدا فان الانسان يقال عليها في جواب ما هو والحيوان ايضا يقال عليها كذلك لكن قولنا اعم فانه يقال عليها مع الفرس والحمار وغيرها والجسم يقال عليها كذلك واعم من قول الحيوان فانه انما يقال عليها مع اصناف النبات والجمادات والاعم منها يقال على الاخص كذلك كالجسم على الحيوان والحيوان على الانسان .

فالكلى الاعم من الكلين المقولين في جواب ما هو يسمى جنسا لذلك الاخص والاخص يسمى نوعا له واول كلى يقال على الاشخاص في جواب ما هو يسمى نوعا ايضا لا باعتبار (١) انه اخص من كلى آخر مقول عليه في جواب ما هو لكن باعتبار قوله كذلك على الاشخاص اولا وبغير واسطة والمقول على انواع

كثيرة في جواب ما هو يسمى جنسا وكان النوع الذي بهذا المعنى اول نوع مقول على الاختصاص هو نوع الانواع كما ان اعم الاجناس اعنى آخر جنس مقول عليها يسمى جنس الاجناس لان هذا النوع اجناسه انواع وهذا الجنس انواعه اجناس ولان ذلك آخر تلك ونوعها وهذا اول هذه وجنسها .

واما الكلى الذى لا يقال في جواب ما هو من الذاتيات فانما لا يقال لانه لا يوى حقيقة الهوية المطلوبة في سؤال ما هو لكنه لذاتية لاجالة من متميات الحقيقة وما يدخل في كمال الماهية فهو وان لم يقل في جواب ما هو حتى لا يصلح ان يكون بنفسه الجواب فانه داخل في الجواب فان الناطق وان لم يصلح ان يقال على زيد وعمر ووخالد في جواب ما هو حتى اذا سئل عن احدهم بما هو قيل ناطق فانه يدخل في الجواب حتى يقال حيوان ناطق الا ان الانواع تفضل بخصوصها على عموم اجناسها باختصاص كل منها دون جنسه بواحد منها كاختصاص الانسان دون الحيوان بالناطق والفرس بالناس هل وهى تميز الانواع المشتركة في طبيعة الجنس بعضها عن بعض فيقال لذلك في جواب اى شىء هو اعنى اى شىء هو النوع من جنسه كقولنا في الانسان اى حيوان هو فيقال ناطق والفرس فيقال صاهل فكل ذاتى (١) لا يقال في جواب ما هو فانه يقال في جواب اى شىء هو وذلك ان الذاتى اما ان يكون هو النوع واما ان يكون ما يشتمل عليه يتضمنه النوع لانه يشتمل كما علمت على كل ذاتى وما يشتمل عليه النوع فهو الجنس الذى به شارك غيره من الانواع والفصل الذى به يتميز عن غيره بما يشترك في الجنس من الانواع والنوع والجنس مقولان كما علمت في جواب ما هو والفصل هو المقول في جواب اى شىء هو فكل ذاتى اما مقول في جواب ما هو واما مقول في جواب اى شىء هو فكل ذاتى هو اما نوع لما هو ذاتى له واما جنس واما فصل والعرضى ايضا ينقسم الى ما يختص بعرضه بنوع دون غيره كالمضاحك للانسان دون غيره من الحيوان ويسمى خاصة او عرضا خاصا والى ما يشارك النوع فيه غيره ويسمى عرضا وعرضيا عاما .

فقد تحصل من ذلك ان كل كلى فاما ان يكون ذاتيا لما هو كلى له واما عرضيا وكل ذاتي فاما مقول في جواب ما هو لما هو ذاتي له واما غير مقول والمقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس لما هو اخص منه بما هو مقول عليه كذلك واما الاخص وهو النوع بجنسه اعني لما هو مقول عليه كذلك واما ما لا يقال وهو الفصل الذي يتميز به الاخص مما يقال في جواب ما هو ويتخصص عن عموم الاعم والعرضي فاما الاعم من الكلى الذي هو عرضي له ويسمى عرضيا عما هو اما الذي يختص به ولا يكون لغيره وهو الخاصة فكل كلى لما هو كلى له هو اما نوع واما جنس واما فصل واما خاصة واما عرض عام وليس وصف كلى سوى هذه الخمس .

وقد يقسم العرضي بحسب عرض ستعليه الى ما يعرض للشيء من ذاته وهو له بذاته كالنور للشمس و الثقل للارض والخفة للنار وتسمى اعراضا ذاتية (١) لانها عرضت للشيء بذاته ومن ذاته فيكون هذا مفهوما ثانيا للذاتي وبزيادة قربة في الاصطلاح وهي قولنا عرض ذاتي لاذاتيا مطلقا ولاوصفا ذاتيا والى ما يعرض له من غيره وهو له بغيره لاذاته ولا من ذاته كالنور للقمر والحراة للآلء الحار فان النور للقمر لا من ذاته لكن من الشمس والحراة للآلء الحار لا من ذاته بل من النار او الشمس ويسمى امثالها لواحق خارجية (٢) وعوارض غريبة .

الفصل الرابع

في تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعروفة

(وهي الحدود والرسوم - ٣) واشباع الكلام فيها

اما الجنس فيعرف بانه المحمول الاعم من محولين مقولين في جواب ما هو او بانه المقول في جواب ما هو على كليات تختلف باوصاف ذاتية واما النوع فبانه المحمول

(١) في هامش قط - الذاتي اى الماخوذ في حد الشيء وهو ما قيل اولاً او ما يؤخذ

الشيء في حده وهو هذا الاخير كانه مقسمة يؤخذ الانف في حدها فيقال تغير الانف

(٢) كو - خارجه (٣) ليس في كولا -

الاخص من محولين مقولين في جواب ما هو او بانه واحد من كليات يسمها جنس واحد ثم افظة النوع يقال على معنى آخر وهو كل معقول لاتبنا زاحاده باوصاف ذاتية ويعرف بانه المقول على كثيرين لاختلاف اوصافهم الذاتية في جواب ما هو فيكون المقول في جواب ما هو اما الاعم وهو الجنس واما الاخص وهو النوع وايضا اما المقول على مختلفين بالاوصاف الذاتية وهو الجنس واما على ما لا يختلف اوصافهم الذاتية وهو النوع فيكون للنوع مفهوم ان احدهما بالاضافة الى ما فوقه وهو الجنس والآخر لا تعتبر فيه اضافته الى ما فوقه بل الى ماتحته وهي اشخاصه التي لا تختلف بالاوصاف الذاتية والاول قديمود باعتبار ماتحته جنسا اذ تكون تحتها انواع تختلف اوصافها الذاتية فيكون نوعا وجنسا اما نوعيته بقياسه الى ما فوقه وهو الجنس واما جنسيته بقياسه الى ماتحته وهي الانواع فهو نوع الجنس وجنس لا نوع والآخر لا يكون الانواع فقط اذ نوعيته كانت بقياس ماتحته وقد يتفق المعنيان في طبيعة واحدة كالفرس مثلا الذي هو نوع بالاضافة الى جنسه وهو الحيوان ونوع ايضا باضافته الى اشخاصه اذ لا يختلف باوصاف ذاتية وقد لا يتفقان في طبيعة اخرى كالحيوان الذي هو نوع بقياسه الى ما فوقه وهو ذوالنفس ولا يكون نوعا بقياسه الى ماتحته اذ هي انواع وتختلف باوصاف ذاتية وكذلك قد يجوز ان يكون نوعا بهذا المعنى الثاني ولا يكون نوعا مضافا وان كان على الاكثر لا يكون نوعا بالمعنى الثاني الا وهو نوع بالمعنى المضاف الا ان ذلك باعتبار الموجودات والنظر ههنا باعتبار التصور والعقل سواء اتفق في الموجودات (١) ولم يتفق واذا اتفق لهذا النوع الثاني ان يكون له نوعية بالمعنى المضاف سمي نوع الانواع ونوعا اخيرا وذلك ان الجنس قد يكون فوقه جنس كما قيل واذا انتهى الارتفاع في مرتبة العموم الى الجنس الذي لا يكون معموما من غيره سمي جنس الاجناس وكذلك النوع اذا كان نوعا بجنس يعمه وغيره فقد يكون ايضا جنسا بقياس ماتحته كما قيل واذا انتهى الى النوع الذي لا انواع اخرى تحت سمي نوع الانواع وليس يلزم في هذا النوع

الاخير ان تكون تحته اشخاص لاحالة متكررة في الوجود فانه قد قيل اننا لا نعتبر فيما (نقده - ١) الآن الوجود وان الكلي بحسب هذا الوضع يكون كليا وان لم يكن منه في الوجود واحد ولا كثير وذلك انه وضع في تعريفه انه اللفظ الذي يصح فيه ان يحمل بمعناه الواحد على كثيرين فكان شرطه الصحة والجواز لا الوجود والحصول واما في الوجود فقد يكون منه واحد لا غير كالشمس ويكون معنى الشمس ولفظها معنى ولفظها كليا لانه يصح قولها على كثيرين ولا يمتنع ان لو وجد شمس كثيرة اسمى كل واحد منها بذلك الاسم معينا (٢) به ذلك المعنى فالمنع انه لم يوجد لان القول لم يصح كزيد ان الذي لم يصح قوله بمعناه على كثرة كما قيل وقد لا يكون منه في الوجود ولا واحد ايضا ككثير من الصور الذهنية التي لم يوجد منها في الوجود واحد ولا كثير ولا يوجد كجبل من ذهب وانسان طيار فان الانسان الطيار كلى ايضا لانه لو وجد منه كثرة لقليل لفظه بمعناه على كل واحد منها ولم يكن في الذهن ممتنعا كاللفظ الجزئي ومعناه وقد لا يكون واحد ولا كثير ولكن يجوز ان يوجد كخائط من ذهب وبیت من نحاس وكثير من تراكيب الاشكال والالوان في المواد الممكنة وقد يكون في الوجود منه كثير كاشخاص الناس فعلى هذا يجب ان يعلم معنى الكلي في جميع اصنافه ويعلم ايضا ان اعتبارات الكليات اعتبارات اضافية بقياس ما هي كليات له فالجنس جنس لما هو له جنس وليس جنسا لكل شئ بل قد يكون لغير ذلك نوعا كما علمت ويكون لاشياء عرضا كاللون فانه جنس للبياض والسواد وعرض للحيوان وخاصة للجسم وكذلك في غيره على هذا النحو .

واما الفصل فانه يعرف بانه الكلي الذاتي المقول في جواب ايما هو او اي شئ هو او بانه الذاتي الذي به يختلف الانواع التي جنسها واحد واذ الفصل فصل للوع والنوع فقد يكون جنسا وقد لا يكون فكذلك الفصل يكون للاجناس التي لها اجناس لكنه انما هو لها من حيث هي انواع لا من حيث هي اجناس فهو لا

(١) كولا - نقده (٢) كذا في لا وكو - وفي قط مهمل ولعله معنيا - ج .

حالة للنوع المضاف وذاتي له من حيث هو نوع سواء كان جنسا او لم يكن -
واما النوع الذي بالمعنى الآخر فليس الفصل بذاتي له ولا هو له لاحالة في الاعتبار
العقلى سواء اتفق كذلك في الوجود او لم يتفق فان معقوليته تتم بان ما هو كلي
له لا يختلف باوصاف ذاتية سواء كان له جنس او لم يكن واذا لم يلزم ان يكون
له جنس فلا يلزم ان يكون له فصل فان العقل لا يلزم ان يكون فوق كل عام
آخرا عم منه ولا يمنع ان يكون عام هو اول لاعام فوقه وليس تحته في مرتبة
الخصوص سوى الاختصاص فقط ولا ينط في ذلك اعتبار الوجود وايضا فان الفصل
انما هو فصل للشيء الذي هو له بالقياس الى ما ليس هو له اذ يقع به التمييز والخلاف
بين ماهوله وبين ما ليس هو له سواء كان ذلك الشيء الذي ليس هو له كل شيء حتى
يكون تميزه عن جميع الاشياء كالضاحك للانسان او كالأحراق للثائر او كان ذلك الذي
ليس هو له انما هو له لبعض الاشياء كالبياض للقفنس (١) دون الغراب وسواء كان
ذاتيا لما هو له او عرضيا ولكن المقصود فيما وضع ههنا هو الذاتي دون العرضي ولكن
ليس من شرطه ان يكون فصلا بالقياس الى كل شيء وعلى الاطلاق بحسب ما وضع
ههنا بل المعنى انوعى يتميز عن كل شيء ولا يمنع ان يكون تميزه عن بعض الاشياء
بجنسه وعن بعضها بفصله ويتم تميزه الذي على الاطلاق بجنسه وفصله جميعا اذ ليس
ما قيل من ان الجنس لا يميز ولا يدخل في جواب الاى على وجهه فانه لو فرض فرضا
الى ما يتحقق الحال فيه في الوجود الذي لا يعتبره ههنا ان الانسان ناطق وهو مع
ذلك حيوان اى مفتداهم حساس والملك ناطق لكن ليس بحيوان لانه ليس بمقتد
ولا نام ثم الانسان حيوان ناطق والقرص حيوان ليس بناطق والحيوان جنس
لما اعنى القرص والانسان والناطق فصلهما يميز احدهما عن الآخر بانه لاحدهما وليس
للآخر حتى كان الانسان يشارك القرص بجنسه الذي هو الحيوان ويتميز عنه بفصله
الذى هو الناطق ويشارك الملك بفصله الذى هو الناطق ويتفصل عنه بجنسه الذى

(١) كذا في جميع الاصول هنا وفيما يأتى وصوابه القنفس كعملس وهو طائر

هو الحيوان قد كان مما لا وجه لرد مثله الا ان يسمى الذائق المشترك فيه من حيث هو مشترك فيه جنسا والذائق المميز من حيث يميز فصلا حتى يكون الناطق جنسا للإنسان والملك يقال عليهما في جواب ماهولاته ذائق مشترك لهما والحيوان فصلا يميز احدهما عن الآخر فلا يتناقض القول فيه ويستمر ان يقال الجنس في جواب ماهو والفصل في جواب اى شئ هو واياها هو ولا يكون الفصل من حيث هو فصل جنسا ولا الجنس من حيث هو جنس فصلا لانه حيث يقال في جواب اى شئ ويميز احد شيئين عن آخر لا يكون جنسا لهما وحيث يكون ذاتيا مشتركا لشيئين لا يكون فصلا ذاتيا يميزا لاحدهما عن الآخر وذلك جائز لمن عناه وقد قال ذلك قوم .

وطول بعض اهل النظر في مناقضاتهم ولو اطلأهم على وضعهم وفهم قصدهم لاستراح من اشكال عرض له في غيره لما اراد ان يميز القول في جواب ماهو عن القول في جواب اى شئ هو ولم يتأت له ذلك ولم يستمر اذ كان انما يستمر بحسب الاضافة وعلى هذا الوضع ولا يستمر مع رده ثم انه ضمن تبين ان الفصل الذائق لا يكون الا لنوع واحد ولا يشترك فيه نوعان ولم يفعل ذلك ولا فعله ولو بين لكان بيانه بحسب ما في الوجود وههنا لا يعتبر الوجود وانما يعتبر التصور وذلك بحسب ما وضع غير ممتنع في التصور لان كل واحد من الجنس والفصل وصف ذائق لماهولة وكما لم يمتنع بل صح اقتران طبيعة الجنس بطبيعة فصل آخر يحدث منهما نوع آخر كذلك لا يمتنع بل يصح ان تقترن طبيعة هذا الفصل بطبيعة جنس آخر يحدث منهما نوع آخر وسيأتى بعد هذا كلام مستوفى في الفصول يعلم منه الحقيقة في ذلك وغيره ويعلم ما في اغفاله .

وقوم يسمون الفصل خاصة ولكن لا باعتبار فصله وتميزه ويسمون الخاصة فصلا باعتبار تميزها لكن يجعلون ذلك خاصة ذاتية وهذه فصلا عرضيا والحق ان كلامهما فصل وخاصة لكن فصل ذاتي وخاصة ذاتية وفصل عرضي وخاصة عرضية فان هذا يخص ويفصل وهذه تخص وتفصل ولا فرق بينهما الا بالذاتية والعرضية

والعرضية .

واما الخاصة فانها تعرف بانها الكلى العرضى المقول على كل واحد وقد وضعت
ههنا كذلك والافهى خاصة باعتبار كونها لواحد سواء كانت ذاتية او عرضية
سواء كانت لواحد شخصى كالكون لامن اب وام لآدم او لواحد كلى كالضحك
للانسان والتنفس للحيوان سواء كان ذلك الكلى نوعا اخر او جنسا عاليا
او متوسطا سواء خصه على الاطلاق كالضحك (١) للانسان او بالقياس الى بعض
الاشياء مما ليست له كذى الرجلين للانسان بالقياس الى كل حيوان ماشى لا بالقياس
الى الطائر وفى هذا الموضع ايضا لا يعتبر فيها كونها فى كل وقت لما هى خاصة له
كبداى البشرة للانسان او كونها له وتصادون غيره كالشيب والشباب والمرد
واللهية ولا كونها لجميع جزئيات ذلك الكلى كالضحك للانسان او لبعضها دون
بعض كالنبوة (١) لبعض اشخاص الناس .

واما العرض العام فانه يعرف بانه الكلى العرضى المقول على اكثر من نوع واحد
وقد يمثل على الجنس بالحيوان للانسان والفرس وعلى النوع المضاف الى الجنس
به كذى النفس والانسان للحيوان وعلى النوع الاخير للانسان لاشخاصه اذ كان
اشخاص الناس لا يختلفون عندهم باوصاف ذاتية وعلى الفصل بالناطق والنطق
للانسان وعلى الخاصة بالضحك والضاحك للانسان وعلى العرض العام بالابيض
والبياض للانسان .

وانكر بعض اهل النظر على من تمثل على ذلك بالبياض وقال ذلك عرض وهذا
وصف عرضى وذلك لا يحمل على الاشياء بانها هو فانه لا يقال للانسان بياض ويقال
ابيض وهذا يحمل فانه يقال الانسان ابيض واسود واكبر ذلك كل الاكبار وقال
البياض عرض والابيض عرضى والعرضى قد يكون جوهر او كالابيض فانه
يقال على الجوهر الذى هو الانسان بانه هو والعرض لا يكون جوهر او باعتبار
ذلك من لطائف الانظار وذلك ان القائل الانسان ابيض فوق قوله موقع قول
من قال ان الانسان ذو بياض والانسان له بياض وليس نظيره فى الحمل الانسان

(١) قط - كالضاحك (١) لا - النبوة .

جسم فان الجسم يحمل على الانسان بذاته والبياض يضاف اليه بنسبته واذا قيل ابيض فمعناه ذو بياض والبياض بالحقيقة هو المحمول ولفظة ذو معناها النسبة التي بها الحمل وجعل بدل اللفظتين لفظة واحدة تدل عليها بطريق التركيب كما قيل اولا من احوال الاسماء المشتقة فالمحمول بالحقيقة هو البياض والابيض فهو لفظ يدل على المحمول والنسبة التي بها الحمل فلفظة ابيض لا تدل على معنى واحد يحمل بل تدل على المحمول وما به الحمل وهو حرف النسبة لا غير ذلك فمن تمثل على هذا المحمول بالبياض للانسان لم يخطئ ولا فرق بين الابيض وذو البياض الا في اللفظ المسموع لاني المعنى المفهوم والمحمول فيها هو البياض لا غير والابيض ليس مفهومه شيئا هو جوهر بل مفهومه عرض ونسبة له لكنها الى جوهر وليس كل منسوب الى جوهر جوهر فلتفهم هذه الدقيقة .

واما ان العرضي لا يلزم ان يكون ابدا عرضا فهو حق لان الجوهر للعرض عرضي كما ان العرض للجوهر عرضي والمال عرضي لذى المال وهو جوهر ايضا لكن ليس كل عرضي وصفا لما هو عرضي له فان العرض لا يوصف بالجوهر فلا يقال بياض ذو جسم وان كان الجوهر يوصف بالجوهر ويشق له منه الاسم فيقال رحل ذو مال ومقول وذو اولاد (١) .

الفصل الخامس

في تتبع ما قيل في الاوصاف الذاتية

والعرضية وتحقيق القصول المقومة للانواع

قد وضع بعض التمييزين من اهل النظر في كتبه في المنطق مفهوم لفظ الذاتي والعرضي المقابل له وقال الذاتي هو الوصف الذي اذا فهمته واخطرت به بياك ثم فهمت الموصوف به واخطرت به بياك معلم يمكنك ان ترفع الوصف عن الموصوف به حتى تستثبت في ذهنك الموصوف مجردا عن ذلك الوصف لا ولا تجد مكان تصور الموصوف الا بعد تقدمك بتصور الوصف له بل تجد رفع الوصف يقتضي رفع الموصوف كالحيوان للانسان والشكل لثالث وكل ما لم تكن هذه حاله فهو (١) لا - والدا .

عرضي

عرضي سواء كان ملازماً للشيء حتى لا يرتفع عنه تصورا ولا وجودا كسواء الزوايا لثاثلتين في المثلث اولا زما في الوجود دون التصور كالسواد لشخص خلق لوفائه بعد ان لا يكون تصوره واجب التقدم على التصور الموصوف ورفعه واجب التقدم على رفعه فانه لو كان وصف لا يرتفع حتى يرتفع الموصوف وليس تقديم رفعه يستتبع رفع الموصوف لقد كان يكون عرضيا كالزوج للثنتين .

ثم قال في موضع آخر ان الذاتي هو الذي تقوم ذات الموصوف به كاشكل للثلث بل وكل حيوان وكائنات كل منها للانسان ثم صنف الكليات الذاتية الى الاجناس والانواع والفصول ثم اعترض على نفسه فيما ذهب اليه من هذا الوضع فقال ما هذا معناه اذا كانت الالفاظ الذاتية هي الاجناس والانواع والفصول ومفهوم الذاتي اما هو معنى نسبي والمنسوب انما ينتسب الى غيره لا الى ذاته وذاتية كل واحد من الجنس والفصل اذا فهمت بالقياس الى النوع حتى يكون كل واحد منهما ذاتيا للنوع فذاتية النوع تفهم بالقياس الى ما ذا فان النوع ليس ذاتيا لها ولا لاحدها اعني لا للجنس ولا للفصل فان فهمت ذاتيته بالقياس الى الأشخاص حتى يفهم الانسان ذاتيا لزيد فلا يخلوا ما ان يكون الانسان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فالانسان ذاتي لنفسه او ذاتيا له من حيث هو زيد بالمتشخص باعراضه وخواصه التي لا يكون ذلك الشخص الابهة فتكون (ايضا - ١) تلك الخواص والاعراض ذاتية كالانسانية له في انه لا يكون ذلك الشخص الابهة ولا يكون كمال ماهيته المسؤول عنها من حيث هو ذلك الشخص لما هو بانسانيته فلا يكون قوله عليه في جواب ما هو ونفيا من حيث هو ذلك الشخص وان كان من حيث الانسانية موبيا فتجري له حينئذ الانسانية مجرى الجنس وتجري الاعراض والخواص له مجرى الفصول فحينئذ لا يوجد النوع الذي به يوفى جواب السؤال الخاص عن الماهية حتى يكون ذاتيا فهذا محصول الشك على تمامه .

ثم عا د بعد ذلك بحل اعراضه فقال ان امط الذاتي وان كان بحسب الاصطلاح اللغوي يفهم على ما قلنا من المفهوم النسبي فلسنا نذهب فيه بحسب هذا الاصطلاح

الى ذلك وانما نريد به ما كانت حاله عند الموصوفات به الحال التي قدمنا ذكرها
يريد بذلك انه الذي متى اخطر بالبال مع ما يوصف به تقدمه تصورا وواجب
رفعه رفعة .

وهذا كلام مدخول من وجهين اما احدهما فلانه انكر ما انكره لأجل النسبة
ثم عاد الآن لا يبريه منها وانما قال انه الذي حاله عند الموصوف به مع اخطارهما
بالبال حال كذا فلم يفهمه الا منسويا ولم ينسبه الا الى الموصوف به الذي هو
الشخص فلم يكن ذاتيا للشخص ويلزم هذه النسبة التي انتقل اليها ما لزم
الاولى بعينه فانه يسأل عن الموصوف به كما يسأل عن المنسوب اليه ويقال
الموصوف بالانسان (ما هو - ١) مما هو يستثبت في الذهن ويخطر بالبال معه
الا الاشخاص والشخص الموصوف به وصفا يوجب الذاتية أهو زيد من حيث
هو انسان فالانسان ذاتي للانسان او من حيث هو زيد المتشخص بشخصه
واعراضه فهي ايضا كما قيل ذاتية له يوجب رفعها رفعة من حيث هو زيد كما
اوجب ذلك رفع الانسان ويتقدم تصورها تصوره وذلك عين ما هرب عنه .
واما الثاني فلانه كيف يؤمل انه يرى الذاتي الكلي من النسبة لو تبرأ على زعمه
ومعقول جنسه وهو الكلي لا يفهم الا منسوبا فان الكلي لا يعقل الا ما هو . قول
عليه من الكثرة الوجودية اوجاز القول عليه من الكثرة الوهمية .

ثم قال في موضع آخر ان الفصل ليس ذاتيا لطبيعة الجنس المطلقة فان الحيوان
قد يخلو عن النطق ولا ذاتيته باعتبار كونه ذاتيا للركب منه ومن الجنس فان كل
عرضي هذا شأنه لانه ذاتي للؤلؤف منه مع اي شيء اتفق فكانت تكون اذا
الخواص المرضية فصولا فان الضاحك ذاتي للحيوان الضاحك من جهة ما هو
ضاحك والبياض ذاتي للجسم الابيض من جهة ما هو ابيض بل الفصل ذاتي
لطبيعة الجنس المحصورة بهذا النوع وتلك الطبيعة انما تصير هي ما هي بالفعل
لوجود الفصل فان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات
وتوام بالقصول واللون الموجود في السواد انما يكون هو ما هو بفصل السواد

فهكذا ينبغي ان تفهم ذاتية الفصل هذا نص كلامه .

وفيه يحجب اكثر من الاول بقوله طبيعة الجنس المطلقة وطبيعة الجنس المخصوصة حتى يمنع ذاتية الفصل للطلقة ويوجبها للمخصوصة كيف يتصور او كيف يقوله وهو لقا تل ان اعتبار طبيعة الشيء من حيث هي تلك الطبيعة غير اعتبار خصوصها وعمومها وطبيعة الجنس كالحيو ان مثلا انما يصير مخصوصة بذلك الفصل المنسوب بالذاتية اليها فليس الحيوان من حيث هو حيوان عاما ولا خاصا وانما هو خاص لانه حيوان ناطق مثلا لا حيوان مجرد فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق كما كان البياض ذاتيا للجسم الابيض وفيه ما هرب منه او يكون ذاتيا للحيوان من حيث هو حيوان وتلك طبيعة الجنس المطلقة وفيه ما هرب منه ايضا وما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل انما يصير له ثبات ذات وقوام بالفصول وكذلك ما قاله في اللون والسواد ايضا فلا يفهم منه ان الناطق ذاتي للحيوان ولا السواد للون على ما ذهب اليه وقرره من مفهوم الذاتي فليس الحيوان لا يتصور حيوانا حتى يتصور ناطقا بل الحيوان الناطق كذلك ولا رفع الناطق يوجب رفع الحيوان ولا نالطة بالحيوان المخصوص فانه انما يصير مخصوصا بالفصل كالناطق مثلا .

وان عني بذلك انه ذاتي للحيوان الموجود فليس بسديد ايضا فان حيوانا موجودا قد لا يكون ناطقا وانما الحيوان الناطق لا يكون موجودا الا ناطقا فيعود الناطق ذاتيا للحيوان الناطق الموجود وهذا على ما يسمع .

وما قوله ان الحيوان المطلق لا ذات له ثابتة بل ثبات ذاته وقوامه بالفصول فهو ولو كان صحيحا عملا يتفجع به فانه لم يعن بالذاتي ما لا بد منه في وجود الشيء اوفي ثبات ذاته وقوام وجوده وانما عني به ما لا بد منه في تصور الشيء وقوام ماهيته في الذهن وذلك هو قوله انه متى رفع في الذهن يرتفع الموصوف به ولم يمكنك ان تتصوره مسلوبا عنه وهذا مستحيل في الناطق للحيوان الا ان يعنى بالذاتي هاهنا ما اشار اليه من تقرير الوجود وتثبيت الذات فيكون معناه غير ما قررا ولا يصبر

الذاتي اسما مشتركا وهو فم يقل هذا ولوترك الذاتي بلا تقرير لصح ان يفهم منه هذا المعنى وذلك الاول كل في موضعه .

والذى ينبى ان يعرف ههنا من مفهوم اللفظ الذاتى انه بحسب المفهوم اللغوى لفظ نسبي لا محالة تنسب الصفات المسميات به الى الذوات الموصوفة بها فلذلك لا يخصص بصنف معين منها بل يحتمل التوسع والعموم اذ يصح قوله على كل صفة لها الى ذات الموصوف نسبة ما قرينة او بعيدة لكنه يكون بالذى نسبته اليها اقرب واحق واولى وبالذى نسبته اليها ابعد اقل استحقاقا فلذلك يصح قوله على معقول ذات الشيء حتى يكون صفة الشيء العقلية الذهنية ذاتية له كحقيقة الانسان للانسان الذى هو زيد الموجود بل كالمعقول من الشمس للشمس الموجودة الا ترى انا نقول ان معقول الشمس كل لصحة قوله على شمس كثيرة لو كانت ولا نقول ان عين الشمس الموجودة يصح قولها على شمس كثيرة لو كانت اذ لا تكون هي بعينها تلك الشمس ويصح قوله على الداخل في حقيقة الشيء دخول الجزء كالحيوان او الناطق للانسان ويصح ايضا قوله على الاعراض الموجودة في ذات الشيء عن ذاته لاعن شيء خارج عن ذاته فيقال لها اعراض ذاتية كالثقل في الارض والخفة في النار ويصح ايضا قوله على الصفات التى توجد للشيء من حيث هو ذلك الشيء لالما هو اعم منه من حيث هو اعم ولا سيما هو اخص منه من حيث هو اخص كساواة الزوايا من المثلث لقائمتين فانه بما هو مثلث لا لاشكل من حيث هو شكل ولا لمتساوى الساقين من المثلثات من حيث هو متساوى الساقين فاذا اضيف لفظ الذاتى الى صفة ليميز ما عن صفة اخرى فانما يميزها بقرب نسبتها الى ذات الشيء دون الاخرى وليس ذلك من حيث مفهوم اللفظ لما يتخصص ببعض هذه الاوصاف دون بعض وان كان ببعضها اخرى كما هو بمعقول ذات الشيء احق منه بجزءه معقول ذاته وكذلك العرضى يقال بمفهومات عدة تقابل مفهومات الذاتى فيقال لكل ليس بذاتى بوجه ما من حيث هو غير ذاتى بذلك الوجه انه عرضى فلذلك تكون صفة الشيء ذاتية

بوجه ما يحسب مفهوم وعرضية بوجه آخر وعلى ذلك يقال في الصفة المقررة لانية ذاتية لأنها اقرب نسبة الى الذات من الاعراض اللاحقة في الوجود وتلك لعلم التي عنت بذاتية الفصل لما اتصف به من طبيعة الجنس كالناطق للحيوان الذي اتصف به لاطبيعة الحيوان المطلق كما قيل وهذا المفهوم ابعد في لفظ الذات من غيره وكنهه بلفظ المقوم اولى وكذلك وجد بل اكثر ما يوجد في مقاضات المتقدمين وان لم يكونوا انتهوا في تعليم ذلك الى هذا التفصيل .

ومعنى هذا التقرير والتقوم هو ان معقول الجنس لا يتحقق موجودا خلاص طبيعته المعقولة كالجسم مثلا الذي لا يصح وجوده بمجرد جسميته وانما يصح وجوده بقدر محدود وبشكل محدود وبميز محدود لا يجب له احدا بجسمية وما لم يجب له لا يصح وجوده وانما توجبها له صفة زائدة على الجسمية فتلك الصفة هي التي صححت للجسمية وجودا وقررت لها انية تلك من حيث ميزت جسما اتصف بها عن غيره فصل وان شاركها في ذلك غيرها مما يلحقها ويتبعها كالشكل المنصوص والجز المنصوص ويميز عنها بانها اول مخصص عن العموم ومقرر للوجود فهي اصل في ذلك وما عداها تابع وهي التي تسميها في العلوم صورة للميولي فهي فصل مقوم وغيرها من ذلك خواص فان معنى الخاصة ما عرض للنوع دون غيره اى بعد تنوعه بما يتنوع به وكذلك الناطق للحيوان ونظيره للفرس كالمصاهل مثلا ان كان فهذه الاوصاف هي القصول المنوعة للاجناس وبها تتم حقائق الانواع ونسبتها الى الانواع في المعقول نسبة جزء كل معنى الى تمام ماهيته فلا يخالف في ذلك نسبة البياض الى الابيض بل هما جميعا ذاتيان بمعنى ان كل واحد منهما جزء حقيقة الشيء من حيث هو ذلك الشيء واما نسبتها الى الاجناس فمخافة لنسبة تلك الى الموضوعات في الوجود فان البياض لا يقوم بموضوعه اى لا يقرر لموضوعه انية كما قررت هذه ولذلك قيل في القصول المقومة انها لا تقبل الاشد والاضعف لان طبيعة الجنس اذا تقوم وحووها بفصل فواجدها وجدت به الاصل حد من طبيعته فما زاد عليه باشتداده ان كان

غير داخل في تقرير الوجود فانه بعد الوجود وما نقص عنه فليس هو الذي وجدت به الطبيعة .

فان كان النقصان بعد الوجود فاما ان يبقى الوجود مع النقصان على ما كان فهو بذلك الحد من النقصان كاف في قوام الوجود وما نقص منه زائد على الكفاية وان لم يبق معه الوجود فليس يفصل وانما يقبل الاشتداد والضعف ما كان من الاحوال اللاحقة للشيء في وجوده ولا مدخل لها في تقرير وجوده فيشتد ويضعف وموضوعها مقرر الوجود محفوظ بما يحفظه فان علة الوجود حافظة للوجود لا محالة .

مثال ذلك ان الحيوان وجد انسانا بنفسه الناطقة التي في الطفل الصغير وهي على ذلك الحد فان كانت ذاتها تقبل زيادة من بعد كتنار تشتد فلا مدخل لتلك الزيادة في تقرير الأنية اذا تقرر ان الأنية قبلها وكذلك في جانب النقصان ان كانت تنقص والأنية متقدمة فلم يكن لما نقص مدخل في تقريرها والابطال يزواله ويزداد هدايانا ويزداد له تحقيقا عند الكلام عليه في موجودات الاشياء وفي كل شيء بحسبه هذه هي الفصول المقومة للانواع على ما ذهبوا اليه ان كل ما اشترطوه فيها من الفرق فائدة في العلوم وحقيقة في الوجود وليس ذاتيتها للاجناس بحسب المفهوم الذي قرره هذا القاضل في فواتح كتبه وان كان اليه يذهب في نظاره في الفصول المقومة وبحسبه يصح حل شكه الثاني على ما حله .

واما الشك الاول فقد عرفت فساد ما قاله في حله وانه يعود به الى عين الشك واما على ما قيل فان الانسان ذاتي لما هو له كلي وهو كلي لزيد وعمر وهو ذاتي لزيد وعمر ولا يفسده ما اعترض به من انه ان كان ذاتيا لزيد من حيث هو انسان فهو ذاتي لنفسه فان زيد الو لم يكن له صفة زيد على الانسان لم يلزم بذلك ان يكون الانسان ذاتيا لنفسه لان الانسان المحمول ليس هو الانسان الموضوع لان احدهما ذهني والآخر وجودي وقد يكونان ذنيتين كما سنحققه وليس المحمول هو نفس الموضوع هذا ان قيل انه ذاتي له من حيث هو انسان فان

معقول الشمس ومحصولها الذهني ذاتي لعيها الوجودية كما قيل ولا تكون هذه الذاتية هي ذاتية الحيوان للانسان اى من حيث هو جزء حقيقته واما ان كان ذاتها لزيد من حيث هو انسان موجود فذلك ايضا حق فان الانسان ذاتي للانسان الموجود وجزء معقوله وان كان ذاتيا لزيد من حيث هو زيد المسمى المعروف فذلك حق ايضا فان الذى يعرف زيدا انما يعرف انسانا بهيئة كذا وصفة كذا .

فان قيل فى هذين القسمين ان الصفات العرضية ايضا تكون ذاتية اما فى الاول فيكون الوجود ذاتيا لزيد كما كان الانسان ذاتيا له .

قلنا ان ذلك حق مقبول لا شك . ما قضى فان الوجود للانسان الموجود من حيث هو موجود ذاتي وجزء المعقول واما فى الثانى فتكون الهيئات العرضية التى بها عرف زيد وسمى زيدا ذاتية له .

قلنا ان ذلك ايضا حق فانها اجزاء الحقيقة المعروفة المسماة من حيث هي معروفة ومسماة فان من عرف انسانا طويلا كما تبا قد جعل كل واحد من الانسان والطويل والكاتب ذاتيا له من حيث عرفه وسماه فبتفسير الذاتى على وجوهه ومفهوماته انحلت الشكوك ومحلت الوجوه على اختلافها .

الفصل السادس

فى تحقيق ما به الشيء هو ما هو وفى العلم

والوجود وما يصلح ان يقال فى جواب ما هو

(فنقول - ١) اذا اعتبرنا بتأملنا اشخاص الموجودات كشخص انسان مثلا وجدناه من حيث هو ذلك الشخص الواحد على ما هو عليه بمجموع اشياء كثيرة . كالجسمية وما فيها من شكل ولون وحرارة وبرودة وما لها من اجزاء كعضو وروح وخط الى غير ذلك مما علمنا لاندركه ادراكا اوليا كما يقال من قوى فعالة طبيعية وحيوانية ونفسانية محركة ومدركة ولهذا باسرها اشتراك جامع وجمع . ووجدنا ونقول لذلك الشخص انه هو وتقصد به بالاشارة ونسبته مع تنقله فى اشياء اخرى وتنقلها عليه كاتقائه من مكان الى مكان ومن زمان الى

ز مان فنحن اذا حققنا بحثنا تحققنا اننا نعلم من هذا الشخص انه هو زيد مثلا
وانه ذلك الموجود وانه ذلك الجسم او انه ذلك الشكل (المشكل) - ١ - وانه ذلك
الكاتب وان الذى به يكون ذلك الموجود قد تكفى فيه جسميته لانها الاصل
والموضوع الاول كما يتبين فى العلوم بل وكما هو السابق الى الاذهان ما لم يصرف
عنه بصارف طار والذى به يكون ذلك الشكل انما يكفى فيه الجسمية مع ما فيها من
شكل بل انما يكون الشيء هو ما هو اعنى ذلك المسمى والموصوف باشياء معينة
وما زاد عليها فغير داخل فى كونه ذلك الشيء .

مثاله ان الكرة المجسمة انما هى هى اعنى مجسما كريا بجسميتها وكرتها فقط
وما زاد على ذلك من لون وقوام وغيرهما فهو عرضى لمفهوم الجسم الكرى
وغير داخل فيها به هو ما هو بل لعل ما نقول به لشخص ما انه هو على اختلاف
الاحوال غير ما به يقول هو لنفسه وعن نفسه انا فانه قد يشير بقصده الى النفس التى
سيتضح انها غير جسميته وغير المحسوس من سائر احواله ونقول نحن انه هو بجسمه
او بجأته من احواله التى هو غير نفسه وسائر احواله كما نقول فى البتة الميتة ان
هذا فلان اى هذا ذلك الشخص المعروف بكذا وكذا من احواله الجسمانية
المحسوسة ونفسه التى اياها يقصد على الحقيقة بقوله انا قد فارقت ذلك الشخص
اعنى البتة .

وذلك لانا نقول فيه هو من حيث عرفناه ويقول عن نفسه انا من حيث عرف
وما عرفناه به غير ما به عرف نفسه فلذلك يبقى ما به عرفناه فنقول بحسبه انه هو
ولا يكون الذى عرف نفسه به باقيا بل نحن نتحقق انا نقول هو هو لو احد بعينه
بحسب ادراكين كدينار عرض علينا فنحفظنا صورته بعد استقصاء تأملها وتام
المعرفة بها ثم اعيد اليها بعينه مرة اخرى فنقول ان هذا هو ذاك ونقول ذلك ايضا
فى شئين متماثلين لا اختلاف بينهما فى حالة نعرفهما بها كدينار آخر نقش على
سكة هذا كانتقاسه وكان على قدر سعته وبقدر وزنه وبكل صبغة وحالة تأملناها
(وعرفناها - ٢) له قلنا حيثئذ ان هذا هو ذاك وان كان بالحقيقة ليس هو هو .

وقول ايضا ان هذا ليس هو هذا الواحد بعينه بحسب ادراكين ايضا كهذا
الدينار بعينه لو عرض علينا ثانيا وقد ابيض عن صفوته او اتمتحت صورته قد
كنار بما قلنا حينئذ ان هذا ليس هو ذاك وهو بالحقيقة هو اى الاصل والجوهر
الاول .

واما من يقول لنفسه انا فلا يعرض له ذلك اى لا يقول فى غيره انا ولو مائله
فى كل حال ولا يقول فى نفسه انى لست انا وان تبدلت عليه الاحوال اللهم
الاعجازا .

واما ما نقوله فى الغير وان كنا قد لانتهى فيه الى كنه الحقيقة فلكل ما نعينه
بقولنا هو اوصاف هو بها عندنا ما هو كالكاتب فان للكاتب اوصافا هو بها ما هو من
القوى الخيالية الفكرية المتصورة للكتابة المريدة لها والاعضاء الادائية الفاعلة
لها حتى اذا عدم من تلك الاوصاف واحد لم يبق هو ما هو من حيث ما كان
هو كالنطق من الانسان وتصور الكتابة من الكاتب وقد تكون لتلك الاوصاف
التي بها يكون الشيء هو ما هو اسباب موجبة لها هي موجودة بوجودها كالحفة
فى الجسم بالحرارة والقطانة والثقل بالبرودة والكثافة فالتخفيف هو ما هو اعنى
خفيفا بالجسمية والخفة واعنى بالخفة طلب الحيز الاعلى حركة اليه وسكونا فيه
وبالثقل كذلك فى الحيز الاسفل والشرط فى كونه هو ما هو ليس الانخفة والجسمية
لكن عدم الحرارة وان لم يكن هو بعينه زواله عن كونه هو ما هو اعنى خفيفا
هو سبب لعدم ما به هو ما هو اعنى لعدم خفته فكل واحد من الاوصاف التي
بها الشيء هو ما هو يسمى ذاتيا لمفهوم الذاتى الذى كان داخلا فى حقيقة الشيء
دخول الجزء اى فى معناه المقصود به الذى هو به ما هو وبجملتها تسمى ذاتية للشيء
بمفهوم الذاتى الذى كان معقول ذات الشيء ومحصوله الذهنى حقيقة الانسان
للانسان والشمس لعين الشمس .

والتي قد توافقت هذه الاوصاف وتكون معها من اوصاف اخرى فى ذلك
الشيء تسمى عرضية كل ذلك من حيث هو ما هو كالكاتب فى الانسان هي من

حيث هو انسان وبحسب ذلك قيل ان الذائق من اوصاف الشيء كل داخل في ماهيته والعرضي ما لا مدخل له فيها واذا عني بالذائق كلما رفعه عن الشيء رفع كونه ما هو رفع السبب دخل في ذلك مع الاوصاف الداخلة في الماهية ماعساه يرافقه (١) من اسبابها كالحرارة واللطفة اللتين رفعهما برفع (٢) خفة الخفيف برفع السبب فان عني بالرفع ما رفعه يوجب ذلك ايجابا اوليا وبالذات لابواسطة لم يتعد الاوصاف الداخلة في الماهية ايضا فان الموجب لان لا يكون الخفيف خفيفا ايجابا اوليا وبغير واسطة هو رفع خفته لا (رفع ٣ -) حرارته الذي (٤) يوجب ذلك برفع الخفة فليست تخص مثل هذا في التحقيق فكل غلط ظاهر انما يكون باهمال شرط خفي الا ان الشيء من حيث هو ماهو في التصور والفهم لا يقتصر في الرفع والوضع الى غير الاوصاف الذاتية بمعنى الداخلة في ماهيته كالثلث الذي لا يحتاج في الذهن الى ان يكون هو ما هو الى اكثر من انه شكل تحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة والخفيف في ان يكون خفيفا الى اكثر من ان يكون جسابيل شيئا يطلب الحيز الاعلى بحركته اليه وسكونه فيه ولا يرتفع كونه هو ما هو الا برفعها او رفع شيء منها .

واما في الوجود فقد يرفع غير الداخلات في ماهية من الاشياء التي هي اسبابها كما قيل في الحرارة واللطفة فيكون الانسان بهذا الاعتبار ذاتيا للكاتب في وجوده اعني اذا فهم من الذائق انه الذي رفعه برفع كون الشيء هو ما هو رفع السبب للسبب وان لم يكن ذاتياله في مفهومه .

واما المقول في جواب ماهو فهو مختلف بحسب سؤال السائل وقصده في طلبه فانه قد يستل عن المسمى من حيث هو مسمى فيكون جوابه بجمع ما عني وقصد بحسب ذلك الاسم كما يقال في جواب السائل عما هو الانسان بانه حيوان ناطق وعما هو الكاتب بانه ذو قوة يصدر عنها فعل الكتابة وقد يستل عن المسمى لامن حيث هو مسمى لكن من حيث هو واحد الاشياء الموجودة فيكون جوابه بالاصل والجوهر

(١) لا - يرافقه (٢) قط - رفع (٣) من قط - (٤) لا - التي .

من ذلك المسمى الذى هو وجود دون ما فيه من احوال ولو احيى كالمسأل ما هو عن الكاتب الذى انما هو شئ موجود بانه انسان من حيث هو شئ موجود لا من حيث هو كاتب فليل فى جوابه انسان وربما كان السؤال باشارة من غير تسمية كما يستل عن انسان ما يقال ما هو هذا قصدا باشارة كما يشار اليه باصبع فيكون الجواب اذا كان باتم معقولاته التى يصح ان تعقل له من حيث هو هو كما يجاب عن ذلك بانسان او حيوان ناطق ايضا وان لم يكن تمام هوية ذلك الشخص بالانسانية اذ لو كان كذلك لكان هو بعينه زيدا وعمرا وذلك يستحيل لكن هو تمام الحقيقة المعقولة من هويته وابعدها مما يتفصل به شخص عن شخص فى هويته وحقيقته فاما غير معلوم ولا مستثبت او غير منطوق به بعبارة ولا مدلول عليه باشارة .

وربما كان السؤال عنه بحسب علاقة واضافة كما يستل عن محرك هذا البدن بما هو فيكون الجواب بالهوية والحقيقة موفيا كما ربما قيل انه جوهر غير جسام فى القول فى جواب ما هو يعتبر بحسب السائل وبحسب المجيب اما السائل فيحسب ما قصد استعلامه واما المجيب فيحسب ما فهمه من موقع سؤال السائل وبحسب ما عرفه بما به يجيبه .

وبالجملة فكل سائل عن شئ فهو يمرره من جهة بها اهتدى الى طلبه والسؤال عنه ويجهله من جهات لاجلها انقصر الى الطلب والسؤال فكل سائل انما يوفى جوابه من المجيب اذا اجابه عما جهل لاعماله وترتب فى ذلك المعارف فى تمامها وتقصانها وعمومها وخصوصها كما سياتى ذكره فيكون الجواب بحسبها صوابا وخطأ تاما وناقصا كما ربما سأل عن انسان بما هو فليل حيوان وكان صوابا وان لم يوف الحقيقة فى ملتصق الطالب بل ربما وفى ما عند المجيب اذ يكون عدم معرفته واذا كان عنده معرفة ما فليس الصحيح ان يقول لا اعرف بل يقول من ذلك عدم معرفته وعلمه فيكون صوابا وان لم يكن موفيا وكما ربما سأل عنه ايضا بما هو فليل انه حادث او متوالد او متمدن او صانع الصنائع فلم يكن صوابا ولا موفيا اذ ليس هو الحقيقة المسؤولة عنها ولا شئ منها من حيث انه غير الهوية المطلوبة

ولاشيء منها لكن ان اجيب عن ذلك بأنه حيوان ناطق كان صوابا موفيا وفي ذلك ما قيل من ان الاجناس واجناس الاجناس مقولة في جواب ما هو ولا شيء من القصول يصلح لان يكون جوابا عما هو لان الاجناس واجناسها وان لم تكن موفية لمطلوب السائل فقد تكون موفية لمعرفة القائل من جملة الحقيقة واما القصول فانها لا توفى احدها اما قصد السائل فلانها بعض الحقيقة المسؤول عنها واما معرفة المحيى فلان الفصل لا يكون معروفا ولا دون الجنس كما يكون الجنس معروفا دونه فان المعرفة الاسبق هي الاكثر اشتراكا وهي التي يسمى محصورها جنسا وما به يتم ويتخصص يكون فصلا ولا يتخصص الشيء الا بعد عموم سابق على ما سياتى فعلى هذا ينبغي ان يفهم اختلاف الحدود والقول في جواب ما هو على الطريقة الواحدة .

الفصل السابع

في التصور والفهم والمعرفة والعلم
والحق والباطل والصدق والكذب

قد يتقرر للاشياء الموجودة في الالمان صور في الالذهان كماها مثل واشباح يحفظها الانسان بذهنه واعيانها الموجودة غير ملحوظة وعليها يدل بالالفاظ اولا ويتوسطها تدل الالفاظ على موجودات الالمان ثانيا كعنى القرس ومعنى الانسان بل كعنى زيد وعمر والذى اذا ذكر لفظه تمثل له في الالذهن معنى كالمشاهد وان لم تكن عينه الموجودة حاضرة ملاحظة حتى اذا حضرت العين اتى كان ذلك المتقرر مثالا وصورة لها قيل ان هذا ذاك ولولا ذلك لم يكن لمن رأى شخصا دفعة ثم غاب عنه سبيل الى ان يعلم اذا شاهده دفعة اخرى انه ذلك الاول ولم يكن فرق بين المشاهدة الاولى والثانية بل لم يكن سبيل لمن رأى شخصا واشخاصا من اشخاص الناس ان يرى شخصا آخر غيرهم فيعرفه به انسان وانما معرفته لذلك هي بان يجد المعرفة والصورة الاولى المقررة في الالذهن من الاول صورته ومواقفة له ومعرفة الشخص المشاهد ثانيا انه ذلك الاول هي ايضا بان توافق صورته التي كانت

كانت تمثل له في الذهن اولاً لما ادرك منه ثانياً وتمثل هذه الصورة في الازهان من مشاهدات الاعيان يسمى تصوراً ومن مدلولات الالفاظ يسمى فهماً وموافقها بعد التمثل للمدركاتها يسمى معرفة والتصور لا محالة متقدم على المعرفة والفهم فان المخاطب بلفظ لا يكون قد سبق الى ذهنه تصور معناه لا يفهم ما يخاطب به ولا يدلّه عليه . سموع لفظه وانما اذا كان قد تقدم تصور ذلك المعنى ثم صالح في الدلالة اللغوية على لفظه صح ان يفهم من ذلك ما يخاطب به كمن رأى شخص زيد ثم قيل له هذا اسمه زيد فانه حيثئذ اذا قيل له في المخاطبة زيد فهم ما يخاطب به وكذلك من شاهد شيئاً لا يكون قد سبق له تصور معناه لا يقال انه عرفه وانما اذا كان قد سبق له تصور معناه ثم ادركه ثانياً فوافقه مدركه ما كان تصوره منه اولاً قيل انه قد عرفه كمن رأى زيد انحصار له صورة في ذهنه ثم عاد شاهده ثانياً فوافقه شاهدته الثانية صورة مشاهدته الاولى قيل حيثئذ انه قد عرفه . وقد يقال المعرفة بمفهوم التصور والتصور بمفهوم المعرفة من غير تميز والتميز اولى وكل ذلك فاما يكون لما يدل عليه بمفردات الالفاظ وهي آحاد المعاني ومفرداتها من حيث هي مفردات وآحاد كزيد وعمر ووخالد والانسان والحيوان وان كان ما للفرد قد يكون ايضاً للؤلّف لكن من جهة مفرداته التي هو . وؤلّف منها اعنى ان التصور والمعرفة والفهم قد تكون لمؤلفات المعاني المدلول عليها بمؤلفات الالفاظ كقولنا الانسان حيوان وزيد انسان لكن من جهة الانسان والحيوان وزيد والانسان التي هي مفردات التأليف لا من جهة التأليف وقد يفعل الذهن في مفردات التصورات جمعاً وتأليفاً بين مفرداتها هو الذي يدل عليه بمؤلفات الالفاظ كالفهم من قولنا الانسان حيوان وهو بايقاع نسبة بين المفردات هي كالواصلة (١) والرابطة بينها وهذا الفعل من الذهن يسمى حكماً وجرماً وهذا التأليف بين المعاني قد تتوخى به محاذاة تأليف بين وجوداتها وموافقته وموافقة ذلك لما عليه الوجود والامور في انفسها هو الحق والصدق كوافقة قولنا الانسان حيوان ومخالفته هو الباطل والكذب كمخالفة قولنا الانسان حجر او فرس .

ولا تكون هذه الموافقة والمخالفة لتصورات الافراد ولا يعتبر فيها ذلك فلا يكون في شيء منها (١) صدق ولا كذب كما لا يكذب ولا يصدق من قال انسان او قال حيوان كلا على انفراده وتقرر حصول التأليف مع ما فيه من صدق في الاذهان يسمى علما ولان المعرفة بالفردات والعلم بالمؤلفات وكل مؤلف ففيه افراد هو مؤلف منها ففي كل علم معرفة هي تصور مفرداته ولانه ليس في كل مفردات تأليف بل قد تلحظ المفردات من غير تأليف فلذلك لا ينعكس الامر ولا يكون مع كل معرفة علم فالمعرفة قبل العلم واعم منه وقوعا اذ تكون مع كل علم معرفة وليس مع كل معرفة علم والحكم على المؤلف من ذلك بموافقته لوجوده ولا عليه الامر في نفسه هو التصديق وبما يتتبع لذلك هو التكذيب وقد سمي معنى الصدق تصديقا بل معنى الحكم الذي يلزمه الصدق والتكذيب الذي له يكون التصديق والتكذيب وذلك نسمع وهذا هو التحقيق المستقصى .

وكيف يكون كذلك والسامع اذا سمع قائلا يقول ان الانسان حيوان او ليس بحيوان وفهم ما يقوله يتمثل في ذهنه مفهوم لفظة الانسان ومفهوم لفظة الحيوان على نسبتها (٢) الرابطة لما في الالذهن ولا يكون حيث يصدق ولا مكذبا ولا يكون ما تقرر في ذهنه من ذلك تصديقا ولا تكذبا بل قد يدخل عليه التصديق والتكذيب وتتام البحث في ذلك غير لائق بهذا الموضع .

وقد يقال معرفة لمحصل الامور الجزئية ومعاينها كعنى زيد وعمر وخالد وهذا الكوكب وهذا القرس ويقال علم لمحصل الماهى الكلية كعنى الانسان والحيوان وما شاكلها فلنستعمل ذلك وقهقهه بحسب ما قررناه وان كان لغیرنا ان يستعمله ويضمه على ما يريد فليس في الاصطلاح اللغوى نزاع بين العلماء وقد تختلف المعارف والعلوم بان يكون فيها نقص وتام وضعف واحكام وتفاوت في ذلك بمحدود زيادة وتقصان .

فلنذكر ما هو من ذلك في التصورات والمعارف ونؤخر ما يختص منه بالعلوم لتقدم المعرفة على العلم وجوب استيفاء الكلام في اصناف المعارف والانتقال

منه الى استيفاء الكلام في اصناف العلوم .

الفصل الثامن

في المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة

قد يكون معرفة الانسان لما يعرفه من الموجودات ناقصة وتامة وخاصة وعامة اما المعرفة الناقصة فهي معرفة الشيء ببعض اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان بانه جسم او حيوان والتامة فهي معرفته بسائر اوصافه ومعانيه الذاتية كمعرفة الانسان بانه جسم ذو نفس غاذية نامية ومولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة واما العامة فهي المعرفة الناقصة ايضا من جهة ان المعروف بها يعرف بما لا يتميز به عن غيره مما ليس هو هوى اوصافه الذاتية بل تكون معرفته بما هو مشترك له ولغيره كمن يرى انسانا من بعيد فلا يعرفه معرفة تامة بل لا يعرف منه اكثر من انه جسم او حيوان فيكون لم يعرفه الا بمعنى مشترك لكثير من الموجودات كالقوس والجار والجحر والنبات فهي معرفة مشتركة لا يتميز فيها الانسان عن غيره من الاجسام او عن غيره من الحيوانات .

واما المعرفة الخاصة فهي المعرفة التامة من جهة ان المعروف بها يعرف بما يتميز به عن غيره من كل شيء ليس هو هوى اوصافه الذاتية ويكون معرفة بما هو مشترك له ولغيره وبما هو خاص به دون غيره وجعلتها خاص به دون غيره كمن يرى انسانا وتيامله ويعرفه معرفة تامة فيدرك منه انه جسم ذو نفس غاذية نامية مولدة حساسة متحركة بارادة ناطقة واتقص المعارف هي المعرفة باعم المعاني كمعرفة شيء ما بانه جسم مثلا وان كانت المعرفة العامة قد تنسب الى التمام لاشتغالها على كثير مما تشتمل عليه الخاصة وتنسب الخاصة الى النقص من اجل ذلك لكن ذلك التمام من اجل المeroft وهذه من اجل المعارف وفيها كلامنا والاخذ في المعرفة من النقص الى التمام هو الاخذ فيها من العموم الى الخصوص فكلمنا ازدادت المعرفة تخصص العموم ومابه التمام هو الذي به الخصوص مثل ان يعين المعارف في تأمل ذلك الجسم فيجده ذاتا نفس فيخصص عمومه ويتميز عما

ليس بذى نفس بالمعنى الذى به تمت معرفته حيث انضاف الى الجسم معنى ذا النفس ثم يعنى فى التأمل فيجده حساسا فيكون الحكم فيه كذلك فى التمام والخصوص اذ يختص المعنى به دون غيره مما ليس بذى نفس ودون ذى نفس غير حساس وكذلك يعنى فى التأمل فيعرف منه انه ناطق فيكون الحكم فيه كذلك فى الخصوص والتمام اذ يختص به المعنى دون ما هو من ذلك غير ناطق فتبلغ المعرفة حدودها فى التمام ويبلغ المعنى حده فى الخصوص والمعنى العام كالجسم مثلا اذا تقرر فى الذهن من ادراك شئ من الموجودات كشخص انسان ثم ادرك من بعده موجودا آخر مما يدخل فى عموميه ويتصف به كشخص شجرة مثلا كان ذلك المعنى العام المتقرر من الاول هو بعينه المتقرر من الثانى بل الثانى لا يقرر شيئا آخر لا الاول لانه يقرر بغيره ولا آخر غيره لانه ليس كذلك وانما الذهن عند ادراكه الثانى كأنه يعود ملاحظا لمحصل ادراكه من الاول لاعلى انه استفادته من الثانى فان معنى الجسمية المتصور من الشجرة هو معنى الجسمية المتصور من البحر والانسان وكل معنى حاله عند الكثيرين هذه الحال فذلك هو المعنى الذى يسمى كلياً فانه الذى يقال لفظه بمفهومه على كثيرين فان اللفظ الدال على معنى الجسم فى كل لغة يقال على الجماد والنبات والحيوان .

واما (١) الجزئى فهو الذى ليس كذلك كعنى زيد الذى هو صورة هذا الشخص فانه اذا تقرر عند الذهن من احد الموجودات الذى هو شخص زيد لا يكون هو بعينه المتقرر من موجود آخر فذلك لا يقال اللفظ الدال عليه بمفهومه على غيره من الموجودات وذلك هو شخصيته وجزئيته المطلقة وكل ما نعرفه وتصوره معنى ما قاما ان نعرفه بذاته وتصور ذلك المعنى عن ذاته كما تتصور من الانسان معنى انسانيته او معنى حيوانيته ونعرفه بهما ويكون ذلك المعنى المتصور هو الذى يسمى ذاتيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة له معرفة ذاتية .

واما ان نعرفه بعرض من اعراضه ولا حق من لواحق ذاته ومقارناتها فى الوجود كما تتصور من الانسان انصاب قائمته وان لون بشرته بادية (٢) وما شا كل

ذلك وتعرفه بها وذلك المعنى هو الذى يسمى عرضيا لذلك المعروف به والمتصور عنه وتلك المعرفة به له تسمى معرفة عرضية والمعنى الذى هو محصول معرفة ما عامة او خاصة تامة او ناقصة هو الذى يصلح ان يقال فى جواب ما هو اذ يكون محصول معرفة المستؤل عنه كمن سئل عن شخص رآه من بعيد مثلا فلم يعرف منه اكثر من انه جسم او اكثر من انه حيوان فقيل ما هو فقال جسم او حيوان فقد وفاء من ذلك محصول معرفته وان كان ناقصا بقياس الامر فى نفسه .

واما انه ناطق او ابهى فلا يكون محصول معرفة تامة ولا ناقصة عامة ولا خاصة وانما يكون به خصوص العامة وتام الناقصة فانه لا يعرفه ناطقا ولا يدرك منه انه ناطق الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وكذلك لا يعرفه ولا يدرك منه انه ابهى الا وقد عرفه وادرك منه انه جسم او حيوان وقد عرف ان الذى يسمى جنسا هو الاعم من كليين مقولين فى جواب ما هو والنوع اخصهما وذلك ان المعرفة الذاتية نبتدئ فى نقصها عامة وجنسية ثم تتدرج فى تمامها الى الخصوص والنوعية وما به يكون الترقى والتدرج الى التمام هو القصول الذاتية كما تبتدئ من الجسم مثلا حتى تنتهى الى الانسان . ترقية فى تمامه بذى النفس والحساس والناطق ولوعلا فى عمومها ليس بذاتى لم يسم جنسا اذ لا يكون محصول معرفة ذات الشيء وحقيقته على حال نقص ولا تمام كالوجود والواحد اللذين لا يعتد احدهما جنسالا هو مقول عليه من الموجودات وكذلك الخاص لوامع فى خصوصه لا يسمى نوعا كالتركى والبدوى وما اشبه ذلك اذ لا يتدرج الى الخصوص الذى هو التمام بفصل ذاتى فلا تكون زيادته فى المعرفة الذاتية وانقص المعارف الذاتية واعمها هى مجنس الاجناس الذى لا جنس فوقه واتمها واخصها هى بنوع الانواع الذى لا نوع تحته وقد يكون فى المعارف وجه من النقص والتمام هو غير الوجه الموافق للعلوم والخصوص ليس هذا موضع ذكره وتعليمه بل قد يذكر فى العلوم الالهية وفى علم النفس .

الفصل التاسع

في وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم

كل ما يستفيد به الانسان من المعارف والعلوم فاما ان يكون اصابة من غير طلب واتفاقا بغير قصد كمن يقع بصره على مرأى لم يقصد ابصاره ويطرق سمعه قول لم يسئل عنه ويسنح لذهنه معنى لم يروى ادراكه واما ان يكون اصابة عن قصد ونيتا بعد طلب كمن يتوجه بحركته وقصده الى مبصر فيشاهده ويسئل عن مقال فيسمعه ويتفكر في المطلوب فيستنبطه ويدركه وكل مجهول يروم الانسان معرفته ويطلب العلم به فلا بد ان يكون طلبه له بعد معرفة تقدمت الالطلب والا فلا امر الذي يجمله الانسان من كل وجه حتى لا يعرفه بوجه كيف يطلبه وكيف يهتدى الى طلبه ولا بد ان يكون طلبه له ايضا عن جهل وعدم علم او معرفة والا فلا امر الذي يعرفه الانسان ويعلمه من كل وجه كيف يطلبه وانما يطلبه لان تحصل له المعرفة والعلم به واما اذا عرفه وعلمه فلم يطلبه وكيف يطلب ما هو حاصل قبل الطلب فكل ما يطلبه الانسان فهو يعرفه من جهة بها يهتدى الى طلبه ويجمله من جهة لاجلها يحتاج الى طلبه والمعارف والعلوم اتى هي اول (١) اسباب الطلب لكل مطلوب فلا بد ان تكون من قبيل سوانح غير مطلوبة يهتدى بها الى طلب المطلوب -

وقد كان من القدماء من يسمى الاستفادة من المعارف والعلوم بروية وطلب تعليمها وتعلمها ذهني اي اراديا قصديا فيقول ان كل تعليم وتعلم ذهني فيمعلوم سابق فكأنه كان يسمى ما فصلناه في التسمية الى المعرفة والعلم كله علما ولكل من الساع والمطوب اسباب موجبة للسووح والاصابة تحصل بمحصولها وتعذر بفقدائها واسباب معوقة لها وممانعة عنها بفقدائها يكون النيل والاصابة وبوجودها يكون التعذر والفقد لكن ليس الاسباب كلها علوما ومعارف والذي ذكره الآن من جملة هذه الاسباب الطلبي منها دون الحاصل بغير طلب .

فنقول ان المستفاد من المعارف والعلوم بقصد وطلب يكون طلبه من جملة (١) اسباب حصوله واستفادته لاحالة لانه يحصل وبستفاد اذا طلب فالمعارف والعلوم السابقة للجهولات اسباب لطلبها والطلب من اسباب اصابتها فاما كيف يكون المجهول المطلوب معروفا واما معلوما فهو لان المعرفة كما تقدم القول بها على وجوه كلية وجزئية ذاتية وعرضية عامة ناقصة وتامة خاصة جنسية ونوعية والمطلوب يعرف من جهة منها ويجهل من جهة اخرى فيعرف معرفة كلية ويجهل معرفته الجزئية ويعرف معرفة عرضية ويجهل معرفته الذاتية وبالعكس ويعرف معرفة جنسية ويجهل معرفته النوعية وذلك للجهل بالمعنى الخاص القصلي الذي به تكمل المعرفة الناقصة الجنسية وتصير تامة نوعية كما نعرف من شخص ما انه جسم ويجهل كونه ذاتي او غير ذاتي نفس وحساسا او غير حساس وناطقا او غير ناطق وكما نعرف منه انه حيوان ويجهل كونه ابيض واسودا وذكرا وانثى وكما نعرف منه انه ابيض ويجهل كونه مربعا او مدورا ونعرفه من حيث هو في جملة ونجهله في خاصته وشخصه وبازاء كل معرفة وجهل سبيل يأخذ انذ من فيها من الجهة التي عرفت ويشي الى الجهة التي جهلت فيعرفها وعلى مثل هذا تتكرر الجهلات في العلم ويكون فيها العلم والجهل فيكون العلم والمعرفة السابقان سببين للعلم والمعرفة المستفادين وتم سببيتهما بالطلب ومعرفة السبيل السلوكية بالطلب فيجب عن ذلك حصول المطلوب واستفادته لاحالة .

وقد كان من القدماء من جعل هذا شكا فقال كيف يطلب المجهول وهو لا يعرف وما لا يعرف لا يهتدى الى طلبه وان عرف فلا حاجة الى طلبه .

وقيل في ذلك اجوبة منها ان نتعلم تذكر والمطلوب (٢) كعبد آبق يعرفه صاحبه وقد ذهب عنه حتى اذا انتهى الى موضعه بالطلب عرفه بالمعرفة الاولى ولولاها لم يعرفه اذا انتهى اليه فان من يطلب ما لا يعرفه لا يعرفه اذا انتهى اليه ولا يفرق بينه وبين غيره فالجهل لذلك نسيان العلم (٣) تذكر وجاء بعده من استنقص هذا

(١) ن - جهة (٢) كذا - في قط - وفي - لا - تذكر والمعلوم - ولعل الصواب تذكر المطلوب - او المعلوم - ح - (٢) لا - والتعلم

وتقصه بما لا يتناول بذكره الآن وهو غير موضعه وقال لا بل يعرف من جهة التصور ويجهل من قبيل التصديق أي من قبيل العلم وقيل أيضا أنه لو أخذ أخذ (١) في يده اثنين وقال لسؤول اعلم أن كل اثنين زوج فقال اعلم قال فهذا الذي في يدي زوج او فرد فقال لا اعلم فقال له هو ذا هاتين وما علمت أنه زوج وكنت تعلم أن كل اثنين زوج فاجيب عن ذلك وقيل علمته كلياً وجهات معرفته الجزئية ولم يزد على ذلك ولم يذكر حال الجهل والمعرفة المطلوب الواحد من قبل المعرفة والتصور فقط بجهة وجهة ولا الجهل والعلم بجهة وجهة من قبيل العلم وقد عرفت هذا التفصيل من قبيل المعرفة وتعرفه في موضعه من قبيل العلم فلنذكر الآن الطرق والقوانين التي بها تستفاد المجهولات بالطلب .

فنقول ان طالب الوقوف على مجهول يروم استقاداته بالطلب فطلوبه منه معرفته اوعلمه والسبيل المؤدى الى اعلام المجهول قد سمي قياساً والحقيقي التام صنف منه قد سمي برهانا وميآتى الكلام عليهما .

واما السبيل المؤدية الى المعرفة المطلوبة فكثيرة بحسب تكثر جهات المطلوب في المعرفة والجهل فمنها ما يكون باحصاءه عند الحس كمن يسئل عن لون زيد فيقرب الى بصره فيعرف انه ابيض وهو مطلوبه او عن كيفياته الملموسة (فيقرب ٢) الى حس منه فيدرك منه مطلوبه او يسئل عن لفظ ما او صوت فيقرب الى قول الى سمعه او عن رائحة فتقرب الى شمه او عن طعم فيوصل الى مذاقه وذلك كله بعد طلب ومنها ما يكون بالتمثيل كمن يسئل عن لون فيقال هو مثل هذا وكذلك عن طعم وما ليس وصوت ورائحة فيكون وان لم يحضر الشيء المطلوب عند الحس فقد احضر نظيره وحصل منه عند الذهن ما كان يحصل من ذلك لو حضر ومنها ما يكون بتنبيه النفس والاذكار كمن يسئل عن الغضب فيقال له هو ما شعرت به من حالك وقت كذا - مثل ما تشعر به في وقت كذا وكذلك عن الفرح والعلم والمعرفة والعلم والاعم ونية النفس ووحشتها واشباه ذلك ومنها ما تعرفه بطرق استدلالية وتصرفات فكرية كما تعرف بالى هذا البيت وانه انسان ومنها ما تعرفه

(١) لا - حد - (٢) ليس في لا -

من مخبر يخبرنا ومعلم يعلمنا بالدلالة اللفظية كما نعرف سقراط وأرسطو طاليس وفلاطون وأوقليدس والذي نعرفه بطريق الاستدلال أو من اعلام المخبر فاما نعرفه اذا كنا عرفنا بماثله بالجنس ونعرفه بذلك عند الاستدلال والاخبار معرفة جنسية او بالنوع ونعرفه بذلك معرفة نوعية او بالصنف ونعرفه بذلك معرفة صنفية ولا نعرف جنس ما لا نعرف له مماثل بالجنس ولا نوع ما لا نعرف له مماثل بالنوع ولا صنف ما لا نعرف شبيهه او مماثله بالعرض ولا تفهمه من قول مخبر ولا نقف على حقيقته بساذج الاستدلال فان الالفاظ المقولة لا يستفاد منها بالذات معرفة مجهول اللهم الا بالعرض لانها انما تنبه وتذكر بمعلومات وتخطر لها ببال السامع العارف لما فيتعرف بتلك المعاني معاني اخرى فكون المعاني هي التي افادت معرفة بالمجهول والالفاظ بالعرض من حيث دلت على المعاني ومنها ما نعرفه بمعرفة اشياء هي اجراء حقيقية وهي مؤلفة منها ومعرفة صورة تأليفه منها حتى اذا التأم محصول المعرفة بواحد واحد منها مع هيئة التأليف الذي فيها كان ذلك بعينه هو محصول المعرفة بتلك الحقيقة المؤلفة منها وهذا الصنف يخص مركبات الحقائق دون بساطتها ومفرداتها ومن التعرف الطلبي ما يكون بتصفية الذهن واخلاقه (١) وصرفه عن جميع ما ذكر من وجوه المعرفة وتوجيهه الى المطلوب بكنهه والفاقة عن كل شيء غبره حتى يتجلى لبين عقله فتدركه ذاته بذاته من غير دليل ولا واسطة ولا آلة ونسبته الى ذات النفس المدركة كنسبة الاصغاء الى الاذن التي هي آلتها في السمع والتحديد الى العين التي هي آلتها في الابصار كما ستعلمه في علم النفس .

الفصل العاشر

في الاكتسابي والاولى من المعارف والعلوم

ولان الاستفادة المقصودة للمعارف بالطلب انما تكون بمعرفة سابقة كما قيل لاحالة فهذه المعرفة قد تكون سببا موجبا للطلب ومنهبا عليه ولا تكون سببا موجبا

للاصابة وقد تكون سببا موجبا للنيل والاصابة والمعرفة التي هي سبب الطلب
 دون الاصابة فهي عامة لسائر المعارف المطلوبة كما قيل وانما التي هي سبب موجب
 للاصابة فهي صنف خاص يتعرف مركبات (١) الحقائق فان معرفة المركبات لا تتم
 دون معرفة بسائط التركيب مع صورة التركيب كما ان المركبات لا توجد دون
 وجود بسائط التركيب مع صورة التركيب كذلك لا تعرف دون معرفتها بل
 معرفة البسائط وصورة تركيبها اذا حصلت مجتمعة كانت بعينها معرفة الشيء
 المركب وليس كذلك معرفة الشيء بجهة منبهة على الطلب وهذا الصنف
 من المعارف هو المخصوص بالتعرف الاكتسابي لانه كسب معرفة بمعارف
 وما سواه ليس كذلك بل اذا كان فهو سبب بعيد للاستفادة ولا تتم الاستفادة
 بالمعرفة المنبهة على الطلب فقط لكن وبالطلب من الطريق المؤدية الى نيل المطلوبات
 وبهذه المعرفة المذكورة على هذا الشرط تتم المعرفة بالشيء المطلوب وتحصل بتمامها.
 والحقيقي منها هو ما يكون على ما قيل ببسائط المركب وصورة تركيبه وهو المسمى
 حدا وهو الذي يعرف المطلوب باوصافه الذاتية وقد يشبه بما يسمى رسما وهو
 تعريف الشيء بصفات عارضة لازمة لاحقة ليست هي اجزاء لحقيقته والاول
 يفيد معرفة حقيقية ذاتية والثاني يفيد معرفة عرضية ومحصول هذين هو الذي
 يسمى بالمعرفة الاكتسابية واعداهما من المعارف كمحصول المشاهدات الحسية
 والادراكات الذهنية والاطلاعات العقلية تسمى اولية لان السبب القريب
 الموجب للمعرفة فيه ليس معرفة اخرى لكن وجه آخر كما ذكرنا وان كان للمعرفة
 في محصوله على ما بالعرض وليس تبلغ الى ان تكون موجبة له ايجابا ذاتيا مثل
 هذا وقد يضاف اليها التعريف التمثيلي لانه تعريف معنى بمعنى غيره وبينهما
 فرق فالمعرف كلها اولية لم تقدمها معرفة قبلها واما اكتسابية افادها غيره من
 المعارف وكذلك العلوم منها اولية لم تستفد بعلوم قبلها وانما الحكم العلمي يبدو
 في متصوراتها من اذ من ابتداء اوليا ومنها اكتسابية يوجب الحكم العلمي
 عند اذهن في متصوراتها غيرها من العلوم فكل معرفة وعلم اما اولي واما

اكتسابي .

وقد رد قوم على قسمة المعارف والعلوم (الى - ا) الاوليات والاكتسابيات وقالوا انه لا اوليات في العلوم والا فن الذي يذكر اننا في اول وجودنا في الدنيا كنا نعرف شيئا من الاشياء او نعلم علما من العلوم كما نهم فهموا من الاوليات انها غير مستفادة وانما هي موجودة في القرينة وانت قد عرفت ان الاوليات قد تستفاد والفرق بين المستفاد والمكتسب في هذا الموضع هو انه ليس كل مستفاد يكتسب وكل مكتسب مستفاد قالوا ولما لم تكن اوليات لم تكن اكتسابيات وقالوا ايضا ولو كانت اوليات واكتسابيات لقد كان لا يكون كل علم ومعرفة اما اوليا واما اكتسابيا بل قد يكون منها ما ليس باولى ولا اكتسابي .

وكأنهم في هذا القول لم يفهموا من الاولى ما قرئناه من انه غير الاكتسابي من المعارف والعلوم بل فهموا من الاولى انه يكون اكتساب المكتسب وهو اول في ترتيب الكاسب والمكتسب وليس قبله . ا يكتسب به فكان الاولى في مفهوم هذا اوليا للاكتسابي والاكتسابي اكتسابيا بالاولى وقد يكون لعمري من المعارف والعلوم ما لا يكتسب ولا يكتسب به غيره كعرفة البسائط التي هي مفردات الحقائق في وجودها ولا هي مركبة ولا موجودة في التركيب فانها لا تكتسب ولا يكتسب بها وانما تكتسب معرفة المركب ببسائطه وهذه غير مركبة الحقائق فلا تكتسب المعرفة بها ولا هي بسائط تركيب هي اجزاء حقائق الاشياء فلا تكتسب بها معرفة على هذا الوجه وكذلك قد يجوز ان يكون في العلوم ما تحكم به البداة العقلية حكما صادقا متيقنا بغير حجة فلا يكون اكتسابيا ولا يحتاج به على شيء فلا يكون اوليا على ما عتوا وهذا ليس بنقط في العلوم ولا في المعارف بل له مغالطة لفظية من قائله او اختلاف في وضع التسمية والقسمة بحسبها فان هؤلاء عتوا بالاولى شيئا وهو انه الذي يكتسب به غيره ولا يكتسب بغيره ونحن عتينا شيئا آخر وهو انه الذي لا يكتسب بغيره سواء اكتسب به غيره او لم يكتسب وعلى معناهم فقد يكون من المعارف والعلوم ما ليس بكاسب

ولامكتسب - ولعمري ان المعارف والعلوم كلها تستفاد وتستحصل بعد ما لم تكن وليس ذلك هو اكتسابها وانما الاكتساب هو استفادة علم بعلم ومعرفة بمعرفة متقدمة عليها تقدم السبب على المسبب ولا بد في ذلك من علم اولى لا يستفاد بعلم ومعرفة اولى لا تستفاد بمعرفة اولى وتكون تلك اوليات للاحالة وهذه اكتسابيات ولان التعريف بالالفاظ مما لا تكاد تتبرأ منه في شيء من المعارف الاستدلالية الكائنة بمحاورة الانسان ذهنه وتصرفه بفكره اذ تكون لازمة لها في كل خطوط منها بالبال فكيف التي تكون بالاستعلام والاعلام من مخاطب ومعلم يستدل على مطالبته ويدلنا على ما في ضميره من الاجوبة لها بالفاظ مسموعة او باشارات محسوسة وكنيات تدل على الالفاظ فلذلك نحتاج الى ان نعلم مع ما نرومه من معرفة وجوه اكتساب المعارف دلالات الالفاظ وواقعتها ايضا .

الفصل الحادى عشر

في الاقوال المعرفة من الحدود والرسوم والتسميات

فلنأخذ الآن في ذكر وجوه استفادة الاكتسابيات من المعارف دون الاوليات من حيث تجرى على الالفاظ وتند اول في المفاوضات والمحاورات في التعليم والتعلم . فنقول ان من الالفاظ الفاظ تؤول لتعرف بها المعاني التي هي اسماء وموضوعات لها على سبيل التنبيه والتمييز بما هو معروف منها اذ اللفظ لا يفيد بنفسه معرفة مجهول على ما قيل ومنها ما يقال لتعرف بها الفاظ اخرى موضوعات للمعاني التي هي ايضا اسماء وموضوعات لها ومنها ما يقال لتعرف بالمعاني التي هي اسماء وموضوعات لها بمعنى اخرى غير التي هي موضوعات لها والتعريف الاول فهو التعريف العام لسائر الالفاظ من حيث هي الفاظ فان اللفظ انما هو لفظ لانه يدل بمسموعه على معنى ومفهوم هو اسم وموضوعه كتعريفنا زيدا والانسان بلفظة زيد او الانسان

واما التعريف الثاني فانه تعريف يعرض للالفاظ في بعض احوالها وذلك في تعليم الاصطلاحات اللغوية وتفسير بعضها ببعض ونقل بعضها الى بعض كتعريف العقار

العقار بالخير والبشر بالإنسان بل والاففاظ الفارسية بالعربية والعربية بالفارسية
او غيرها من اللغات .

واما التعريف الثالث فانه مما لا يعرض للاففاظ عروضاً اولياً واما هو اول المعاني
التي هي موضوعة لها وبها والاففاظ ثانياً ومن اجل المعاني حتى انه لو توهم
خلو المعاني عن الاففاظ وتبرئها عنها لما كان ذلك قادحاً في هذا الصنف من
التعريف ولا مفسداً له ولو اخلت الاففاظ عن المعاني لما صح وجودها فيها بوجه
من الوجود وهذا هو التعريف الاكتسابي المخصوص بتعليمه بهذا العلم كتعريف
الإنسان بالحيوان الناطق المائت والحيوان بالجسم المنتدئ الحساس المتحرك بالارادة
فتمتع التعريف بالحد ومنه التعريف بالرسم ومنه ما يكون بالتمثيل فلنشيع الآن
القول في كل واحد من هذه ونشتغل به دون غيره مما لا مدخل له في هذه الصناعة .

في الحد

اما الحد فانه قول معروف بمجملته لشيء واحد هو المحدود لدلالته بمفردات الفاظه
على آحاد معانيه الذاتية التي هي اجزاء مقومة لحقيقته والمعاني الذاتية للشيء هي
جنسه وفصله او فصوله على ما قرر كالحيوان والناطق للإنسان فالاشياء المحدودة
هي الاشياء التي لها اجناس حقيقية وفصول ذاتية مقومات لهوياتها ولا جنس
لما لا فصل له فان الجنس هو المعنى الذاتي المشترك لمختلفين بمعاني ذاتية او الذي به
المعرفة الذاتية العامة الناقصة التي خصوصها وتامها بالفصل او الفصول الذاتية
ولا فصل لما لا جنس له فان الفصل هو المعنى الذاتي الذي به تختلف الاشياء المتفقة
في معنى الجنس او هو الذي به تتم المعرفة الناقصة الذاتية وهي المعرفة الجنسية
واما البسيط الحقيقة الذي لا جنس ولا فصل له فانه لا يعرف منه الحقيقة واحدة
يدل عليها اللفظ بمفهوم واحد غير متكرر ومثل هذا فلا حد له اذ كان الحد قولاً
يدل بمفردات الاففاظ على آحاد معاني ذاتية هي اجزاء مقومة لحقيقة المحدود
وهذا فلا اجزاء مقومة لحقيقته فيكون الحد قولاً واحداً مؤلفاً من الفاظ يدل
بمجملته على حقيقة واحدة مؤلفة من حقائق ويدل على كل واحدة من بسائط

حقائقه بلقطة من تلك الالفاظ والتام الحد في مسموعه من مفردات الفاظه محاذ
لالتام تلك الحقيقة في المفهوم من مفردات حقائقها وتلك الحقائق المفردة التي
تلتئم منها حقيقته هي جنسه وفصله او فصوله وتلك الالفاظ المفردة هي الدالة على
واحد واحد منها -

في الرسم

واما الرسم فانه قول معروف بمجمله لشيء واحد هو المرسوم لدلالته بمفردات
الفاظه على اوصاف له يتميز بها عن جميع ما عداه يميزا عرضيا والاشياء المرسومة
هي التي لها اوصاف مشتركة مع غيرها اما ذاتية واما عرضية واوصاف عرضية
يختص ويتميز بها عن جميع ما سواه فلو كان من الاشياء ما ليس له اوصاف
مشتركة لاذاتية ولا عرضية لم يكن له رسم سواء كان له اوصاف خاصة
اولم تكن او كان منها ما ليس له اوصاف عرضية يتميز بها عن جميع ما سواه
ان كان يوجد شيء بهذه الصفة فلا رسم له ايضا سواء كان له اوصاف مشتركة
اولم تكن -

في التمثيل

واما التمثيل فانه تعريف انشئ بنظائره واشباهه والكل المعقول بجزئياته
واشخصه ومحسوساته اما التعريف بالنظائر فهو تعريف الشيء بمشابهته لشيء
واحد في كل حل وذلك هو نظيره وان خالفه في اوصافه باقلية او اكثرية وشدة
اضعف كتعريف العقل بالنور والتعريف بالاشياء هو انتظام التعريف من
مشابهات عدة ومخالفت لاشياء كانت تعرف الارادة الملكية بانها كرادتنا في معرفة
الفاعل بفعل الله در عنه والرضا به ومخالفتها فيما به يشبه طبيعتها وهو صدور الفعل
من الفعل على نهج واحد لا اختلاف فيه فيلتئم التعريف من مشابهة طبيعتنا
ورادتنا ومخالفتها .

واما تعريف الكلى بجزئياته واشخاصه والمعقول بمحسوساته فكما يعرف الجنس
بانه كالحويان وال نوع بانه كالانسان والشخص بانه كزيد والمثلث بانه كهذا

المخطوط وقائده الكبيرة هو ان يورد تيج الاقاويل المعرفة وهي الحدود والرسوم فيكون فيها المضمونها لا. تما لمفهومها بايناسه (١) الذهن بما عذب من الفاظها وتقريبه عليه بعيد مدلولاتها وجمعه له متفرق معانيها وهو كثير النفع في التعاليم لتقريبه على المتعلمين وتخفيفه عن المعلمين ومع ذلك قلبا محتاح اليه الاذهان القوية وتلفتت عليه الغرائز الذكية خصوصا اذا ارتاضت في العلوم وتمرت في الفهم والتفهم والعلم والتعليم ويعدونه (٢) كلفة وهذا في الاقاويل المعرفة .

واما يلاحظون المعاني على كليتها ويجردونها في معقوليتها كما نراه من حال الفضلاء من المهندسين يتناولون في مسائلهم احسن مفاوضة وهم يلاحظون ما فيه مفاوضتهم باذهانهم ولا يتعرضون لتمثيل بتخطيط وتشكيل اللهم الا فيما امكن في الدقة والاشكال وكان غريا من اذهانهم مستعصيا على افهامهم وانما يعتضده في اكثر معارفهم الضعيفوا الاذهان القليلوا الرياضة والحرث في العلوم فلذلك يكثر استعجاله في الخطب والاشعار التي يخاطب بها جمهور الناس ومن لا انس له بالاقاويل الحكيمة فانه لا يناسه اياهم بمفهومات الاقاويل وتقريبها من اذهانهم يروج عليهم ما لا يتحققونه من صدقها وكذبها على ما نذكره في العلوم فيكون افضل الاقاويل المعرفة هي الحدود لانها تفيد المعرفة الذاتية التامة واقتص منها الرسوم لانها مما تفيد معرفة عرضية او مشوبة بالعرضية لانها تتمم الذاتية الناقصة بالعرضية المأخوذة من الاعراض واللاحق واقتص منها كثيرا التمثيلات لانها لا تعرف بنفسها ولا تفيد معرفة ذاتية ولا عرضية وانما تورد في لوائح الاقاويل المعرفة ومعها لتسهيل سبيل الافادة والمونة عليها ولكل منها منفعة بحسبه وموضع لاستغنى عنه مية ومن كل واحد منها ما هو افضل منه ومنه ما هو اقصى ولها ثمراتين وشروط وخواص تتم بوجودها فضيلة الافضل وبعدمها نقيسة الاقتص .

(١) ن قط - باتيان (٢) لا - يعتدونه -

الفصل الثاني عشر

في الصحيح والتام والهامد

والناقص من اصناف الاقويل المعرفة

اما الصحيح الفاصل من الحدود والرسوم والتمثيلات فهو ما كان مع ما ذكر من شروطه ما يشتمل عليه من المعاني اعرف من الشيء الذي يعرف بها اما في نفسه واما عند المعرفة واما من الوجهين جميعا حتى تكون المعرفة بها على ترتيبها التاليفي موجبة لمعرفة الشيء الذي يعرف بها وحتى لو كانت المعاني الذاتية للشيء كجنسه واصله ليست اعرف منه لكان تعريفه بها تعريفا خطأ لانه لا يبلغ الغرض المقصود في التعريف وما ترتبت فيه مفردات الالفاظ المؤلفة ترتيبا يتقدم فيه الاعرف فالاعرف ان كان لما تقدم وتأخر في المعرفة حتى يكون تصورهما عند الذهن مقررًا للترتيب الانتقالي في المعرفة عند السامع على ما هو عليه عند القائل ومن هذا يعلم وجوب تقديم الاعم فيها على الاخص كالحیوان على الانسان لأن الاعم اعرف من الاخص واسبق الى الذهن فان المعرفة العامة جزء المعرفة الخاصة وكما ان اجزاء الموجود اقدم حصولًا منه في الاعيان كذلك المعنى الناقص الجنسي والمعنى المتمم الفصل اسبق حصولًا للذهن من المعنى التام النوعي كمن اراد معرفة حقيقة الانسان الذي هو حيوان ناطق فانه لا بد له ان يتقدم اولًا يعرف ما الحيوان وما الناطق وليس يفترق في معرفة الحيوان او الناطق الى معرفة حقيقة الانسان ويعلم منه ايضا وجوب تقديم الجزء على الكل في المعرفة لان الجزء اعرف من الكل فان من اراد معرفة الانسان الذي هو مثلا من نفس وبدن فلا بد له ان يتقدم اولًا ويعرف كل واحد من النفس والبدن ومن اراد معرفة البدن الانساني الذي اجزأه الاول من الاسطغسات الاربع فلا بد له ان يتقدم اولًا يعرف كل واحد من الاسطغسات الاربع وما كان تأقده من افاظ مشهورة صريحة الدلالة عند المعرفة حتى لا يتأخر تصور مفهومها عن تخيل مسموعها ويحسن تبديل الفاظها ايضا الى الاعرف عند المخاطب من الاعرف عند غيره .

واما القاسد الناقص من سائرهما فكان بخلاف ذلك مثل ان يعرف فيها الشيء بمساويه في المعرفة او بما هو اعرف منه ومتأخر عنه في المعرفة او لا يعرف الا به او يقدم الاخص فيها على الاعم او غير الاعرف على الاعرف او بان يذكر فيها الالفاظ المجازية والاستعارية والمشاركة كما لو قيل في تعريف السواد انه اللون المضاد للبياض فعرف السواد بالبياض وليس فيها ما يستحق ان يعرف بصاحبه لتساويهما في المعرفة او كما لو عرفت النار بانها الجسم الشبيه بجوهر النفس والقار اعرف من جوهر النفس وكما لو عرفت الشمس بانها كوكب يطلع نهارا والنهار لا يعرف الا بالشمس اذ هو زمان طلوع الشمس وكما لو عرف العشق بانه افراط المحبة وجنسه المحبة وفصله الافراط فهو المحبة المفرطة وكما لو قيل في تعريف الشمس انها عين النهار او في تعريف الارض انها ام الاكوان وتلك الفاظ (١) مجازية استعارية وافضل الحدود من جعلتها ما كان مع استيفائه لسائر الاوصاف الذاتية من غير اخلال ولا تكرار اذ على آحاد معانيه من الاجناس والفصول باسماء تدل على حقائقها و وضعها الاول ان كانت جلية الحقائق كما تدل على الثلث بانه شكل يحيط به ثلاثة خطوط (٢) وان لم تكن جلية عند العرف فبالفاظ تدل عليها بلوازمها الا لزم لها وخواصها الاخص والالحق بها اذ كانت معروفة واعرف منها كما تدل على نفس الانسان بالنطق الذي هو اخص افعالها والزمها لها وعلى خاصية مغناطيس يجذب الحديد فان ذلك لتعذر الاسماء الدالة على حقيقة النفس وحقيقة تلك الخاصة بوضع خاص وتعذر الاسماء لها في خاصيتها لتعذر معرفتها بذاتها وحصول معرفتها بلازمها وخاصتها والحدود الحقيقية انما هي ما كانت على الوجه الاول واما هذه فرسوم واشبه بالرسوم .

والناقص منها فما اخل بوصف او اوصاف ذاتية اقتصارا على تمييز المحدود عن غيره دون تمييز حقيقته بمقوماتها كما لو حد الانسان بانه جسم ناطق وحذف منه ذوقه حساس متحرك بالارادة اعتمادا على انه لا شيء غيره جسم ناطق .

(١) لا - الالفاظ (٢) لا - خطوط مستقيمة .

واعلم ان الحدود لا يتوجه فيها بقصد اول الى التمييز بالافصاف المشهورة وانما يتوجه فيها الى تقرير الافصاف الذاتية التي مجموعها حقيقة الحدود في النفس فان تلك هي المعرفة وانما التمييز لاحق بها ضرورة فان بمعرفة حقيقة الشيء يعرف ان كل ما ليس تلك حقيقته وتلك اوصافه ليس هو ولو قصد للتمييز بنفسه لقد كان فيه الخطأ من وجهين .

احدهما ان ذلك المقصود لا يتم في شيء من الاشياء الابمعرفة سائر الاشياء حتى لا يبقى منها شيء واحد لا يعرف ويعتبر سائرهما فلا يوجد فيها ما يشاركه في تلك الافصاف المميزة فيتحقق حينئذ تميزه بتلك الافصاف واما في التعريف التام فلا يحتاج في معرفة المقصود الى معرفة شيء غيره وغير اوصافه ويعلم مع ذلك انه قد يميزها عن كل شيء غيره من جهة العلم بان كل ما يشاركه فيها ولا يميز عنه بشيء منها فهو هو والآخرا ان قصد المعرفة التامة يلزمه التمييز وقصد التمييز لا تلزمه (١) المعرفة التامة والناقص موحود في التام والتام غير موجود في الناقص او ما حصل فيه عوض الجنس عرض عام كما لو قيل في حد الانسان انه المشاء الناطق او المتمكن الحساس الناطق او بان يذكر فيه فصل الجنس عوض الجنس لانها كثير ما يشتبهان وهو من قبيل حذف شيء من الذاتيات ايضا كما لو قيل في حد الانسان انه الحساس الناطق او قدمت القصول فيها على الاجتناس كما لو حد المثلث بانه ثلاثة خطوط محیطة بشكل وهو شكل محیط به ثلاثة خطوط .

وافضل الرسوم من جعلها ما كان فيه اوصاف ذاتية وافضلها ما كان الذي فيه منها اكثر كما يرسم الانسان بانه جسم ذو نفس حساسة محركة بالارادة المنتصب القائمة وافضلها ايضا ما كان الذي فيه من الافصاف الذاتية اجناسا لافصولا كترتيب الجنس فيه في موضعه في الحد والوصف العرضي موضع الفصل كالحيوان المنتصب القائمة لا كالحساس وما قدم فيه الذاتي من الافصاف على العرضي كالحيوان المنتصب القائمة ايضا في رسم الانسان والطارث الابيض اللون الواحد الشخص في رسم القنص (٢) وان كان كل واحد من الابيض اللون

والواحد الشخص اعم وقوعا من الطائر والجسم النباقي الاحمر اللون العديم الورق في رسم المرجان وان كان عدم الورق وحمرة اللون فيه اعرف من انه جسم نباقي وما كانت فصوله خواص لا اعراضا وكانت الزم لذات الرسوم والحق به .

واما ما ليس فيه اوصاف ذاتية فافضله . ا كان فيه عرضي عام فظير عموم الجنس وخاص كالقصل كالشاة المنتصب القامة او الضاحك للانسان والانتقص منها ما كان بخلاف ذلك اعني ما ليس فيه وصف ذاتي كما لرسم الانسان بانه المشاة ذو الرجلين وما فيه من الذاتيةات اقل ايضا فانه انتقص مما فيه . منها اكثر كرسم الانسان بانه الجسم المشاة ذو الرجلين فانه انتقص من رسمه بالجسم الحساس المنتصب القامة وما يقدم فيه العرضي على الذاتي في الترتيب كما لو قيل في رسم الانسان انه المشاة الحساس المنتصب القامة .

الاهم الا ان يكون العرضي اعم من الذاتي فانه يقدم لعمومه حيثخذ فان التقديم بمقتضى العموم في الرسوم اولى منه بمقتضى الذاتية وان كان يكون رسما ناقصا لجعله العرضي اصلا وكالاصل والذاتي لاحقا وفرعا والذي فيه من الذاتيةات فصل او فصول انتقص من الذي فيها جنس كذى النفس الحركة بالارادة المنتصب القامة فانه انتقص من الجسم الحساس المنتصب القامة وما كانت فصوله اعراضا عامة متداخلة يميز باجتاعها انتقص مما فصوله او فصله الاخر خواص او خاصة تامة التمييز كالجسم المشاة ذى الرجلين فانه انتقص من الجسم الضحاك وما كانت فصوله ابعد لزوما لذات الرسوم فانه انتقص من الذي فصوله الزم له والحق به كالحوان المنتصب القامة فانه انتقص من الحيوان الضحاك او القابل للعلم وافضل التمثيلات من جعلها اما فيما كان من النظائر فبتظير اعرف واقرب كالنور للعقل ومن الاشياء التي هي اوصاف ماثلة لاوصاف المتمثل عليه لا يحاكيها بشدة ولا ضعف ولا كثرة ولا قلة واما يخالف المتمثل عليه كل واحد مما يمثل عليه باوصافه بمجموع الصفات لا بما يشاركه (١) فيه من الصفات وان كان خالفه في ذلك

بأقرب المحافلات واشبهها كما يمثل به من الإرادة الملكية والانسانية فإن الشعور المشترك وإن لم يكن واحداً إنما تلا في الإرادتين فهو الأقرب حداً والاشبه وأما فيما كان من تعريف الكلي بجزئيه والمقول بمحسوسه فإن يكون ذلك الجزئى المحسوس أعرف جزئيات ذلك الكلي المعقول وأتقنا في معقوليته مثل أن يمثل على الحيوان بالإنسان وفرس لاعتناء مغرب ولا بالقنص وعلى الربيع بما ظهر للمحسوس نأوى اضلاعه وشدة تقاربها لا بما ظهر فيه اختلافها وتقاربتها .
واقصها ما كان بخلاف ذلك أما فيما كان من النظر فما كان بنظير بعد من المعرفة كالتمثيل على النفوس الفارقة بالجن ومن الاشياء فما كان بأوصاف بعيدة المشابهة لأوصاف التمثيل عليه كالتمثيل على النفس في البدن بالربان في السفينة وبالملك في المدينة .

ومن تعريف الكلي بجزئيه والمقول بمحسوسه فما كان بجزئى هو بعد الجزئيات من المعرفة واقصها في معنى معقولة الكلي كالتمثيل على الحيوان بالقنص وعلى الربيع بما ظهر للمحسوس اختلاف اضلاعه وشدة تقاربتها .

وبالجملة فإن المعرفة تكون ذاتية او عرضية واكتساب الذاتية يكون بالأقويل المؤلفة من أسماء المعاني الذاتية أعني الحدود واكتساب العرضية يكون بالأقويل المؤلفة من أسماء المعاني العرضية أعني الرسوم والتمثيلات ومحصول التمثيلات يرجع الى محصول الرسوم لأن المماثلة والمشابهة والمخافة والمباينة أوصاف عرضية ومنها تلتزم الأقويل التمثيلية فأفضل الحدود ما اشتمل على سائر الأوصاف الذاتية بترتيب يقدم فيه عامها على خاصها وأعرفها على ما ليس بأعرف ودل بالفاظ معروفة مألوقة عند المعرف واختصر الألفاظ مع استيفاء المعاني ليكون أسهل حفظاً ونهما باستعماله ألقاظاً تدل على كثير من الأوصاف بالتضمن والاشتغال كالحيوان إذا استعمل في حد الإنسان عوضاً من الجسم ذى النفس الحساسة وما عدها فهو ناقص فاسد ونقصه وفساده إنما هو بقدر إخلاله بما يخل به من ذلك وأفضل الرسوم ما كان اشتغاله على ذاتيات أكثر وأعم وعرضياته ألزم وأعرف وما

وما خالفه فهو ناقص وفاسد وتقصه فساد به قدر خلافه ومباينته .

الفصل الثالث عشر

في القسمة والتحليل والجمع والتركيب

المعينة على اكتساب الاقاييل المعرفة

قد يتفح في تحصيل الاقاييل المعرفة بتصرفات عقلية في قوانين تعليمية هي جمع وتفریق وجودي وذهنى لما يتصرف العقل فيه ويتوصل اليه به (١) اما الجمع فهو اكتساب المفردات المتكررة الذوات وحدة عرضية وهو على وجهين تأليفي وتركيبى والتأليفي هو الذى آحاده متميزة في اجتماعها كل عن صاحب عقله وحسب كالعسكر من آحاد الرحال والقول من آحاد الاقاييل والتركيبى هو الذى تختلط آحاده وتتحد اجزائه ولا يدرك كل منها على حياه تركيب بدن الانسان من اخلاطه والاخلاط من اسطقساتها والتأليف ضربان ذهني ووجودي والذهني كتأليف عموم المعنى الكلى من جزئياته كالجنس من انواعه والنوع من اشخاصه واما الوجودي فهو كتأليف الشئ من اجزائه المتشابهة وغير المتشابهة كالبدن من العظم واللحم واليد والرأس والرجل والتركيب ايضا ضربان ذهني ووجودي اما الذهني فكتركيب الانواع والحدود من الاجناس والفصول والاصناف والرسوم من الاجناس او من اصناف اعم مع الاعراض والخواص والوجودي ضربان طبيعى كتركيب بدن الحيوان من اخلاطه واخلاطه من اصولها واسطقساتها وصناعي كتركيب السكنجين من الخل والعسل فليس في هذه ما يظهر آحادها متميزة في الاعيان في تركيبها كما تظهر مفردات التأليف في تأليفها والتفريق فهو تكثير الوحدات العرضية وتمييز الآحاد الاحتمالية الاختلاطية التركيبية والتأليفية فان وحدة الواحد قد تكون ذاتية كواحد بذاته وهويته ولا تقبل تكررا (٢) بوجهه وقد تكون عرضية كالوحدة الجنسية المشتملة على كثرة صنفية ونوعية وشخصية والوحدة النوعية المشتملة على كثرة صنفية وشخصية والوحدة الاتصالية المشتملة على كثرة اتصالية .

وهو ايضا على ضربين تفريق أحاد التأليف ويسمى قسمة وتفريقا وتمييزا أحاد التركيب ويسمى تحليلا والقسمة على ضربين قسمة كلية الى جزئياته وقسمة كل الى اجزائه .

وقسمة الكلية الى جزئياته على ثمانية اضرب قسمة جنس الى انواعه كقسمة الحيوان الى الانسان وغيره وقسمة نوع الى اشخاصه كقسمة الانسان الى زيد وعمر وغيرهما وقسمة جنس الى اصناف كقسمة الحيوان الى الطائر والساح والمائي وقسمة صنف الى اجناس تحت عموم كقسمة الكائن الفاسد الى الجداد والنبات والحيوان وقسمة نوع الى اصناف تحت عموم كقسمة الانسان الى التركي والبدوي وغيرهما وقسمة صنف الى اصناف تحت عموم كقسمة الطائر الى آكل اللحم ولاقط الحب وراعى العشب وقسمة صنف الى انواع تحت كقسمة الطائر الى العقاب والفراب وغيرهما وقسمة صنف الى ما تحته من الاشخاص كقسمة البدوي الى زيد وعمر وغيرهما .

وما قسمة الكل الى اجزاء متشابهة كقسمة قطعة من ذهب الى اجزاء كثيرة وقسمته الى اجزاء مختلفة كقسمة بدن الحيوان الى اعضائه الآلية كاليد والرجل والرأس وغير ذلك فتكون كل قسمة لمقسوم على واحد هذه الوجوه الشرة لغير .

واما التحليل فهو مقابل التركيب ويعكسه مبتدئا عما انتهى اليه ومنتهيا الى ما ابتدأ به وما ضيا على سننه من غير تقديم ولان آخر ما في مقابلة التركيب الذهنى الذى يكون فى المعانى الكلية ويسمى تحليل الحد والرسم وان كان بالحقيقة متقدما على معرفة الحد والرسم حيث يكون تحليل المحدود لتحصيل مفردات الحد وذلك هو الذى يكون باعتبار المشاركت والمباينات بين الاشياء حتى يتميز بذلك ما يعم من معانيها وما يخص كتحليل معنى الانسان الى الحيوان والناطق والحيوان الى الجسم المعتدى والحساس والمتحرك بالارادة وكذلك تحليل الجسم والمعتدى حتى ينتهى الى الاوائل التى لا تركيب فيها ولا مشاركة ولا مباينة واما فى مقابلة التركيب

الوجودى ويسمى التحليل بالعكس اما الطبيعى كتحليل بدن الانسان الى الاخلاط والاخلط الى الاسطقات واما الصناعى فكتحليل السكنجين الى الخل والعسل ومن كل واحد من هذه الانحاء ما هو الانفع الافضل والانفع اما مطلقا واما بحسب غرض دون غرض وقد يكون منها ما هو اقل نفعاً وفضيلة مطلقا وخصوصا ومعرفة ذلك فقد تم بالوقوف على مواقع الانتفاع بكل واحد منها خصوصا فى الغرض الذى قصد بذكرها فى هذا الموضع وهو تحصيل ما يرام تحصيله من الاقويل العرفه واكتسابها .

الفصل الرابع عشر

فى وجوه التوصل الى استفادة الحدود والرسوم

ولان الحدود معقولات مؤلفة من معان فتحصيلها انما يتم بتحصيل المعاني المفردة التى تؤلف منها ومفردات الحقائق اما ان تكون بسائط مفردة فى وجودها وادراكها واما ان يكون وجودها وادراكها مع غيرها فى التركيب والبسائط المفردة فى وجودها وادراكها فلا حدود لها ولا تألف الحدود منها وانما تعرف بذواتها ويستوفى ذكر وجوه التوصل الى معرفتها فى غير هذا العلم .

وقد تعرف برسوم وصفات عرضية وتذكر وجوه التوصل الى كسبها وتحصيلها هاهنا واما البسائط الموحدة فى التركيب فهى وان كانت ايضا لاحدود لها فان الحدود تؤلف منها وقد تدرك بذواتها وبرسوم واوصاف عرضية ولان الحدود تفيد المعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية فاكسابها يتم بالمعرفة الذاتية للاشياء التى هى مؤلفة منها لا العرضية والا فالاصول والمفردات اذا لم تعرف الامعرفة عرضية فما يعرف بالاصول لا يعرف ايضا الامعرفة عرضية لاذاتية .

مثال ذلك ان المعرفة الذاتية بالانسان انما تتم بان تعرف المفردات التى حقيقتها مؤلفة منها كالحیوان والناطق معرفة ذاتية فكما انه من لم يعرف الحيوان والناطق لا يعرف الانسان كذلك من لم يعرفهما بذاتيهما لا يعرف الانسان بذاته وقصارى

المعرفة بالمحدود ان تكون كالمعرفة باجزاء حده التي عرف بها فاذا كانت المعرفة (١) عرضية فمعرفة المحدود بها لا تكون الاعرضية مثلها او انقص منها لانها بها فاذا كانت المعرفة بالحيوان والناسطي وان كانا ذاتيين للانسان عرضية فمعرفة الانسان بهما لا تكون الا مثلها عرضية فاكتمساب الحدود انما يتم بحصول المعرفة الذاتية بالبساط التي الحدود وحقيقة (المحدود ٢) مؤلفة منها والمعرفة الذاتية للحقائق البسيطة سواء كانت مفردة في وجودها او موجودة في التركيب انما تحصل باطلاع النفس على كنه حقائقها اما بواسطة الحواس والآلات كما يدرك النور بالبصر وغيره بالحواس الاخرى واما بغير وساطتها كادراك المدرك لادراكه والمشتاق لشوكة والمحب لمحبهه والعالم لعالمه وامثال ذلك الا ان المدركات بذواتها قد تكون مختلطة مجتمعة في المؤلف والركب منها ولا يتميز للمدرك احدها كما يدرك خلطا من صمغ جسيمين احدها اسود كالأتمد مثلا والآخر ابيض كالاسفيداج فان البصر يدرك منها لونا واحدا هو العبدة وان كان المدرك في الحقيقة انما هو مجموع لونين لونا واحدا وانما يحجز المدرك عن التمييز فاذا احتيل بتدبير عقل صناعي في تفریق اجزائهما وتمييز كل منهما عن الآخر رأى اللونين كالأعلى انفراده فصح ان المرئي انما كان مجموع لونيها ولم يكن لونا واحدا بسيطا ولان كل محدود مؤلف الماهية او مركبها من حقائق وبساط وتلك البساط اما ان تكون ظاهرة متميزة كل على حiale فاذا هن لا يحتاج الى تكلف تدبير صناعي في تمييزها بل هو يدرك حقائقها ويستشبهها (٣) ويؤلف حد المحدود منها واما ان تكون خفية مختلطة متمزجة امتزاج الخل والصل في السكجنين فالذهن يحتاج الى حيل وتدبير ذهنية ووحدية في تحليلها وتفصيلها توها او وجودا وتمييز احادها البسيطة للادراك والاستبثات حتى اذا استبثت حقائقها الف منها وذهنه حدا وحقيقة واحدة هي حقيقة المحدود فن ذلك التحليل الذهني العقل للحقائق الذهنية ويتم بالمظر الى الوجود الواحد وتحصيل حقيقته الواحدة ثم اعتبارها بقياس حقيقة اخرى مستحصلة من موجودات اخرى مشابهة له فيجد الحقيقتين

تشتري كان في حقيقة وتختلفان باخرى فيتميز له اشتراكها فيما اشتركا فيه واختلافها
 بما اختلفا به ويستجبت كلا من الحقيقة المشتركة والميزة على انفرادها فتكثر بذلك
 حقيقة الوجود الواحد ويتميز ما فيها من ذلك التركيب ثم كذلك في كل واحدة
 من الحقيقتين اذا اعتبرت بقياس حقيقة اخرى مشابة لها فانها قد تتكرر ايضا الى
 مشتركة وميزة حتى يقع الانتهاء الى المشترك الذي لامباينة في ضمنه ولا اشتراك
 بعده والمشتركات هي التي كانت سميت اجناسا اذا كانت الحقائق ذاتية واصنافا
 اذا كانت عرضية والمميزات هي التي كانت القصول الذاتية والعرضية فيتميز بذلك
 التحليل ما في ضمن الحقيقة من تركيب كما يتميز بالتفريق ما في ذينك الجسمين
 من مزيج وتركيب ثم يؤلف حقيقة واحدة كتأليف الهوية الوجودية واحدة
 بالتركيب فيكون الذهب قد وقف على حقيقة الوجود وعرفها معرفة تامة اذ عرف
 بساؤها التي هي مركبة منها ثم عرفها بها فالحدود تكتسب بالتحليل العقلي
 المذكور على هذا الوجه ثم بهذا التأليف اذ يتبدى الذهن في تأليفها بانحرما انتهى
 اليه تحليله وينتهي عنده ابتداء منه اعني انه يتبدى في تأليفها باول مشترك وآخر
 مميز وقد يحتاج الذهن في الحدود الى التحليل الوجودي التفريقي حتى يتحصل
 مميزات مفردات حقيقة المحدود كما يحتاج في تحديد بدن الانسان الى معرفة
 اصول تركيبه المحتاج في تمييز آحادها الى التحليل والتفريق كقسمته الى اعضائه
 الآلية واعضائه الآلية الى اعضائه المتشابهة الاجزاء ثم لاتتأني له معرفة ما في هذه
 من التركيب على الحقيقة الابالتحليل الصناعي لها او بمقايستها بما حلل من مماثلات لها
 واستعمال طريق صنعى استدلالى يميزها عقلا كما يستدل بحجج على انها من
 الاسطوانات الاربع وعلى ان اكثرها الارضى برسوبها في الماء او الهوائى بطفوها
 عليه او النارى بحر لمسها او المائى برده ان تساوى خفتها وثقلها وكما يستدل على
 ذلك بصلاحتها ولينها وكثافتها ولطافتها ثم يؤلف الحد من اصول التحليل على الوجه
 العقلى لاعلى الوجودى فيقال انه جسم مؤلف من الاسطوانات تأليفا غلب فيه كثيفها
 .ملا على لطيفها وباردها على حارها اذ يميز في تفصيلها اعم اجزاء ماهيتها عن اخصها

ويرتب على النحو الذي يرتب فيه الأعم ثم ما يليه حتى الاخص .
وبالجملة فنبين ان تعلم ان من المعارف ما يستحصل بالطلب العقلي والقصد
الارادى كما قيل ومنها ما يقال (١) من غير قصد ولا طلب ولم يسم بالاكْتِسَابِ من
المعارف كل مطلوب بقصد ارادى وطلب عقلي واما سمينا من ذلك بالاكْتِسَابِ
ما كان محصور معرفته هو معرفة اشياء هي اجزاء حقيقة وهو مؤلف منها
ومعرفة صورة تأليفه حتى يكون لمجموع ذلك في الذهن وحدة ما كما لمجموع
تلك الحقائق في الوجود وذلك المجموع الذهني هو المسمى حد ذلك الوجودى
المحدود فللمعرفة الاكْتِسَابِية على الحقيقة انما هي التي تحصل بالحد والوصاف الذاتية
واما التي بالرسم والوصاف العرضية فاما تذكر معها لمشابهتها واختلاطها بها
وقد تقدم القول بان كل معرفة مستحصلة بطلب عقلي وقصد ارادى فهي لاحالة
مسبوقة بمعرفة قد تمت الطلب فنبهت الذهن عليه والافكيف يطلب مجهول
لا يعرف بوجه وكيف يهتدى الى طلبه وطالب المعارف انما يأخذ عن معرفة
وينتهى الى اخرى .

والمعارف اما ذاتية واما عرضية اما عامة واما خاصة اما مجملة واما مفصلة
فالطالب قد يأخذ عن العرضي الى الذاتى وعن العامى الى الخاص وعن الجملى الى
التفصيل وبالجملة عن الاقص الى الاكتم وعن الاظهر الى الاخفى بل عن الاسبق
اليه الى المتأخر عنه واخذه الى الذاتى من العرضي فهو الذى بالطريق الاستدلالي
التنبهى وذلك من فن العلوم وان توصل به الى المعارف وعن العامى الى الخاصى
فهو الذى بالتحليل العقلى المعلوم وقد يتنفع فيه بالقسمة على اختلاف وجوها
وتحصيل القصول التي بها يتقل الى الخصوص عن العموم وقد تنال بحس
واستدلال وتحليل كما يقال ان هذا الشيء جسم ثم الجسم اما ذو انفس واما غير
ذى نفس ويستحصل بوجه من تلك انه ذو نفس ثم ذوالنفس اما حساس واما
غير حساس ويستحصل بوجه منها انه حساس ثم الحساس اما ناطق واما غير ناطق
ويستحصل بوجه (٢) منها انه ناطق وعن الجملة الى المفصلة فهو الذى بطريق

التحليل العقلي والوجودى ايضا على ما عرفت .

والاصل في جميع ذلك ان اكتساب الحدود انما يتوجه فيه اولا الى تحصيل البسائط التى هي اُحاد حقائق المحدود فهى اوليات الحدود ولا تكتسب بمحدود والتدبير العقلى الذى به يتوصل الى نيلها متقدم على القانون الصناعى الذى عليه العمل في تأليف الحدود وكذلك الرسوم وتحصيل بسائطها من الاوصاف العرضية انما يحصل بطريق من هذه ايضا اعنى بتحليل عقلى او وجودى او توصل استدلالى علمى كالاستدلال على الحرارة او اللطافة بالخفة وعلى الثقل او الكثافة بالبرودة او بنيل حسي كادراك الحرارة باللس والجمرة بالبصر فاذا كانت الحدود والرسوم انما تحصل بتحصيل بسائطها فالامعان في طلب البسائط واجب التقديم على طلبها ولان الطلب للشيء المعين انما يتم بمعرفة سابقة لاستفادة المطلوبات انما تكون بقدر ما سبقها الى النفس حتى كلما كانت المعرفة السابقة عندها اكثر كانت على تحصيل المطلوبات اقدر وان كان طلب المعارف قد يكون على وجهين احدهما مطلق غير مقصود والاخر معين مقصود فالمطلق قد يستغنى فيه عن تقدم المعرفة كمن خرج من داره واخلى سره لمشاهدة اى شيء اتفق له بمالم يعرفه فيقصده وحل ١ - محمول ذلك وجه تقف عليه في غير هذا العلم والمعين المقصود فهو الذى لا يمكن الا بسبب معرفة كما قيل وينتهى اليه من المعارف السابقة بهذه الوجوه المذكورة التى منها الحد ومنها ما يتقدم على الحد وهى التى تنال بها بسائط الحدود واوائلها غير المحدودة واقدماء وان كانوا تكلموا في الحدود وطولوا فانه لم ير لهم فيما انتهى اليها تعليم مستوفى في تحصيل بسائط الحدود واوائل المعارف كما وجد لهم ذلك في تحصيل اوائل القياسات ومبادئ العلوم -

الفصل الخامس عشر

في المناسبة بين الاسامى

والحدود للتصورات والوجودات

اعلم ان الحد ودانما هي حدود بحسب الاعماء والاسماء بحسب الحدود بل
اقول ان الاسمى انما هي بحسب المعاني والمعاني لها ؟ وبحسبها والمعاني فهي
لوجودات اما البسيطة فلبسيطة منها واما المركبة من تلك البسائط فهي للركبات
من تلك البسائط وتلك هي حدودها والاسمى توضع لما في الازهان اولاً كما قيل
ولوجود ثانياً وبحسب ما حصل منه في الذهن للركبات بحسب معانيها المركبة
في الازهان التي هي حدودها وللبسائط فيحسب معانيها ايضاً فان الشيء قد يسمى
باسم بحسب صفة واصاف فيكون الحد الذي بحسبه مركباً من تلك الاوصاف
او من النسبة (١) وتلك الصفة كما يسمى الانسان بالكاتب وينعت به فانه انما يقال
عليه هذا الاسم بحسب كتابته فيكون حده الذي بحسبه انه فاعل الكتابة (٢) وكما
يسمى بالعالم وينعت به فيكون حده الذي بحسبه انه الذي له علم وكما يسمى
بانسان فيكون حده الذي بحسبه الحيوان الناطق وكذلك في العكس انما يقال له
انسان من جهة حيوانيته ونطقه وكاتب من جهة ما يفعل الكتابة وعالم من جهة
ما له علم وله بحسب كل حد صفات عامية وخاصة يتركب منها ذلك الحد كما له
من جهة انسانيته الحيوان والناطق ومن جهة كاتبيته الفاعل للكتابة وكما ان المسمى
انما يسمى ما يعرفه ومن حيث يعرفه فكذلك الحاد انما يحد ما يسميه ومن حيث
يسميه ففي كل حد وبحسب كل اسم صفات ذاتية وان كانت لذلك الشيء المحدود
بحسب اسم آخر ومن جهة حد آخر صفات عرضية وتكون ايضاً ذاتيات ذلك
الحد الذي بحسب ذلك الاسم عرضيات لهذا المحدود من حيث تحد بهذا الحد
ويسمى بهذا الاسم الآخرين فان الكاتب كما انه عرضي للانسان من حيث
هو انسان اعني حيواناً ناطقاً كذلك الانسان اعني الحيوان الناطق عرضي للكاتب
من حيث هو كاتب وهذه العرضية في المفهوم وعند التصور كما ان الذاتية ذاتية
بحسب ذلك فالبياض ذاتي للابيض في مفهوم ابيضيته وان كان عرضياً له في
مفهوم انسانيته او فرسيته وكذلك النطق ذاتي للانسان في مفهوم انسانيته وان
كان عرضياً لمفهوم ابيضيته او كاتبيته فهذه بسائط الحدود وذاتيات المحدود من

حيث هو محدود فان الحد حقيقة ذهنية وبسائطه اجزاء تلك الحقيقة وهي التي بها المحدود هو ما هو اعنى هي التي بها سمي بذلك الاسم ولذلك قد يستقر للشي في الذهن مفهوم يسمى بحسبه باسم ثم يقرر الطلب له مفهوم آخر بصفة او صفات اخرى فيسمى بحسبها باسم آخر ثم يحكم بذلك الاسم على هذا الاسم اى بذلك المفهوم على هذا المفهوم حكما بانه هو اى بان هذا الشيء او الموحود المسمى بهذا الاسم والمحدود وبحسبه بهذا الحد هو بعينه المسمى (١) بهذا الاسم الآخر المحدود بحسبه بهذا الحد.

كما يقال ان الانسان محدث وحقيقته ان الشيء المسمى بانسان من حيث هو انسان اى حيوان ناطق يصدق عليه التعت بمحدث بمفهوم وحووده بعد عدم سابق اعنى بعد لا وجود كان له بقياس زمان ما ض فالاسماء والحدود داخله في المواضع والواطيات فقد يجوز اختلاف الناس فيها من حيث تختلف مواضعاتهم ومواطياتهم ولا يلزم من ذلك جهل ولا تناقض فيكون للشي الواحد اسماء كثيرة بحسب حدود كثيرة وحدود كثيرة بحسب اسماء كثيرة وكل ذلك بحسب نعوت وادواف كثيرة كما للانسان من حيث انه (٢) جسم وحيوان وانسان وكاتب وطبيب وعالم وله بحسب كل اسم حدا لان الحدود ان كان بحسب الاسم فانما يكون حدا من حيث هو لسمى بوجود حتى يكون محمول حقيقة وجودية وانما هو وحد بالاضافة اليه اى لمحدود .

واما اذا كان الاسم لصفات مجموعة لاحقيقة لها في الوجود فانه لا يكون حدا وان كان شرح لفظ وتفسير اسم كما يشتمل به في عزائيل الذي هو اسم شرحه دال على صورة ذهنية مؤلفة من هاتين الصورتين فالحد حد لمحدود وحودى من حيث عرف ومن جهة ما يحسبه سمي وعلى ان الشيء اذا كان له اسم وحد بحسب الاصل والجوهر منه كالحويان والناطق و آخر بحسب اعراض ولواحق للاهية الموجودة كالكتاب او المنتصب القائمة رؤى الاول اولى بان يسمى حدا للشي الموجود والثاني بان يسمى رسما وان كان هذا الثاني ايضا حدا بحسب اسم منحوبه مفهومه

خاصا فان ذلك الشئ يسمى ايضا بحسب اصله وجوهره باسم ويحد بذلك الحد بحسبه ويسمى بحسب اعراض ولو اُحق باسم ويحد بعد . وُلّف من تلك الاوصاف التي هي بحسب هذا الاسم ذاتية وان كانت بحسب الاصل والجوهر عرضية فيكون الحد ايضا بحسب الاسم والاسم بحسب الحد .

وانما كنا نسمي الرسم رسما للاصل وبحسب الاسم الجوهرى من حيث هو . منه على مفهومه تنبيه الدلالة والازوم واما بحسب الواحق والاسم الذى بحسبها فلم يتجاسر (١) من يسميه حدا وما من احد من اهل العلم بمن يقول بهذا او يخالفه يتحاشى ان يقول ما حد الابيض وما حد الاسود وما حد الكاتب . واحد الطبيب وهذا ايضا مما لا مناقشة فيه فانه عائد الى الواضحة واصطلاح تسمية الحدود والرسوم والعلم بهذا يتم ويتحقق لمن يحقق ما قيل فى الفصل الذى تكلم فيه على مابه الشئ هو ماهو فى العلم والوجود واقته فيها ولها وتدبر هذا القول معه وبحسبه .

الفصل السادس عشر

فى حكاية ما اورده من استصعب قانون التحديد

وحله فى حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة وتجاوز ذلك الممتنع

قل ما معناه ان صناعة التحديد صعبة عندى ممتنعة لاعلى الوجه الذى جرت به عادة الناس من اعتذارهم عن تقصيرهم تواضعا وتجملا لئلا لان الامر فى نفسه كذلك وذلك لان الحدود انما تتم بالاجناس الحقيقية والمفصول الذاتيه جميعها حتى لا يشد منها واحد ولا يدخل معها غيرها من العرضيات وذلك يتعذر على البشر من وجوه احدها انا قد غلطت فأتخذ الجنس البعيد دون القريب ونخل بالجنس القريب وما فيه من اصول يزيد بها على البعيد كما ربما غلطنا فاخذنا الجسم بدل الحيوان فى حد الانسان وذلك يكون لان الجنس البعيد سهل التعرف ظاهر والقريب عسر التعرف خفى ولان البعيد له اسم والقريب لا اسم له كما ربما كان للانسان واقر من جنس قريب يجمعهما اخص من الحيوان واعلم ان كل واحد

منهما ويفصل عن عموم الحيوان بفصل مجهول عندنا به يتميزان عن غيرهما في ذاتيهما او معروف المعنى ولا اسم له وكذلك فيما فوق الحيوان تحت عموم الجسم ذى النفس وايضا فان القصول قد تتساوى في عمومها وخصوصها فلا تتميز لنا كالحساس والمتحرك بالارادة في الحيوان فانهما ذاتيان متساويان في عمومهما وخصوصهما حتى ان كل حساس متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة حساس فما يكون كذلك فباى قانون يتم لنا استخراج وجه وبأى وجه يتحقق اننا اتينا على سائر القصول التى هذه صفتها في المحدود هذا وايضا فمن لنا بذاتية ما نعتقد ذاتيته وعرضية ما نعتقد عرضيته حتى لا نأخذ اللازم مكان المقوم او نترك المقوم اذ (١) نظن فيه انه لازم فمن هذه الوجوه يصعب علينا استخراج الحدود لكل محدود بل يمتنع هذا نص كلامه .

ولم يمول في اعتبار الذاتى والعرضى على ما قرره من مفهوميهما او لم يراعتبارهما متأتيا (٢) على التحقيق في كل موجود ومحدود وقد عرف بما سلف من القول ان الحدود حدود بحسب الاسماء والاسماء لذوات الحدود بحسب الحدود وقد عرف اصناف الذاتى واختلاف مفهوماته وان التى منها داخله في الحدود اما في حدود السميات من حيث هى سميات فعلومة ومتوصل اليها بطرق الاكتساب المتقدمة وكذلك التى بحسب الهوية الموجودة التى اذا تصورت في الذهن حقيقتها وحدها دل عليها باسم يكون للوجود بحسبه قد تعلم ايضا اذا تبعت الهويات بطريق التحليل والتفصيل عقليا وبطريق الخصوص والعموم وجوديا (٣) وبطريق التمييز والتفصيل بين مجتمعات الموجودات فان تعذر من ذلك شيء في بعض الاشياء فهو من قبيل المجهولات التى يستمر الوقوف عليها اما على الاطلاق وبحسب كل انسان واما في وقت دون وقت وبحسب شخص

(١) لا - او (٢) لا - مبائنا (٣) في هاشم قط ولا - لان الخصوص والعموم

يكون باشتراك الموجودات واختلافها والتحليل والتفصيل يتمده الذهن في

التصور من غير ان يتعرض للوجود .

دون شخص وكما يتذكر ذلك في العلوم والقياسات بحسب الحدود الوسطى
وليس ذلك بأن يقال في الحدود أولى منه بأن يقال في القياسات والعلوم .
وأما قوله أن القصول قد تتساوى في مرتبة الصوم والخصوص فلا يعلم وهو
أصعب ما اعتد به .

فنقول أنه لا يخلو أن يكون خفاؤها من حيث هي فصول مميزة أو من حيث
هي صفات موجودة للوصوف فإن كانت من حيث هي صفات موجودة
لوصوف لا يعلمها العالم فقد عرفت أن العارف يسمى ما عرف من حيث عرف
ويحد ما سمى من حيث سمى فالحد حد بحسب الاسم والاسم والحد بحسب
المعرفة فالذي يسمى من حيث يعرف يفسر الاسم بالحد الذي هو تفصيل المعرفة
والمجهول غير داخل في الحد الذي يحسبه سمى المسمى وحد الحاد والجهل بالمجهول
غير قادح في العلم بالعلوم من حيث علم فإننا إذا عرفنا من شيء ما كالتلج أنه جسم
أبيض ثم جهلنا من أمره هل هو قطن أو تلج لم يضر جهلنا بتلجيته وتلجيته في
معرفتنا بحسب سميته وبباضه فإذا سميناه باسم يدل على معرفتنا ثم حددناه بحسب ذلك
الاسم كنا قد وفينا الاسم شرحه والمعرفة بيانها من حيث عرفنا وبقي ما جهلناه
كما جهلناه حتى نعلمه بآخر وهكذا لو كان للشيء صفات عدة حتى علمنا بعضها
وجهلنا البعض لم يضرنا جهل المجهول في علم المعلوم إذا استقصينا علم المعلوم بما يعلم
به وسمينا من حيث عرفنا وحددنا من حيث سمينا .

وتفسير الأسماء بالحدود هو من جملة تفسير اللغات وتعريف معاني الألفاظ
حيث يعرف السامع بالاسم معناه الذي عناء به المسمى والمسمى لا يعني ما لا يعرفه
والسامع الذي ينقل إليه ذلك إذا فهم المعنى والمعاني المقصودة بالاسم الذي تضمنها
في التسمية فقد تم فهمه لما سمعه من سمعه من حيث عرف ما عناء وقصده بالاسم
وتضمنه معناه وأما من حيث هي فصول مميزة فلا يمكن أن تجهل لأن الإنسان
إذا عرف الصفة للوصوف فقد عرف أنه يتميز بها عن كل ما ليست له والتمييز
لازم للمعرفة بالعرض لزوماً أولياً من حيث أن العاقل له ذلك فليس هو الموصوف
وكيف

وكيف تساوى القصول في مرتبة الخصوص والعموم ثم تساوى في الذاتية والازوم فان الصفات للوصوفات في التسمية لا تدخل ما لا يعنيه المسمى مع ما يعنيه فلا تفضل عليه ولا تنقص عنه ولا تساويه فان المسمى اذا سمى الحساس لم يدخل المتحرك بالارادة معه في (المعنى - ١) والتسمية وان دخل (٢) معه في اتصاف الموصوف به وسواء في ذلك مساواته له في العموم والخصوص اولا مساواته اذا كان المسمى بحساس لا يدخله في التسمية ولا في الحد الذي بحسب الحساس واما في الوجود فسيوضح في العلوم ان الصفات للوصوفات منها اصول هي مقدمة الوجود في الموصوف على غيرها وغيرها لازم لما فاذا تساوى صفتان في الخصوص والعموم فالاصل فيهما هو الفصل كما قيل وان تساوى في كونها اصلين حتى لا يكون احدهما تابعا للآخر ولا متبوعا كان الامر على ما اوخضا في الحدود بحسب تسمية المسمى وما عني منهما .

وعلى رأى هذا القائل بحسب تقرير الوجود فايها قرر الوجود فهو الصورة والفصل المتقدم ولا يتقرر الوجود على رأيه بشيئين فان احدهما ان كفى في تقرير الوجود كما قلنا في سلف فالأخر لا مدخل له في ذلك وان لم يكن فالثاني هو المقرر كالجسم مثلا الذي ان تقرر وجوده بفصل الحساس فلا مدخل للمتحرك بالارادة في تقرير وجوده وان لم يتحربه بالمتحرك بالارادة هو المقرر والوحد الواحد لا يتقرر بشيئين من حيث هما شيان بل من جهة معنى يتحدان به على ما يقال في الصورة هذا ان كان تقرير الوجود هكذا وليس كذلك بل على ما تجده في العلوم عند الكلام في الصورة والهيولى وشرطه في انذاقى يلزمه بهذا لانه قال فيه انه الذى بارتفاعه يرتفع الموصوف واقول من حيث هو موصوف ويقول من حيث هو موحد فيعتبر في الذاتية الوجود ونعتبر نحن التسمية والمعنى لان الوجود انما يتوقف على العطل الموجبة للوجود دون غيرها والصورة هي المعاول لكنها علة للجملة الموجودة منها ومن الهيولى كالجزم من الكل فله (١) عالية بهذا المعنى وهذه العلية في تصور المتصور وذهن العارف لانه يتصورها

بتصور الشيء الذي هي صورته في الميولي وقد سلف من هذا في الكلام في الفصول ما فيه كفاية لكنك اقترحت اشياء بهذه الزيادة وكذلك ما قاله من اشتباه الذاتي بالعرضي في الوجود والذهن اما في الذهن فبحسب المعنى واما في الوجود فبحسب التابع والمتبوع فان تعذرت علينا معرفة التابع والمتبوع في الوجود لم يتعذر بحسب ما يعنيه المسمى وتداوله الروايات في اللغات فان كل عرضي لشيء ومن جهة فقد يكون ذاتيا له من جهة اخرى بحسب المعنى والتسمية كالكتابة لزيد اتي هي ذاتية له من حيث هو كاتب وعرضية من حيث هو انسان وتعذره في الوجود من جهة معرفة السابق واللاحق لا يكون في كل محدود ولا عند كل حاد ولا في كل وقت ولا يقع فيه التميز اكثر مما يقع في جانب القياسات والعلوم وليس اذا عر علينا القياس في اشياء دون اشياء يكون ذلك قد صار ما يحجزا مطلقا عن القياس كذلك التحديد ان تعذر في اشياء دون اشياء واوقات دون اوقات (١) ثم مع ذلك لا يكون هذا تعذرا في الحقيقة لان الحد اللفظي هو حكاية محصول الشيء عند الذهن وهو الذي بحسبه وضع الاسم وحصات (٢) الوحدة الذهنية والمعنوي هو ذلك المحصول الذي فان المعاني الجنسية والقصلية التي هي حقائق الميولات والصور في ذوات الميولات والصور هي موجودات كثيرة لما ضرب من الاجتماع في الوجود وبالعرض يقال للجموع منها انه واحد وليس لها وحدة حقيقية كما يظنه هذا القائل من ان الموجود الواحد يتقوم من اشياء كثيرة قوام كل واحد منها بالآخر فاذا كان كذلك وجعل الانسان لبعضها وحدة وجمعا ذهنيا وترك بعضها فلم يذكره ولم يدخله في تصوره فلم يكن خاطئا ولا عالطا .

مثاله ان البدن الذي فيه نفوس كثيرة نباتية وحيوانية وناطقة ان كان كل واحدة منها موجودة قائمة بنفسها في وجودها ولها نوع اجتماع مع الاخرى فليس للجموع منها وحدة الا بالعرض وعند التصور كما سيتحقق لمن احب

(١) زيادة في لا - لا يكون ذلك يحجزا عن التحديد (٢) لا - جعلت .

التحقيق فان وقع الذهن تلك الوحدة والجمع على اثنتين منها او ثلاث اعنى على
البدن مع الحاسة او عليه معها ومع النباتية فليس هو في ذلك غلط ولا له فيه نوع
جهل فاضح كما زعم فاما ان كان بعضها له قوام بنفسه والبعض الآخر قوامه به
فذلك عنده عرض لا يقوم للماهية ولا يدخل في التحديد .

ونحن فقد بينا ان الذهن اذ اعنى جوهره مع عرض كان لمجموعها من معنيها
حد لا محالة فلذهن ايضا ان يعنى من ذلك ما شاء ويسميه ويحده بحسب ما اعنى
واما ان كان كل منها لا يقوم بنفسه بل بالآخر ومع الآخر والكل انما يؤخذ واحدا
حاصلا بالاجتماع دون الآحاد المفردة وهو ما يذهب اليه في الهيولات والصور
وهو (١) من اسباب استعصابه ما استعصبه في هذا الموضع فسنوضح القول فيه
ونبين انه لا وجه له ولو كان لقد كان لا يوجب في الحدود هذه الصعوبة العظيمة
على ما قيل .

وقد بقى في امر الحدود (٢) ابحاث تأتي في المناسبات بينها وبين البراهين وهي
اكثر ما امعن فيه المتقدمون في الكتب المنطقية في كلامهم في الحدود فلذلك
تكلموا في الحدود بعد كلامهم في البراهين وما عدا ذلك مما ذكرناه فلم يتكلموا
فيه الا قليلا ومن استوفى فيه قولنا فانما اوردته في العلم الكلي وبقي فيها تنبيهات
تورد في فنون المجادلات وانواع النظائر في العلوم .

المقالة الثانية

من الجزء الاول من المنطق من كتاب المتبر من الحكمة
في العلوم وما له وبه يكون التصديق والتكذيب

الفصل الاول

منها في الاقاويل الجازمة

قد عرف اول ما المعارف وما العلوم وما الفرق بينهما وان العلوم تكون

(١) زيادة في لا - ما يذهب اليه (٢) قط - الحدود .

بالفاظ ومعان مؤلفة والا قويل الجازمة هي الالفاظ الدالة عليها من حيث هي علوم لامن حيث هي معاني فوق واحد وان الصدق والكذب يلزمها بنسبتها الى الوجود في الموافقة والمخالفة والتصديق والتكذيب هو الحكم بتلك الموافقة والمخالفة وان الحكم حالة تحدثها النفس لها وفيها وهو العلم بل العلم هو حصول الحكم والمحكوم به وعليه في النفس فتكون المعلومات لذلك تقال على صنفين اولاً وثانياً اما اولاً فعلي ما قد يسمى علماً وهو الحكم في القضايا بالاثبات والنفي واما ثانياً فعلي الامور الوجودية التي تلك معانيها وهي خاصة التي جرت العادة بتسميتها بمعلومات وان كان من المعلومات اشياء لا يحكم بمعانيها على امور وجودية انها (١) هي كالاجناس والانواع المقدم ذكرها وان كانت انما تحصل بالنسبة الى امور وجودية ولذلك ليس الوجود واجب التقدم على كل معلوم وعند كل عالم بل من المعلومات ما تتقدم على الموجودات وتكون اسباباً لها اعني العلوم وهذا يحققه الاعتبار بسهولة من الوجود والقضايا ايضاً هي الا قويل الجازمة وتسمى من حيث هي اعلام من واحد لآخر اخباراً .

وقد قسمت القضايا الى الجملية والشرطية والجملية منها هي التي يحكم بشيء ويسمى محمولاً انه لشيء يسمى موضوعاً وانه ليس له حكماً فصلاً والحكم بانه له يسمى ايجاباً وبانه ليس له يسمى سلباً .

واما الحمل فانه يقال على الايجاب منها (٢) بالحقيقة وعلى السلب مجازاً من حيث ان فيه تقدير حمل قبل حصول العلم رفعه السلب في العلم فليس كل معنيين يخطر ان بالبال يلزم عند الذهن ايجاب احدهما على الآخر اوسلبه عنه بل انما يكون ذلك في معان مخصوصة لمعان مخصوصة يلزم الحكم بالايجاب اوالسلب فيهما اما لذات المعنيين واما لسبب يوجب ذلك فيهما واندى للمعنيين من حيث هما معنيان على الاطلاق من ذلك جواز الحمل قبل العلم فان اخرج العلم ذلك الجواز الى الوجوب وحكم به كان ايجاباً وان اخرجه الى الامتناع وحكم برفعه كان سلباً فكان اسم الحمل مقولاً على السلب من اجل ذلك الجواز المتقدم عليه فهو مقول

عليه مجازا وعلى الايجاب بالحقيقة وكذلك الموضوع والمحمول يقال على المقدور الموضوعية والمحمولية وعلى المعنيين اللذين حكم باحدهما على الآخر وصارا بالحقيقة محولا وموضوعا والموضوع ليس يتعين موضوعا والمحمول محولا ولا يكون احدهما اولى بذلك من الآخر من حيث هما معنيان ذهنيان او من حالة يتعلق بتصورهما اكثر من ان الاسبق الى الذهن في عادة من يقدم الموضوع يحمل موضوعا وفي عادة من يقدم المحمول يحمل محولا فان من الناس من جرت عادته بتقديم الموضوع في لفظه اذ يقول مثلا كل انسان حيوان ومنهم من جرت عادته بتقديم المحمول فيه اذ يقول مثلا الحيوان على كل انسان او مقول على كل انسان بل ذلك ربما يعين بما هيتهما وباسباب تتعلق بهما من حيث هما هما لا من حيث هما متصور ان كما سيقال في العلوم ان معاني الجواهر توضع للاعراض كالانسان للبيض وان الجزئيات توضع للكليات كالانسان للحيوان او كزيد للانسان ولا ينبغي ان يتوقف الذهن ههنا حتى يقول في هذه الالفاظ المقولة ما معنى الحكم بشيء لشيء وما معنى انه وما معنى شيء حتى يطلب لكل لفظ تعريفا فقد قيل في قوانين التعريف والتعرف ان السابق الى معرفة العارف من الالفاظ ومعانيها يعرف به ما لا يعرفه منها فليس كل لفظة تعرف باخرى على الاتصال هلم جرا بل تعرف ما لم تعرف بما عرف وتختلف بحسب العارفين وما سبق الى معرفتهم ايضا -

ويقال من الخليات معدولية وهي التي موضوعها او محولها او هما اسم عرف لسلب شيء من الاشياء لا بمعنى محصل يدل عليه نصا او كلمة كذلك غير محصلة المعنى كقولنا الانسان (١) صامت او اقرس غير ناطق او لا انسان غير ناطق ومقابلها (٢) من القضايا التي محولها وموضوعها اسمان واسم وكلمة محصلا يقال لها بسيطة فتقسم القضايا الخلية الى بسيطة ومعدولية وقد فرق بين المعدولية وبين السالبة (٣) من القضايا وهي التي يحكم بنفي المحمول عن الموضوع بان تلك

(١) كذا - ولعله - الانسان - ح (٢) لا - مقابلهما (٣) لا - السالبة -

اعني المعدولية حرف السلب الذي هولا وغير فيها جزء من المحمول او الموضوع والحكم بالاثبات والنفي يجهما ويدخل عليهما فتقول القرس غير انسان (١) زيد ليس غير انسان وفي عرف اليونانيين كان ذلك مستعملا وكان لهم حرف يدخل بين الموضوع والمحمول كما قد يستعمل في العربية ايضا وكانوا يسمونه خالفة الاسم وهو حرف هو فيقولون القرس هو غير انسان وزيد ليس هو غير انسان ويسمى في القضية رابطة فاذا تأخر حرف السلب عن الرابطة كان جزءا من المحمول وان تقدم عليها كان سلبا للمحمول فتم بذلك الفرق بين السالبة والمعدولية التي محولها غير محصل واما التي موضوعها غير محصل فلا اشتباه فيها لان الحرف يتقدم على الموضوع فيقال غير الانسان صامت او غير الانسان هو صامت او الانسان هو صامت والقضية التي يذكرون الرابطة فيها كقولنا زيد هو انسان تسمى قضية ثلاثية والتي لا يذكرونها كقولنا الشمس طالعة تسمى قضية ثنائية وحرف السلب في السالبة منها لا يجعلها ثلاثية كما انه في الثلاثية لا يجعلها رباعية اى لم يقولوا فيها ذلك والحكم بالاثبات والنفي في القضايا ان كان جزءا محتما غير متوقف على شرط كقولنا الشمس طالعة كان حليا كما قيل وان كان غير جازم بل مشروطا بشرط مجهول الحكم والحصول معلوم اللزوم او العناد سميت القضية شرطية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالحكم بوجود النهار في هذه القضية غير جازم بل متوقف على شرط مجهول (٢) هو طلوع الشمس فاذا علم علم معه هذا في اللزوم وتسمى شرطية متصلة .

واما في العناد فقابل ذلك في الحكم كقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا وتسمى شرطية منفصلة وذلك لان القضية اما ان تكون معلومة الحكم بذاتها او في ذاتها او يكون الحكم فيها متعلقا بحكم في غيرها فالمعلومة يكون الحكم فيها حليا والتي عليها يتوقف على غيرها تكون على ضربين تتعلق باللزوم وتعلق العناد المذكورين ويحتاج الى علم باللزوم والعناد فان علما جميعا

(١) لا - القرس غير زيد ليس غير انسان (٢) لا - محمول -

كانا حليين ايضا كقولنا الشمس طالعة والنهار موجود او اب - و - ب ج -
 واج - او الشمس طالعة والليل غير موجود وان جهلا جميعا لم يكن فيهما حكم فان
 علم اللزوم وجهل حال اللزوم او العناد وجهل حال المعاند كان العلم الشرطي فان
 من يعلم انه ان كانت اولو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وان كان
 اب - وب ج - فاج - او اما ان تكون الشمس طالعة او تكون الكواكب
 طالعة ثم علم ان الشمس طالعة علم ان النهار موجود وعلم ان - اب - و - ب ج -
 علم ان اج - او علم ان الشمس طالعة علم ان الكواكب ليست بظاهرة والجزء
 الاول من الشرطية المتصلة يسمى مقدما كقولنا ان كانت الشمس طالعة والجزء
 الثاني يسمى تاليا كقولنا فالنهار موجود والحرف المضاف الى القضية الاولى وهو
 ان ونظائره يسمى حرف الشرط والثاني وهو الفاء من قولنا فالنهار موجود يسمى
 حرف الجزاء والاعتبار في الايجاب والسلب اللذين في القضية الشرطية غير
 الاعتبار الذي في اجرائها بل انما هو فيما اوجبه الحكم فيها وهو اللزوم والعناد فالحكم
 باللزوم في المتصلة يسمى ايجابا ولو كان بين سالتين كقولنا ان كان كذا ليس
 كذا فكذا ليس كذا والحكم برفعه فيها يسمى سلبا ولو كان بين وجبتين كقولنا
 ليس ان كان كذا كذا فكذا كذا والحكم بالعناد في المنفصلة يسمى ايجابا كقولنا
 اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا ورفعه يسمى سلبا كقولنا ليس اما
 ان يكون كذا واما ان يكون كذا وقد جعل الايجاب في الشرطي هو اللزوم
 والوجبة هي المتصلة والسلب هو (١) العناد في المنفصلة والسالبة هي المنفصلة
 وليس كذلك لان الشيء ليس اما ان يكون لازما لكون هذا حيوانا لكونه انسانا
 واما ان يكون ما نداء الكونه انسانا لكونه فرسا حتى يكون الحكم في المتصل
 باللزوم وفي المنفصل بالعناد متاقتبة للزوم بالعناد والعناد باللزوم لان التقيضين
 لا ثالث لهما وهما ثلث كمال كونه انسانا عند كونه ابيض او امرا واسود .

وقد فرق بين الحلية والشرطية من القضايا بان قيل ان الحلية من القضايا
 بسيطة باعتبارها اذا قيست الى الشرطية وفي الشرطية تركيب لان اجزاء

القضية الشرطية قضيتان حملتان قد صارتا قضية واحدة من اجل الحكم بل لو حكم
 بهما لكنا قضيتين فان حرف الشرط والجزاء لو (١) اسقطا من قولنا ان كانت
 الشمس طالعة فالنهار وجود وقيل كلا على حدته لكان قولنا الشمس طالعة
 قضية والاخرى قضية اخرى في كل منهما موضع صدق وكذب واما الجملة فانها
 اذا حلت الى جزئيهما اللذين هما المحمول والموضوع لم يكن في احدهما موضع
 صدق ولا كذب وان كانت اشياء فوق واحد فان الموضوع والمحمول في القضايا
 الجملة قد يكونان لفظين مفردين يدلان على معنيين مفردين بسيطين او مركبين
 غير ملحوظي الاجزاء كقولنا الانسان حيوان وقد يكون كل منهما الفاظا فوق
 واحد قد صار لهما اتحاد حصل به منهما موضوع واحد او محمول واحد ومعناها واحد
 ملحوظ الاجزاء كقولنا الحيوان الناطق المائت وهو الموضوع حسم ذو نفس
 حساس وهو المحمول ولكن لا يوجد في اجزاء القول الدال على معنى الموضوع
 والقول الدال على معنى المحمول موضع صدق ولا كذب على الصيغة التي بها حلت
 ووضعت فليست قضايانا في الجملة لان تكون في القضية قضايانا بالفعل وفي الشرطية
 تكون.

واقول انهما من جهة الحكم قضية واحدة لا تركيب فيها لان القضية انما تكون
 قضية من جهة الحكم لا غير فاذا لم يكن في حكمها تركيب فلا تركيب فيها ولا يبعد
 ان يوجد في الجملة ايضا تركيب مثل هذا فان من قال قد علمت ان الانسان
 حيوان قد قضى بقضية واجدة فيها موضعا تصديق وتكذيب وهما قضيتان قوله
 قد علمت وقوله الانسان حيوان الا ان يتأول فيقال ان الجملة تكون ابسط من
 الشرطية لان الشرطية تركبت من قضايان لا محالة والجملة فقد لا تركب من
 قضايان ولم تقبل وايس في الامعان في امثال (٢) هذا كثير فائدة خصوصا لمن
 يريد توفير ذهنه على تحصيل مهمات العلوم بل لعملها تجدي في رياضات الازهار
 وتعويدها للتدقيق في الانظار.

(١) لا - سقطا (٢) لا - مثل .

الفصل الثاني

في المحصورات والمهمات

والمحصورات من القضايا

ومن القضايا الخلية ما يكون موضوعها جزئيا اى شخصا واحدا معينا كقولنا زيد وقد سميت مخصصة ومنها ما يكون موضوعها كليا وحينئذ اما ان يكون قد بين ان الحكم بالمحمول على كله او بعضه اما الذى على كله فكقولنا كل كذا كذا وتسمى القضية التى هى كذلك كلية اى كلية الحكم واما الذى على بعضه فكقولنا بعض كذا كذا وتسمى القضية التى هى كذلك جزئية اى جزئية الحكم لاختصاص حكمها ببعض من الموضوع وأن كان الموضوع فى نفسه كليا ولقطبا كل وبعض المخصصتان للحكم فى الموضوع يسمى كل منهما سورا واما لم يذكر فيه السور من القضايا تسمى مهملة كقولنا كذا كذا من غير ان نقول كل كذا كذا او بعض كذا والسور فى الحكم انما يعتبر اثباته وفيه للوضوع وعنه لا للمحمول لان الكلية والعموم بالفعل للمحمول انما تكون من جهة موضوعاته الكثيرة وبنسبته (١) اليها من حيث هى كثيرة واما اذا حمل على واحد واحد منها فانما نحمل نفس طبيعته لانسبته ولا من حيث هو منسوب الى كثرة فلا كلية للمحمول قبل حمله حتى تعتبر فى حمله بل هى عارضة له فى حمله بعد حمله ومن حيث يحمل على شىء وعلى غيره لا فى حمله على شىء واحد من حيث هو ذلك الواحد . واما ما يقال من ان ذلك قد يعتبر وان كان مجانيا للعادة مثل قولنا الضحاك هو كل انسان فانما ذلك الحصر للوضوع ايضا وزيادة اعتبار وذلك ان محصوره فى الذهن هو كما يحصل من قولنا كل انسان ضحاك دون غيره او كقولنا انما الضحاك هو كل انسان وكذلك لو قيل الانسان هو كل ضحاك فان معناه ان الموصوف بالانسان هو الذى يحمل عليه الضحاك دون غيره وامثال هذه الاشياء فى دلالات الالفاظ كثيرة لمن تفقدها وفى امثالها ومن قبيلها تنفق اغلاط كثيرة فى كثير من المهمات وفى ضمن القضايا الشرطية قضايا حملية كما قيل وتكون

القضيتان الجليتان اللتان في القضية الشرطية موجبتين وهي موجبة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالتار موحود وتكونان موجبتين وهي سلبية كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موحود وقد تكونان بالعكس من هذين فليس السلب والايجاب في القضية الشرطية هو سلب جلياتها وايجابها ولذلك قد يكون الحصر والاهمال فيها ليس هو الحصر والاهمال في جلياتها بل قد يجعل الحصر فيها من جهة دوام الحكم ولادوامه ما ذكر فيه الدوام فهو كلي وكالكلي وما لم يذكر فيه فهو مهمل وما ذكر اللادوام فيه فهو جزئى وما لم يذكر فيه فهو مهمل اما المحصور حصر اكليا فهو كقولنا كلما كان كذا كان كذا واما الحصر الجزئى فكقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا واما الاهمال فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السلب فكقولنا ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الكلي وليس كلما كان كذا كان كذا وهو الحصر السالب الجزئى وليس اذا كان كذا كان كذا وهو السلب المهمل فهذا في المتصل .

واما في التفصل فالايجاب الكلي هو ان يقال دائما ا ما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والجزئى قد يكون ا ما كذا واما كذا والمهمل ا ما ان يكون كذا واما ان يكون كذا والسالب الكلي ليس البتة ا ما كذا واما كذا والجزئى قد لا يكون ا ما كذا واما كذا والمهمل ليس ا ما ان يكون كذا واما ان يكون كذا لكن هذه الاعتبارات اشبه بالمعاني التي تسمى جهات منها بالاسوار فانهم قد قرروا في الجليات ان الجهات هي حالة اللادوام والادوام للحكم وجعلوا الدوام هاهنا سورا واخلوا هذه عما يجرى مجرى الجهة فلو جعلت هذه جهات وتركت بلا اسوار فقد كان كذلك ايضا والحق هو ان المقدم في هذه وهو كقولنا ان كانت الشمس طالعة نظير الموضوع في تلك كقولنا الانسان والثاني وهو كقولنا فالتار موحود نظير المحمول في تلك وهو كقولنا حيوان وكما ان السور هناك سور للموضوع في الحكم بالمحمول عليه كذلك السور هاهنا حصر للمقدم في الحكم يلزم التالي له وكما كان السور هناك يبين ما يدخل تحت حكم المحمول من الموضوع

الموضوع أهو كله أم بعضه كذلك ههنا يجب ان يكون السور مبني لما يلزم
 التالى من المقدم أكله أم بعضه لكن عموم التالى هاهنا للمقدم انما هو عموم لزومه
 بجميع المقدم كما كان عموم المحمول لموضوعه هو الحكم به عليه بأسره والمقدم
 ههنا ليس هو موضوع المقدم كقولنا هذا من قولنا ان كان هذا انسان ولاعموله
 كقولنا نسان من ذلك ولاجموعهما من حيث هو مجموع فانه لايجتمع منهما فى هذا
 الجمع معنى واحد الا فى صورة القضية التى هى الحكم فالحكم بان هذا انسان يلزمه
 الحكم بانه حيوان فاذا اردنا فى ذلك العموم وكلية الزوم لم يكن الا زوم ذلك
 الحكم لكل ذلك الحكم وذلك ليس له كل وبعض ولا يتكثر الا باحوال و
 ازمان فيكون العموم ان يقال كل وقت وحال يكون فيه هذا انسانا فهو حيوان
 وهو نظير ما قيل كلما كان هذا كذا كان كذا وكذلك قولنا قد يكون فى الزوم
 الجزئى وليس البتة فى رفع الزوم بالكلية وقد لا يكون فى السلب الجزئى لكن
 جدوى الحصر ههنا قليلة فان الحكم ههنا انما هو يلزوم التالى للمقدم ولا لزومه
 واذا كان كذلك فاللازم منه لازم فى كل وقت وحال وما ليس بلازم فى كل
 وقت فليس بلازم لما قيل انه لازم له نفسه بل هو لازم بحسب تلك القرينة والحال
 فان قولنا قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان لا يكون فيه لزوم ولا يستعمل
 من قبله حكم وانما يلزم الحكم بحسب قرينة وحال وهو اذا كان هذا حيوانا ناطقا
 ولا فرق بين قولنا اذا كان وكلما كان ومتى كان واما قد يكون وقد لا يكون فلا
 يستعملان واذا (١) استعملا فهما من الجهات لاحالة وفى موضع يمكن ان يكون
 ويمكن ان لا يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان واما قولنا فى السلب الكلى
 ليس البتة اذا كان كذا كان كذا فهو فى معنى القضية المنفصلة الثالثة اما ان يكون
 كذا واما ان يكون كذا وتحالف الاولى الثانية فى ان الاولى تمنع الزوم
 والمعية فى الوجود ويمحوز معها ان لا يكونا معا (٢) والثانية مع رفع الزوم يثبت
 مثال الاولى ليس البتة اذا كان الانسان قائما هو قاعد فقد منعت ان يكون قائما
 احدهما لاحالة .

وقاعدة معا ولا يمتنع ان لا يكون لاثما ولا قاعدة كالضطلع -

ومثال الثانية اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا ولا يمكن ان يكون هما جميعا اعني زوجا وفردا ولا يمكن ان يكون ولا واحدا منهما حتى لا يكون لازوجا ولا فردا ولا يراد في السلب المتصص اكثر من سلب الاتصال المذكور كقولنا ليس اذا كان او ليس كلما كان فكان الايجاب في المتصل قال يلزم وهذا قال لا يلزم والمفصل قال يعاند وليس وجه رابع لقوله ليس البتة اذا كان كذا كان كذا هو الحكم بالانفصال والعناد لا بسلب الاتصال وان كان السلب في ضمن العناد فان الضد والعائد غير وايس هو والذي (١) قال بهذه الاسوار في الشرطيات قد دقق في نظره كما اتى عليه القول ولم يحرر كما انتهى اليه البحث والتحقيق فيرجع (٢) القول الى ما في التعاليم القديمة ولم يرد عليه الابان الانفصال ليس هو سلب الاتصال ولا الاتصال سلبه بل سلوبهما غير هما لكن بالبيان الذي اوضح في هذا اقول لابلارد المطلق -

الفصل الثالث

في جهات القضايا

يقال يمكن لما ليس هو على الوصف الذي بحسبه قيل انه ممكن ولا يمتنع ان يكون عليه وذلك اما في الوجود واما في الذهن والذي بحسب الوجود اما على الاطلاق واما بحسب وقت ما والمطلق فهو الذي ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا يمتنع عنه بذاته ولا يعتبر فيه زمان كونه ولا كونه بل انما يعتبر كونه كذلك متى كان بسبب موجب ولا كونه متى لم يكن بسبب مانع او بعدم ذلك السبب الموجب مثله الهواء اذا قيل يمكن ان يكون باردا او غير بارد فانه لا يكون باردا بذاته ولا يمتنع البرد عنه بذاته وانما يكون باردا ببرودة الثلج والماء ولا يكون باردا لان حر الشمس منع برودته او لعدم برد الثلج والماء الموجب لبرده (فابلردة له ممكنة على الاطلاق بهذا الاعتبار - ٣) -

(١) لا - فالذي (٢) لا - فرجع (٣) ايست في لا .

و(١) الذي بحسب وقت مائه الذي لا يكون في وقت ما يقال انه يمكن بتلك الصفة وفيما بعده يكون كذلك بسبب موجب او لا يكون بسبب مانع او بعدم السبب الموجب كالخشيب يقال في وقت ما انه يمكن ان يكون سرياً وهو الوقت الذي ليس هو فيه سرير وفيما بعده يكون سريراً ان كان بسبب هو نجارة النجار ولا يكون ان لم يكن بسبب مانع او بعدم نجارة النجار ويقال من هذا اكثر لما اسباب كونه اغلب واكثر من اسباب لا كونه كالصحو في الجو واقل لما اسباب كونه اقل واضعف من اسباب لا كونه كالطر في الصيف ومتساوي ومتقارب لما يتساوى فيه ذلك ويتقاربت (٢) كالطر والصحو في الشتاء وفي البلاد التي هو فيها كذلك وعلى سائر الانقسام فكونه لا يكون دائماً وذلك الذي على الاطلاق انما يعتبر فيه كون ذاته لا تقتضي تلك الحال التي لاجلها نسب اليه الامكان ولا يمنعها وانما يكون له اذا كانت موجب هو غيره ولا يكون اذا لم يكن لمانع او لعدم ذلك السبب الموجب سواء كانت له دائماً او لم تكن اذا لم يكن كونها او لا كونها له بمقتضى ذاته فهذا هو اعتبار الممكن بحسب الوجود واما اعتباره في الذهن فان الحكم الذهني قد يكون بحسب العلم المحقق او الجهل الصرف او الظن لغالب فالجهول الصرف يقال فيه يمكن ان يكون كذا وان لا يكون وجائز ومحمّل وذلك ان الصفة اما ان تكون معلومة الوجود للوصوف عند الذهن بمجرد النظر فيها ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجبها له عنده كاقول بان الكل اعظم من جزئه فيكون ذلك علماً حاصلًا اولياً ويسمى حكماً ضرورياً ولا يكون فيه موضع امكان ولا جواز ولا احتمال نظر فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون الكل اعظم من جزئه واما ان تكون الصفة معلومة السلب عن الموصوف بمجرد النظر فيها ولا يحتاج في ذلك الى معنى ثالث يوجب سلبها عنه عنده كاقول بان الجزء اعظم من كله فيكون ذلك علماً حاصلًا اولياً ويسمى حكماً ممتناً ولا يكون فيه موضع امكان ولا حوازه ولا احتمال نظر ايضاً فانه لا يقال انه يمكن او يجوز او يحتمل ان يكون

الجزء اعظم من كله وكل ما هو على غير هاتين الصفتين (١) اعنى كل ما ليس باولى العلم من الایجاب والسلب يسمى من حيث هو كذلك ممكنا اذ يكون له امکان وجواز واحتمال عند الذهن لكونه عنده بمجرد النظر فيه مجهولا حتى اذا حضر السبب الموجب للعلم اخرج ذلك الامكان الى الضرورة او الى الامتناع وقد لا يحضر السبب الموجب للعلم اليقين بل سبب يرجع ويوجب الظن الضعيف او القوى ولا يحضر ايضا بل يبقى الذهن على وقفته وحيثه فيكون نظير الامكان الوجودى فى اكثرية واقليته وتساويه ويقال له كذلك (٢) ايضا وهذا الامكان اعنى الذى بالاعتبار الذهني هو الذى يسمى بالامكان العامى اذ قيل مطلقا اما ان (٣) قيل ممكن ان يكون دخل فيه الضرورى او يمكن ان لا يكون دخل فيه مع الممكن الممتنع وان قيل يمكن ان يكون وان لا يكون معامم الممكن والضرورى والممتنع لانه يقال على ممكن وضرورى وممتنع قبل العلم المحقق الذى يكون بالسبب لالان العامة تقوله فان اشتقاقه من العموم لامن العامة كما ظن قوم وهو نظير الامكان الوجودى من حيث انت الضرورة والامتناع انما اوجبهما فيه سبب كما ان الوجود والعدم يوجبهما فى ذلك سبب .

وربما قيل ممكن لما ليس بممتنع وادخل الضرورى الاولى تحته وليس بصواب وانما يدخل تحت الممكن من الضرورى غير هذا والا فهذا لا يكون ابدا مجهولا حتى يقال عليه هذا الامكان الذى حقيقته الجهل بطرف القيص وايها الموجب وايها السالب وكذلك يقال ضرورى لما هو على الوصف الذى بحسبه قيل انه ضرورى ولا بد من كونه عليه وذلك فى الوجود والذهن ايضا والذى فى الوجود اما مطلق واما بشرط والطلاق فهو الذى يكون على ذلك الوصف بمقتضى ذاته ولا ينتظر سبابه يجب ولا يرتفع بسبب كالحيو ان للسان والزوجة للاثين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون الشرط ممكن على ما قيل وبذلك الشرط يكون ضروريا وذلك الشرط سبب لا محالة فهو اما دائم الوجود غير متغير الايجاب والسلبية ولا مانع

(١) لا - الصفتين (٢) قط - لذلك (٣) لا - اذا .

يمنع كونه ولا يرتفع عنه بسبب من الاسباب فهو له دائما ما دام موجودا مثل كون الساء موجودة .

واما دائم الوجود متغير (١) الايجاب والسبية فلا يدوم له مادام موجودا ولكنه لضرورة سببه يكون لاجالة وقت ما يوجب السبب الموجب له ولا مانع يمنع كونه له في ذلك الوقت ولا يرتفع عنه بسبب مثل الشروق والغروب للكواكب الذي هو لها بسبب ضروري متغير الايجاب وهو الحركة الدورية ولذلك لا يدوم لها ما دامت موجودة لكنه بحسب ضرورة السبب يكون لها لاجالة في وقت ما يوجبها اعني وقت ما ينتهي بها الحركة الى الافق ولا مانع يمنع شروقها او غروبها حينئذ ولا يرتفع ذلك عنها سبب .

وهذا الضروري الوقت يقال له ممكن ايضا بالمكان المطلق من حيث ان ذات الموصوف به لا تقتضيه ولا تمنعه واذا كان الوصف فكونه سبب واذا لم يكن فلما منع او لعدم ذلك السبب او عدم سببته ويقال له ممكن بالمكان الموقت ايضا بحسب الوقت الذي لا يكون فيه كذلك وضروري في الوقت الذي يكون فيه ويقال له ممكن دون تعيين الوقت ودون السبب او دون ايجابه وضروري باعتباره مع السبب حين ايجابه ويقال ضروري ايضا لكل ما وجد وحصل حين وحد وحصل من دائم وغير دائم وممكن وضروري لانه حصل على الوصف الذي قيل بحسبه انه ضروري في وقت وجوده وامتنع ان لا يكون عليه ولم يمنع مانع من كونه كذلك وعلى ما سيتضح في العلوم ان كل ما يوجد بعدما لم يكن فان ايجاب وجوده راجع الى سبب ضروري الوجود وان كان متجدد الايجاب متصرا به وفي وقت ايجابه واجلاده لما يوجد انما يوجد بان لا يكون مانع يمنع كونه على ذلك ولا سبب يرفعه ولو كان لما وجد فهذا هو الضروري باعتبار لوجود .

وا . باعتبار الازمان فقد قيل في باب المكان ان الذي ان فيه ايضا مطلق لضرورة وهو الذي المحمول فيه معلوم الوجود للوضوع باعتبارهما فقط وفيه

مشروط وهو الذى انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد عليهما والضرورة فيه مشروطة موفية بمحصول ذلك السبب والمعنى الزائد وكذلك يقال يتمتع لما ليس على الوصف الذى بحسبه قيل انه ممتنع ولا بد من ان لا يكون (١) عليه وذلك فى الوجود والذم ايضا والذى فى الوجود اما مطلقا واما بشرط والمطلق فهو الذى كونه ليس على ذلك الوصف بمقتضى ذاته لا ينتظر سببلا جله لا يكون له ولا بسبب من الاسباب يكون له كالبرودة للنار والقردية للآتين والذى بشرط فهو باعتبار ذاته دون ذلك الشرط ممكن وبذلك الشرط يكون ممتنعا على ما قيل فى الضرورى وذلك الشرط اما وجود سبب مانع او عدم سبب موجب وكل منهما اما دائم الوجود والرفع غير متغير الاقتضاء ولا موجب بوجوب ما اقتضى رفعه فهو ممتنع دائما مادام وجودا مثل فرض الساء ساكنة فانه فرض دائم الامتناع . اذ امت الساء . وجوده لاجل دوام وجود سبب مانع من ذلك وهو القوة غير المتناهية المحركة للساء التى هى دائمة الايجاب للحركة والرفع للسكون غير متغيرة الاقتضاء وليس فى الوجوب سبب موجب ما اقتضت هذه القوة رفعه وهو السكون واما دائم الوجوب متغير السببية والرفع (٢) فلا يدوم ذلك الامتناع مادام وجودا ولكنه ضرورة السبب يرتفع لاحالة وقت وجوب رفعه عن السبب فلا موجب يوجب فى ذلك الوقت الذى يرتفع عنه مثل شروق الكواكب وغروبها فان لها اوقاتا يتمتع فيم شروقها واخرى يتمتع فيها غروبها لسبب ضرورى متغير الايجاب وهو الحركة ولذلك لا يدوم لها هذا الامتناع . اذ امت وجوده لكنه بحسب ضرورة السبب يتمتع لاحالة وقت ما يوجب امتناعه اعنى وقت ما تكون تحت الارض فلا تشرق فى ذلك الوقت او تكون فوق الارض ولا تقرب فى ذلك الوقت ولا موجب يوجب شروقها وغروبها حينئذ وهذا الممتنع الموقت يقال له ممكن ايضا بالا مكان المطلق كما قيل فى الضرورى من حيث ان ذات المحكوم عليه لا تقتضى ذلك الحكم ولا تمنعه واذا كان فكونه اسبب مانع او لعدم السبب الموجب ويقال لما هو ممتنع بهذه

الصفة اعني بالامتناع الوقت ممكن ايضا بالامكان الوقت في الوقت الذي هو فيه
ممتنع من حيث انه فيما بعد يكون موجودا وحقيقة ذلك انه في ذلك الوقت يقال له
ممكن لا يقال انه ممكن في ذلك الوقت فان بينهما فرقا لان الاول كان الوقت فيه وقتا
للقول والحكم بالامكان والثاني كان الوقت فيه وقتا للحكم به واذا جعل الوقت
وقت الامكان كان صدقا اذ يكون الامكان في ذلك الوقت حاصلًا ولا محكوم به
مرفوعًا ممتنعًا ولا يتناقض فان من قال في وقت غروب الشمس انها يمكن ان تطلع
قد صدق اذ يكون الوقت وقت حكمه وقوله ليس وقت حصول ما قاله وحكم
به واذا قال في وقت طلوعها يمكن ان تطلع في هذا الوقت فقد كذب اذ يكون
وقت قوله وحكمه بالامكان هو وقت الحصول ووقت الحصول يطل فيه الامكان
وتحصل الضرورة كما قيل واذا قال ايضا في وقت غروبها يمكن ان تطلع في
هذا الوقت فكذب اظهر فالمتنع الوقتي يصدق عليه في وقت امتناعه الامكان
الوقتوي ويكون الامتناع محكوما به بشرط ذلك الوقت وبحسبه والامكان
بحسب ذلك الوقت مقيسا الى ما بعده فان الممكن في وقت وجوده يصدق
عليه انه ضروري الكون كما قيل وكذلك (هو - ١) في وقت عدمه يصدق انه
ممتنع الكون والامكان يصدق عليه اما لوجوده قتي وقت عدمه باعتبار وقت
وجوده اذا كان مستقبلا واما لعدمه قتي وقت وجوده باعتبار وقت عدمه اذا
كان مستقبلا كما يصدق القول على الشمس في وقت غروبها بانها يمكن ان تطلع
اي يصدق القول بالامكان في ذلك الوقت لان الطلوع يكون في ذلك الوقت
وكذلك في وقت طلوعها انها يمكن ان تقرب ويقال ايضا لهذا الممتنع الشروط
انه ممكن دون الشرط الذي بحسبه صار ممتنعًا وممتنع باعتباره مع ذلك الشرط
ووقت اقتضائه لامتناعه ويقال ممتنع ايضا لكل ما ليس حين هو ليس من دائم
العدم وغير دائم لانه ليس وذلك على الوصف الذي قيل بحسبه انه ممتنع ولم يكن
بدم من ان لا يكون عليه ولم يوجب موجب كونه كذلك ومقابل ما قيل في
الضروري وهو ان كل معدوم بعد ما كان فان ايجاب عدمه راجع الى سبب

ضروري الوجود متجدد الايجاب متصرمه وفي وقت ما لا يوجب ما يرتفع
بارتفاع ايجابه انما يرتفع ما كان اوجبه بان لا يكون موجب غيره يوجب كونه
ولو كان لما عدم فهذا هو الممتنع باعتبار الوجود.

واما باعتبار الازهان فقد قيل في باب الامكان الذهني وفيه ايضا مطلق الامتناع
وهو الذي المحمول فيه معلوم السلب عن الموضوع باعتبارها كفرض الجزم
اعظم من كله وفيه مشروط وهو الذي انما يصير معلوما بسبب ومعنى زائد
عليها والامتناع مشروط موقت بمحصل ذلك السبب والمعنى الزائد.

وبالجملة فكل صفة ومشروط كان لا يوجب ضروري فانه بعينه مشروط لامتناع
سلبه حتى يكون ممتنعا وكل صفة ومشروط كان لسلب ضروري فانه بعينه مشروط
لامتناع ايجابه فان ما بالضرورة ان يكون ممتنع ان لا يكون والامتناع ان يكون
ضروري ان لا يكون وقد كان يكفي في التعليل قبل الحكم من احدهما الى الآخر
على هذه الصفة وكرر في الممتنع للتفهيم -

الفصل الرابع

في المادة والجهة

اما الذي غناه ارسطو طاليس في تسمية اسماء بالمواد والجهات من هذه الاحوال
فانه اراد بالمواد الاحوال الوجودية منها وما للاشياء في انفسها وبالجهات ما في
الاذهان التي هي الظنون والاعتقادات على الحقيقة على ما فصل في الفصل السالف
فيكون الممكن الذي هوجته ممكنا عاما على ما قيل لانه يصدق على اشياء تكون
ضرورية في انفسها ووجودها وتكون ممكنة لانه ظن صادق عليها والضروري
الذي هوجته عاميا ايضا لانه حكم يصدق على ضروري ويمكن فانه يحكم بان الانسان
يمكن ان يكون كاتباً حكماً ضرورياً اي حكماً يقينياً محققاً -

واما اذا قيل الانسان حيوان بالضرورة وعنى بذلك انه حيوان ولم يكن بد من
كونه حيواناً او هوذا حيوان وجعل ذلك من حيث قيل وعلم جهة ولم يرد
بالجهة ما قيل من ان العلم بذلك ضروري سواء كان الامر في نفسه ضرورياً
او ممكناً

او يمكننا وجعل من حيث هو حالة الامر في نفسه مادة فهو هذر من القول لا موقع له ولو كان لذلك وجه لقد كان لا يقتصر على هذا المعنى وحده بل كان جميع الموجودات واحوالها ايضا تستحق ان يكون لها من حيث هي وجود اسماء ومن حيث هي معلومة اسماء آخر وليس كذلك بل كما قيل ان الاسماء انما هي اولاء للمعلومات ومن اجلها وثانيا للوجودات وليس له قاله ارسطوطاليس في الجهة والمادة وجه مفيد سوى هذا ومن لم يقل به فانما لم يقل به لانه لم يفهم ذلك ولم يعتبره هذا الاعتار فان هذا وجه مهم في نفسه لاجل تأويل كلام ارسطوطاليس ولا يمكن ان يكون ارسطوطاليس اخترع هذا تا لم يدعه اليه داع وترك مهما من كبار المهتمات وهو ما يجري على السنة الناس في عرفهم في وضعه ويقال ايضا جهة قضية بحال اخرى غير هذه التي ذكرت وتسمى مطلقة ووجودية وهي القضية التي لم يذكر فيها امكان ولا ضرورة ولا امتناع بل قيلت قولا مطلقا وسميت وجودية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع ولم يميز هل وجوده بالامكان او بالضرورة وهي بوجه ما ذات جهة ضرورية لانه حكم فيها بوجود محمول لموضوع حكما جازما لا ظنا وتجاوزا كما في الجهة الممكنة ونسبتها الى الجهة الضرورية نسبة (١) الاهال الى الاسوار الجزئية والكلية فكما ان في الاهال قد حكم على الموضوع لامحالة بالمحمول ولم يبين في الحكم أهو لكه ام لبعضه وهو لامحالة لبعضه وشك هل هو لكه ام لا كذلك هذه قد حكم فيها بوجود المحمول للموضوع (٢) حكما جازما ضروريا لا تجوزا امكانيا وقتلا محالة وشك هل هو دائم ام لا وبالحيقة فانها من حيث هي جهة مطلقة لفظا لا تصورا واعتقادا كما كانت الثنائية من القضايا يقال خلوا من الحرف الدال على النسبة وهي في التصور غير خالية عن النسبة لامحالة والالام كانت قضية فانه لا تكون قضية عند الذهن الم توقع نسبة بين المحمول منها والموضوع فلا قضية ثنائية في الاذهان كذلك لا قضية مطابقة في الاذهان فان

(١) قط - بسبب (٢) لا - للموضوع وقتلا .

القضايا لا تتبرأ (١) عند الاذهان من الامكان الذي هو جهة الا الى الضرورة او الامتناع فنسبتها الى ذوات الجهة من القضايا بهذا الوجه نسبة الثنائية الى الثلاثيات ونسبتها الى المواد وبذلك الوجه نسبة المهمة الى المسورات اعني وجه اعتبارها ضرورية غير معلومة الدوام والادوام تتكون لا محالة في وقت وشك انها في كل وقت ام لا كما كانت المهمة يحكم انها لا محالة في البعض وشك انها في الكل هذا اذا صفت الجهات والمواد على هذا التصنيف المذكور. واما على ترتيب آخر فانه قد قيل ان الضروري من المواد هو الدائم اما في الايجاب ويسمى واجبا واما في السلب ويسمى ممتنعا كل ذلك في الوجود وجعل الجهات كذلك ايضا في الحكم والاعتقاد وكان المحمول الموجود لموضوعه دائما والمعدوم عنده دائما مادة الضرورة وينقسم الى الوجوب والامتناع والذي لا يدوم وجوده للموضوع ولا عديمه مادة الامكان ونظير ذلك في الاذهان الحكم بايجاب المحمول للموضوع دائما جهة الوجوب وسلبه عنه دائما جهة الامتناع وبايجابه وسلبه لا دائما جهة الامكان وجعل المطلق الذي حكم فيه بوجود محمول (٢) لموضوع ولم يذكر دوامه ولادوامه فكانت نسبة المطلق بهذا الاعتبار الى ذوات الجهة من القضايا نسبة المهمة الى ذوات الاسوار ايضا والقضايا لا يخرج عن احد هذه الجهات الاربع التي هي الامكان والاطلاق والضرورة والامتناع فان اتماثل اما ان يقول ويجزم في حكمه واما ان لا يجزم بل يقدر ذلك الحكم ويجوزه والذي يحكم ويجزم فاما ان يحكم بالضرورة المطلقة كما يقول الانسان بالضرورة حيوان او بالضرورة الموقته كقوله الشمس تنكسف بالضرورة في وقت كذا او ضرورة مطلقة لا تعين فيها دواما ولا توقتها والذي يقدر الحكم ويجوزه كذلك اما تجوزا مطلقا او موقتا اما المطلق فكن يقول يمكن ان يكون زيد كاتباً واما الموقت فكنقوله يمكن ان يكتب زيد غدا واما ان يكون القول قولاً مطلقاً لا يقترن به ذكر امكان ولا ضرورة كن يقول الانسان حيوان او زيد كاتب او يكتب وذاً هو الاعتبار يرى ان كل قول يصدق بشرط فانه

صادق لا محالة اذا لم يذكر ذلك الشرط ولا مقابله ما كان ذلك الشرط وليس كذلك حال القول المطلق عند ما يصدق بشرط الا مكان فان القول المطلق فيه حكم جازم والذي بشرط الا مكان لم يجزم فيه الحكم فانه ليس اذا صدق القول بان زيدا يمكن ان يكون كاتبا يصدق القول بان زيدا كاتبا لان شرط يمكن ان يكون في ضمنه وان لا يكون وليس كذلك المطلق بل هو جازم بالكون والاكون (١) فشرط الا مكان اطلاقا بالقياس الى شرط القول المطلق فالممكن يصدق على المطلق ولا يتعكس والمطلق يصدق على ما بعده ولا يتعكس .

واعلم ايضا ان الموضوع الذي يحمل عليه محمول ما فاما ان يكون لذلك الموضوع ايضا موضوع يحمل عليه او يكون موضوعا اخيرا لا موضوع له والموضوع الذي له موضوع يحمل عليه فاما يوضع على انه عنوان لموضوعه والموضوع بالحقيقة هو موضوعه لاهو وانما يوضع موضوعه معنونا معرفا به كالابيض مثلا اذا وضع لمحمول ما فليل الابيض كذا فان الابيض عنوان للموضوع لا نفس الموضوع والموضوع الاول بالحقيقة انما هو الجسم ومثل معنى الابيض هو ما به يوضع الموضوع ويعنون به والموضوع الذي لا موضوع له الذي لم يعنون باكثر من لفظ يدل عليه دلالة اولى كالجسم اذا وضع لمحمول ما فانه الموضوع الاول ولم يعنون باكثر من اللفظ الدال عليه دلالة اولى فالقضية المطلقة اذا كان موضوعها معرفا ومعنونا بمعنى من المعاني فاما ان يكون مما يوصف به دائما كما تقول الحيوان كذا فان اشخاص الحيوان وضعت في هذا الحمل وعرفت بالحيوان وهو مما يوصف به دائما ولا يرتفع عنها وقتا من الاوقات او يكون ذلك العنوان والمعنى الذي عرفت به مما يوصف به وقتا ما لا دائما كما تقول المتحرك كذا والنائم كذا فان ذلك قد توصف به اشياء لا يدوم لها عليس كل متحرك يتحرك دائما ولا كل نائم نائم دائما فاذا وضعنا موضوعا معنونا بمعنى لا يدوم له بل يكون له وقتا دون وقت ثم حملنا عليه محمولا او سلبنا عنه محمولا بضرورة مطلقة او وقتا فاما ان يكون المفهوم من حكته انه بشرط المعنى الذي عنوان به اما دائما ما دام

له كما تقول ان كل متعبر الاخلاط محوم بالضرورة الى ما دام متعبر الاخلاط وليس هذا الحكم بلازم له قبل ذلك اعني قبل تعبر اخلاطه ولا بعده واما في وقت من اوقات كونه له لاحالة كما تقول ان المتعبر مستثنى بالضرورة وليس ذلك ما دام متعبرا بل في بعض زمان نفسه واما في وقت كونه له وقبله وبعده كما تقول كل متحرك جسم فان المتحرك موصوف بذلك ما دام متحركا وقبل ذلك وبعده وقد يكون ذلك بعد اتصافه به او قبل اتصافه به كما يقال كل كائن فاسد وكل فاسد كائن فليتأمل ليعلم اى هذه يقال مجازا وايها يقال حقيقة ويدل عليه نص اللغة فقد قيل ان كل ذلك حقيقة ومنصوص عليه في اللغة .

فتقول ان الذي يدل عليه نص اللفظ من ذلك انما هو عند كون الموضوع موصوفا بعنوانه وما وضع بحسبه لا قبله ولا بعده سواء كان ما دام موصوفا بعنوانه وما وضع معه اوفى بعض اوقاته فان معناه انه له بشرط كونه كذا وليس في ضمنه انه ادام كذا اى موصوفا بعنوانه هو كذا اى موصوف بمحموله بل انه انما هو موصوف بمحموله اذ هو موصوف بعنوانه وما عدا ذلك مجاز واتفاق في نفس الامور وغير مقصود في اللغة فان القائل ان كل متحرك جسم ليس المفهوم بالذات من كلامه انه جسم سواء تحرك او لم يتحرك وانما علم ذلك اذ علم ولزم اذن من نفس الامور لا من دلالة اللفظ واما قبل وبعد فهو مجاز فانه لا يقال كل فاسد كائن الا بمعنى فقد كان كائنا وهو تسميح في اللغة واتكال على فهم الانسان بعلمه الا اى ليس في دلالة اللفظ وكذلك كل كائن فاسد اى سيكون فاسدا او سيفسد وهذه المجازات والاتفاقات اتفقت في اليجاب ولم تنفك نظائرها في السلب واتفقت اقس من ذلك وفي لغة دون لغة وعادة دون اخرى فانه لا يقال في السلب انه لا واحد من الناس يتنفس لان لكل واحد منهم وقتا لا يتنفس فيه وان قيل لم يكن مصدقا ولا مقبولا بل ربما قيل كل انسان لا يتنفس ولا يقبل ولا يصدق حتى يكون المفهوم منه قد لا يتنفس وقتا ويكون صورته صورة اليجاب المعدول واذا قيل لاشئ من الاسود ايض فاما معناه ادام اسود

لو اننا ثم ليس ييقظان ما دام نائما .

وقد وقع اقوم من ذلك تخليط في احكامهم في القضايا المطلقة ومخالفة لارسطوطا ليس في اشياء منها ستذكر في موضعها فاذا تأملت ما قيل هاهنا تخلصت من مثل ذلك وسهل عليك ما صعب عليهم ومناقضة ما تجده من الاقوال التي تخالف ما قيل هاهنا في المواد والجهات يقدر عليه من جاد فهمه وتأمله لما قلناه فيها وما قاله من مخالفناه .

الفصل الخامس

في اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها وتناقضها

وتشترك القضايا اما في الموضوع واما في المحمول واما فيها وكذلك في السور والجهة وقد تتباين في كل ذلك او في بعضه فالتضادان المشتركتان في المحمول والموضوع قد تتقابلان بان تكون احدهما موجبة والاخرى سالبة وهذا السلب قد يكون في احدهما لجميع ما اثبت في الاخرى من محمول وجهة وسور وقد يكون لبعضه والتناقض من ذلك هو ان يكون تقابلها بحيث لا تجتمعان على صدق ولا كذب في حال من الاحوال بل يلزم من صدق احدهما كذب الاخرى ومن كذب احدهما صدق الاخرى وذلك يكون باشتراكهما في كل ذلك واقتصارهما من الاختلاف على كون حرف السلب في احديهما دون الاخرى حتى لا يذكر في احديهما ما لا يذكر في الاخرى سوى حرف السلب فيكون قد قيل في احديهما قول وقيل في الاخرى ليس كذلك مثاله كل - ا ب - بالضرورة ليس كل - ا ب - بالضرورة فهذا مطلق التناقض .

واما تفصيل ذلك فان الخصوصية المطلقتين وهما اللتان موضوعهما شخص ما ولم يذكر فيها جهة من ضرورة ولا امكان لا يعتبر فيها سوى ذلك اعني سوى المخالفة بحرف السلب فقط فيكون كل ما قيل او عني في احديهما من موضوع ومحمول وشرط (١) اي شرط كان من مكان وزمان واضافة وجزاء وكل وقوة

(١) لا - ان شرط .

أفضل قيل أو عني في الأخرى بعينه بزيادة حرف السلب فقط فيكون أن قيل مثلاً في الموجبة زيد قيل في السالبة زيد أي ذلك بعينه وأن قيل يتحرك قيل في السالبة يتحرك أيضاً بذلك المعنى فإن كان عني في تلك حركة مكانية عني في هذه مكانية أيضاً لا وضعية ولا استحالية ولا غير ذلك وإذا كان في تلك في زمان كان في هذه في ذلك الزمان لا في غيره فلا يقال في تلك زيد يتحرك اليوم وفي هذه زيد ليس يتحرك هذا وكذلك المكان فلا يقال في هذه يتحرك على الأرض وفي هذه ليس يتحرك على القلح وكذلك في الإضافة حتى إذا قيل في هذه صديق لزيد لا يقال في هذه ليس بصديق لعمرو ولا لزيد آخر بل لذلك بعينه وكذلك القوة والفعل فلا يقال في هذه كاتب أي بالقوة وفي هذه ليس بكاتب أي بالفعل وكذلك الجزء والكل فلا يقال في هذه طويل ويعني اليد وفي هذه ليس طويلاً ويعني الرجل فأى واحد من هذه لم يعتبر لم يتم التناقض بل جاز مع ترك اعتباره التصديق (١) فإنه يصدق القول بأن زيداً يتحرك وزيداً ليس يتحرك إذا كان زيداً آخر وحركة أخرى أو في غير ذلك الزمان أو في غير ذلك المكان وأنه صديق وليس بصديق أي صديق لزيد ليس صديق لعمرو وأنه كاتب وليس بكاتب أي بالقوة وليس بالفعل وأنه طويل وليس بطويل أي طويل اليد ليس طويل الرجل وكذلك قد يكذبان وما كما لا يكون طويل اليد ويكون طويل الرجل وليس صديق زيد وهو صديق عمرو ولا يتحرك على الأرض ويتحرك على القلح .

وأما إذا اعتبر ذلك جميعه فلا بد من صدق أحدهما وكذب الأخرى حتى يلزم لأحالة من صدق الموجبة بعينه كذب السالبة ومن صدق السالبة بعينه كذب الموجبة أي من أجل صدقها لا من أجل الأشياء المعينة التي فيها الحكم والصدق والكذب فإن قولنا الإنسان حيوان وأقر من ليس بحيوان يصدق أحدهما ويكذب الآخر لكنه لم يلزم كذب أحدهما من صدق الآخر ولا بالعكس لكن لأن هذا الإيجاب في هذه المادة أعني في هذا المحمول وهذا الموضوع اقتضى الصدق وهذا السلب في هذه الأخرى اقتضى الكذب وأما في السورات فكما

قيل ايضا انهما اذا اختلفا بحرف السلب فقط دون غيره كان ذلك تناقضا لكن
 لحرف السلب في القضية . واضع فان تقدم على جميع ذلك تم التناقض وكان معنى
 السالبة انه ليس كما قيل في الموجبة فان قولنا كل - ا ب - يتناقضه ليس كل - ا
 ب - والا ان غير قليل كل - آ - ليس - ب - فقد لا يتناقضان ولا يصرح
 بالتناقض في جميع الاشياء . لانه قد يفهم سلبا كليا والكليتان لا تتناقضان بل قد
 تكذبان معا وهما المتضادتان فان تناقضهما هو ان لا يجتمعا (١) على صدق ولا على كذب
 وتضا دهما بان لا يجتمعا على صدق بل قد يجتمعان على كذب كما ان الضدين في
 الوجود لا يجتمعان . ما في شيء واحد بل قد يرتفعان عنه معا كالفاتر مثلا الذي
 ليس بحار ولا بارد فان قولنا كل انسان كاتب ليس ولا واحد من الناس بكاتب
 او لا واحد من الناس بكاتب او (٢) كل انسان ليس بكاتب اذا فهم بهذا المعنى
 لا يصدقان معا فلا يلزم من صدق احدهما كذب الآخر وقد يكذبان معا
 فلا يلزم من كذب احدهما صدق الآخر واذا القائل ليس كل كذا كذا سميت
 برؤية سالبة ولا شيء . او لا واحد من كذا كذا سميت كلية سالبة فالشرط اذا
 ان يكون اذا كان احدى المتناقضتين كلية ايتهما كانت ان تكون الاخرى جزئية
 حتى اذا قيل في الموجبة منهما كل - ا ب - وهو ايجاب كلي مثلا قيل في
 الاخرى ليس كل - ا ب - وان كان لاختلاف فيهما فيما قيل باكثر من الحرف
 السالب او ليس بعض - ا ب - او بعض - ا - ليس - ب - وتخالفا فهما فيما قيل
 بزيادة حرف السلب وذكر بعض مكان كل ومحصل الحكم في العبارات الثلاث
 واحد فان القائلة ليس كل - ا ب - منعت ان يكون الكل كذلك ففهم منها ان
 بعضها لا محالة ليس كذلك واما ان الكل ليس كذلك او ان بعض الآخر كذلك
 فلم يفهم من حكمها بل بقي جائزا وفي حكمه لم يتعرض له وهو بعينه المفهوم
 من القائلة بان البعض ليس كذلك واما القائلة ليس بعض - ا ب - فقد يفهم
 منها ما فهم منها وقد يفهم منها ان البعض ليس كذلك فقط بل الكل وانه
 ولا بعض كذلك .

(١) لا - يجتمعان هنا وفيما بعد (٢) لا - او قولنا كل .

وانما يصير هذا ناصبا اذا اضيف الى ذلك في الثاني فقط وفي الثالث في اللغة العربية ولا حتى يقال ولا في بعض كذلك ونظيره في ثلث اخرى مثل (هيچ) في اللغة الفارسية فانه في العبارة عن السلب الكلي اوضح مما جاء في اللغة العربية واما المهملات فانها ان فهمت بمعنى المسورات بالسور الكلي كما ادعى قوم ان قولنا الانسان بمعنى كل انسان وجعلوا الالف واللام يحصر حصرا كلياً لم تتناقض المهملات كما عرفت انه لا تتناقض الكليتان وان فهمتا جزئيتين لم تتناقضا ايضا كما عرفت واما ان اريد بذلك نفس الطبيعة من غير تعرض لحصرها بكل او بعض فقد صار موضوعها كال موضوع الشخصي من حيث هو شيء واحد ويتم في السلب عنه والايجاب عليه التناقض لكن اللغات قد تستعمل ذلك على انه غير متناقض فيكون رفع التناقض فيه اصطلاحاً هذا اذا لم يكن في القضية اكثر من المحمول والموضوع والرابطة وحرف السلب في السالبة والسور مع ذلك فقط في المحصورة واما ان زيد على ذلك جهة او صفة المحمول او صفات قليل مثلاً كل انسان حيوان بالضرورة او زيد طبيب فاضل ناصح او كاتب مجود حاذق ونحو ذلك فان حرف السلب اذا تقدم قليل مثلاً في السالبة ليس بطبيب فاضل او ليس بكاتب مجود كان القول مناقضاً لاحالة وان لم يتعين ما رفعه السلب اهو كل ذلك الموجب ام بعضه فكان اذا قال مثلاً ليس بطبيب فاضل ناصح لم يبين من ذلك هل اراد به انه ليس بناصح او ليس بفاضل او ليس بطبيب او ليس واحد منها او ليس اثنين منها بل كان المحمول بصفاته جعل شيئاً واحداً في السلب ثم قيل ان هذا المحمول من حيث هو هذا المحمول ليس سواء كان كل ذلك او بعضه فان القول يكون مناقضاً للايجاب واما ان جعل حرف السلب بعد المحمول الاول وقبل صفاته فان القول يثبت ما قيل حرف السلب من ذلك ويسلب ما بعده على انه مساوب واحد من حيث هو كذلك كما يقال زيد طبيب ليس بفاضل ناصح فيكون كذلك ايضا محتملاً لرفع الفاضل والناصح معا او رفع احدهما فقط فيصدق انه ليس فاضلاً ناصحاً او يقال طبيب فاضل ليس بناصح فقد انبت

اثبت ذلك ورفع الناصح فقط ورفع بعض ما حمل او كله سواء في ابطال ما قيل
فانه يتم بان لا يكون القول كذلك وای شيء تقص منه فقد جعله ليس كذلك
سواء كان كل ما اثبت او بعضه وكذلك في ذوات الجهة اذا قيل الانسان حيوان
بالضرورة ليس الانسان بحيوان بالضرورة او الانسان ليس حيوانا بالضرورة فقد
تم التناقض سواء عني بذلك انه ليس بحيوان ولا بالضرورة او حيوان وليس
بالضرورة وان كان لا يتميز فيه احدهما وان غير موضع حرف السلب فقيل حيوان
ليس بالضرورة كان مبطلا لما قيل وان لم يناقضه اذا قيل لا بمعنى واحد كما اشترط
في التناقض ان يكون المعنى الموجب والمعنى السلوب واحدا بعينه لالفاظا مشتركا
يدل على معينين مختلفين كما يكون في الضرورى الذهنى والوجودى وكذلك
يناقض الممكن انه ليس بممكن والممتنع انه ليس بممتنع اذا كان السلوب والموجب
من كل واحد منهما واحدا بعينه .

واما تقابل الجزئيات بعضها مع بعض اعنى سالبها مع وجبها وموجبها مع سالبها
فانه لا يوجب تناقضا ولا تضادا بل قد يصدقان في المادة الممكنة كما يقال بعض
الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب وقد تصدق احدهما وتكذب الاخرى
اما في الضروريات فتصدق الموجبة وتكذب السالبة كقولنا بعض الناس حيوان
ليس بعض الناس بحيوان واما في الممتنعة فتصدق السالبة وتكذب الموجبة
كقولنا بعض الناس حجر ليس بعض الناس بحجر والكليتان قد تكونان
متضادتين اذ قد تكذبان معا ولا تصدقان معا كما قيل والجزئيتان اعنى الموجبة
والسالبة تسميان الداخلتين تحت التضاد من حيث انها تحت الكليتين في عمومها
وهذا التناقض يتم في القضيتين اللتين موضوعهما كلى محصورتين ومهملتين سواء
كان حكمهما موقتا او مطلقا ويتعين الصدق والكذب في كل واحدة منهما واما
ان كان موضوعهما جزئيا فكاتا مخصوصتين وكان الحكم فيما موقتا فان الحكم فيها
مختلف ولا يتعين الصدق والكذب مطلقا في كل وقت بل فيما هو من ذلك
في الماضي فان التناقض يستمر فيه باسره ويصدق احد التناقضين فيه ويكذب

الآخر لاحالة واما ماهو في المستقبل فان التناقض يتم فيه في المواد الضرورية والممتنعة واما في الممكنة فلا فان الحكم الشخصي الممكن في الزمن المستقبل وان كان التناقض يتم فيه لاحالة بان تصدق احدى التناقضتين وتكذب الاخرى فانه لا يتعين الصدق والكذب في واحدة منهما (١) كما يتبين في الواجب والممتنع لان قولنا زيد يكتب غدا يناقض قولنا زيد ليس يكتب غدا اذا حفظ فيه باق شروط التناقض ولكن لا يتعين فيه الصدق او الكذب لاحديهما بعينها في ذلك الوقت وان لم يخرج منها وانما يتعين بعد وجود الامر وان تعين لعالم ما كلك او نبي او منجم مثلا فليس هو عنده ممكنا وانما هو عنده ضروري على كلى مفهومى الممكن والضروري .

اما الذهنى فلانه غير ظان بل متيقن فلو كان ظانا لما تعين حكمه ولو ترجع واما الوجودى فلان احد طرفى الممكن لا يصير موجودا بعينه دون الآخر الاسباب وذلك السبب الموجب لوجوده يجعله ضروريا لامكاننا وانما هو ممكن بذاته لاسببيه الموجب بل هو بسببيه الموجب ضرورى كما قيل وكذلك هو فى الذهن متيقن بسبب وهذا معنى قول ارسطو طالع ليس انه لولا الممكن ابطلت الرؤية والاستعداد ولم يصدق القول بانه ان كان كذا كان كذا معنى ان الممكنات يتوقف وجودها على اسباب ان كانت كانت وان لم تكن لم تكن والرؤية والقصد قد يكونان من جملة تلك الاسباب فان المتعلم يمكن ان يتعلم وان لا يتعلم فان اراد وقصد التعلم بعد حصول الاسباب الاخرى تعلم وان لم يرد التعلم ولم يقصده وان حضرت بقية الاسباب فانه لا يتعلم والسابق في قدر الله تعالى وقضائه فانما هو سابق باسبابه والارادة والقصد من جملة الاسباب المسببة فان المريد ما لارادته سبب موجب لا يكون عن الارادة والا فلارادته الثانية سبب ايضا وذلك اما معلوم كما يزيد الأكل لانا جعنا والجوع لم يكن بارادتنا واما غير معلوم ومن اعتقد ان الارادة غير مسببة باسباب قد يعلمها الانسان وقد لا يعلمها فلم يحسن العلم بالقضاء والقدر على ما سياتى في موضعه .

الفصل السادس

في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق والكذب

اما البسيطة والمعدولية فقد عرفت الفرق بينهما وان الوجبة المعدولية فيها حرف السلب جزء من المحمول وهو والمحمول محكوم به على الموضوع حكما ايجابيا اوسليا وان ذلك بحسب مايعنيه العاني في تلفظه ها وما يقع عليه الاصطلاح في لغة لغة وفي تعارف طائفة طائفة هذا اذا قيلت على افرادها واما في جملة الحجج والادلة فيظهر الفرق بينهما وبين البسيطة كما سيأتي في تعليم القياسات وموقع الانتفاع بها والحاجة الى ذكرها هاهنا انما تظهر هناك .

واما العدمية فهي التي تدل على محمولها بلفظ مفهومه عدم المنى المحمول في الوجبة البسيطة وليس فيها حرف سلب كقولنا زيد اعمى فانها قضية اوجبت العمى لزيد ومعنى العمى له عدم الابصار فقط من غير ايجاب معنى يلزم مفهومه اثبات عدم البصر كما يوجب السواد على موضوع الذي يلزم منه عدم البياض في ذلك الموضوع بل مفهومه عدم الابصار فقط فهي تقابل القضية الثالثة زيد بصير وقد تكذب معها وتصدق مع سلبها -

وقد قال قوم انها التي تدل على المعنى الاخر من معينين متقابلين فيما من شأنه ان يكون له كيف كان وهو الذي يستعمل في هذا الموضوع ويمجرى الكلام الذي يأتي بحسب مفهومه وقد قيل انها التي تدل لاعلى اى عدم كان مطلقا بل على عدم ما من شأنه ان يكون للوضوع اولنوعه او لجنسه كالعمى لزيد للاحاط فانه وان قيل للاحاط انه لا بصر له فلا يقال له اعمى في تعارف اللغات وكالرد وهو عدم الحية في الرجل لاي المرأة وكلانوثة وهو عدم الذكورية في الانسان والحيوان لاي الحجر وايس في المناقشة في ذلك كثير فائدة فليعن العاني ما شاء من هذه المعاني ويجمل كلامه بحسبه فليس مما يفسده القرض المقصود بذكرها هاهنا بعد ان يكون ما يأتي من الكلام بحسب ما عني وقد وقع التعيين على المعنى الثاني من الثلاث والكلام بحسبه وبين هذه القضايا نسب تلازم وتباين وعموم وخصوص

في الصدق والكذب فان السالبة المدولية لشيء ما والسالبة العدمية لمقابله
 (الاخص (١) من قبيل الموجبة البسيطة والموجبة المدولية له والموجبة العدمية لمقابله
 من قبيل السالبة البسيطة له وكل طبقة منها تجتمع على الصدق وكل موجبتين من
 طبقتين منهما لا تجتمعان على الصدق وان كان فيهما ما يجتمع على الكذب وكل
 سالتين من طبقتين منهما لا تجتمعان على الكذب وان اجتماعا على الصدق لاجل
 ان المتصادقات معا لا تتلزم بالانعكاس بل منها ما هو اعم واخص صدقا وكذبا
 وذلك لان ايجاب الشيء اخص صدقا من سلب مقابله لان السلب يصدق
 في كل قضية لا يوجد محمولها سواء كان لا يوجد في نفسه او لموضوع ما وسواء
 كان الموضوع الذي سلب عنه موجودا او معدوما والايجاب لا يصح الاعلى
 موضوع موجود لان الشيء لا يكون موجود الشيء معدوم والسلب يصح
 عن المعدوم والموجود فاما لا تقول عن سقراط الذي هو الآن معدوم ان
 شيئا موجوده ويجوز ان تسلب الآن عنه اشياء فانه لا يصح ان يقال ان سقراط
 الآن ناطق او شاعر ويصح ان يقال ليس سقراط الآن شريرا ولا ظالما فان
 السلب عن الشيء لا يحوج الى اثبات وجود المسلوب عنه والايجاب سواء
 كان معدولا او محصلا يحتاج الى اثبات وجود الموجب عليه وايضا فان كل
 محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد فاما
 ان يكون بينهما متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا
 او معدوما ما خذنا من حيث هو معدوم فان كان موجودا وفرض بازائه
 شيء كالمحمول فاما ان يكون موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون
 كلاهما بالقوة مثل الحر والذي لم يققح فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة
 او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل الصوت للبياض والسواد والوسائط
 فاذا قلنا زيد ليس يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في
 البواقى واما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا
 او كلاهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الآراء فيه ويكذب اذا كان عادلا

او معدوما والموجبة العدمية تقع في حيز الموجبة المعدولية والسالبة البسيطة (١) فيكون حال العد ميّتين عند المعدوليتين ان الموجبة منها تشارك الموجبة المعدولية والسالبة تشارك السالبة المعدولية فان الموجبة المعدولية تصدق على ما تصدق عليه الموجبة العدمية ولا تنعكس لان الموجبة المعدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية لكن السالبة العدمية تصدق على السالبة المعدولية ولا تنعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جاثرا ولا ينعكس حتى اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جاثرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فان الاول يصدق في المختلط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق هذا عليه لحال العد ميّتين عند المعدوليتين ان الايجاب يطابق الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال العد ميّتين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق السلب وتكون نسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى السالبة العدمية لان الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية من الثالثة وبالعكس نسبة السالبة العدمية الى السالبة المعدولية كنسبة السالبة المعدولية الى الموجبة البسيطة لان الاولى اعم صدقا من الثانية والثانية من الثالثة على ما في هذا اللوح

| | |
|----------------|----------------------------------|
| زيد يوجد عادلا | زيد ليس يوجد عادلا |
| تصدق اذا كان | يصدق في الجميع الا |
| عادلا فقط | في واحدة وهو الذي يصدق فيه تقيضه |

(١) حاشية من كلامه - في كلا الاصلين - فان الموجبة العدمية تصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له كالأعمى الذي يصدق على موجود ومن شأنه ان يكون له بصر كالانسان والموجبة المعدولية تصدق على موجود وان لم يكن من شأنه كالحائط ولا يصدق عليه انه اعمى والسالبة البسيطة تشاركها فيما صدقا فيه وتزيد عليه بصدقها على المعدوم كسقراط الميت فانه يصح ان يقال عليه انه ليس ببصير ولا يصح ان يقال عليه انه اعمى ولانه بصير .

زيد ليس يوجد لا عادلا

تصدق اذا كان عادلا

او معدوما قط وتكذب

في البواق

زيد ليس يوجد جاثرا

تكذب اذا كان جاثرا

وتصدق اذا كان معدوما

او عادلا او مختلطا او بالقوة

اولا بالقوة

البواق

فكل استين من هذه على العرض فهما متافضتان لا تصدقان معا ولا تكذبان

معا واما القواني على الطول فهي الطبقة الاولى كل متقدم في الوضع فهو اخص

صدقا فالعدمية السالبة اعم من السالبة العدولية والمعدولية من الموجبة البسيطة

كما قيل فاذا صدقت الموجبة البسيطة صدقت السالبة المعدولية واذا صدقت

السالبة المعدولية صدقت السالبة العدمية ولا تنعكس واذا كذبت السالبة

العدمية كذبت المعدولية السالبة واذا كذبت المعدولية السالبة كذبت البسيطة

الموجبة ولا تنعكس واما في الطبقة الثانية فالامر بالعكس فان المتأخر في الوضع

اخص صدقا والمتقدم به اعم صدقا فاذا صدقت العدمية الموجبة صدقت المعدولية

الموجبة واذا صدقت المعدولية الموجبة صدقت السالبة البسيطة ولا تنعكس وفي

الكذب بالعكس .

واما النسبة بينهما فطراف مختلفة اما القطر المبتدئ من الطبقة الاولى يأخذ الى اليسرى

وهو الواقع بين الموجبة البسيطة وبين الموجبتين المعدولية والعدمية فانه يمنع

اجتماع الطرفين على الصدق ولا يمنع اجتماعها على الكذب اذا كان الموضوع

معدوما وكذلك في القطر الواقع بين المعدولية السالبة وبين الموجبة العدمية

لا يجتمعان

لا يجتمعان على الصدق وتجمعان على الكذب اذا كان الموضوع بالقوة او بالقوة
لان الموجب في كل واحدة من العدميتين والبسيطتين صدقه في واحد والسالب
كذبه في واحد ويخافانها في ذلك المعدوليتان .

واما ابتيء من الطبقة اليسرى آخذا الى اليمين وهو الواقع بين السالبة البسيطة
وبين السالبتين المعدولية والعدمية فبالعكس وهو انه يمنع الاجتماع على الكذب
ولا يمنع الاجتماع على الصدق وهو اذا كان الموضوع معدوما والذي هو اخص
صدقا من شيء فتقيضه اعم صدقا من تقيض ذلك الشيء وذلك لان الاخص
صدقا هو اعم كذبا وبالعكس ولذلك يختلف الحال في المتلازمين وتقيضهما
حتى يكون التقيض لازما اخص لتقيض اللازم الاخص وحيث يكذب الاخص
يكذب الاخص من غير انعكاس وحيث يصدق الاخص يصدق الاخص من غير
انعكاس (١) .

واما الهملات فانها تخالف ما وضع في المحصولات في شيء وتوافقها في شيء
اما الموافقة ففي الالواح طولا وهي ان تكون الموجبة البسيطة اخص صدقا
من السالبة المعدولية والمعدولية من السالبة العدمية واذا صدقت الاولى صدقت
الثانية واذا صدقت الثانية صدقت الثالثة من غير انعكاس وفي الكذب بالعكس على
ما قيل في المحصولات وكذلك الموجبة العدمية اخص صدقا من المعدولية والمعدولية
من السالبة البسيطة واذا صدقت الاولى صدقت الثانية واذا صدقت الثانية
صدقت الثالثة من غير انعكاس وهو قول ارسطوطاليس ان نسبة الموجبة البسيطة
الى السالبة المعدولية والسالبة المعدولية اليها كسبة السالبة المعدولية الى السالبة
العدمية والعدمية اليها وتوافقها ايضا في الاقطار وان الموجبات اعني الموجبة
البسيطة مع الموجبتين المعدولية والعدمية تجتمع على الكذب وذلك اذا كان
الموضوع معدوما واما المخالفة فلا نهى عنها لا تنقض بل تجتمع على الصدق كما

(١) هامش - لا - يعني ان الموجبة المعدولية لازم اخص صدقا للسالبة البسيطة
التي هي تقيض الموجبة البسيطة التي هي لازم اخص صدقا للسالبة المعدولية -

قرر في المهملات واجرى حكمها مجرى الجزئيات والجزئيات لا يناقض بعضها بعضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كان البعض فقط عادلين ويصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق معه حيث قد قولنا الانسان ليس يوجد عادلا وكذلك في المعدولين والمعدومين ويخالف قطرا بان الاقطار الموجبة في المخصوصات كانت لا تجتمع على المصدق وتجتمع على الكذب وههنا تجتمع على الصدق ايضا فان قولنا الانسان يوجد عادلا والانسان يوجد عادلا والانسان يوجد جاثرا والصدق يوجد جاثرا تجتمع على الصدق اذا كان البعض عادلا والبعض جاثرا والا قطار السالبة تجتمع على الصدق كما اجتمعت في تلك ولا تجتمع على الكذب .

وهذا الوحا

| | |
|---------------------------|--------------------------------|
| الانسان يوجد عادلا | الانسان ليس يوجد عادلا |
| تصدق اذا كانوا كلهم | تصدق اذا كانوا كلهم معدومين |
| عادلين او بعضهم | اولا عادلا فيهم البتة او البعض |
| والباقون ما كانوا ويكذب | لا عدل فيه . اكان وانما تكذب |
| اذا كانوا معدومين واذا | اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق |
| لم يكن فيهم ولا عادل واحد | في باقى الاقسام |
| ما كانوا | |

| | |
|--------------------------------|------------------------------|
| الانسان ليس يوجد لا عادلا | الانسان يوجد لا عادلا |
| تصدق اذا كانوا كلهم معدومين | تصدق اذا لم يكن فيهم عادل |
| او كلهم عادلين او بعضهم عادلين | البتة كائنا ما كانوا متفقين |
| وتكذب في باقى الاقسام | او شوبا او بعضهم ليس بعادل و |
| | الباقى ما كانوا وتكذب اذا |
| | كانوا معدومين او عادلين |
| | كلهم |

الانسان ليس يوجد جاثرا الانسان يوجد جاثرا

تصدق اذا كانوا كلهم معدومين تصدق اذا كانوا كلهم جائرين
 او لا جائر فيهم او البعض ليس بجائر او بعضهم وتكذب في الباقي
 او البعض معدوم او غير قابل او
 متوسط وانما تكذب اذا كانوا
 كلهم جائرين وتصدق في باقي الاقسام

قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا اكثر صدقا من قولنا الانسان يوجد عادلا
 واخص صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا لان قولنا الانسان ليس يوجد
 جائرا يصدق في جميع الاقسام الا واحد فقط وهو اذا كانوا كلهم جائرين فيكذب
 فيه فقط وقولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا لا يكذب في ذلك ايضا وفي كونهم
 غير قابلين او متوسطين فكذبه اكثر من كذبه وصدقه اخص من صدقه وقولنا
 للانسان يوجد لا عادلا اقل صدقا من قولنا الانسان ليس يوجد عادلا واعم صدقا
 من قولنا الانسان يوجد جائرا لان قولنا الانسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا
 كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين او شوبا وفي ذلك يصدق قولنا الانسان يوجد
 لا عادلا وانما يصدق اذا كانوا كلهم جائرين او بعضهم وحيث يصدق ايضا قولنا
 الانسان يوجد لا عادلا فقد كان اعم صدقا منه والموجبة البسيطة اخص صدقا
 من السالبة المدولية والسالبة المدولية اخص من السالبة العدمية والسالبة البسيطة
 اعم صدقا من الموجبة المدولية والموجبة المدولية اعم صدقا من الموجبة العدمية
 على ما قيل .

واما المحصورات فانها تحتاج في اعتبارها الى بسط ذلك في الكل والبعض
 لتعرف مقادير الصدق والكذب عموما وخصوصا وذلك لان الموضوع اما ان
 يكون - ا - كله مثلاً عادلاً - ب - او كله جائراً - ج - او كله مختلطاً - د - او كله
 لا بالقوة ولا بالفعل وهو موجود - ه - او كله لا بالقوة ولا بالفعل وهو معدوم -
 او بعضه عادل وبعضه جائر - ز - او بعضه عادل وبعضه مختلط - ح - او بعضه
 وعادل وبعضه بالقوة كلاهما - ط - او بعضه عادل وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل

ى - اوبعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط - يا - اوبعضه عادل وبعضه جائر وبعضه (بالقوة كلاهما) مختلط - يب - اوبعضه عادل وبعضه جائر وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يج - اوبعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يد - اوبعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يه - اوبعضه عادل وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - يز - اوبعضه عادل وبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يح - اوبعضه عادل وبعضه جائر وبعضه بالقوة وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - يط - اوبعضه عادل وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كه - اوبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كد - اوبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - كج - اوبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة كلاهما - كز - اوبعضه جائر وبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - كح - اوبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما - كط - اوبعضه مختلط وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - ل - اوبعضه مختلط وبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل - لا - اوبعضه بالقوة كلاهما وبعضه لا بالقوة ولا بالفعل .

فهذا باعتبار مقتضى القسمة العقلية سواء كان لذلك في الوجودات ثال اولم تكن فليعتبر عموم الصدق والكذب وخصوصيهما في ذلك واو لا في لوح المحصورات المتناقضة والكليات .وجبة .

| | |
|--------------------------------|---------------------------|
| كل - ب - هو عدل | ليس كل - ب - هو عدل |
| تصدق اذا كان الكل عادلين وتكذب | تكذب اذا كان الكل عا دلين |
| في سائر الاقسام الباقية | وتصدق في سائر الاقسام |

ليس كل - ب - هو لا عدل

كل - ب - هو لا عدل

تصدق اذا كان الكل معدوما

تكذب اذا كان معدوما

او بعضه عدلا فقط كائنا

او بعضه عدلا فقط او كله

ما كان الباقي وهو باعده

عدلا وتصدق في باقي

فما او كله عدلا وتكذب

الاقسام

في باقي الاقسام

ليس كل ب - هو جائز

كل ب هو جائز

تكذب اذا كان الكل جائز

تصدق اذا كان الكل جائز

وتصدق في باقي الاقسام

وتكذب في باقي الاقسام

فالنسبة هنا في التلازم والتعاين طولاً وعرضاً وقطراً على ما كان في المخصوصات

لان الموجبة البسيطة قد صدقت في واحد فقط وكذبت في اثنين فساو السالبة

المعدولية صدقت في سبعة عشر فساو ما عد وكذبت في اربعة عشر فساو اعم

من الموجبة البسيطة صدقا واخص منها كذبا والسالبة العدمية كذبت في قسم

واحد وصدقت في اثنين فساو اعم من السالبة المعدولية صدقا واخص منها

كذبا فنسبة الموجبة البسيطة الى السالبة المعدولية والمعدولية اليها كنسبة السالبة

المعدولية الى السالبة العدمية والسالبة العدمية اليها وتنعكس كذلك في تقاضها

لان الاخص صدقا تقيضه اعم صدقا فتكون الموجبة العدمية اخص صدقا من

الموجبة المعدولية والمعدولية من السالبة البسيطة وتكون كذلك نسبة الاولى

الى الثانية والثانية الى الاولى كنسبة الثانية الى الثالثة والثالثة اليها وتتقاضى

عرضا كما كانت المخصوصات والاقطار كذلك لا تجتمع الموجبات على الصدق

وتجتمع على الكذب اذا كان الموضوع معدوما او بعضه فقط عادلا والباقي

ما كان والسوال لا تجتمع على الكذب وتجتمع على الصدق اذا كان الموضوع

معدوما او كان بعضه فقط عادلا كائنا ما كان الباقي فالحكم فيها كالحكم في

المخصوصات والنسبة تلك بعينها واما اذا وضعت الكليات سالبة والموجبات

جزئية على (١) ما في هذا اللوح .
 بعض الناس يوجد عادلا
 تصدق في ستة عشر قسما منها
 وهو اذا كان الكل عادلا و
 البعض عادلا والباقي كيف
 كان وتكذب في خمسة عشر قسما
 وهو اذا لم يكن فيهم عادل كيف
 كانوا

ولا واحد من الناس يوجد عادلا
 تصدق في قسمين وهما اذا كان
 الكل عادلا او معدوم وتكذب
 في باقي الاقسام

ولا واحد من الناس يوجد عادلا
 تكذب في ستة عشر قسما منها
 صدق فيها تقيضه وهو اذا كان
 البعض عادلا والباقي كيف كان
 وتصدق في خمسة عشر قسما
 كذب فيها تقيضه وهو اذا لم يكن فيهم
 عادل كيف كانوا

بعض الناس يوجد لا عادلا
 تكذب في القسمين اللذين صدق
 فيها تقيضه وهو اذا كانت
 الكل عادلا او معدوم وتصدق (٢)
 في باقي الاقسام

بعض الناس يوجد جائرا
 تصدق في - ١٤ - قسما كذب فيها
 تقيضه وتكذب في - ١٦ - قسما
 صدق فيها تقيضه

ولا واحد من الناس يوجد جائرا
 تكذب اذا كانوا كلهم او بعضهم جائرين
 وهو - ١٤ - قسا وتصدق في - ١٦ - قسا وهو
 اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين
 او باقوة او غير قابلين او معدومين
 او خطاه .

وعليك بالتأمل والا اعتبار فتجد الحال بين البسيطتين والمعدوليتين وبين
 البسيطتين والمعدوميتين مخالفة لما كانت عليه مما (٣) قبل وذلك لان الموجبة البسيطة
 ها هنا تكون اكثر صدقا من السالبة المعدولية لانها تصدق في ستة عشر قسما
 وهو اذا كان الكل عادلين او البعض عادلين والباقيون ما كانوا والسالبة المعدولية

(١) كذا - ولعله - فعل - ح (٢) قط - وتكذب - كذا - ح (٣) لا - فيما .

انما تصدق في قسمين وهما اذا كان الكل عادلا او معدوما وتكذب في باقي الاقسام
ثم تصدق الاولى اذا كان البعض فقط عادلين وحيثئذ لاتصدق السالبة المعدولية
انقائلا ولاشيء منهم عادل وتصدق المعدولية اذا كانوا معدومين وحيثئذ لاتصدق
الموجبة البسيطة فتصدق كل منها فيما لاتصدق فيه الاخرى وتكذب فيما لاتكذب
فيه فلا يلزم من صدق احدهما صدق الاخرى ولا من كذبا كذبا وكذلك
تخالف السالبة العدمية لانها تصدق اذا كان البعض عادلا والبعض الآخر جائرا
وحيثئذ لاتصدق السالبة الكلية العدمية وتعمدق السالبة العدمية اذا كان الكل
معدومين ولا تصدق حيثئذ الموجبة البسيطة فلا تتلا زمان ايضا في صدق
ولا كذب .

ج ٤٤٤

واما المتضادات فهذا لوجها .

كل انسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
تصدق في واحد وهو تصدق اذا كانوا
اذا كانوا كلهم عادلين معدومين او باعثة رعبين ومتوسطين
وتكذب في البواقي او خائفا لا عدل فيه وتكذب في ابواق
وبالحيلة انما تكذب اذا كان الكل او البعض

عادلين وتصدق في ابواق

كل اناس لا يوجد لاعدلا

تصدق اذا كانوا كلهم عادلين

او متوسطين ربة قوة او غير

قابين او خطاء لاعدل فيه

وتكذب في ابواق

لا واحد من الناس يوجد لاعدلا

تصدق اذا كانوا كلهم عادلين

او معدومين وتكذب

في البواقي

لا واحد من الناس يوجد جائرا

تصدق اذا كانوا كلهم عادلين او

معدومين او بالقوة او غير قابين او

وتكذب في ابواق

متوسطين او خطا لما لا جاز فيه
وتكذب في البواق وبالجملة انما تكذب اذا كانوا
كلهم او بعضهم جازين وتصديق في
البواق

فالحال فيها في المضامعات طولا على مثل ما كانت في المخصوصات من ان صدق
الموجبة البسيطة يلزمه صدق السالبة المعدولية وصدق السالبة المعدولية يلزمه
صدق السالبة العدمية ولا تنعكس اذا كانت الاولى اخص صدقا من الثانية والثانية
من الثالثة وكذلك في مقابلاتها تكون السالبة البسيطة اعم صدقا من الموجبة
المعدولية والمعدولية من العدمية ويلزم من صدق الثالثة صدق الثانية ومن صدق
الثانية صدق الاولى من غير انعكاس .

واما عرضا فظاهرها انها لا تجتمع على الصدق وتجتمع على الكذب .
واما قطرا فان الابطالية منها لا تنفي على الصدق وتتفق على الكذب والسلبية
لا تنفي على الكذب وتتفق على الصدق .
واما الجزئيات وهي الداخلات تحت التضاد فقد اجري حكمها حكم المهملات
على ما سلف القول فيه .

والا ذوات الجهة من القضايا ويسمونها رباعية لانها تنضاف فيها الى المحمول
والموضوع والرابطة الجهة كقولك زيد يمكن ان يكون عادلا وذوات الاسوار
ايضا كذلك رباعية اذا لم تذكر الجهة وان ذكرت الجهة معها صارت خماسية لكنهم
لم يقولوا رباعية الا لذات الجهة ولا يقولون خماسية لشيء من القضايا كما اتفق في
عرفهم والجهة فقط تدل على حال المحمول (١) عنده وضوؤه وهل هو له بالضرورة
او بالامكان وكانت السور مجاور به الموضوع والرابطة مجاور بها المحمول
كذلك الجهة من حقها ان مجاور بها الرابطة اذا لم يكن سور فان كان لها موضعان
او ثلاث سواء بقي المعنى واحدا او اختلف احدها (٢) عند الرابطة والآخر
عند السور والآخر بعد المحمول فلها في الصدق والكذب من التلازم والتباين

(١) لا - لفظ يدل على حال الخ (٢) قط - احدهما -

احکام اخرى فمنها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس فواجب ان يوجد يلزمه ما في جدول و تقاضها (۱) تلزم تقيضه وهذا حدودها .

واجب ان يوجد ليس بواجب ان يوجد

ممتنع ان لا يوجد ليس بممتنع ان لا يوجد

ليس يمكن ان لا يوجد يمكن ان لا يوجد

واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلزمه ممتنع ان يوجد وليس بممكن ان يوجد وتقيضاها (۲) يلزمه ان تقيضه والممكن ان يوجد يلزمه من حيث هو ممكن ان لا يوجد ويلزمه تقيضه تقيضه اعمى قولنا ليس بممكن ان يوجد كقولنا ليس بممكن ان لا يوجد اي بل واجب ان لا يوجد وممتنع ان يوجد واما ممكن ان يوجد فيصدق معه ما في لوحه ومقابله لا يصدق معه ما في لوحه من قاض اللوح الاول وهذه صورته .

ممكن ان يوجد ليس بممكن ان يوجد

مممكن ان لا يوجد ليس بممكن ان لا يوجد

ليس بممتنع ان يوجد ممتنع ان يوجد

ليس بممتنع ان لا يوجد ممتنع ان لا يوجد

ليس بواجب ان يوجد واجب ان يوجد

ليس بواجب ان لا يوجد واجب ان لا يوجد

على متن هذا الاعتبار ينبغي ان تعتبر القضايا في لزوم الصدق والكذب صموما وخصوصا وتساويا وتضادا وتماقضا .

الفصل السابع

في توحد القضايا وتكثرها

اما القول المشتمل على موضوع واحد ومحمول واحد والحكم بالمحمول على

(۱) لا - تقاضها (۲) قط - تقاضها -

الموضوع فلا شك في انه انما يشتمل على قضية واحدة كقولنا الانسان يوجد حيوانا او هو حيوان او الحيوان يوصف به الانسان او يحكم به عليه ونحو ذلك من الاسارات واما تكثر المحمول ففيه اعتباران كل تكثره لانه يشتمل على محمول واوصاف او وصف فمحمول فقد قيل ان القضية تكون واحدة ايضا كقولنا الانسان حيوان ناطق وغلان طيب فاضل ونحو ذلك واما ان لم يكن كذلك بل كن يشتمل على محمولات عدة كقولنا زيد طيب صانع نجار شاعر ونحو ذلك فان القضايا كثيرة وبتعدد المحمولات وتوفاها في المعنى كقولنا بان فلانا طيب و فلانا صانع و فلانا نجار و فلانا شاعر وما ارى بين الاول والثاني كثير فرق يوجب تكثيرا او توحيدا وان كان التكثير منها جميعا اعني المحمولات وصفاتها فالقضايا كثيرة ايضا وعددها بعدد المحمولات دون صفات المحمولات فانها لا تتكثر القضايا بتكثرها ما كانت واما تكثر الموضوعات فهو كيف كان يكثر القضايا ويخرجها عن ان تكون واحدة كقولنا الانسان والفرس حيوانان او كل من الفرس والانسان حيوان فلا فرق في المعنى بين ذلك وبين ان يقال الانسان حيوان والفرس حيوان والحال في ذلك واحدة في الموجبات والسواب من القضايا الجلية .

واما القضايا الشرطية اما المتصلات فان القول الذي يشتمل منها على توال فوق واحد يكون الحكم فيه كما كان في تكثر المحمولات في الجلية وتكون القضايا كثيرة وبتعدد كما يقال ان كان بهذا المريض ذات الجنب فيه سعال وحمى لازمة و ألم ناخس ونبضه منشارى واما ان كان الواحد تاليا وما عداه منها وصفا و(١) او صافا له كما كان في المحمول في الجلية فقد يصح ان تفهم واحدة على ما قيل هناك كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم ذو نفس وقد تفهم كثرة كما يقال ان كان هذا انسان فهو جسم وان كان هذا انسان فهو ذو نفس لانها يصح ان تفصل الى قضيتين صابقتين واما ان كانت الكثرة في جانب المقدم فالقضية واحدة لاحالة ولا تنفصل الى قضايا كثيرة كما تقول ان كان بهذا حمى

لازمة وألم ناخن وسعال ونهضة ونشأرى فيه ذات الجنب .

إذا فصلت هذه المقدمات ثقيل كل مقدم منها على انفراده لم تصح القضايا فانه وإذا قيل ان كان بهذا حمى لازمة فيه ذات الجنب لم يكن حقا وكذلك الباقية فان التالى انما هو تال لتلك بأسرها لالواحدة منها .

واما المنفصلات فاما تتكرر تواليا ومقدماتها وتكون قضية واحدة كما يقال في عددها انه اما ان يكون فردا واما ان يكون زوج الفرد واما ان يكون زوج الزوج واما ان يكون زوج الزوج والفرد ولو كانت اجزاء الاتصال مهما كانت فان القضية لاتم الا بذكرها جميعها حتى لا يشذ منها واحد هذا اذا قيلت على الوجه الصواب في العبارة واما ان حرفت ثقيل اما ان يكون هذا حيوانا ناطقا او (١) حيوانا ليس بناطق او لا حيوان ولا ناطق فهى كثرة في المعنى ومعناها معنى قضيتين ثقيل في احدهما اما ان يكون هذا حيوانا واما ان لا يكون واما ان يكون ناطقا واما ان لا يكون ناطقا فهذا اذا تكثرت القضايا معانى محمولاتها وموضوعاتها وتواليا ومقدماتها مع تكثر الالفاظ المستعملة فيها واما ان كان تكثر الالفاظ دون المعانى كما يدل على كل واحد من المحمول او الموضوع او المقدم او التالى بقول معرف لا باسم موضوع فان ذلك مما لا شك في انه لا يكثر القضايا كما تقول بدل قولنا الانسان حيوان الحيوان الناطق المائت جسم ذوقفس حساس فان المعنى المفهوم لم يتكرر في قولنا الحيوان الناطق المائت ولم يخالف المفهوم من قولنا انسان وكذلك المفهوم من جسم ذوقفس حساس لم يتكرر ولم يخالف المفهوم من قولنا حيوان ولم يزد ما في القضية في المعنى على موضوع واحد ومحمول واحد فلا تلخصت في امثل ذلك الى الالفاظ كثرت ام قلت وانما الالتفات الى المعانى وكذلك فليعتبر الحال في الشرطيات متصلة ومنفصلة .

(المقالة الثالثة في علم القياس)

الفصل الاول

في تأليف القضايا بعضها مع بعض على صيغة يستفاد بعلمها الحاصل علم بمجهول

ولأن ذهن الانسان يستفيد علما بجهول من علم بمعلوم حاصل بحيث يكون العلم بالمعلوم سببا موجبا للعلم بالجهول ولكنه لا يكون العلم بالحاصل سببا موجبا للعلم المستفاد كيف اتفق وانما يكون بتصرف ذهني وتفكر في الجهول والمعلوم ولو كان العلم الحاصل بمحصله للذهن يوجب حصول العلم بالجهول لما تأخر الثاني عن الاول كما لا يتأخر السبب عن السبب التام السببية والايجاب بل كان يتبعه ويوجد معه كما يوجد النهار عند طلوع الشمس فكان لا يحتاج الانسان في تعلم العلوم المكتسبة من العلوم الحاصلة الى فكر وزمان بل كان اذا حصل العلم الاول الذي هو السبب الموجب يحصل الثاني الذي هو مسببه وكذلك الثالث عن الثاني والرابع عن الثالث فينتهي الذهن من اول علم بمعلوم الى اقصى حدود المعلومات الاكتسابية بغير كلفة في اقصر زمان من غير توقف ولا حاجة الى فكر ولا روية وليس كذلك بل العلماء يحدون ما يحدونه من ذلك بفكر وروية وطلب في زمان طويل بعد وفقات وانتياح (١) فالعلم الحاصل انما يفيد علما بجهول بحالة وصفة يحصلها الذهن بالرؤية والتفكر على طريق البحث والطلب فيؤدي ذلك البحث والتفكر الى علم بالجهول بالمعلوم واستفادته به اما بفرزة النفس وفطرتها التي تهتدي الى ذلك هداية طبيعية الهامية كهداية الطفل الى الرضاع واما بالبحث والترداد بالتفكر في المعلومات الذي يثر فيه على الصواب المفيد لذلك العلم المستفاد بالعلم السابق واما بطريق تعليمي قانوني حفظي يعلمه اهل النظر والاعتبار من ارباب التراث المطبوعة واقطر السليمة الملهمة له او من الاصابة في البحث والتفتيش الهادي اليه -

وذلك القانون التعليمي هو الذي تقصده في كلامنا هذا وننظر فيه فنقول ان علم العلوم يؤدي الى العلم بالجهول بوصلة ونسبة موجودة بين العلوم والجهول وتلك الوصلة وصلة حكيمية علمية لاحالة توجب للذهن في نظره الوصول بسفارتها من علم العلوم الى علم الجهول والحكم فيه وكل علم وحكم كما قيل انما هو بوجود محمول او موضوع في الحليات او لوجوده لكاه او لبعضه او لزوم قال لمقدم في

الشرطيات المتصلة او عناده له في المتصلة فذلك السبب الموجب لذلك الحكم بالمحمول لموضوعه ولزوم التالي لمقدمه او عناده له يحتاج ان تكون له نسبة اليهما اعني الى المحمول والموضوع او الى المقدم والتالي يلزم من تلك النسبة لزوم هذا لهذا فهو اعني السبب الموجب للعلم شيء له وصلة بالمحمول والموضوع او التالي والمقدم وتلك النسبة الموجودة تكون من نوع النسبة المحكوم بها حتى توجب ما يتاسف ان الشيء لا يوجب ضده ومباينه وانما يوجب شيئا به فهي نسبة ايجاب في الايجاب وسلب في السلب وهذا السبب الموجب هو محمول يعمل على موضوع المطلوب او موضوع لمحموله اما في قوته في الحملات بما يصدق معه وينعكس عليه كما ستعلم او قال للمقدم في الشرطيات او مقدم للتالي او ما في قوته بما يرجع اليه كما ستعلم - او احد الجزئين فيما تعلم في الاستثناء من الشرط والجزء كما سيأتي ذكره ويسمى هذا الواصل الموجب حدا اوسط وجزءا المطلوب الا ان هما الموضوع والمحمول يسميان في المجتمع طرفين وحدين موضوع المطلوب منهما يسمى الحد الاصغر ومحمول المطلوب هو الحد الاكبر كقولنا - ا ب - و - ب ج - ف - هو الحد الاصغر و - ج - الحد الاكبر والمطلوب - هـ - ا ج - ام لا و - ب - هو الحد الاوسط المتردد في القضيتين فالحكم الحاصل من ذلك يكون بين الطرفين الذين هما - ا و ج - حيث تقول فاج - فاقول او الاعتقاد بان - ا ب - و - ب ج - اوجب ان - ا ج - في القول والاعتقاد - فاج - قبل العلم والنظر مطلوب ومع العلم والنظر هما حدان وبعد النظر نتيجة فيها الحكم المعلوم فكان الناظر الباحث طلب وسئل بمراجعة ذهنه او بمطابقة معلمه هل - ا ج - ام لا فخرج له البحث والنظر حيث فكر في اوصاف - ا - ومجولاته ان - ا ب - و - ب ج - فوجد حدا اوسطا واصلا بين - ا و ج - فاقلا للحكم به وعليه في القضيتين الى الحكم بالمطلوب فحكم بان - ا ج - وكان التذكر والطلب في النظر اول هذا الحد الاوسط الموجب لالم بالمطلوب الذي علم بالعلم بنسبته الى الطرفين هذا في الايجاب -

ونظيره في السلب حيث يسلب عن الحد الاصغر ما سلب عنه من المحمولات
كقولنا: أب- وليس- ب ج- أو- ب ليس ب ج- فينتج ما يحصل به العلم ان- ا- ليس
ب ج- ا وليس- ا ج- هذا اذا وجد هكذا في خطوره بالبال وسماعه فيما يقال فاما
ان سمع او خطر بالبال على غير هذه الصورة احتاج الى تأمل ما ونظر يعيده الى هذه
الصورة ويرد مفهومه الى مفهومها كما ستعلم وكذلك في الشرطيات يجرى التالي
يجرى المحمول والمقدم مجرى الموضوع والاوسط يتكرر تأليا ومقدما بشرطه
كما تقول ان كان- ا ب- فب ج'- وان كان- ب ج- فب د- فينتج ان كان
ا ب فب د- او كقولك ان كان- ا ب- فب د- وان كان- ج د- فه ز- فينتج
ان كان- ا ب- فه ز- وفي الاستثنائيات يجرى التالي والمقدم مجرى الاوسط
حيث يتكرر في القرينة شرطا وعلمها كقولك ان كان- ا ب- فب د- لكن
ا ب- فب د- على ما يأتي شرحه وتفصيله .

وحاصل الكلام فيه الآن هو وجود الوصلة التي بها يحكم الذهن في النسبة بين
المحمول وموضوعه والتالي ومقدمه حكما اوليا واجبا عند الذهن لا يتوقف عند
السامع والمتفكر الذهن فيه الا على فهم القول او خطوره معناه بالبال مع المطلوب
وطلب الحكم فيه من جهته لا كيف اتفق فان معنى القرينة القياسية قد تخطريال
من يحفظ الفاظها ولا يتصور معانيها فلا يوجب عنده حكما ولا يمنع وقد تتصور
معانيها تصورا مطلقا من غير قياسية الى المطلوب ولا نظري الحكم حيث لا يتسع
ذهنه لذلك ولا يتفطن له فلا يوجب الحكم المذكور عنده ولا يمنعه وانما الشرط
تصور المعاني على صورتها في نظائرها مع احكامها ونسبتها الى المطلوب في الطلب
النظري للايجاب والسلب فيه فينتج الذهن حينئذ من ذلك ما ينتجه من الحكم
في المطلوب من غير توقف .

وقد يحصل هذا العلم والحكم لمن نظروا تأمل معلوماته في مطلوبه من غير ان
يعرف هذه الصورة ولا كيفية الطلب لقانوني (الذي قلنا - ١) بل ينبعث ذلك
من ذهنه او ينبعث ذهنه اليه في طلبه وتردده فيحصل له العلم والحكم فيما طلب

يبحثه ونظرة ذلك وهو لا يعرف كيف يطلب ولا كيف يبحث ونظر كما يبصر
الإنسان بحاسة البصر وهو لا يعلم كيف يبصر ولا على أي وجه أدرك بالبصر .
فعلم العلم غير العلم وقد يحصل بعد العلم الأول وقد لا يحصل فهذا العلم أعنى علم هذا
القانون النظري من علم العلم الذي لا يتوقف على حصوله حصول العلم فكثير من
العلماء قد نظروا في المعلومات وحكوا في العلوم بالحق وقالوا الصدق من غير
أن يعرفوا كيفية علمهم ونظرهم كيف كان وقد سبق إلى العلوم وأقول فيها من
سبق قبل أن تكتب هذه الكتب المنطقية ويعرر فيها ما تحرر من الأقاويل
والقوانين التعليمية وقد يقرأ هذه ويعلمها من لم يحصل علما من العلوم ولا يقدر
على تحصيله وإذا حصل بنظره وبحسب لا يحتاج إلى مراجعتها في انظاره وتذكرها
في أفكاره كما لا يحتاج الشاعر إلى مراجعة العروض وبحوره في أشعاره التي
يقولها بل كما قال الشعر من لم يعرف العروض ولم يسمع بها ويعرف العروض من
لا يتأتى لقول الشعر والعروض من الشعر ونظرة الشعراء وذوقهم وليس الذوق
والقطرة من العروض كذلك ههنا المنطق من القطرة والحكمة الغريزية وليس
غريزة الحكمة من المنطق وإنما المنطق قانون حكاية القطرة الصالحة والحكمة الغريزية
كما قيل .

الفصل الثاني

في المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلي

القضية الحاكمة بالإيجاب أو السلب في الحملات أو بالشرط والأجزاء في الشرطيات
والاستنتاجات تسمى إذا دخلت في تركيب القرائن القياسية مقدمة أي تولا
بتقدم تقريره في الذهن بعلمه وحكمه لاستتباع العلم بالمطلوب والتأكد والقرائن
قياسية تتألف على ضرب من التأليف بعضها مفيد مستجيب يجب عنه لعينه علم
بجهول وبعضها لا يجب عنه ذلك لعينه فلا يفيد ولا ينتج والقرائن المنتجة تختلف
من جهة مقدارها وما فيها من علم وحكم حاصل فحتمًا ! علمه يقيني لا ريب فيه
القرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها برهانية ومنها مظلونة الصدق طامًا غالبًا

مشهورة القبول عند الاكثرين والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها جدلية
ومنها مقنعة للاذهان محسنة للظنون والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها خطائية
ومنها موهمة مغالطة والقرائن التي تتألف منها تسمى نتائجها سوفسطائية ومنها
مخيلة مؤثرة في النفس من غير تصديق ولا ظن ولا قبول تأثير يتسبب التصديق
والظن والقبول والقرائن التي تتألف (١) منها تسمى نتائجها شعرية وهذا القول
هو في اوائل مقدمات القرائن فان المقدمة التي تدخل في القرينة ان كانت حصلت
للذهن بنتيجة عن قرينة اخرى فالكلام في تلك الاخرى التي انتجت وما انتجت
عنه كذلك ايضا حتى تنتهي الى مقدمة لم تنتج عن قرينة اخرى فهي المقدمة
الاولى في تلك القرائن المتسلسلة بعضها عن بعض من نتائج ومقدمات فكل
ما ينتج عن المقدمات انتاجا حقيقيا حكمه تابع لحكمها في الصدق والكذب والقبول
والرد يقينا عن اليقيني وظنا عن الظني فالمقدمات للقرائن كالمواد وهيئة التأليف
صورتها والقرينة المركبة من المقدمات وهيئة تأليفها كالركب من المادة والصورة
من سائر الاشياء والركب يكون جيدا وريذا وصالحا وناسدا اما لصلاح مادته
وفسادها وجودتها ورداءتها واما لصلاح صورته وفسادها وجودتها ورداءتها
واما لصلاحها وجودتها اوفسادها ورداءتها معا فالمقدمات الصالحة للاعتقاد
اليقيني هي اليقينية الحاصلة من المدركات الحسية او من الاوائل العقلية والصالحة
للجدل والمناظرة هي المشهورات والذاتات التي يقل الخاف عليها ويكثر
الوافق فيها والصالحة للخطابة هي المقنعة المقبولة في اوائل انظر قبل التعقب
والتيج النظري الفكري والصالحة للمغالطة هي المغالطة الموهمة والصالحة للشعر
هي المخيلة المؤثرة في نفس السامع مثل تأثير الصحيح المقبول والصالح من هذه
لكن من القنون قد يصلح لغيره كما تصلح اليقينية للجدل وقد لا يصلح كما
لا تصلح المغالطات للبرهان فالصورة الصالحة في فن منها هي الصالحة في جميعها
والفاسدة فاسدة في جميعها ولا تصلح القرينة الفاسدة من جهة الصورة لكن من
القنون المذكورة بل تشترك القرائن المنتجة في الصورة الصالحة لكل فن ويختلف

من جهة المقدمات التي هي المواد كما ذكرنا .

وقد سميت القرينة المؤلفة من العلوم السابقة لانتاج العلم المطلوب قياسا بنقل (من نقل - ١) من اليونانية الى العربية وليس معنى القياس في اللغة العربية ذلك ولا لهذا القول المؤلف من القضايا على الصورة المنتجة للعلم بالمطلوبات المجهولة في العربية لفظة تستحق ان تجعل له اسما وقد كان يسمى في اليونانية سولو جسيموس فنقله الناقلون الى لفظة القياس والقياس في العربية هو النقل والتشبيه (٢) في احكام التمثيل كما قيل قيا سلف .

ومن يسمى هذا القول المؤلف على هذه الصورة بالقياس تواطأ على ذلك بعد المعرفة بالمعنى الذي يشار به اليه فواحدة قياس وجملة قياسات ومستعمله قانس وقياس اصطلاحا في التسمية فالقياسات كلها تنضى في الصورة الجمالية في الجمليات والشرطية في الشرطيات والاستثنائية في الاستثنائيات وتختلف من جهة المواد التي هي القضايا والمقدمات فالحدود مفردات لاحكم فيها اعني حدود القضايا كالحمول والموضوع وتسمى حدودا لانها اجراء القضايا واطرافها وقد تكون الفاذا مفردة كقواك الانسان حيوان وقد تكون حدودا على الحقيقة لان كل واحد منها مؤلف من الفاظ تدل دلالة الحد على معنى واحد كقواك الحيوان الناطق المائت جسم حساس متحرك بالارادة والحيوان الناطق المائت هو الحد الموضوع وهو الحد الانسان والجسم الحساس المتحرك بالارادة الحد المحمول وهو الحد الحيوان فالقضايا من الحدود وحدود القضايا اما حدود هي انقاض مؤلفة دالة على شيء واحد هو المحدود واما لفظة واحدة تدل على شيء واحد على ما قيل والقياس مؤلف من القضايا كما كانت القضايا مؤلفة من الحدود وبدخولها في التأليف تسمى مقدمات .

وقد سلف الكلام في الحدود عند ذكر الانفاذ المفردة ومعانيها والحدود والرسوم انذاعة عليها وفي القضايا المؤلفة من الحدود من بعدها حملها وترتيبها تفصيلها ومهمها ومحصولها كليها وجزئها سائبا وواجبا والميقات التي

تؤلف منها لينحج الذهن العلم المطلوب المجهول من العلوم السابق منها على الوجد المذكور ولذلك اشكال من التأليف بعضها معروف بين الانتا ج بنفسه ينتقل الذهن به من علم القياس المؤلف على صورته الى علم النتيجة الواجبة عنه وبعضها يحتاج الذهن في التزام نتيجته (اقرينته - ١) الى تصرف ذهني في القرينة ليستقل به الى علم المطلوب حيث لا تكون الصورة القياسية توجب بالفعل بل بقوة قرينة من الفعل ينتقل الذهن اليها بتصرف نظري في القول المؤلف على تلك الصورة حتى يرده الى الصورة البينة الانتا ج بنفسها وذلك التصرف هو تغيير التأليف بتغيير المفدمات وتبدل محولاتها بموضوعاتها وموضوعاتها بمحولاتها ويسمى ذلك عكسا .

واما بقياس آخر بين الانتا ج حيث الشيء بابطال قضيته لكون العلم السابق الى الاذهان يقضى بان الغيضي لا يجتمعان على صدق ولا على كذب بل يقتضيان الصدق والكذب لاجالة فيدل صدق احدهما على كذب الآخر وكذب احدهما على صدق الآخر فنقدم الآن القول في العكوس من جملة التصرفات الذهنية لكونها احوج الى النظر من الخلف (٢) .

نقول ان القضية ينحصر موضوعها في الكلام دون محولها لان المحمول ابدا كلى اما بالفعل والوجوب واما بالقوة والامكان كقولك كل انسان حيوان فالخسر للانسان والاطلاق للحيوان لان الحمل منه يعم الانسان وقد يفضل عليه كالحوان على الانسان وقد يساويه كالضاحك للانسان والقضية يوجب حكمها صفة الموضوع بالمحمول لكاه اوليعضه ولايتعرض للمحمول هل يوصف به غير ذلك الموضوع ام لا فلا يلزم الصدق في عكس القضية من صدقها كما لا يلزم صدق قولنا الحيوان انسان من قولنا الانسان حيوان ولا كله من كله اعني صدق كل حيوان انسان من صدق كل انسان حيوان بعموم المحمول الذي غيره العكس بانه موضوعا دميته احكم بالمحمول الذي كان دميته لكون المحمول

(١) ليس في لا (٢) هاهنا مثل قل - يسمى هذا تاسا اذناه .

الاول اعم فيصدق ان بعض الحيوان انسان من كل انسان حيوان ومعه فلما لم تلزم
العكس في تبديل الموضوعات والمحمولات ولم يبق صدقها مع حصرها على
كليتها وجرئيتها تبدل الحكم في تليب الاشكال المتفقة في الاقوال الى الشكل
الين الانتاج فاحتاج ذلك الى نظري يقرر الحال فيه على وجه معلوم على التحقيق
يستعمله الماطر بالقياس وفيه .

الفصل الثالث

في عكس المقدمات وما يلزم

صدقها فيما من صدق اصولها

العكس في المقدمة هو تصوير محولها موضوعا وموضوعها محولا مع بقائها على
ما كانت عليه من الايجاب والسلب والمقصود منه هاهنا هو ما يبقى فيه حكم العكس
من حكم الاصل وصدقها من صدقها معه فالوجبة الكلية المطلقة من الجليات
تعكس بحيث يبقى صدقها .وجبة جزئية كما يلزم الحكم بان بعض الحيوان انسان
من الحكم بان كل انسان حيوان وصدقها من صدقها ومعه لعموم المحمول وزيادته
على الموضوع والثالث عليه .

| | | |
|--------------|--------------|-----------------------------------|
| <u>انسان</u> | <u>حيوان</u> | |
| <u>حيوان</u> | <u>انسان</u> | فالحيوان لما كان محولا عم الانسان |
| | | وزاد عليه مكان كل انسان حيوانا |

والانسان لما اصله محولا لم يعم الحيوان كله بل بعضه فتغير الحكم فيه ولولا العموم
والخصوص المختلن في جانب المحمول والموضوع لم العكس وصدقها كيا مع كلي
كما انه لو لم يزد الحيوان على الانسان بن سواه لصدق عكسه لصدق اصله فانه من
الين عند الاذهان انه اذا كان شيء شيئا فذلك الشيء ذلك الشيء تحلى - ا ب -
التساويين المنتهين الذين لا يفضل احده على الآخر فليهما حمل عم الاخر وايهما
وضع عم (١) انحرى الحكم كما في هذه الصورة .

ب
 انسان — ضحك

فليس بين الموضوع والمحمول في الاتصاف
 والوصف فرق في تقلييهما بالتقديم

والتأخير سوى التقديم والتأخير الا من جهة الخصوص والعموم ولذلك يسميان
 في لغة العرب مبتدأ وخبر افكا ان الانسان ضحك فكذلك الضحك انسان اذا
 تساوى في العموم والخصوص فصدقهما في الاصل والعكس واحد كما قلنا انه اذا
 كان - ا ب - فب - ا - واذا لم يكن لم يكن والسالبة الكلية بحسب هذا البيان
 تنعكس سالبة كلية فانه اذا لم يكن شيء من - ا ب - لم يكن شيء من - ب ا -
 اذ لو كان لكان العكس امي لو كان شيء من - ب ا - لكان ذلك الشيء من
 ا ب - لكنه لم يكن فلم يكن فاسهل هذا واقرب متناوله واغناه عن تسويد
 الاوراق وتطويل الكلام وتبديد المرام بعد قربه من الافهام تعتبر ذلك بعرضه
 على اهل القطنة ممن لم يسمع فيه كلاما ولا درس فيه علما قراء يفهم هذا ويقبله
 من كتب ولا يعتريه فيه شك ويعتريه في ذلك المطول لطوله وعسر فهمه
 واحتجاجة على الابين بما ليس ا بين .

والموجبة الجزئية يصدق عكسها موجبا جزئيا ايضا لان البعض الذي من - ا
 اما ان لا يفضل عليه - ب - حتى لا يتصف به ما ليس - ب - (١) كما لا يفضل
 الانسان على بعض الحيوان حتى يتصف به ما ليس بحيوان فيصدق في مثله عند
 العكس في ذلك ان كل - ب ا - كما يصدق ان كل انسان حيوان مثاله .

ب
 انسان

ا
 واما ان يفضل على بعض - ا - حتى يتصف به ما ليس - ا - كما يفضل حيوان
 الابيض على بعض الانسان فيتصف به ما ليس بانسان كما لا تقتض

فيصدق عكسه ان بعض - ب - ا - كما يصدق ان بعض الابيض انسان فيكون قد صدق عكسه في موضع كلياً وفي موضع جزئياً والجو في لا يناقض الكل بل يصدق معه فالذي لا يشك فيه صدقه جزئياً في كل موضع وان صدق كلياً في موضع فهو زيادة على الصدق الذي لزم من العكس جاء من جهة العموم والخصوص فهكذا يتصور هذا

انسان

ا

ابيض

ب

والسالب الجزئية لا يتحقق في عكسها لزوم صادق مع اصلها لاختلافها مع العموم والخصوص في الایجاب والسلب فلا يستمر فيها حكم على ما يتمثل به في هذه الخطوط -

| ب | ابيض | ب | غراب |
|-------------------|-------|-------|----------------------|
| ليس بعض الانسان | ا | ا | ليس كل انسان |
| ابيض وليس بعض | انسان | انسان | غراب وليس كل |
| الابيض انسانا | ب | ب | غراب انسانا بل |
| وبعض الابيض انسان | انسان | انسان | ولا شيء من هذا |
| (١) موجبة جزئية | | | هذا (سالبة كلية - ٢) |
| | | | ا حيوان |

ليس كل حيوان

انسانا وكل انسان

حيوان (موجبة كلية - ٣)

فيصدق مع الاول في العكس السلب الجزئي والایجاب الجزئي فيكون بعض - ب - ا - كما ان بعض الابيض انسان فيكون بعض - ب - ليس - ا - كما ان بعض لا يبيض ليس بانسان بل نقس ومع الثانية السلب الجزئي والكل في فان بعض

انحراب ليس بانسان ولا شئ من الغراب انسان لان السلب الجزئى لا يناقض
السلب الكلى بل يصدق معه ومع الثالثة الايجاب الكلى فان بعض الحيوان ليس
بانسان وكل انسان حيوان يصدق ان معا فاذا اختلف الحكم لاختلاف العموم
والخصوص بالايجاب والسلب والكلية والجزئية لم يستمر له عكس معنى
يلزم صدقه من صدق الاصل فهذه عكوس القضايا المطلقة وقد اعتبر في المطلقة
نسبة محمولها الى موضوعات موضوعها وهل المحمول لها مادام الموضوع لها
او لم يدامت موجودة فاختلف الحال في صورة اللفظ ومفهوه وفي ايجابه وسلبه فذل
الايجاب من ذلك على ما يكون في كل وقت وعلى ما يكون في بعض الاوقات
مع اتصاف موضوعات الموضوع بالموضوع ومع لاتصافها به كمن يقول الانسان
حيوان ناطق مائة فوصفه بالحيوان مادام انسانا وبالناطق في بعض اوقات كونه
انسانا وبالمائة بعد كونه انسانا ولا في شئ من اوقات كونه انسانا وليس الحال
كذلك في السلب فانه اذا قيل لاشئ من كذا كذا فان العبارة تعطى مادام
كذا كما تقول لاشئ من الحيوان بجاد ولا شئ من الجاد بحيوان مادام بجادا
ومادام حيوانا لا تصف بالسلب في بعض اوقاته فانعكست السالبة الكلية
لذلك سالبة كلية ولم تنعكس الموجبة الكلية موجبة كلية لاجل العموم وانعكست
جزئية لاجل الوجود اللازم اما دائما كالانسان حيوان واما في بعض اوقاته
كالانسان ناطق او بعد كونه كذلك كالانسان مائة ويطرق من هذا شك على
من قاس السلب فيه على الايجاب ولم يتأمل ما يقتضيه الذوق والعرف في العبارات
ومفهوم الاتقاط الذى يحده كذلك من لم يدقق النظر اكثر مما يحده المدقق الذى
لم يستقص يفرق في ذلك بين الموجبة والسالبة فقال بحسب نظره غير المستقصى
ان السالبة الكلية المطلقة لا تنعكس كما قال ارسطوطاليس مثل نفسها كلية وتمثل
على ذلك وقال ان الضحك يسلب عن كل انسان وقتا ما بالفعل فذلك سلب مطلق
ولا ينعكس اى لا يصدق عكسه انه لا شئ من الضاحك انسان بل كل ضاحك
انسان ولم يعتبر بكلامه في قوته وقتا ما وبالفعل والمطلق مطلق من هذا وغيره

لا يذكر فيه وقت ما ولا شرط بل يذكر المحمول والموضوع والسور في الايجاب وحرف السلب في السلب من غير زيادة واذا قيل كذلك لم يصدق فيما تمثل به اذ لا يقبل منه سامع من المتصورين انه لا شئ من الانسان ضاحك بالقول المطابق لاجل انه في بعض اوقاته لا يضحك كما يقبل منه ان كل انسان ضاحك لانه في بعض اوقاته يضحك فصورة الكلام في الايجاب لا تعطى دواما وفي السلب تعطى الدوام حتى يكون النفي قويا بحسبه فتأمل الكلام وموقعه من الفهم والتصور واستغن عن جميع ما طولوا به وتحقق صواب قول ارسطوطا ليس في قوله الاظهر مع عنائه عن التدقيق المستعمل .

والضروريات تنعكس كذلك ايضا . وجبتها الكلية والجزئية موجبة (١) جزئية وسالبتها الكلية تنعكس سالبة كلية ويكون عكس السالبة الكلية الضرورية سالبة كلية ضرورية لانه اذا انتفى شئ عن شئ بالضرورة فذلك الشئ متنف عنه بالضرورة ايضا سواء اخذت الضرورة بمعنى الدوام او بمعنى الابدامته .

واما الموجبة الكلية الضرورية فانها كما لا تنعكس كلية كذلك لا تنعكس ضرورية فان كل كاتب عاقل بالضرورة وليس كل عاقل كاتب بالضرورة بل بعضه بالامكان لان ما لا بد منه لشيء قد يكون له بد من ذلك الشئ فان العاقل لا بد منه للكاتب في وجوده كاتب والعقل بد من الكتابة فلا تنعكس الموجبة الضرورية ضرورية بل ممكنة ذهنية تحوز الضرورة وتحتل كونها ولا كونها وحكم الموجبة الجزئية في ذلك كحكم الموجبة الكلية ولا يستمر السالبة الجزئية عكس كما قيل والممكنات في عكسها كذلك ايضا . وجباتها وسوالبها كلياتها وجزئياتها لكنها قد تنعكس الى الضرورة في بعض الامور فان العاقل كاتب بالامكان والكاتب عاقل بالضرورة وفي بعضها تنعكس الى الامكان (٢) فان النجدي يمكن ان يكون كاتباً والكاتب يمكن ان يكون نجاراً فيكون العكس الى الممكن الذي معناه ما ليس بممتنع وهو الامكان الذهني الذي يعم الممكن في وجوده والواجب وينعكس

(١) كذا - في الاصلين (٢) هاشم قط - لان الامكان بعض الحكم والجزئي حكم البعض .

السلب في الامكان الى الايجاب والايجاب الى السلب وتنعكس عكوسها كذلك ايضا فان الممكن ان يكون ممكن ان لا يكون والممكن ان لا يكون ممكن ان يكون والقضية الممكنة الواجبة والسالبة هي القائلة يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا القائلة ليس يمكن ان يكون فانها سالبة الامكان لاسالبة ممكنة وسلب الممكن الكون الذهني هو الامتناع وسلب الامكان الوجودي هو ضرورة الكون واللاكون فان الضروري الكون ليس بممكن الكون الا بالامكان الذهني الذي معناه الجهل والتجوز وحكمه معلوم مما سبق فلا يصح عكس السالبة الممكنة الى سالبة ممكنة الا بالامكان الذهني دون الوجودي وما طول به قوم في هذا لان طول بمناقضته ومن تأمله حق التأمل وقاس به ما قبله هنا عرف الفرق .

ومن العكس ما يسمونه عكس التقيض ويصدق مع الاصل وهو سلب الموضوع عن تقيض المحمول فيكون عكس التقيض كقولنا كل انسان حيوان ان (١) ما ليس بحيوان ليس بانسان فقد سلب الانسان عن كل ما ليس بحيوان وصدق مع صدق القول بان كل انسان حيوان ولا يصدق عكسه وهو سلب المحمول عن تقيض الموضوع لجواز عموم المحمول كما لا يصدق مع قولنا كل انسان حيوان قولنا ان ما ليس بانسان ليس بحيوان لعموم الحيوان الذي هو المحمول للانسان الذي هو الموضوع .

الفصل الرابع

في القرائن القياسية

والقرينة القياسية هي قول مؤلف من اقوال فيها مواضع تصديق وتكذيب يلزم مما قيل فيه بذاته عند من يعقله حكم في قول آخر يصدق مع صدق ما قيل فيه وموضع التصديق والتكذيب في القول هو الحكم الجازم او الشرطي وتزوم ذلك عند من يعقله لان من يحفظ قولاً ويورده من غير ان يعقله لا يلزم عنده من صدقه وكذب صدق ولا كذب وانما يلزم ما يلزم من ذلك عند من يعقل تزوم معقول له قول لان الصدق يلزم عنه الصدق لزوم الوجود للوجود

والكذب لا يلزم عنه لاصدق ولا كذب لانه كالعدم والعدوم وانما يصدق ما يصدق من (١) نتيجة من جهة الامور انفسها لامن جهة صدق القرينة ولا من كذبها وهذا الصدق اللازم يلزم الصدق الملزوم ولا يلزم الكذب الكذب على ما استعلم من ان المقدمات في اقترائن القياسية تد تكون كاذبة مكذبة والنتيجة اللازمة عنها صادقة مصدقة واذا كان في هذا القول مواضع تصديق وتكذيب فهو قول مؤلف من اقوال فوق واحد وتلك هي المقدمات التي ذكرت وانما يلزم ما يلزم عنها بتأليف يكون لها في نظم القرينة القياسية بين المقدمات وحدودها التي هي الاجزاء الموضوعية والمحمولة في الحملات والمقدمات والتوالي في الشرطيات وتأليفها في الحملات على اشكال ثلاثة وذلك ان القرينة تكون من قولين هما مقدمتان وفي كل مقدمة حدان حد موضوع وحد محمول ويلزم عنها ما يلزم لشركة بين المقدمتين وتلك الشركة تكون في جزء لا محالة اذ لو كانت في الكل لكانت احدهما هي الاخرى بعينها وذلك الجزء اما ان يكون هو المحمول واما ان يكون الموضوع في كليهما واما ان يكون موضوعا في احدهما محمولا في الاخرى وتأليف المقدمتين يكون من حدى المطلوب المسؤول عنه اعنى الحد المحمول والحد الموضوع كما يسأل السائل هل الانسان حيوان ام لا فالمطلوب الانسان حيوان وحداه اللذان هما الموضوع والمحمول هما الانسان وحيوان وتأليف القرينة على ذلك تكون باضافة حد الى هذين الحدين يكون مشتركا لمقدمتين ويسمى حدا اوسط كما يقال في البيان كل انسان حساس وكل حساس حيوان فينتج من ذلك ويتبين ان كل انسان حيوان فيكون الحساس هو الحد الاوسط الذي صارت به القضية المطلوبة قضيتين لتكراره فيها واشتركا كهما فيه حتى حصل من الاشتراك فيه الاتصال المبين في الانجاب كما قلنا وفي السلب كقولنا في بيان ان الانسان ليس بحجر مثلالان كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر فلا شيء من الانسان بحجر فتوسط الحد الاوسط بين الحدين في القضيتين نقل الحكم على طريق اللزوم منها الى الحكم في المطلوب فصارت الحدود ثلاثة في

القضيتين لكون القضية من حدين وتكرار الحد الاوسط فيها يتوب مناب حد
 رابع تم به القضيتان فهذا الحد الاوسط اذا كان محولا على موضوع المطلوب
 وموضوعا لمحمول المطلوب كقولنا كل - آ ب - وكل - ب ج - كان قياسا
 كالماتين منه بذاته ان كل - ا ج - ويسمى شكل القرينة بالشكل الاول وتسمى
 القضية التي موضوعها موضوع المطلوب مقدمة صغرى والتي محمولها محمول
 المطلوب مقدمة كبرى بلجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه على مثال ما قيل
 وان كان الحد الاوسط محولا في كلتي القضيتين على موضوع المطلوب ومحوله
 يسمى بالشكل الثاني كقولنا في بيان انه لا شيء من الانسان بحجر كل انسان حيوان
 ولا شيء من الحجر بحيوان فالحيوان محمول على موضوع المطلوب الذي هو الانسان
 بالانحياز في القضية الصغرى وعلى محمول المطلوب الذي هو الحجر بالسلب في القضية
 الكبرى ويتبين منه انه لا شيء من الانسان بحجر لكن لا بذاته بل ببيان كما يأتي
 ذكره فليس بقياس كامل .

وان كان الحد الاوسط موضوعا في كلتي القضيتين لموضوع المطلوب ولحموله
 سمي بالشكل الثالث كقولنا في بيان ان بعض الحيوان ناطق كل انسان حيوان
 وكل انسان ناطق تتبين منه ان بعض الحيوان ناطق لكن لا بذاته بل ببيان يأتي
 ذكره فليس بقياس كامل والانسان فيه موضوع لموضوع المطلوب الذي هو
 الحيوان في المقدمة الصغرى ولحموله الذي هو الناطق في المقدمة الكبرى فتميز
 المقدمتين بالصغرى والكبرى انما يتم في هذه الاشكال الثلاثة باعتبار المطلوب
 وموضوعه ومحوله حتى تكون القضية التي فيها موضوع المطلوب هي القضية
 الصغرى والتي فيها محمولها هي الكبرى سواء كان كل واحد منهما في القضية التي
 هو فيها محولا او موضوعا فتصير الاشكال بحسب ذلك ثلاثة الاول منها الذي احد
 الاوسط فيه محمول على موضوع المطلوب وموضوع بمحموله وهو التماس
 ككامل الذي تبين ما تبين به بذاته والثاني الذي الحد الاوسط فيه محمول على
 موضوع المطلوب ومحموله مع الثالث الذي هو فيه موضوع لكليهما وليس ابكاه
 اذلا

لا يثبت ما تبين في كل واحد منها بذاته كالاول وتخرج القسمة بنسبة الحد
اللاوسط الى موضوع المطلوب المعين ومجوله شكلا رابعا حيث يحمل الحد
الاوسط موضوعا لموضوع المطلوب ومجولا على مجوله .

مثال ذلك اذا كان المطلوب هل كل انسان ضاحك ام لا قولنا كل ناطق
انسان وكل ضاحك ناطق فيكون الناطق الذي هو الحد الاوسط الداخلى على
الحدين موضوعا للاصغر الذى هو الانسان ومجولا على الاكبر الذى هو الضاحك
على الشكل المذكور فما اذا لم يعتبر المطلوب وحده فلا يوجب القسمة سوى
الاشكال الثلاثة المذكورة حيث يكون الحد الاوسط مجولا على حدين او موضوعا
لحدين او مجولا على حد وموضوعا لا غير اذا لم يبين الحدان بموضوع المطلوب
او مجوله ولذلك القارسطوطاليس اشكالا ثلثة ولم يذكر الرابع وانما تبين الصغرى
والكبرى من المقدمتين في الشكل الاول باتى فيها الحد الاوسط محمول او موضوع
حتى يكون الذى هو فيها محمول صغرى والى هو فيها موضوع كبرى واما في
الشكل الثانى والثالث فلا يتميز صغراهما عن كبراهما بقياس الحد الاوسط
لكونه مجولا او موضوعا فيها جميعا متميزا بموضوع المطلوب ومجوله فانتضت
النسبة الى المطلوب المعين وحده شكلا رابعا ينتج المطلوب المعين معكوسا مجوله
موضوعا وموضوعه مجولا مثل ان يكون مطلوبنا هل كل انسان ضاحك كما قيل
ام لا فتجعل القرينة هكذا كل ناطق انسان وكل ضاحك ناطق فينتج منه ان كل
ضاحك انسان وهو عكس المطلوب حيث وضعنا كبراه مكان الصغرى في القرينة
وصغراه مكان الكبرى فاذا بدلنا المقدمتين في وضع الكلام عاد الى صورة
الشكل الاول بعينها وتبدل الكلام في التقديم والتأخير لا يغير من صدقه
شيئا فانتاجه ما ينتجه بين نفسه ولكنه عكس المطلوب المعين فاذا عكسنا النتيجة
كانت جزئية كما علمت في العكوس فصح منها ان بعض الانسان ضاحك وان
نظرتنا الى القرينة من غير تعيين المطلوب لم يخالف في الصورة والشكل
اشكل الاول بالابتديم اللفظ وتأخير ولا تأثير لذلك في الصدق اذا بدل

والكلام في هذا الشكل الرابع استدركه على اوسطوطا ليس بعض المتأخرين باعتبار المطلوب العين وفي الانتاج هو الاول والا اعتبار بالانتاج والاشكال بحسبه هي الثلاثة المذكورة لا غير بنسبة القرائن ومقدماتها وحدودها بعضها الى بعض ومن جهة ان المقدمات تختلف بالايحاب والسلب والكلية والجزئية تكون من تركيب بعضها مع بعض في كل شكل ستة عشر ضربا في كل جهة من جهات الاطلاق والضرورة والا مكان في المحصورات خاصة منها ما هو منتج يلزم عنه حكم في قضية اخرى غير القضيتين اللتين في القرينة المذكورة على ما قيل ومنه غير منتج اى لا يلزم عنه حكم في قضية اخرى ومن المنتج ما هو بين الانتاج بنفسه ومنه غير بين يحتاج الى بيان وحجة تبين لزومه لما يلتزمه من النتيجة التي لزوم حكمها عنه فلما أخذ الآن في تعديد اضروب المنتج وغير المنتج وكيف ينتج ما ينتج منها وكيف لا ينتج ما لا ينتج وكيف يتبين ما ليس يتبين وعلى اى وجه يتبين .

الفصل الخامس

في ضروب القياسات من القضايا المطلقة في الشكل الاول

اما ضروب الشكل الاول فالنتج منها اربعة ضروب واثنا عشر ضربا غير منتجة الاول من موجبتين كلتيني كقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - فنتج موجبة كلية وهي قولنا كل - ا ج - . مثاله .

| | | |
|---|-------|---------------------------|
| <p>فنتج كل انسان جسم لان عام العلم عام ايضا</p> | جسم | لان الانسان الذي هو - ا - |
| | ج | دخل في عموم الحيوان |
| | حيوان | الذي هو - ب - والحيوان |
| | ب | دخل في عموم الجسم الذي |
| | انسان | هو - ج - فدخل الانسان |
| | ا | الذي هو - ا - في عموم |
| | | الجسم الذي - هو ج |

غير ممكن سائر الاسفل الى الاعلى يقال
كل انسان حيوان وكل حيوان جسم (١)

حيوان
ج

حساس
ب

انسان
ا

لان متساوى العام

في عمومته عام ايضاً

لان الانسان الذي هو - ا - دخل في عموم الحساس الذي هو - ب - وساوى

الحساس الحيوان الذي هو - ج - في عمومته قد دخل الانسان الذي هو - ا -

في عموم الحساس الذي هو - ج -

وايضاً

حساس
ج
ناطق
ب
انسان
ا

فكل انسان حساس

لان عام المساوى

في عمومته عام ايضاً

لان الانسان الذي هو - ا - ساوى في عمومته الناطق الذي هو - ب - والناطق

دخل في عموم الحساس الذي هو - ج - قد دخل الانسان الذي هو - ا - في عموم

الحساس الذي هو - ج - وايضاً

ناطق
ب

انسان
ا

صحاك
ج

فكل انسان صحاك

لان المساوى للمساوى

متساو ايضاً

ج - ا

٢٢٨

كتاب المعتبر

لان الانسان الذى هو - ا - ساوى في عمومه الناطق الذى هو - ب - والناطق
ساوى في عموم الضحك الذى هو - ج - فساوى الانسان الذى هو - ا - في
عمومه الضحك الذى هو - ج - ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود في
الوجبتين الكيتين في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى في الصور الاربع
وفي سائر هاتج الايجاب الكلى والضرب الثانى من كيتين والكبرى منهما
والصغرى موجبة كقولنا كل - ا ب - ولا شئ من - ب ج - فيتج سابلة
كلية وهى قولنا فلا شئ من - ا - ج - مثاله -

| | | |
|-------|-----|------------------------|
| حيوان | حجر | ولا شئ من الحيوان بحجر |
| ب | ج | فلا شئ من الانسان بحجر |
| انسان | | |
| ا | | |

لان الانسان الذى هو - ا - داخل تحت عموم الحيوان الذى هو - ب - والحجر
الذى هو - ج - خارج بمجته عن الحيوان بالسلب الكلى والحيوان خارج عنه
فالانسان خارج بمجته الداخلة تحت عموم الحيوان عن الحجر فسلب لذلك - ج -
(عن ا - ا) سلبا كليا
وايضا .

| | |
|------------------|------------------------|
| حجر | |
| ج | فلا شئ من الانسان بحجر |
| ناطق | |
| ولا شئ من الناطق | |
| ب | |
| كل انسان | |
| ا | |

(١) ليس في قط

لان

(١٦)

لأن الإنسان الذي هو - ا - مساو للناطق الذي هو - ب - والحجر الذي هو ج - مسلوب عن الناطق وخارج عنه فهو مسلوب عن - ا - الذي هو الإنسان المساوي للناطق في الحكم ولا تختلف الحدود في العموم والخصوص في هذا الضرب سوى هذا الاختلاف الذي هو عموم الاوسط للاصغر وزيادته عليه او مساواته له .

والضرب الثالث - من موجبتين والصغرى منهما جزئية والكبرى كلية كقولنا بعض - ا ب - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية وهي قولنا بعض - ا ج - مثاله .

فبعض الإنسان خارج عن الاعتدال

ج
خارج عن الاعتدال

ب
خارج المزاج

ا
إنسان

لأن بعض - ا - الذي هو الإنسان داخل تحت عموم - ب - الخارج المزاج الذي يكون بعض الإنسان وبعض اشياء اخرى والخارج المزاج داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال فبعض الإنسان داخل تحت عموم الخارج عن الاعتدال .

| وايضاً | ج | مساوى ازوايا ثنائيتين |
|------------|---|-----------------------|
| وايضاً | ب | مثلث |
| بعض السطوح | ا | بعض السطوح |

ثنائيتين

لأن بعض - ا - الذي هو بعض السطوح داخل تحت عموم المثلث الذي هو ب - الذي قد يكون سطحاً وقد يكون جسماً والمثلث مساو للمساوى زواياه ثنائيتين فبعض السطح داخل تحت عموم المساوى زواياه ثنائيتين - وايضاً .

| ج | المشاة |
|---|-------------|
| ب | الانسان |
| ا | بعض الحيوان |

فبعض الحيوان مشاة

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - ب - الذى هو الانسان والانسان داخل تحت عموم - ج - الذى هو المشاة فبعض الحيوان داخل تحت عموم المشاة - وايضا .

| ج | ضحاك |
|---|-------------|
| ب | وكل |
| ا | بعض الحيوان |

فبعض الحيوان ضحاك

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - ب - الذى هو الانسان و - ب - مساو ل - ج - الذى هو الضحاك فبعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - ل - ج - الذى هو الضحاك ولا يختلف العموم والخصوص في الحدود من الموجبتين الكلية الكبرى والصغرى الجزئية في هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى في الصور الاربعة وفي سائرهما ينتج الايجاب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا - ب - ولائىء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا - ج - مثاله .

| ب | بناء |
|---|-------------------------------|
| ا | الانسان |
| ج | جماد |
| ب | فليس كل انسان جماد ولائىء منه |

لان بعض - ا - الذى هو الانسان داخل تحت عموم - ب - البناء الذى منه انسان ومنه زنبور والجماد الذى هو - ج - مسلوب عن ب - الذى هو البناء وعن جميع الانسان ايضا فالجماد مسلوب عن كل الانسان فهو مسلوب عن بعضه وايضا

وايضا .

| ج | اسود | ب | ابيض | ا | حيوان |
|---|------|---|------|---|--------------------|
| | | | | | فليس كل حيوان اسود |

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان داخل تحت صوم - ب - الذى هو الابيض
و - ج - الذى هو الاسود مسلوب عن - ب - الذى هو الابيض وليس بمسلوب
عن باقى - ا - الذى هو باقى الحيوان غير الانسان كالغراب مثلا - فج - الذى هو
الاسود مسلوب عن بعض - ا - الذى هو الحيوان كالقنص (١) مثلا وايضا .

| ب | انسان | ج | جماد |
|---|-------|---|-----------------------------------|
| ا | حيوان | | فليس كل حيوان جمادا ولا واحدا منه |

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج -
الذى هو الجماد مسلوب عن الانسان وعن باقى الحيوان فهو مسلوب عن كل - ا -
الذى هو الحيوان والمسلوب عن الكل مسلوب عن البعض لاحالة - وايضا

| ج | فرس | ب | انسان |
|---|-------|---|-------------------|
| ا | حيوان | | فليس كل حيوان فرس |

لان بعض - ا - الذى هو الحيوان مساو - لب - الذى هو الانسان و - ج - الذى
هو القرس مسلوب عن الانسان وليس بمسلوب عن جميع الحيوان - فج - مسلوب
من بعض - ا - ولا يختلف العموم والخصوص فى الحدود فى الموجبة الجزئية
الصغرى والسالبة الكلية الكبرى فى هذا الشكل سوى هذا الاختلاف الذى فى
الصور الاربع الذى انتج فى بعضه سلبا كليا وفى بعضه سلبا جزئيا فاللازم فى
جميعه السلب الجزئى لاحالة .

وهذه الضروب الاربعة وان كانت بينة الاتناج بنفسها لمن يصورها فهذه
الاكسال التى استقصى فيها اصناف العموم والخصوص فى الحدود تصورها
فى الاذهان فتحقق نتيجتها وتبعد الشك عنها فهذه هى الضروب المنتجة من هذا
الشكل والباقية غير منتجة وهى التى صغرها سالبة و (٢) كبرها جزئية

(١) تقدم ما فيه - (٢) لا - او ع

او كلاهما لان الصغرى السالبة تخرج الاصغر عن حكم الاوسط فلا ينتقل اليه حكم
الاکبر من جهة الاوسط بايجاب ولا سلب والکبرى الجزئية تخرج بعض
الاوسط عن حكم الاکبر فلا يعم حكمه الاصغر لانه قد يقع تارة تحت الداخل
في حكم الاکبر وتارة لا يقع والحكم لا يحصر المحمول فلا ينتقل الحكم عنه جزما
الى الاصغر كما يتضح في هذه الاشكال واولا في السالبتين الكليتين كقولنا
لا شيء من - ا ب - ولا شيء من - ب ج - فتقع تارة هكذا .

١ انسان ب فرس ج غراب فيكون لا شيء من ا ج
ولا شيء من الانسان غراب لان - ج - خرج عن - ب - وعن - ا - جميعا
وتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب غراب
١ انسان
فيكون كل - ا ج - اى كل انسان ناطق
لان - ج - السلوب عن - ب - كان لا شيء من الانسان غراب (١)
عمولا على - ا - فبقى على جملة ولم ينتقل اليه - ب - السلوب عنها حكما - وتارة
تقع هكذا

ج انسان ب حجر
١ حيوان
فيكون بعض - ا ج - اى بعض الحيوان انسان
وليس بعض - ا ج - اى ليس كل حيوان انسان لان الاوسط وقع خارجا
عنها فكان حكمها لها لان جهة الاوسط فكان الحكم الذى لها تارة ايجابا وتارة
سلبا وتارة كلياً وتارة جزئياً فلم يلزم الحكم والعييب (٢) في الصغرى السالبة
التي انخرجت الاصغر عن حكم الاوسط فلم ينتقل اليه حكما من الاکبر على ما قيل .
والضرب الآخر من كليتين والصغرى سالبة والکبرى موجبة مثاله .

لا شيء - من ا ب - وكل - ب ج - فتقع تارة هكذا .

ج ناطق ب انسان

وكل - انسان فرس ا
لا شيء - من الفرس

(١) زيدت من لا (١) كذا في لا - وفي قط بلا قط . فيكون

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من القرس بناطق لان الاكبر ساوي
الايوسط فانسلب عما انسلب عنه وهو الاصغر - وتقع تارة هكذا .

ج حيوان

ا انسان ب فرس

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان حيوان لان الاكبر عم الاوسط والاصغر
الذى سلب عنه الاوسط - وتقع تارة هكذا .

ج اسود

لا شيء ا انسان من الانسان وكل ب غراب غراب
فيكون بعض - ا - الذى هو الانسان - ج - اى اسود لان - ج - الذى هو الاسود
فضل على - ب - الذى هو الغراب فكان من زيادته في بعض الانسان فكان بعض
الانسان اسود وليس كل انسان اسود وهو الايجاب الجزئى والسلب الجزئى
فلم يلزم فيه حكم بعينه .

والضرب الثالث من صغرى موجبة كلية وكبرى موجبة جزئية كقولنا كل
ا ب - وبعض - ب ج - تقع تارة هكذا .

ج فرس

ب حيوان

ا انسان

فيكون لاشيء من - ا ج - اى لاشيء من الانسان فرس لان بعض -
ب - الذى كان - ج - فضل عن عموم - ا - كما خرج بعض الحيوان الذى
هو القرس عن الانسان فخرج الانسان عن حكم القرس فصديق فيه السلب الكمي
ويقع تارة هكذا .

ج ناطق

ب حيوان

ا انسان

فيكون كل - ا ج - اى كل انسان ناطق لان

البعض من الحيوان الذى حمل عليه الناطق دخل الانسان فى حكمه لان المحمول لا يسور فجزو فيه المساواة والعموم بالزيادة فيختلف الحكم من جهة تلك الزيادة ما لم ينحصر تحت عموم الاكبر فاذا عم الاكبر الاوسط بحكمه انتقل الحكم الى الاصغر واذا لم يعم لم ينتقل فلم يلزم من الكبرى الجزئية حكم فى النتيجة على ما قيل - وتارة تقع هكذا .

ج ابيض

ب ناطق

١ انسان

فيكون بعض - ا ج - وبعضه ليس - ج - اى بعض الانسان ابيض وبعضه ليس بابيض لان الاوسط ساوى الاصغر فانسلب عن الاصغر ما انسلب عن الاوسط من الاكبر ووجب عليه ما وجب عليه فكان حكمه ايجابا وسلبا جزئيا فلم يلزم منه حكم فى الانتاج من سلب ولا ايجاب كلى ولا جزئى .

والضروب التسعة الباقية كذلك لا تنتج اى لا يلزم فيها حكم اما لكون صغراها سالبة واما لكون الكبرى جزئية واما لكليهما كما فى هذه الامثلة .

الضرب الرابع منها هكذا من موجبة كلية صغرى (وسالبة جزئية كبرى) (١) -

| المثال الاول | ج ناطق | المثال الثانى | ج فرس |
|----------------|-----------------------|---------------|---------|
| ب حيوان | ب حيوان | ب حيوان | ب حيوان |
| ا انسان | ا انسان | ا انسان | ا انسان |
| فكل انسان ناطق | ولا شئ من الانسان فرس | | |

المثال الثالث

| | |
|---------|---------|
| ج ابيض | ب حيوان |
| ب حيوان | ا انسان |

وليس بعض الانسان ابيض وبعض الانسان ابيض

والضرب الخامس من كبرى موجبة جرئية وصغرى سالبة كلية .

| | | | | |
|------|------|----------------|------|----------------------|
| اول | ج | حيوان | | |
| ب | ا | غراب | ثاني | ج |
| | | | | انسان |
| | | وكل غراب حيوان | | ب |
| | | | | حيوان |
| ثالث | ج | حيوان | | ا |
| | ب | اسود | | حجر |
| ا | ابيض | | | ولاشئ من الحجر انسان |

وبعض الابيض حيوان وبعضه ليس بحيوان .

الضرب السادس من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية والامثلة عليه هي الامثلة المذكورة في الخامس حيث يكون السلب الجزئي في الكبرى مكان الايجاب الجزئي .

والضرب السابع من كبرى موجبة كلية وصغرى سالبة جزئية .

| | | | | | |
|------|---|--------------|------|---|------------------|
| اول | ج | جسم | ثاني | ج | ناطق |
| | ب | انسان | | ب | انسان |
| | ا | ابيض | | ا | ابيض |
| | | فكل ابيض جسم | | | وبعض الابيض ناطق |
| ثالث | ج | ناطق | | | |
| | ب | انسان | | | |
| | ا | فرس | | | |

فلا شئ من القرس ناطق

وصورة المثال الثالث من هذا الضرب في الصغرى صورة السالبة الكلية لان السلب الجزئي ينفي عن البعض ولا يتعرض للبعض الآخر بسلب ولا ايجاب فيبقى في الا مكان ان يكون سلبا وان يكون ايجابا في البعض الآخر وصورة

الايجاب في البعض المتروك قد جاءت في المثالين الاولين من هذا الشكل حيث سلب الاوسط عن بعض الاصغر ووجه على بعضه وسلب في هذا الثالث عن كله لاستيفاء الاقسام فكان في الصور الثلاثة الايجاب الكلي والسلب الكلي والسلب والايجاب الجزئيان فلم ينتج .

الضرب الثامن منها من سالتين صفراهما جزئية والكبرى كلية واثنته هكذا .

| اول | ج | غراب | ثاني | ج | اسود |
|-----------------------|---|-------------------|------|-------------------|-------|
| ب | ب | انسان | ب | ب | ابيض |
| ا | ا | ابيض | ا | ا | انسان |
| ولاشيء من الابيض غراب | | ليس كل انسان اسود | | وبعض الانسان اسود | |

فهاتان الصورتان اذا كلت مع السلب الجزئي في الصغرى عن البعض من الاصغر ايجاب على البعض واما اذا كان سلب عن البعض الآخر فهو سلب كلي وقد قيل فيه .

والضرب التاسع من جزئيتين والصغرى سالبة والكبرى موجبة وحكه معلوم في انه لا ينتج من اجل جزئية الكبرى ومن اجل سلب الصغرى مما سبق تعليما وتمتيلا وكذلك في الضرب العاشر وهو من سالتين جزئيتين .

وفي الحادى عشر وهو من جزئيتين موجبتين والثاني عشر من جزئيتين والكبرى سالبة من اجل جزئية الكبرى .

قد بان المنتج وغير المنتج من ضروب الشكل الاول بالتمهيم والتعليم (والتعليل - ١) والتصوير وبالتشكيل (٢) وحاجته الى ذلك مع كونه كاليين بنفسه انما كانت من جهة العموم والخصوص في الحدود والتمثيل بالخطوط

(١) ليس في لا (٢) قط - والتشكيل .

الفصل السادس

في ضروب القياسات من
القضايا المطلقة في الشكل الثاني

والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا وهي التي كبرها كلية سواء كانت الصغرى كلية أو جزئية واحدة مقدّمته موجبة والآخرى سالبة أيهما كانت وما عداها لا ينتج فالضرب الأول من المنتجات من كليتين والكبرى سالبة كقولنا كل - أ ب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة كلية وهو قولنا لا شيء من - أ ج - لأن الأصغر دخل تحت حكم الأوسط بكليته وانتهى الأوسط عن الأكبر بكليته فأنفى الأكبر عنه بكليته فأنفى عن الأصغر بكليته وهذا مثاله .

| ب | حيوان | ج | حجر |
|---|-------|---------|----------------|
| أ | إنسان | فلا شيء | من الإنسان حجر |

ولا يضللك العموم هاهنا فإن الحال يشابه فيه مع مساواة الأوسط للأصغر وزيادة عليه حيث لا يخرج شيء من الأصغر عن الأوسط فلا يخرج عن حكمه . ومن تقدم بينه بعكس الكبرى حيث قال كل - أ ب - ولا شيء من - ب ج - فماد إلى صورة الشكل الأول لما عكس كبراه التي هي لا شيء من - ج ب - بفعلها لا شيء من - ب ج - والصورة في التمثيل هاهنا قد أوضحت العكس في الشكل حيث كان سلب الأوسط عن الأكبر هو بعينه سلب الأكبر عن الأوسط .

الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة كقولنا لا شيء من - أ ب - وكل - ج ب - ينتج سالبة كلية وهي قولنا لا شيء من - أ ج - وينوه بتبدل المقدّمين وجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى حتى انعكست السالبة كلية

ملاحظة للانتاج في الشكل الاول فان الموجبة تنعكس جزئية ولا تصلح كبرى في الشكل الاول فماد الى صورة الضرب الاول فانتهج سالبة كلية لكنها عكس المطلوب من جهة حديه الاكبر والاصغر مثاله .

| ا | ب | ج |
|-----|-------|------------------------|
| حجر | حيوان | انسان |
| | ج | انسان |
| | | فلا شيء من الحجر انسان |

ويظهر في المثال العكس مع الشكل وعكس النتيجة مع اصلها وهم بدوا فقالوا كل - ج ب - ولا شيء من - ا ب - فصارت الصغرى مكافئة الكبرى وعكسوا فصارت لا شيء من - ب ا - فصادت القرينة كما عادت الاولى الى صورة الشكل الاول فانتهجت لا شيء من - ج ا - ثم عكست النتيجة فصارت لا شيء من - ا ج - وهو المطلوب .

الضرب الثالث من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية كقولنا بعض ا ب - ولا شيء من - ج ب - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج - مثاله .

| ب | ج | ا |
|-------|-----|--------------------------------------|
| انسان | حجر | حيوان |
| | ج | حيوان |
| | | فليس كل حيوان حجرا (ولا شيء منه) (١) |

بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر انسان فليس كل حيوان حجر الانتقال الحكم بسلب الاكبر الى بعض الاصغر وهو البعض الذي دخل تحت الاوسط واذا كان على هذه الصورة وانزل جاء بسلب كلي لان الاصغرا سره يخرج عن حكم الاكبر فيكون لا شيء من الحيوان حجرا فان وقع هكذا جاء بسلب جزئي

| ب | ج | ا |
|------|------|--------------------|
| اسود | ابيض | انسان |
| | ج | انسان |
| | | فليس كل انسان ابيض |

لان الاصغر يدخل بعضه تحت الاوسط وبعضه تحت الاكبر فينسلب الاكبر عن بعض الاصغر وانسلب الكلي الذي جاء من الصورة الاولى يصدق معه (١) من لا

السلب الجزئى الذى جاء من الثانية فيستمر صدق السلب الجزئى .

الضرب الرابع من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل
اب - وكل - ج ب - ينتج سالبة جزئية كقولنا ليس كل - ا ج - كما في
هاتين الصورتين .

| | | | |
|---|-------|---|-------|
| ا | ايض | ا | ايض |
| ب | حيوان | ب | حيوان |
| ج | انسان | ج | غراب |

فى الصورة الاولى كان الباقي من عموم الاوسط للاكبر عن (١) بعض الاصغر
والسلب عن بعضه مع كون الاكبر باثنا للاصغر بالكلية وفى الثانية عم الاوسط
الاكبر وبعض الاصغر فى حكم الاكبر فجاء سلب كل فى الاولى وجزئى فى
ال اخرى فصدق السلب الجزئى لاحالة واستمر فى النتيجة وكان يبين بطريقة
تعرف بالافتراض فيقال يفرض البعض من - ا - الذى ليس - ب - د - فلا شئ
من - د ب - وكل - ج ب - فيعود الى الضرب الثانى من هذا الشكل وينتج
لا شئ من - د ج - فيقال بعض - ا د - ولا شئ من - د ج - فليس كل
ا ج - وهى نتيجة الضرب الرابع من الشكل الاول والتمثيل فى التشكيل
اوضح النتيجة ايضا حالاً يحوج الى شئ من هذا .

وهو لا ينتج فى هذا الشكل اثنا عشر ضرباً فيها اربعة من سالبتين لان الاصغر
والاكبر فيهما (٢) يخرجان عن حكم الاوسط كما قيل فى الشكل الاول فلا يستقل الحكم
بوساطته من احدهما الى الآخر بسلب ولا ايجاب واربعة من موجبتين لان
الطرفين الداخلين تحت حكم الاوسط قد يتفقان وقد يثبان بالكل او ببعض
فلا يستمر الحكم بحسبه .

واربعة من جزئيتين لا يلزم منهما حكم لخروج البعضين غير المتعينين عن حكم
الاوسط فلا يستقل الحكم الى البعض اذا دخل تحت الحكم لانه غير متعين

كتاب المعبر
١٤٠
ج-٢
فالضرب الاول لما لا ينتج من سالتين كلتين يقع على هذه الاشكال والصور
الثلاث .

| | | | |
|------------------------|-------|------------|-------|
| <u>ج</u> | | <u>حجر</u> | |
| ب | فرس | وايضا | ج |
| ا | انسان | ب | فرس |
| ولا شيء من الانسان حجر | | ا | انسان |
| وايضا | | ج | انسان |
| ب | | حجر | |
| ا | | حيوان | |
| ليس كل حيوان انسانا | | | |

فيجىء من الاولى سلب كلى ومن الثانية ايجاب كلى ومن الثالثة ايجاب وسلب
جزئيان ولا يستمر حكم ولا تلزمه نتيجة بينهما -
والضرب الثانى من سالتين كبراهما كلية وصغراهما جزئية وتقع على هاتين
الصورتين -

| | | | | | |
|------------------------|-------|------------|---|-------|--|
| <u>ج</u> | | <u>حجر</u> | | اولى | |
| ب | انسان | ثانية | ج | ابيض | |
| ا | حيوان | | ب | غراب | |
| ا | | ج | ا | حيوان | |
| ولا شيء من الحيوان حجر | | ج | | | |
| وليس كل حيوان ابيض | | ا | | | |
| وبعض الحيوان ابيض | | ج | | | |

ويجىء في الاولى بسبب كللى وفي الثانية بسلب وايجاب جزئيين والضرب
الثالث من سالتين صغراهما كلية وكبراهما جزئية يقع على هذه الصور الثلاث .

١٤١
 ب
 ابيض
 ج
 انسان
 اولى
 مكتتاب المتبر
 نج - ٤

ا غراب
 انسان
 ولائىء من الغراب انسان

ج
 حيوان
 ب
 ابيض
 ثانيا

ا غراب
 وكل غراب حيوان

ج
 ابيض
 ب
 حجر
 ا
 حيوان
 ثالثة

وليس كل حيوان ابيض وبعض الحيوان ابيض

فتوجب فى الصورة الاولى السلب الكلى وفى الثانية الايجاب الكلى وفى الثالثة
 الايجاب والسلب الجزئيان

والضرب الرابع من سالتين جزئيتين وتقع على هذه الصور الثلاث .

ج
 حجر
 ا
 انسان
 ب
 ابيض
 اولى
 فلا شىء من الانسان حجر

ج
 ناطق
 ثانيا

ب
 ابيض
 وكل انسان ناطق

ج
 حيوان
 ثالثة

ب
 انسان
 ا
 ابيض
 وليس كل ابيض حيوان

وبعض الابيض حيوان

نيجىء كذاك فى الاولى سلب كلى وفى الثانية ايجاب كلى وفى الثالثة ايجاب

وسلب جزئيان .

والضرب الخامس من موجبتين كلتيهما تقع على هذه الصور الثلاث .

| اولى | ب | حيوان | ا | انسان |
|------|---|-------|---|-------|
| | | | ج | فرس |

فلا شيء من الانسان فرس

| ثانية | ب | حيوان | ا | انسان |
|-------|---|-------|---|-------|
| | | | ج | ناطق |

وكل انسان ناطق

| ثالثة | ب | جسم | ا | انسان |
|-------|---|-----|---|-------|
| | | | ج | ابيض |

وليس كل ابيض انسان

وبعض الابيض انسان

فيجىء في الصورة الاولى بسلب كل وفي الثانية ايجاب كل وفي الثالثة ايجاب

وسلب جزئيان .

والضرب السادس من موجبتين كبراهما كلية والصغرى جزئية وتقع على

هاتين الصورتين .

| اولى | ب | حيوان | ا | ابيض |
|------|---|-------|---|------|
| | | | ج | غراب |

ولا شيء من الابيض غراب

| ثانية | ب | حيوان | ا | انسان |
|-------|---|-------|---|-------|
| | | | ج | ابيض |

وبعض الابيض انسان

وبعض الابيض ليس بانسان

فيجىء

فيجيء في الاولى بسلب كل وفي الثانية بايجاب وسلب جزئيان .

الضرب السابع من موجبتين صفراهما كلية وكبراهما جزئية وتقع على صود ثلاث .

| | | | | |
|------|---|------|------|-------|
| اولى | ج | ابيض | ب | حيوان |
| | | ا | غراب | |

ولائىء من الغراب ابيض

| | | | | |
|-------|---|------|------|-------|
| ثانية | ج | اسود | ب | حيوان |
| | | ا | غراب | |

وكل غراب اسود

| | | | | |
|-------|---|------|-------|-------|
| ثالثة | ج | ابيض | ب | حيوان |
| | | ا | انسان | |

وبعض الانسان ابيض

وليس كل انسان ابيض

فيجيء في الاولى بسلب كل وفي الثانية بايجاب كل وفي الثالثة ايجاب وسلب جزئيان .

والضرب الثامن من موجبتين جزئيتين وصورته صورة الضرب الرابع الذى من سالتين جزئيتين ويحيء بالسلب والايجاب الكل والجزء كما جاء هناك .
الضرب التاسع من صفري موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية وصورته صورة السابع الذى من موجبتين وكبراهما جزئية لان السلب عن البعض في الصورة كالايجاب على البعض .

والضرب العاشر من صفري سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وصورته صورة الثالث الذى من سالتين والكبرى جزئية .

والضرب الحادى عشر والثاني عشر وهما للذان من جزئيتين موجبة وسالبة كبرى و صفري وهما صورة الموجبتين والسالتين الجزئيتين لان السلب

الجزئى في الصور كالاجاب والمثال الجزئى وبالعكس قد تبينت ضروب الشكل الثانى والمتج منها وكيف يتج وما لا يتج ولم لا يتج بالتمثيل المبين لما اشبهه منها بالعموم والخصوص بما تافيا من غير حاجة الى عكس وغيره لان العكس في التمثيل (١) ظاهر كالمثل .

الفصل السابع

في ضروب القياسات من القضايا

المطلقة في الشكل الثالث

والتج من ضروب هذا الشكل ستة اضرب وهي التى صغراها موجبة وفيها كلية سواء كانت صغرى او كبرى وما عدا هذا لا يتج ونتائج كلها جزئية . ثلثة منها موجبة وثلثة سالبة وبكس صغراه يرجع الى صورة الشكل الاول فالضرب الاول من كليتين موجبتين كقولنا كل - ب ا - وكل - ب ج - فينتج موجبة جزئية كقولنا بعض - ا ج - لان الاوسط داخل تحت حكم الاكبر وبعض الاصغر لاجالة داخل تحت حكم الاوسط وذلك لان الاصغر محمول على الاوسط فاما ان يساويه واما ان يفضل عليه فاذا فضل عليه كان بعضه في حكمه واذا ساواه فكله في حكمه واذا عم الحكم تارة وخص اخرى فخصومه مستمر فيصدق الجزئى على كل حال والعكس جزئى لاجالة واذا انعكست الصغرى جزئية عاد الى صورة الضرب الثالث من ضروب الشكل الاول فانتج الاجاب الجزئى لان صورته تقع تارة هكذا .

| | | | |
|-------|---------------|---|-------|
| ج | جسم | ا | حيوان |
| ب | انسان | | |
| <hr/> | | | |
| | وكل حيوان جسم | | |

وهو كل انسان حيوان وكل انسان جسم فيجئى منه في هذا المثال موجبة كلية وهو كل حيوان جسم وتارة تقع هكذا .

ج ناطق

ا حيوان
ب انسان

فبعض الحيوان ناطق

وهو كل إنسان حيوان وكل إنسان ناطق فيجئ منه أن بعض الحيوان ناطق
فيكون من الصورة الاولى ايجاب كلي ومن الثانية ايجاب جزئ فيستمر الجزئ
لأعالة والعكس والأصل قدينا في الصورتين والضرب الثاني من كليتين والكبرى
سالبة كقولنا كل - ب ا - ولا شيء من - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس
كل - ا ج - لأن الصغرى اذا عكست كان بعض - ا ب - وقع على هاتين الصورتين

| | | | | | |
|----------|--------------|--------------|----------|--------------|--------------|
| اولى | <u>ا</u> | <u>حيوان</u> | ثانية | <u>ا</u> | <u>حيوان</u> |
| <u>ب</u> | <u>انسان</u> | | <u>ب</u> | <u>انسان</u> | |
| <u>ج</u> | <u>حجر</u> | | <u>ج</u> | <u>فرس</u> | |

فلا شيء من الحيوان بحجر فليس كل حيوان فرس

لما في الاولى فكل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحجر فيكون سالبا كلياً
وهو انه لا شيء من الحيوان حجرو في الثانية كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان فرس وينتج انه ليس كل حيوان فرس وهو السلب الجزئ فيستمر
السلب الجزئ لأعالة .

والضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية كقولنا بعض - ب ا - وكل
ب ج - فينتج موجبة جزئية وهي قولنا بعض - ا ج - لأن الموجبة الجزئية تنعكس
موجبة جزئية وبذلك يعود الى ما عاдалيه الضرب الاول من هذا الشكل
وهو الضرب الثالث من الشكل الاول وتقع على هاتين الصورتين .

| | | | | | | |
|------|----------|--------------|----------|--------------|----------|--------------|
| ولى | <u>ا</u> | <u>انسان</u> | <u>ب</u> | <u>حيوان</u> | <u>ج</u> | <u>جسم</u> |
| ذنية | <u>ا</u> | <u>ايض</u> | | | <u>ب</u> | <u>انسان</u> |
| | | | <u>ج</u> | <u>حيوان</u> | | |

كتاب المعتبر ٢٤٢ ج - ١
 لاشيء من الانسان حجر واما هكذا وهو -

| | | |
|---------------|---------------|----------------|
| <u>ج</u> ابيض | <u>ب</u> اسود | <u>ا</u> حيوان |
|---------------|---------------|----------------|

ج
 ا
 فليس كل حيوان ابيض

بعض الاسود حيوان ولا شيء من الاسود ابيض فليس كل حيوان ابيض فيستمر
 السلب الجزئي وعوده الى رابع الشكل الاول يكون بعكس الصغرى الموجبة
 الجزئية -

والضرب السادس من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية كقولنا كل
 - ب - ا - وليس كل - ب ج - ينتج سالبة جزئية وهي قولنا ليس كل - ا ج -
 ولا يتبين بالعكس لان كبراه سالبة جزئية لا تنعكس وصغرها تنعكس جزئية
 ولا نتيجة من جزئيتين وانما يتبين بما تبين به نظيره في الشكل الثاني وهو رابعه
 بالاقتراض وبالمثل يكون هكذا -

| | |
|----------------|-----------------------------|
| <u>ا</u> حيوان | <u>ب</u> انسان |
| <u>ج</u> ابيض | <u>ا</u> فليس كل حيوان ابيض |

كل انسان حيوان وليس كل انسان ابيض ويلزم منه ليس كل - ا ج - اى
 ليس كل حيوان ابيض فهذه هي الضروب المنتجة في هذا الشكل وهى عداها
 لا ينتج وهى عشرة اضرب سبعة منها وهى اتى من سالبتين ومن جزئيتين حكمها
 فى العلة والمثال حكم نظرها فى الاول والثانى وثلاثة من صغرى سالبة مع كبرى
 موجبة حكمها نظرها فى الشكل الاول فى العلة والمثل ايضا فقد اتفقت
 الاشكال الثلاثة فى ان ما كان من ضرورها من سببتين او جزئيتين او صغرى سالبة
 كبراه جزئية لا ينتج والشكل الاول ينتج المطالب كلها الموجب والسالب

والكلّي والجزئ والثاني ينتج السالب قط الكلّي والجزئ ولا ينتج الموجب
والثالث ينتج الجزئ قط موجبا وسالبا ولا ينتج الكلّي ويشترك الاول والثاني
في انهما لا ينتجان من كبرى جزئية والاول والثالث في انهما لا ينتجان من صغرى
سالبة فهذه اشكال القياسات وضروبها من القضايا المطلقة -

الفصل الثامن

في اشكال القياسات وضروبها من

القضايا الضرورية والممكنة

والمختلطة منها ومن المطلقات

اذا كانت القضايا ضرورية كانت نتائجها مثلها ضرورية في الشكل الاول والثاني
والضروب المتتجة منها وغير المتتجة هي تلك بعينها وبذلك الامثلة والبيانات
اتى اوردناها لتمييز (١) العموم والخصوص في الحدود في كل ضرب من
الضروب .

اما في الشكل الاول فلان الا صغر من جملة الاوسط وهو هو فاذا حكم بالا كبر
على الاوسط حكما ضروريا كان هو بعينه الحكم على الا صغر فلا يتعدى حكم النتيجة
حكم الكبرى .

واما في الشكل الثاني فمكس السالبة من المقدمتين يرد الى الشكل الاول
وتكون السالبة هي كبرى للاول وعكسها ضروري مثلها لحكمه في ذلك حكم
الاول .

واما في الشكل الثالث خاصة فيحسب ما ينوبه ضروب هذا الشكل من
العكس لا يكون الامر فيه كذلك لان القضية الضرورية الموجبة لا يلزم عكسها
ضرورية كما يلزم عكس السالبة منه بل يلزم عكسها ممكنة ومطلقة غير محصلة
الضرورة كما قيل في العكس فيدخل تحت الخلط من الممكن والضروري فيختلف
الحكم كما استعمله واذا كانت القضايا ممكنة كانت نتائجها اما في الشكل الاول فممكنة
مثلها لانه حيث يمكن ان يكون الا صغر للاوسط ويمكن ان يكون الاوسط للاكبر

يمكن ان يكون الاصغر للاكبر سواء كان الامكان وجوديا او ذهنيا فالنتيجة مثله وان كان خلطا منها فالنتيجة ذهنية لا وجودية فان من الامكان الذهني ما هو ضروري في الوجود فيكون حكم النتيجة فيه حكما في الخلط من الممكن والضروري فتكون تارة ضرورية وتارة ممكنة فلا تعلم فيكون الحكم فيها بالامكان الذهني .

وا في الشكل الثاني فتنتج فيه ممكنات ايضا ولكن ذهنية لان عكوس الممكنات قد تكون ضرورية فيعمها الامكان الذهني في الكون واللاكون وينتج فيه ما كان لا ينتج في المطلقات والضروريات وهو الذي من الموجبتين يردايجابه الى السلب فيصير اتاجه الحقيقي عن المختلفين في الايجاب والسلب .

واما في الشكل الثالث فينتج مثل شكل (١) المقدمتين المتضتتين في الامكان الوجودي لان الصغرى اذا انعكست ضرورية صار حكم الاصغر حكم الاوسط فكانت الجهة في النتيجة مثل جهة الكبرى في القرينة وكذلك ان كانتا من الامكان الذهني كانت النتيجة من الامكان الذهني لان الصغرى اذا انعكست فيه انعكست الى الذهني ايضا واما المختلط من القرائن القياسية من مقدمات مطلقة وضرورية اما في الشكل الاول فان النتيجة تتبع الكبرى في الاطلاق والضرورة حيث يكون الاصغر هو الاوسط فالحكم بالاكبر على الاوسط هو بيعته على الاصغر وفي الشكل الثاني تكون الجهة في النتيجة تابعة لعكس السالبة التي تكون كبرى في الشكل الاول وعكس السالبة مثلها في الضرورة والاطلاق واما في الشكل الثالث فان الضرب الاول منه وهو الذي من كليتين موجبتين ان كانت الصغرى مطلقة والكبرى ضرورية فالنتيجة ضرورية لان الصغرى تنعكس مطلقة مثل نفسها وان كانت الصغرى هي الضرورية وقد تنعكس ممكنة في بعض المواضع فيكون حكما الا.كان (٢) الذهني فيصير الضرب مختلطا في الشكل الاول من صغرى ممكنة وكبرى مطلقة وتكون النتيجة ممكنة ذهنية على ما ستعلم فتكون النتيجة فيه على كل حال ممكنة ذهنية نعم الامكان الوجودي والاطلاق والضرورة والضرب الثاني

وهو الذي من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة كلية كذلك ايضا اما ان كانت الضرورية هي الكبرى السالبة كانت النتيجة ضرورية مثلها وان كانت الضرورية هي الصغرى الموجبة كان حكمها على ما كان في الاول من انتاج الامكان الذهني الذي يعم الممكن السلب والضروري السلب الذي هو الممتنع .

والضرب الثالث حكمه تحكم الضرب الاول في كون النتيجة ضرورية اذا كانت الكبرى ضرورية وممكنة ذهنية اذا كانت الصغرى هي الضرورية -

والضرب الرابع فتيجهته على كل حال ممكنة ذهنية لانها تنعكس فيكون عكسها عن الضرورة ان كانت التي تصير له الكبرى هي الضرورية الى الامكان الذهني وعن الامكان الذهني اذا كانت التي تصير الصغرى هي الضرورية الى الامكان الذهني ايضا -

والضرب الخامس وهو من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية ان كانت كبراه ضرورية (فتتيجهته ضرورية - ١) وان كانت صغراه هي الضرورية فتتيجهته ممكنة ذهنية كما سبق بيانه .

والضرب السادس وهو من صغرى موجبة كلية وكبرى سالبة جزئية ان كانت السالبة هي الضرورية كانت النتيجة مثلها ضرورية لان ذلك البعض من الاوسط الذي ليس هو الاكبر يجعل بالافراض كلا فتكون النتيجة تابعة له حيث تصير كبرى للاول وان كانت الموجبة هي الضرورية حتى تنتج اولا ضرورية وتنعكس فتصير ممكنة ذهنية وتختلط بالمطلقة التي جعل جزؤها كلا فتكون النتيجة ممكنة ذهنية لاختلاط القرينة من ممكنة ذهنية صغرى ومطلقة كبرى على ما ستعلم -

والا المختلط من مقدمات مطلقة وممكنة في الاشكال الثلاثة فان نتائجها باسرها ممكنة اما في الشكل الاول فان كانت الكبرى هي الممكنة والصغرى مطلقة تبين ان النتيجة ممكنة مثل الكبرى لان الصغرى حكمت بان الاصغر هو الاوسط فلنحكم على الاوسط هو الحكم على الاصغر بعينه ومن جملة ويستمر في الضروب

الاربعة المنتجة لان الصغرى فيها موجبة وحكم الاصغر فيها حكم الاوسط فيما يوجب عليه الكبرى وعلى ما يوجب ويسلب وكما يسلب وان كلنت الصغرى هي الممكنة والكبرى مطلقة كانت النتيجة ممكنة ايضا في السلب والايجاب لان الحد الاوسط هو الذي ينقل حكم الاكبر بالايجاب والسلب الى الاصغر فلا يكون الاكبر في ذلك الحكم الزم للاصغر من الاوسط ولا اشد مباينة له منه وفي الشكل الثاني كذلك ايضا تكون النتيجة ممكنة على اختلاف الجهات في الضروب بين الصغرى والكبرى ايها كانت ممكنة وايها كانت مطلقة فان المعكوسة منهما تعود الى صورة الاقتران في الاول كما كانت ممكنة او مطلقة فتكون النتيجة كما كانت في الاول ممكنة على كل حال .

وكذلك في الشكل الثالث تعود القرينة الى صورة الاول بعكس الصغرى وحيث يصدق المطلق فلا يكذب الممكن فالحكم بالامكان الذهني لازم في جميعها ولا حاجة الى التطويل .

واما المختلط من مقدمات ضرورية وممكنة في الاشكال الثلاثة فتكون نتائجها باسرها ممكنة اما في الشكل الاول اذا كانت الكبرى هي الممكنة وهوبين لان الاصغر في حكم الاوسط والحكم على الاوسط هو الحكم عليه بعينه في الايجاب والسلب واذا كانت الصغرى هي الممكنة والكبرى ضرورية فالأوسط محكوم به على الاصغر بالامكان وهو الذي ينقل الحكم بالاكبر الى الاصغر فلا يكون الاكبر الزم للاصغر ولا اشد مباينة له من الاوسط كما قيل وبموجب ذلك يكون الحال في الشكلين الآخرين لانعكاس الكبرى في الثاني والصغرى في الثالث الى الاول والحكم الحكم بعينه وحيث تصدق الضرورة لا يكذب الامكان الذهني فتنتائج التضيائية الممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات والضروريات كلها ممكنة وحكمها في ذلك شبيه بحكم القرائن المختلطة من كلية وجزئية في كون نتائجها باسرها جزئية لا غير . فهذا كلام مختصر كاف في القياسيات الجمالية من المقدمات المتفقات والمختلقات من عن ذلك التطويل الذي يشتت الاذهان ولا يساويه في البيان .

هذه هي انواع المقاييس اعني الاقاول التي يلزم من تأليفها مع ما فيها من حكم وتصديق حكم وتصديق في قول آخر لزوما اوليا اما بينا بينا نا اوليا كما في الشكل الاول وهو القياس الكامل واما غير اولي بل بواسطة اشياء اخرى من برهان خلف وعكس واقتراض كما في الشكلين الآخرين وهذه اشكالها وضروبها وليس يوجد شيء كذلك خارج عن هذه الاشكال الثلاث على صور تأليفاتها لان القول لا يبين القول ويدل صدقه على صدقه كيف اتفق بل بان يكون للبين الدال بالبين المدلول عليه نوع وصلة وعلاقة (١) وتلك الوصلة هي مشاركة ما وتلك المشاركة لا تكون للقول كله بالقول كله والالكان القول هو القول بعينه وهي لبعض القول ببعض الآخر حيث يشترك القولان في جزء ويختلفان بغيره والاجزاء الحقيقية لكل قول جازم جزء ان احدها الجزء الموضوع والآخر الجزء المحمول ومن الشرطى المقدم والتالى فلا اشتراك بين القولين يكون اما في محمول فيها واما في موضوع لها واما في محمول لاحدها هو موضوع الآخر وتلك هي الاشكال الثلاث وكذلك يقال في المقدم والتالى فان لم تكن شركة فلا قياس اذ لا نسبة ولا وصلة بين القولين تنقل الحكم من احدهما الى الآخر وعلى ذلك يتسقى القول في الشرطيات والتركيب منها ومن الحملات .

الفصل التاسع

في المقاييس المؤلفة من القضا يا

الشرطية استثنائية واقرانية

قد قيل ان القضا يا الشرطية نوعان متصلة ومتفصلة والمتصلة هي التي يلزم فيها حكم في قضية حملية لحكم في اخرى والمتفصلة هي التي يعاند فيها حكم في احديهما لحكم في اخرى - الاولى كقولنا ان كان - اب - فيج - د - وقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود والثانية كقولنا اما ان يكون - اب - (واما ان يكون - ا) فيج - د - وقولنا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا والمقاييس تتألف من هذه استثنائية واقرانية والاستثنائية

كقولنا ان كان - ا ب فيج د - لكن - ا ب فيج د - ولكن ليس - ج د - فليس - ا ب - فان استثناء عين المقدم بالا ثبات يوجب عين التالي بحسب الشرط ولا يوجب استثناء عين التالي لزوم عين المقدم لكونه قد يكون اعم وجودا منه فلا يلزمه في العكس كما لا تنعكس الموجبة الكلية في الحملات مثل نفسها فذلك اذا قلت ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود واستثنيت لكن الانسان موجود انتجت ان الحيوان موجود وان استثنيت ان الحيوان موجود لم يلزم منه ان الانسان موجود لعموم الحيوان وخصوص الانسان فقد يكون العام ولا الخاص ولا يكون الخاص ولا العام وان لم يكن العام لم يكن الخاص وان لم يكن الخاص قد يكون العام فاستثناء تقيض التالي لذلك ينتج تقيض المقدم لارتفاع الخاص بارتفاع العام واستثناء تقيض المقدم لا يلزم منه تقيض التالي حيث لا يلزم رفع العام من رفع الخاص ولذلك يصدق انه اذا كان الحيوان غير موجود فالانسان غير موجود وان كان الانسان غير موجود فلا يلزم منه ان الحيوان غير موجود بل قد يكون موجودا لكون القرس موجودا مثلا وهذا لا يدخل في الاشكال الثالثة بل فيما يشبه الشكل الثاني والثالث فانه حيث يستثنى عين المقدم فينتج عين التالي يشبه (١) الشكل الثالث وحيث يستثنى تقيض التالي لا نتاج تقيض المقدم يشبه (١) الشكل الثاني ولا يشبهها في كونهما غير كاملين بل هو كامل بين بنفسه ومبني للقياس كلها عليه لان الاستثناء بصدق القرينة ينتج صدق النتيجة في كل قياس واستثناء تقيض النتيجة ينتج تقيض القرينة فان سمى قياسا فهو اولي بالتقديم (٢) لكونه ابين واقدام في حاجة القياس الحمل اليه حتى تكون فيه القرينة المقدم والنتيجة التالي لكنه يحتاج الى الحمل في بيان استثناء ما استثنيه فانه يكون مجهولا في الحكم الاستثنائي ويصير معلوما بالحمل كقولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالعلوم فيه لزوم وجود النهار لطلوع الشمس وكل منهما مجهول (٣) فيه اعني الطلوع ووجود النهار حتى يبينه قياس آخر اما حملي او شرطى حتى ينتهى الى الحمل لان كل شرطى مجهول المقدمة (٤) وتبين احدهما ببيان الاخرى

(١) لانسبة (٢) لا - بالتقدم (٣) لا - مجهول (٤) لا - المقدمة -

بيان الاولى ان كان بشرطية ذهب الى غير نهاية اولم يتبين فاذا تبين فيبانه
هو بحلية اوبغير قياس كما يدرك من مشاهدة الحس او يعلم من جهة الخبر الصادق
ويجمل في مقدماتها مهمل ومسور كل وحزنى على ماسلف ذكره .

اه المهمل فكقولنا اذا كان كذا كان كذا واما السور بالسور الكلى فكقولنا
كل ما كان ومتى كان ومهما كان كذا كان كذا وهو حصره انى والجزئى
كقولنا قد يكون اذا كان كذا كان كذا على ماسلف القول فيه ومن احب ان
يدخل ذلك فى مقاييسه ومقدماته ويعتبر المتبج وغير المتبج منها بحسب ذلك
فليضف اليه السلب ايضا فيقول فى المهمل ليس اذا كان كذا كان كذا وفى
السور الكلى ليس البتة اذا كان كذا كان كذا وفى الجزئى ليس كلما كان كذا
كان كذا وقد لا يكون اذا كان كذا كان كذا على مثال ما قبل فى المحصورات
من التحليلات فاذا ركبت الحكم فى القرينة نقلت فى الكلية الموجبة كلما كان
اب - فج د - واستثنيت لكن - اب - فج د - و (١) لكن - ج د - فليس -
اب - لا يؤثر السور فى الاستثناء بل تكون نتيجته مثل نتيجة المهمل وفى
السلب الكلى اذا قلت ليس البتة اذا كان - اب - فج د - لكن - اب -
فليس - ج د - ولكن - ج د - فليس - اب - فهو كذلك ايضا وفى اليجاب
(الجزئى ٢) اذا قلت قد يكون اذا كان - اب - فج د - لم يتبج لان قد يكون
بصدق معه قد لا يكون فلا تلزم النتيجة من سلبه ولا من ايجابه الجزئين فى
الشروطيات المتصلة واما من التفصلات وهى ضربان لان منهما ما هو تام العناد
والانفصال يلزم فيه من وضع اى الجزئين شئت رفع الآخر ومن رفع ايها شئت
وضع الآخر اذ ليس غيرهما فى الاقسام كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا
وما ان يكون فردا وفى هذه يتبج من وضع اى الجزئين وضعت رفع الآخر ومن
رفع ايهما رفعت وضع الآخر حتى اذا قلت لكنه ليس بزوج انتجت انه فرد
اوانه ليس بفرد انتجت انه زوج اولئك زوج فليس بفرد اولئك فرد فليس
بزوج ومنه ايسر بام العناد والا تفصال فيلزم من وضع ايها كان رفع الآخر

ولا يلزم من رفع ايها كان وضع الآخر كقولنا اما ان يكون هذا الشخص انسانا
واما ان يكون فرسا ويستثنى لكنه انسان فينتج انه ليس بفرس ولكنه فرس
فليس بانسان ولا يلزم اذا استثنينا انه ليس بانسان ان يكون فرسا (١) ولا يلزم اذا
استثنينا انه ليس بفرس ان يكون انسانا لان في الاتصال اقسام اخرى هي انواع
الحوانات الباقية في هذا استثناء عن (٢) المقدم ينتج تقيض التالى وعن التالى ينتج
تقيض المقدم ولا ينتج باستثناء تقيض احدهما شيئا البتة وحاله في انه لا اعتبار
في تبيجه بالكلية والجزئى كما كان في المتصل فانك اذا قلت دائما اما ان يكون
هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واستغنيت لكنه فرس انتجت فليس
بانسان او انه انسان انتجت انه ليس بفرس وسواء فيه قلت دائما وقد يكون
وقتما اولم تقل .

ولم يذكر ارسطوطاليس في كتابه في المقاييس التى تكون من القضايا الشرطية
سوى هذه الاستثنائية وظهر من كلامه ما يدل على مقاييس اقترانية منها صرفة
ومختلطة بالجمليات والذهن السليم يعرفها عما قيل والتى ذكرها في كتابه اما قلعة
فأثبتها في العلوم فكره التطويل بها اولا عما دعه على ان الاذهان التى عرفت
الجمليات تنهى منها اليها فتعرفها بما عرفت من الجمليات اولكليهما .

وقال بعض المتأخرين ان ارسطوطاليس صنف فيها كتابا خاصا ولم ينقل الى
العربية وهو تحمين لا حقيقة له فانه لو اراد ذكرها لما عدل بها عن موضوعها هذا
وليس فيها ما يستحق ان يفرد له كتابا منقطع المبادئ والا وانحر .

ونحن نمثل هاهنا على بعضها بما يكون نموذجا لباقيها يتهدى به من يجب ان يستقصى
النظر فيها فنقول ان الموجبة والسالبة في الشرطيات المتصلة والمنفصلة والمهملية
والكلية والجزئية قد سبق اقول فيها عند الكلام في القضايا فاذا افقت القرائن
من الشرطيات جعل مكان المحمول والموضوع في الجملة المقدم والتالى في
الشرطية فيتألف لذلك على صور الاشكال التلث حيث يكون التالى في احدى
القضيتين مقدما في الاخرى كما كان الموضوع في احدى محمولات في الاخرى على

صورة الشكل الاول او يكون التالى واحدا فيها كما كان المحمول في الحملتين على صورة الشكل الثانى او يكون المقدم فيها واحدا كما كان الموضوع في الحملية واحدا في الحملتين على صورة الشكل الثالث ومثاله في الشكل الاول قرينة من موجبتين كليتين هو قولنا كلما كان - ا ب - فيج د - وكلما كان - ج د - فه ز - ينتج فكلما كان - ا ب - فه ز - ومن كليتين في الشكل الثانى واحداها سالبة كلما كان - ا ب - فيج د - وليس البتة اذا كان - ه ز - فيج د - فتعكس السالبة ويقال ليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - فيرجع الى صورة الشكل الاول على هذه الصورة - كلما كان - ا ب - فيج د - وليس البتة اذا كان - ج د - فه ز - ينتج فليس البتة اذا كان - ا ب - فه ز - وعلى مثال ذلك في الباقية .

ومن موجبتين كليتين في الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - وكلما كان - ج د - فه ز - فرجع الى الاول بعكس الصغرى حيث يقول قد يكون اذا كان - ا ب - فيج د - وكلما كان - ج د - فه ز - فينتج قد يكون اذا كان - ا ب - فه ز - وعلى مثال ذلك يقاس في الباقية ويستعمل العكس والا قتراض والخلف فلا يشته ولا يكون فيها ذوات جهة بسبب الشرط بل قد يكون من جملة ما يقال في الحمل حيث يدخل في الجزء المقدم والجزء التالى كما تقول اذا كان شتاء امكن ان يطر السحاب واذا امطر السحاب امكن ان ينبت العشب فينتج اذا كان الشتاء امكن ان ينبت العشب فالجهة هاهنا ليست جهة (الملزوم بل جهة - ١) اللازم وجهات الزوم هي التى جعلت . كانت الاسوار على ما قيل ولا تتألف من القضايا الشرطية المتفصلة قرينة قياسية لان الاتصال كالسلب ولا قياس عن سلبتين الا ان يكون العناد فيها تاما حتى لا يوجد ما يعاند احد الجزئين سوى الآخر منها ولازم الآخر الذى يتعكس عليه فتألف القرينة هكذا اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا واما ان يكون (الشبكور) يبصر ينتج ان كانت الشمس طالعة فالشبكور يبصر وليس بقياس كامل لانه انما يكمل بان يعلم ان معاندا معاندا فيا فيه يعاند موافق ومباين المباين فيا فيه يباين لازم

فيكون لذلك سلب السلب ايجاب حتى اذا قال قائل ليس ليس بانسان يكون قد قال انسانا فهكذا تنتج القرينة من المنفصلات التامة العناد التي تقسم الوجود والمعنى المعقول واذا لم تقسم لم يلزم فانك اذا قلت اما ان يكون هذا الشخص انسانا او يكون فرسا واما ان يكون فرسا واما ان يكون ناطقا لزم منه لزوم الاول للآخر اذ يصدق انه ان كان انسانا فهو ناطق ولا يلزم في موضع آخر حيث تقول اما ان يكون هذا الشخص انسانا واما ان يكون فرسا واما ان يكون شجرة والحق فيه الاتصال لا لزوم فانه اما ان يكون انسانا واما ان يكون شجرة وليس ان كان انسانا فهو شجرة ومثل هذا معروف في كلام الناس لكنه من الكلام الذي ليس بمستقيم النسق ولا مرضى العبارة فانه اذا اراد ان يعبر عن اللزوم بعناد العناد وعن الايجاب بسلب السلب يكون قدما معنى في التكلف وجاء من طريق ابعد فلذلك لا تستعمل الترائن من المنفصلات في القياسات .

واما القياسات المؤلفة من خلط المتصل والمنفصل من الشرطيات فتكون على ضربين حيث تكون المتصلة تارة مكان الكبرى وتارة مكان الصغرى فاذا كانت مكان الصغرى كانت الشركة مع المتصلة الكبرى في التالي من المتصلة على صورة الشكل الاول كما تكون من موجبتين كلتین متصلة صغرى ومتصلة كبرى كقولنا كلما كان - ه - ز - فج د - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - اب - يتبع كلما كان - ه - ز - فلا يكون - اب - واما ان يكون - ه - ز - واما ان يكون - اب - .

وبما انه بان يرد حكم المتصلة الى صورة الاتصال فيقال كلما كان - ج د - فليس - اب - فتعود القرينة هكذا كلما كان - ه - ز - فج د - وكلما كان - ج د - فليس - اب - فتكون نتيجته كلما كان - ه - ز - فلا يكون - اب - فان المتصلة لا يكون لها عكس وهي على صورة الاتصال وانما يكون عكسها تبديلا فقط حيث يقول القائل اما ان يكون - اب - واما ان يكون - ج د - ويعود فيقول (١) اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - اب -

فلا يحصل منه بيان ولا يودبه القياس غير الكامل كما لا .

ومثاله ان كانت الشمس طالعة فالتأريار وجود واما ان يكون التأريار وجودا واما ان يكون الليل وجودا ينتج كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل وجودا وذلك يتبين (١) باعادة منفصلته الى صورة الاتصال حتى يقال ان كانت الشمس طالعة فالتأريار وجودا وكلما كان التأريار وجودا فلا يكون الليل وجودا ينتج القرينة كلما كانت الشمس طالعة فلا يكون الليل وجودا ومن سالية الاتصال وموجبة الاتصال تتألف هكذا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - واما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج ليس البتة اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - بل كلما كان - ا ب - كان - ه ز - ومثاله ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة يكون الليل وجودا واما ان يكون الليل وجودا واما ان يكون التأريار وجودا ينتج ليس البتة اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون التأريار وجودا بل كلما كانت الشمس طالعة فالتأريار وجود وقد صح في هذا التأليف ما لم يصح في الحملات حيث انتج في الشكل الاول من صغرى سالية وانما كان ذلك لكونها في قوة الموجبة المتصلة فان قولنا ليس البتة اذا كان - ا ب - فج د - في قوة قولنا ان كان - ا ب - فليس - ج د - وتلك موجبة متصلة على ما قيل حيث وصلت حكما بحكم (٢) لا يعتبر فيه الايجاب والسلب الذي في الحكمين بل الايجاب والسلب الذي في لزوم فانك اذا قلت اذا كانت الشمس طالعة فليس اقبل موجوا وان لم تكن الشمس طالعة فالليل وجود كانت قضيتك في كل واحدة منهما موجبة للاتصال حيث وصلت حكما بحكم اما ساليا بموجب او موجبا بسالب وقد يكون ساليا بسالب كقولك ان كانت الشمس ليس بطالعة فالتأريار ليس بوجود فهي موجبة لزوم حكم سالب لحكم سائب فلذلك انتجت السالية المتصلة وهي في الشكل الاول مكان الصغرى لالان الحكم الكلى الذي كان قبل في الحمل تغيرا فاعتبر مثل ذلك فيما تنشط (٣) لتأليفه

من هذه القرائن وعلى صورة الشكل الثاني ايضا من موجبتين كليتين صغراهما متصلة وكبراهما منفصلة كلما كان - ا ب - فج د - ودائما اما ان يكون - ه ز - واما ان يكون - ج د - ينتج كلما كان - ا ب - فلا يكون - ه ز - بل اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - على ما كان في الشكل الاول لان التبدل في المنفصلة بالتقديم والتأخير في الجزئين لا يغير حكمها كما قيل وعلى صورة الشكل الثالث كلما كان - ج د - فاب - ودائما اما ان يكون - ج د - واما ان يكون - ه ز - ينتج دائما اما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - لانه اذا لم يكن ا ب - لم يكن - ج د - واذا لم يكن - ج د - كان (١) - ه ز - واذا لم يكن - ا ب - كان - ه ز - فاما ان يكون - ا ب - واما ان يكون - ه ز - وكذلك ان تبدل المنفصلة مكان الصغرى وتعتبر الصدق بتبديل المفصل بالمتصل والمتصل بالمنفصل ايجابه بسلبه وسلبه بايجابه وتأخذ الصادق (٢) مع الصادق وتقيسه على الشئ بما يلزم حكمه وينعكس عليه فبعد المتنج وغير المتنج مخالفا لما كان في الحمل من جهة العموم والخصوص في الانعكاس حيث يتساوى اجزاء الانفصال في التقديم والتأخير وحكم الممكن في الحمل تحكم المنفصل حيث يرجع الى الاتصال والمتصل حيث يرجع الى الانفصال في لزوم الايجاب للسلب والسلب للايجاب فيصدق الموجب والسالب في الحكيم متصلا ومنفصلا كما كان يصدق في الممكن يمكن ان يكون مع يمكن ان لا يكون فينتج فيه (٣) - ه ز - ينتج في غيره بتبديل الحكم - واما خاط الشراطيات المتصلة مع العمليات والشرطية مكان الصغرى في اشكل الاول فكقولنا كلما كان - ا ب - فج د - وكل - د ه - ينتج كلما كان - ا ب - بكل - ج ه - وفي الشكل الثاني كقولنا كلما كان - ا ب - فج د - ولا تنبى من د ه - (٤) ينتج كلما كان - ا ب - فلا تنبى من - ج ه - وفي الشكل الثالث كقولنا كل ما كان - ا ب - فج د - وكل - ج ه - ينتج كلما كان - ا ب - بعض - د ه - وان كانت العملية مكان الصغرى والشرطية مكان الكبرى

(١) لا - يمكن - ه ز (٢) لا - انصدق (٣) لا - منه (٤) لا - ه ز -

في الشكل الاول كقولنا كل - ا ب - وكلما كان - ب هـ (١) - فيج د - ينتج
كلما كان - ا هـ - فيج د - وفي الشكل الثاني كل - ا ب - وليس البتة اذا
كان - هـ ب - فيج د - ينتج ليس البتة اذا كان - ا هـ - فيج د - وفي الشكل
الثالث كل - ا ب - وكلما كان - ا هـ - فيج د - ينتج فقد يكون اذا كان
ب هـ - فيج د -

واما خلط الشرطيات المنفصلة مع الحملات والمنفصل مكان الصغرى والحملية
مكان فيه الكبرى فتكون الحملية كثيرة الموضوعات بعدد اجزاء الانفصال ويكون
المحمول عليها مشتركا على صورة الشكل الاول كما يقال ان كل متحرك اما ان
يكون حيوانا واما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا وكل نبات وكل جماد
جسم فينتج من ذلك ان كل متحرك جسم ويجب ان تكون المنفصلة واجزاؤها
موجبة والحملات كليات وعلى صورة الشكل الثاني على الشرط الذي كان في
الحملات وهوان تكون الكبرى كلية وتختلفان في الايجاب والسلب كقولنا كل
ب - ا ما ان يكون - ج - او - هـ - او ز - ولا شيء من - ا ج - او - هـ - او - ز -
ينتج لاشئ من - ب ا - ومثاله كل حيوان اما طائر او ساج او ماش ولا شيء
من الحجر طائرا او ساج او ماش ينتج لاشئ من الحيوان حجر - وعلى صورة
الشكل الثالث فالشرط فيه ان تكون المنفصلة كلية وان تكون الشركة في كلي
حتى تكون في اجزاء الانفصال او اجزاء الحملات كلي كقولنا دائما اما ان يكون - ج
ب - واما ان يكون - د ب - وكل - ج د - وكل - د هـ - ينتج ان بعض - ب هـ
- ومثاله دائما اما ان يكون النهار موجودا واما ان يكون الليل موجودا وكل
نهار وكل ليل زمان ينتج ان بعض الموجود زان -

واما خلطها والحملية مكان الصغرى المنفصلة مكان الكبرى فلا ينتج لان العموم
يقع في محمول الجملي والانفصال في اجزاء المحمول لا يلزم انتقاله الى الموضوع
كقولنا كل - ا ب - وكل - ب - ا ما - ج - واما - د - ولا يلزم ان كل
ا - ا ما - ج - واما - د - لان ج ود - ساويا المحمول فلم يخرج عنهما والموضوع

لا يباويه كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ناطق واما غير ناطق ولا يصدق ان الانسان اما ناطق واما غير ناطق بل هو ناطق وغير الناطق زاد به عموم الحيوان الذي هو المحمول على خصوص الانسان الذي هو الموضوع فوسع المحمول الذي هو الحيوان لاجزاء (١) الانفصال اللذين هما الناطق وغير الناطق ولم يسع الانسان الا لاحدهما وعلى هذا القياس يؤلف من احب التأليف سائر الضروب البسيطة والمختلطة من الشرطيات والحمليات ويعتبر ما ينتج منها وما لا ينتج ومن لا ينشط لتأليفها واعتبارها لا ينشط لقراءتها لو كانت مكتوبة هاهنا لان الكلفة في تفهيمها من مسطور واعتبارها بالنظر العقل ليست باقل من الكلفة في استنباطها واستخراجها من القسمة والتأليف .

الفصل العاشر

في القياسات المركبة

القياسات المركبة هي التي يتبين فيها المطلوب باكثر من مقدمتين فيكون القياس الذي ينتج المطلوب مركبا من قياسات يتبين المطلوب بواحد منها والباقية منها تبين مقدمتي القياس المنتج المطلوب اما الكبرى واما الصغرى واما كليهما فاذا اتصل الكلام صار القول الذي به تم البيان كقياس واحد والا فالقياس الواحد لا يكون باكثر من مقدمتين لما سبق القول فيه من الاشتراك في جزء والاختلاف في جزئين وكون احد الجزئين المختلف فيها موضوع المطلوب والآخر محموله .

وقد يدخل في تركيب القياسات غيرهما لبيان المقدمات كما يدخل الاستقراء والتثليل ونحوها وقد يدخل في الكلام القياسي كلام ليس بقياسي كما يدخل في كلام الخطباء والشعراء كلام على غير الصورة القياسية لتحسين الكلام وترويح المعاني وهو في الحقيقة مفيد اذا سلم ما قيل فيه كقولنا زيد الصبيح الوجه كريم وكل كريم وهاب فينتج ان زيدا الصبيح الوجه وهاب وحسن الوجه دخل

في الكلام لاعلى انه من اجزاء القياس بل داخل على اجزائه وفيه ايهام لان حسن الوجه سبب انكرم في زيد وعلى مثل هذا يدخل الكلام في اجزاء القياس بالقصد وبالعرض ولا يكون قياس من اكثر من مقدمتين والتركيب في القياسات حيث يستعمل قياس لا نتاج مطلوب وقياس تبين به المقدمة الصغرى من ذلك القياس وقياس تبين الكبرى به ويكون على طريق التأليف والجمع والاتصال لاعلى طريق التركيب والاتحاد حيث يكون كل قياس من القياسات المجتمعة منفردا بنفسه في مقدمته (١) ومطلوبه الذي هو الصغرى او الكبرى من القياس الذي ينتج المطلوب او القياس الذي ينتج المطلوب بالصغرى والكبرى المتبعتين بالقياسين الآخرين فما اجتمعت القياسات الاعلى طريق (٢) التجاور والتالى حيث (٣) تلا كلام كلاما وشفع قول قولاً (٤) على طريق التركيب الذي (٥) يتداخل فيه الاجزاء فان كل واحد منها ينفرد باجزائه وذلك لما قيل من انه لا بد (٦) في القياس الاقتراني من حكم كلي عام وحكم جزئى خاص داخل في ذلك الكلي العام وهذان الحكمان في قضيتين هما مقدمتان فاذا كان في القول الذي يبين قولاً اكثر من مقدمتين وكان هذا المعنى في قضيتين من جملة ما في ذلك القول ولم ينتج اصلاً فليس هو على التأليف القياسى المذكور ان انتج فاما ان ينتج المطلوب او شيئاً آخر غيره فان انتج المطلوب من المقدمتين اللتين في جملة القول الذي هو اكثر من مقدمتين فالزيادة على المقدمتين فضلة وزيادة على القياس المبين فان كانت تلك الزيادة داخله في الكلام دخولا مفيداً فهي اما استقرار واما تمثيل ان كان لها فائدة في البيان (وان لم تعد في البيان - ٧) فهي تحسين وتفهيم للكلام كما قيل في الكلام الخطابي والشعري وان كانت الزيادة كلاماً قياسياً فيه مقدمتان وانتج شيئاً آخر فذلك الشيء الذي ينتجه ان كان له بالمطلوب الاول اتصال يفيد في بيانه فهو قياس يبين احدى مقدمتيه او قياسان

(١) لا - مقدمته (٢) لا - سبيل (٣) لا - حتى (٤) قط - لاعلى (٥) لا - يدخل

(٦) لا - يتراخى (٧) من قط -

يبينان كليهما فلذلك (١) القول قياسات كثيرة متصلة متتالية وان كان بين
 ما لا يتصل بالمطلوب ولا يفيد في بيانه فهو كلام آخر جاء تألياً للكلام على غير
 ظم البيان القياسي بقدر التأمل على تغييره وحذفه عن القياس الذي ينتج المتأول
 فكل قياس من مقدمتين لا غير فان كان مع القياس الذي بين المطلوب قياس
 يبين احدي مقدمتيه فهما قياسان لحيا نتيجتان من اربع مقدمات وان كان منه
 قياسان يبينان كلتي المقدمتين بحملة القول المبين من ثلاث قياسات وست
 مقدمات فالمقدمات ابداء في اثبيات المؤلفة ازواج لعمالة فكل قول يبين قولاً
 بياناً اولياً فمقدمتان او يبين المطلوب وما يبين به المطلوب ففيه اربع مقدمات
 اوست مقدمات وما ناقص عن ذلك فهو ناقص البيان او غير مبين اصلاً وما زاد
 فزيادته غير مفيدة في البيان فالكلام القياسي الذي يشتمل على مقدمات فرد؟ (١) فهو
 اما ناقص قد حذف منه مقدمة يحتاج اليها واما زائد قد ادخل فيه ما لا يحتاج
 اليه ومع ذلك فلا يخالو القول الذي فيه قياسات متصلة من ان تذكر فيه مع كل
 قياس نتيجة اولاً تذكر فان ذكرت تكررت فيه النتائج ما عدا النتيجة الاخيرة
 حيث تذكر تارة وهي نتيجة القياس الاول وتارة هي مقدمة القياس الثاني
 ويسمون ما هو كذلك قولاً موصلاً وما لم تذكر فيه النتائج التي هي غير النتيجة
 الاولى قولاً مفصلاً ولا كانت المقدمات في كل قول قياسي على عدد زوج
 وجب ان تكون الحدود في المتصل منه افراد الان للحدود اكثر من المقدمات
 بواحد لان في المقدمتين المشتركين المتصلتين ثلثة واذا زيد عليها نتيجة ومقدمة
 واحدة صارت الحدود خمسة والمقدمات اربعة ولانه يجب عن كل مقدمتين نتيجة
 يكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات فتكون في الكلام القياسي المتصل
 مقدمات ازواج هي ضعف النتائج ونتائج هي نصف المقدمات وحدود اكثر
 منها بواحد ولان المقدمات ازواج والحدود افراد مثال ذلك قولنا كل - ا ب
 فكل - ب ج - فكل - ا ج - وكل - ج د - فكل - ا د - وكل - د ه
 فكل - ا ه - .

واما القياس المفصول فكقولنا كل - ا ب - وكل - ب ج - وكل - ج د وكل د ه - فقد فصلت عنه النتائج الاول والمقدّمات فيه اقل من الحدود بواحد ايضا لانا اذا زدنا على مقدمتين حدا اما محمولا على المحمول او موضوعا للوضوع او وسطا بينهما نزيد مقدمة وحدا وكان الاول مقدمتان وثلاثة حدود فتصير بزيادة الحدود اربعة حدود وثلاث مقدّمات فان الزيادة التساوية على العديدين المتفاوتين لا تغير التفاوت بينهما في العدد الزائد والناتج بل يبقى مع الزيادة كما كان وانما يخالف المفصول الموصول لانه لا يلزم ان تكون المقدّمات ازواجا والحدود افرادا بل اذا كانت المقدّمات افرادا كانت الحدود ازواجا وبالعكس لان الزائد على الزوج بواحد فرد وعلى الفرد بواحد زوج ولا يمكن ان يكون قياس واحد في (١) التأليف يبين به مطلوب مع صغرى مقدّمتي قياسه وكبراهما بل يحتاج ان يستأنف لكل واحدة منهما قياس من رأس كما نقول كل - ا ب وكل - ب ج - ينتج ان كل - ا ج - ثم يبين ان كل - ا ب - بان نقول ان كل - ا د - وكل - د ب - فينتج ان كل - ا ب - ثم نقول وكل - ب ه - وكل - ه ج - فينتج ان كل - ب ج - فلا يتصل الكلام بقياسا واحدا من كبايع بيان كائى المقدمتين اذ لا تتألى الحدود فيه بل ينقطع الكلام ويتصل مرة اخرى ويخالف المفصول الموصول بان النتائج لا تكون في العدد نصف جملة المقدّمات بل تكون اقل منها بواحد لانا كلما زدنا فيه حدا ازداد في القول مقدمة وصحت نتيجة تقع كل مقدمة يزداد حد ونتيجة وللطوب الاول مقدمتان ونتيجة فزيادة مقدّماته على نتائجها بواحد وهى اقصى من الحدود الاولى بواحد وقد يتركب القول القياسى من مفصول وموصول ويسهل اعتباره -

وانارة هذا الكلام هى في اعتبار ما يسمعه الانسان من الاقوال القياسيه حتى يقدر على اعتبارها واستخراج ما يفيد بآنا من جملة القول وما لا يفيد وما يفيد المطلوب المقصود والدعوى المقولة وما يفيد في بيان ما يبين به اعنى مقدّمتي قياسه او احديهما فيتم السامع الاعتبار والقبول والرد فاما ان كان هو القائل والمؤلف

والعارف بما يقوله ويؤلفه فلا يشتبه عليه الا ان يريد اعتبار كلامه تهذيبه من السهو والزلل .

الفصل الحادى عشر

فى اكتساب المقدمات

اذا كان المطلوب مجهولا فالطالب الذى يريد العلم به يتدنى فيطلب المقدمات المتجهة له وذلك لان القضايا كلها تكون منها كلية ومنها جزئية والجزئية لا تحمل على شئ محلا حقيقيا ولا محلا كليا اما الحقيقى فلانها لا تحمل على شئ الاوذلك الشئ مساو لها فى جواز ان يحمل (١) عليها كما تحمل عليه فانك اذا حملت الجزئى على الجزئى قلت هذا الابيض هو هذا الكاتب اوزيد هو ابو عبدالله جازلك ان تعكس فتقول ان هذا الكاتب هو هذا الابيض او ابو عبدالله هو زيد والحال فى ذلك متساوية فان حملته على الكلى قلت ان انسانا ما هو زيد او بعض الناس زيد فتكون قد جعلت ما هو اولى بان يكون محمولا موضوعا فان الموضوع الحقيقى هو زيد والانسان هو المحمول عليه لان زيد ليس هو وصفا للانسان والانسان وصف له فهو حمل غير حقيقى واما محلا كليا فلا يمكن ان تقول كل زيد هو هذا الكاتب ولا كل انسان هو زيد وانما الكليات هى المحمولات الحقيقية ويكون بعضها موضوعا لبعض ايضا وينتهى الى محمول لا محمول فوه كما ابتدأت من موضوع جزئى شخصى لا موضوع له فى الحقيقة فالمطلوب اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا ومحموله لموضوعه اما ان يكون بذاته لا بسبب يوجبه له فيكون بينا بنفسه ولا يكون مجهولا كما سبق القول به كالحساس والناطق للانسان واما ان يكون له بسبب ولاجل ما هو له بذاته كالحيوان للانسان بالحساس فان الانسان انما هو حيوان لانه حساس فبانه (١) هو بذلك السبب الذى هو له بذاته فهو الحد الاوسط فى البيان حيث تقول فى القرينة القياسية كل انسان حساس وكل حساس حيوان فيتيج من ذلك ويبين ان كل انسان حيوان وكذلك فى السلب يكون السلوب عن

الموضوع في المطلوب ١٠٠ مسلوبا عنه لذاته وهو بين بذاته ١٠٠ مسلوبا عنه لاجل شيء هو له بذاته كما يسلب وينفى الناطق عن القرمس لكونه تجهل معرفته فتقول القرمس تجهل معرفته ولا شيء عما تجهل معرفته بناطق فلا شيء من القرمس بناطق فتستخرج الحدود الوسطى كذلك بين طرفي المطلوب والبيان التام يكون لوجود الحد الاوسط الحقيقي الاولي وهو الذي هو للوضوع بذاته وايجاب الاكبر عليه اوقيه عنه لذاته لا شيء آخر والا فالبيان انما يتم بوجود ذلك الشيء الآخر حتى يصير حدا اوسط بين الموضوع والحد الاوسط او بينه وبين الحد الاكبر فيكون البيان قدينا . اليس بين بذاته بما هو بين بذاته وذلك هو البيان الذي به تكتسب المقدمات التي تؤلف منها القياسات فيبتدئ الطالب ويضع الحدين من المطلوب اعني الحد الموضوع والحد المحمول وحد كل واحد منهما اعني حده الذي هو شرح اسمه المؤلف من جنسه القريب وفصله . ويخلص كل واحد منهما من الخواص ويلحقه من الاعراض ويحمل عليه من الاجناس القريبة والبعيدة والقصول الذاتية وفصول الاجناس واجناس القصول وفصول القصول واعرض الاجناس والقصول وخواصها فيكون قد اصاب (١) بذلك كلما يحمل على الحدين من ذلك .

ثم يطلب ما يحمل كل واحد من الحدين عليه من هذه الوجوه وكذلك يطلب ١٠٠ لا يوجد لكل واحد منهما بل يسلب عنه ولا يشتغل بالعكس اعني يطلب ما لا يحملان عليه فهو واحد اذ لا ترتيب فليسب في الطبع كما للايجاب (٢) فتعرف بذلك الواحق والمحققات والمحققات . ولا تلحق وتقر الداتى منها من العرضى وكلما استكثر من هذا كان من الاصابة اقرب حيث يكون الحد الاوسط في الجملة التي حصلها ويطلبها كلية فان القياس بالكلية من مقدمته والجزئية داخله في الحكم الكلى فلذلك لا يتبع قياس لا كلية فيه . والمجد كلية فلا وجه للاصابة ويطلب الضرورى من ذلك والدائم والاكثرى ولا يشتغل بطلب ما لا يحمل على الطرفين لا بان من انه لا يتبع الموجبتان في الشكل الثاني فان كان

الطلب موجباً كلياً نظر فيما حصله وطلب شيئاً واحداً بعينه يحمل عليه المحمول
ويحمل هو على الموضوع فيسد بذلك غرضه في الموجبتين الكليتين من الشكل
الاول .

وان كان المطلوب موجباً جزئياً كفى وجود شيء واحد موضوعاً لكليهما .
وان كان سالباً كلياً طلب في تلك الجملة بما لا يلحق احدهما بل ينفي عنه شيء .
يلحق الآخر ويوجب عليه فيكون من الشكل الثاني والسلب (١) الجزئي يطلب فيه
في موضوعات الموضوع ما يسلب عنه المحمول (اوفى لواحق الموضوع ما يسلب
عنه المحمول - ٢) اوفى لواحق المحمول ما لا يحمل على الموضوع ومن هذا
يتبين ان الحدود الوسطى على ما يتفق ان تعرف بجزء التأييف الى شيء من
الشكال الثلاثة .

وما لا يتفق فهو لاحق الطرفين او المنفي عنهما او مسلوباً عن الموضوع وهو
موضوع للمحمول ولا يشتغل في المطلوب السالب بطلب ما هو ضد وما هو غير
حتى يقول مثلاً ان هذا بارد وهذا حار وهذا سماء وهذا ارض فهما غير ان .
وذلك لان المطلوب وهو الحد الاوسط يجب ان يكون شيئاً واحداً والضد
يتتبع السلب لكونه غير والغير لا يحتاج في ذلك الى الضدية فانه لولا ان الحار
ليس يبارد والسماء ليس بارض لما انتج القياس فانتج لاجل ذلك الايجاب والسلب
لا لاجل الضد وكذلك القول في قياس الخلف فان الخلف يكتسب من هذه
الاشياء باعيانها .

ويتبين من وجهين احدهما ان في الخلف قياساً اقترانياً يتم بهذه الاشياء والثاني
ان كل خلف يمكن ان يرد الى المستقيم وحدودها واحدة باعيانها وكذلك القول
في تصحيح المستتة من الشرطيات وكذلك تنظر في الاضطراب والامكان .
وما لا يطلق فانه في مادة الامكان وحدودها واحدة بعينها وتعتبر التفضية
بصفة من حيث تكون موجودة وبممكة من الجهة التي هي بها غير موجودة
في الحال ويمكن ان توجد فيما بعد فان حكم الممكن يصح في غير الموجود الذي

يصح ان يصير موجودا -

قال ارسطوطاليس في هذا الموضع ان الذى يتبين من المطلوب (١) بشكل واحد فقط اصعب مما يتبين في اشكال والذى يتبين بضرب واحد من الشكل الواحد اصعب من الذى يتبين بضروب والمطلوب الكلى (الموجب - ٢) يتبين بضرب واحد من شكل واحد اثباته صعب وابطاله سهل لان تقيضه وهو السلب الجزئى يتبين في الاشكال الثلاثة وفي ستة ضروب منها وضده وهو السلب الكلى يتبين في شكلين وثلاثة ضروب فابطاله بتسعة اوجه من ضد وتقيض واثباته بوجه واحد والكلى السالب ثلاثة في ذلك لان اثباته في شكلين فقط اعنى الاول والثاني بثلاثة ضروب منها وابطاله بوجهين احدها بضده وهو في شكل واحد والاخر بتقيضه في شكلين باربعة ضروب ثم الجزئى الموجب ثم الجزئى السالب فهو اسهلها اثباتا واصعبها ابطالا كما كان الكلى الموجب اصعبا اثباتا واسهلها ابطالا فاثبات الموجب اصعب من اثبات السالب والكلى من الجزئى لان الكلى اذا صح صح الجزئى تحته ولا ينعكس حتى يصح من اثبات الجزئى اثبات الكلى والكلى يبطل بضده وتقيضه والجزئى لا يبطل الا بالتقيض وهذا كلام مفيد وان كانت السهولة والصعوبة في البيان ليست من هذا الوجه بل من جهة اصابة الحدود الوسطى في القياسات اتى هي علل اليباقات اذا وجدها العارفون وجدوا مطلوباتهم سواء كانت في شكل او اشكال واذا فقدوها جهلوا مطلوباتهم ولا يضرهم جهلهم بما قيل في اشكال القياسات وضروبها مع اصابة الحد الاوسط ولا يفتهم معرفته مع جهله وتلك الاصابة والجهل لا تتعلق في الاتياء بمعرفة هذه المقاييس بل تعرفها النفس بالفرزة اذا وجدت السبب المعروف وتجهلها اذا جهلته سواء جعلته على صورة من هذه الصور في شكل من هذه الاشكال وضرب من هذه الضروب او لم تجعله فقد علم الناس واحتجوا على علومهم وبينوا ودلوا على صدقهم في قولهم من غير ان يكونوا عرفوا هذه الاشكال وضروبها وكذلك

(١) لا - الطالب (٢) ليس في لا

تسمى المتكلمين في العلوم الآن فيما يقولونه في معادراتهم ويكتبونه في تصانيفهم. ومسوداتهم ولا يجري في كلامهم بل ولا يخطر بيا لهم شكل من الاشكال ولا ضرب من الضروب على هيئته ولا يوقعهم ذلك عن قبول المقبول بحجته ورد الردود بردها ويصعب عليهم ما يصعب ويسهل ما يسهل من جهة اصابة الدليل ولا اصابته وذلك الدليل هو الذي سمي ههنا بالحد الاوسط ولا يعرفونه به وان عرفوه لم يخطر بيا لهم في كلامهم ولم تتوقف اذهانهم في الحكم بحسبه على ادخاله في صورة التأليف القياسي المذكور.

الا ترى انك اذا قلت كل انسان حساس وكل حساس حيوان تكون قد بينت موجبا كلياً وهو كل انسان حيوان بسهولة تشارك فيها اكثر الناس واذا قلت ان بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بطائر فبعض الحيوان ليس بطائر يساوي المطلوبان في سهولة البيان لسهولة معرفة الحدين الاوسطين في بيانها ولم تضرب في ذلك كثرة الضروب التي تبين فيها ولم تنفع واذا طلبت هل بعض الناس لا يموت وهي سالبة جزئية تعدرت عليك المعرفة به لتعذر الحد الاوسط في الانبيات والابطال ولم تنفع بكثرة الضروب التي اذا وجدت الحد الاوسط ادخلته في ايها اتفق وان لم تجده لم تنفع بها معرفة الحد الاوسط هي التي تعتبر في سهولة البيان وصعوبته لا الاشكال وضروبها.

الفصل الثاني عشر

في تحليل القياسات الداخلة في

الانكلام المتصل الى الاشكال الثنية

قد يستغنى بتحليل الكلام القياسي الى الاشكال قائل الكلام وسامعه اما انما نل فيعتبر بذلك كلامه ويتقدمه بالتحليل كما تأمله في التركيب فاذا وافق تحليله الى الاشكال التي تركيبه منها ازداد به ثقة لان الحق يتفق من جميع جهاته فاذا وجدت كلاماً قياسياً فاطلب في تحليله وتفصيله المقدماتين اولاً واعرف الكبرى والسفرى متشاركة النتيجة والمطلوب المدعى حتى ان كان هناك زيادة في الكلام

كما سبق ذكره لم يعتد بها وربما وجدت الصغرى فقط في الكلام الذي تحذف الكبرى فيه لبيانها أو حليلة فيها أو منالطة بها وربما لم تحذف فاطرح ما لا تحتاج إليه واحصر ما تحتاج إليه فانك حيث تجد احدى المقدمتين ايتها كانت تجد الحد الأوسط وتعرف المطلوب وتعرف الشكل الذي ينتجه والضروب التي تنتجه بمعرفتك المطلوب في كفيته وكميته ونسبته الى احد الحدين تعرف بذلك نسبته الى الحد الآخر لا محالة .

وربما عسر الوقوف على مقدار الزيادة والنقصان اذا سبق في الكلام المقول لزوم النتيجة الى الذهن حتى يزول الشك معا في الكلام من الزيادة والنقصان . مثل قول القائل ان اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر فينتج ان اجزاء الجوهر جواهر (١) وليس هو المنتج من هذا القول وانما ينتج ان بطلان اجزاء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر ولكن هذه نتيجة يلزمها ذلك المطلوب اما لزوم المقدم للتالي من غير بيان واما مع مقدمة اخرى محذوفة واما لما في قوة هذا القول ما يصح به ان يقلب (٢) الى قياس متع بتخيره الى هذه العبارة وهي اجزاء الجوهر يبطل بطلانها الجوهر وما يبطل بطلانها الجوهر فهو جوهر فاجزاء الجوهر جواهر وكذلك ايضا اذا قيل ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود له وان كان الحيوان موجودا له فالجوهـر موجود له فان كان الانسان موجودا فالجوهـر موجود له فاذا الانسان جوهر وهذا لازم عنه لاعلى سبيل القياس .

والسبب في هذا ان هذا القول لما كان يلزمه شيء بالاضطرار حسبوه قياسا وليس كذلك فانه وان كان كل قياس يلزم عنه شيء بالاضطرار فليس كل (٣) يلزم عنه شيء بالاضطرار قياسا وقد تقع الخدعة من جهة مشابهة التأليف لتأليف القياس من غير استيفاء شرائطه كقولنا زيد هو متوهم زيد والمتوهم زيد يمكن ان يكون ازيا ويـد يـمكن ان يكون ازيا وهذا محال فان الكبرى يجب ان

(١) لا - احواهر جواهر (٢) لا - ان فقات (٣) لا - كما -

تكون كلية حتى تنتج وهذه الكبرى ان اخذت كلية حتى تلزم عنها هذه النتيجة لا تكون صادقة لانه يجب ان تصدق وكل متوهم زيدا يمكن ان يكون ازليا وهذا كاذب فان هذا متوهم زيدا وايس يمكن ان يكون ازليا بل هو فاسد وان جعلت الكبرى بحيث تصدق كلية حتى يقال وكما هو متوهم زيدا فهو من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا فنتيجة هذا ليس ان زيدا يمكن ان يكون ازليا بل ان زيدا من جهة ما هو متوهم يمكن ان يكون ازليا .

وقيل مثال آخر هو زيد هو زيد المعنى وزيد المعنى يعدم الآن فريد يعدم الآن ويعني بقوله زيد المعنى يعدم الآن لانه اذا (سكت - ١) لم يكن زيد المعنى بالفعل موجودا وقد يقع الغلط والندعة بان تكون العبارة من القياس على جهة تقديم المحمولات فيقال الصحة غير ممكنة ولا في شيء من المرض والمرض في كل انسان فينتج ان الصحة غير ممكنة ولا في شيء من الناس فيقع الغلط بسبب العبارة من جهة ما يشترك فيه ما يحل بالاشتقاق كالمرض وما يحل بنواطة كالمرضى فانه لا يقال ان الانسان مريض بل مريض فالحل الاوسط في الحقيقة مسلوب عن الاصغر الا ان يشتق منه .

وعما ينبغي ان يراعى في الحدود ان يطلب لها اسماء مفردة فانها كثيرا ما تكون مؤلفة كقولنا كل مثل فان زواياه الثلاث مساوية لقائمتين فان المحمول فيه زواياه الثلاث مساوية لقائمتين وهي الفاظ كثيرة لو وجد بدلها لفظة واحدة كانت اسهل في التحليل وابعد من ايقاع (الغلط - ٢) وتغلط الحروف الداخلة في تصريف مثل في كذا ولكذا حيث تكون اجزاء من المحمول كقولنا في الدار زيد وربما كانت دالة على الحمل والصفة فثبت به كما تقول ان علما واحدا موجودا في الاضداد ولا تريد بذلك ان الاضداد موصوفة بانها علم واحد بل بان فيها علما واحدا .

وربما اختلف ذلك في (٣) الصغرى والكبرى مثل قولك العلم موجود في كل حكمة والحكمة موجودة للخيرا وفي الخير ففي الكبرى حرف التصريف دال على

٤ لكل والصفة وفي الصغرى جزء من المحمول ففي مثل هذا يجب ان يراعى ما هو جزء ويهمل ما هو داخل فيقال ففي الخير علم ولا يقال الخير علم وقد يكون ذلك في كلتي المقدمتين كقولنا لله وقت وانه ليس زمان يحتاج اليه فليس كل وقت زمان فله وقت يراد فيه انه مال كذا وقت وانه ليس زمان يحتاج اليه اي ليس هو في زمان ولا يحتاج الى زمان فقد قيلت اللام في المقدمتين بمعنيين حتى انتجت المحال وذلك لما لا يتيج وكذلك يجب ان تراعى ما يقال مطلقا وما يقال بشرط كقولنا غير المتاهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه وما يقال بسيط وما يقال بتركيب كقولنا الحيوان حساس وقولنا الانسان حيوان ناطق ذو رجلين وقد يصدق القول مر سلا ولا يصدق بشرط وبالعكس وربما يصدق بسيطاً وكذب مر كبا وربما يصدق مر كبا وكذب بسيطاً كما سلف ذكره واذا كرر المجد الاوسط فيجب ان يوجد المتكرر منه مع الحد الاكبر لا الاصغر - مثاله العدل خير وكل خير يعلم انه خير فالعدل (١) يعلم انه خير فان لم يوجد الخير في الاكبر لم يمكن ان يحمل لانه لا معنى لقولك العدل خير انه خير واذا عسر التحليل صار فيه التبديل مكان الاسم اسما وكان الاسم قولاً وكان القول اسماً وبديل الخير خيراً باللفظ ما سهل فان الاقوال قد يحسن منها في التأليف والعبارة ما لا يسهل تحليله وان كان في القول جزء مستغنى عنه فاطرحه ليصير اسماً مفرداً مثلاً لو كان لافرق بين قولنا ان المظنون ليس جنساً لتوهم وقولنا ان المتوهم ليس مظلوماً جاز حذف ما جنس لتفرد المظنون وخذ الابين منها واترك ما ليس بابين واذا اختلطت قياسات تحليلها فلا يجب ان تشتغل بحلها كلها الى شكل واحد بل ربما كانت من اشكال مختلفة غفل كلاهما الى ما يابق به والقياس الشرطي لا يحمل كاه الى القياسات الاقرانية بل القياس المتيج للسناء وكذلك الحلف لا ينحل كله الى الاقرانيات بل انشئ يتيج المحال ويراعى الفرق بين التوجبة العدوية وبين الاسانية البسيطة في القياسات على ما سبق القول فيه فان هذه تدخل في الضروب

المتبعة مكان للوجبة حيث لا تنتج السالبة وإذا استعملتها في الشكل الثاني كان حرف السلب في المعدولية جزءاً من المحمول في القسيتين وليس كذلك في السلب فان الحد الاوسط يتكرر دونه اعني دون حرف السلب وقد عرفت الفرق بينهما في الصدق من جهة ان السلب يصح ان يقال على موضوع موجود وغير موجود واليجاب المعدول لا يصح ان يقال الاعلى موضوع موجود لانه ايجاب والمفعلة بمعرفة الفرق بينهما في القياس هي من جهة التكرار في الحد الاوسط حيث يتكرر حرف السلب في المعدولية ولكونه جزءاً من المحمول الموجب ولا يتكرر في السالبة لكونه داخلاً على الاوسط لاجزأ منه -

فهذه النواتج يستعملها وبامثالها في اعتبار الكلام المقول الجارى بين الناس في عباراتهم اذا اراد المتبر تحليله الى القياسات ليعتبر مواضع الصدق فيه من غيرها والتحقيق من التحريف وما اقل ما يستعمل الناس في مقاضاتهم عبارة تحرى على النمط القياسي المذكور حتى ان صاحب الكتاب الذي هو ارسطو لم يستعمل ذلك في كلامه في كتبه اما لصعوبته واما لقرابته واما لانه لا حاجة اليه بل اقوله لجميع ذلك فان الذهن السليم يتقد مواضع التحريف والتحريف (١) والزيادة والنقصان.

وبالجملة الخروج عن سنن البيان في اول تأمله من غير حاجة تدعوه الى التفصيل والتحليل الذي يرد الكلام الى صور الاشكال وضروبها كما يستغنى السامع المطبوع بذوقه في معرفة (٢) للمستوى والمزحوف من الشعر عن رده الى مجوار العروض خصوصاً اذا قصد القائل التحقيق في البيان والإيضاح في الالهام فاما ان قصد السر والاضمار والتعريج عن سنن التفهيم والبيان كما يقصد في الانغاز والاشارات فربما كان في اعتباره حاجة الى هذا التحليل والتفصيل للاعتبار والانتقاد بحذف الزائد من الكلام والحاق المضمر والمحذوف فاما في الكلام التام فلا .

(١) كد في الاصلين ولعله مكرر - (٢) لا - معنى :

الفصل الثالث عشر

في استقرار النتائج ونتاج

الصادق من الكاذب

المقاييس التي تنتج الكليات تنتج الكلي الموجب والسالب والجزئي والجزئيات التي تحتها وعكسها المستوى وعكس النقيض لها اعني الكلي الموجب وما تحتها لكنها تنتج الاول بالذات واولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل الزوم وقد سبق القول في عكس النقيض وهو ان يجعل مقابل المحمول بالايجاب (١) او السلب موضوعا ومقابل الموضوع محولا والتي تنتج الجزئية الموجبة تجمع الى ما ينتج عكسه وعكس قضيضه والسالبة الجزئية (٢) لا تستتبع شيئا لانها لا تنعكس والقياس الكلي في الشكل الاول اذا قام بالفعل على الحد الاصغر قام بالقوة على كل ما يشاركه تحت الاوسط اعني على كل (٣) موضوع مثله تحت الاوسط وعلى كل موضوع للاصغر واذا احضرت هذه الموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى كأنها القياس الاول او شيء منه فالوجه الاول نتيجة مع نتيجة والثاني نتيجة تحت نتيجة واما في الشكل الثاني فلا تستتبع النتيجة ما معها لان الاكبر بالفعل غير قول على الاوسط .

واما القياسات الجزئية فلا تستتبع نتائجها ما تحتها (٤) ولما كان القياس بجزء من قضية شرطية هو مقدمها والنتيجة تاليها وجب من وضع المقدم وهو صحة القياس بصدق مقدماته وصواب تأليفه ان تكون النتيجة صادقة لامحالة وليس يجب برفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد التأليف كذب النتيجة لامحالة بل قد يمكن ان تكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لالان المقدمات اوجبت ذلك الصدق بل الصدق وجب في القضية التي هي النتيجة لذاتها ان كانت من الاوليات او بمقدمات اخرى صادقة والمقدمة الكاذبة اما ان تكون كلية واما ان تكون جزئية والكلية اما ان تكون كاذبة بالكل وهي التي يصدق ضدها او كاذبة في البعض وهي التي

(١) لا - والسلب (٢) لا - الكلي (٣) لا - على كلي (٤) لا - لا تحتها .

يصدق تقيضها دون ضدها ولا تخلو الكاذبة في الشكل الاول من ان تكون
 اما احدى المقدمتين او كليتهما فان كانت احدهما وكانت الكبرى وكانت كاذبة
 بالكل والقياس كلياً امتنع ان تنتج صادقة وذلك لان ضدها صادق وينتج ضد تلك
 النتيجة صادقة ولا يجتمع الضدان على الصدق - وان كانت الصغرى هي الكاذبة
 بالكل امكن ان تنتج صادقة كقولنا كل - ج ب - وكل - ب ا - ويكون -
 ب و - ج - كنوعين (١) تحت جنس هو - ا - ولا شيء من - ج ب - هو الحق
 واحد ضدها وهو ان كل - ج ب - فانتهى كل - ج ا - وكذلك ان كانت -
 ا ب - مقدمة سالبة و - ا - جنس غريب عن جنس - ج ب - (فلا يقال على
 احدهما ولا احدهما على الآخر فاذا كذب ان كل - ج ب - صادق ولا شيء
 من - ب ا - انتج حقا وهو انه ليس شيء من - ج ا - واما ان اخذت الكبرى
 كاذبة في البعض او كليهما كاذبتين في الكل او في البعض جاز ان تنتج صادقة
 مثال الكاذبتين في الكل كل انسان حجر وكل حجر حيوان ينتج كل انسان
 حيوان وايضا كل حجر انسان ولا شيء من الناس بحيوان ينتج لا شيء من الحجر
 حيوان ومثل الصغرى الكاذبة في الكل والكبرى الكاذبة في البعض كل غراب
 فرس وكل فرس اسود وينتج كل غراب اسود او كل غراب فرس ولا شيء
 من القرس بابيض فلا شيء من الغراب ابيض ومثال الكاذبتين في البعض كل
 انسان ابيض وكل ابيض حيوان ينتج كل انسان حيوان او كل انسان ابيض
 ولا شيء مما هو ابيض فرس ينتج فلا شيء من الانسان فرس - ومثال ما الكاذبة
 فيه احدا هما ولكن الكبرى ولكن (٣) بالبعض قولنا كل غراب اسود وكل
 اسود حيوان ينتج كل غراب حيوان وايضا كل تلج ابيض ولا شيء من
 الابيض حيوان فلا شيء من التلج حيوان - ومثل ما الكاذبة فيه الصغرى بالبعض
 والكبرى صادقة قولنا كل شيء انسان وكل انسان حيوان فكل شيء حيوان
 وايضا كل انسان ابيض ولا شيء من الابيض غراب فلا شيء من الانسان غراب -
 واما اذا كان القياس ينتج الجزئى فقد تكون النتيجة صادقة كيف كانت المقدمات

(١) ٦ - نوعين (٢) ليس في لا - (٣) لا - ولكن

ولكن الصغرى صادقة والكبرى كاذبة في الكل كقوله بعض الابيض تلج وكل تلج حيوان فبعض الابيض حيوان وايضا بعض الابيض انسان ولاشئ من الناس حيوان فليس كل ابيض حيوان - ومثاله والكبرى كاذبة في البعض قولنا بعض الناس ابيض وكل ابيض كاتب فبعض الناس كاتب وبعض الناس ابيض ولاشئ من الابيض كاتب فليس كل انسان كاتب .

ومثاله والكبرى صادقة والصغرى كاذبة في الكل قولنا بعض الابيض غراب وكل غراب حيوان فبعض الابيض حيوان او قولنا بعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حجر فليس كل ابيض حجرا ومثاله وكلتا هما كاذبة لكن الصغرى في الكل والكبرى في البعض قولنا بعض الاسود ابيض وكل ابيض حيوان فبعض الاسود حيوان او قولنا بعض الاسود ابيض ولاشئ من الابيض حيوان فليس كل اسود حيوانا ومثاله وهما كاذبتان في الكل قولنا بعض الابيض عدد وكل عدد حيوان فبعض الابيض حيوان وبعض الابيض غراب ولاشئ من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوانا .

وفي الشكل الثاني يجمع الصدق من الكاذبتين والكاذبة الواحدة كيف اتفق اما في القياسات الكلية فان السالبة الكلية والموجبة الكلية تتجان في اى موضع اتفق فاذا صدق في وضع وغير فصيرت السالبة موجبة او الموجبة سالبة كان كذبا وانتج النتيجة بعينها ، واما اذا كانت احدهما صادقة والاخرى كاذبة بالكل حتى يكون الحد الاوسط فيه جنسا للطرفين كقوله كل فرس حيوان ولاشئ من الناس حيوان فلاشئ من القرس انسان وبين ان الكذب في ايها كان جاز وكذلك ان كانت الكاذبة منها كاذبة في البعض وهى سالبة كقوله (١) لاشئ من الابيض حيوان وكل غراب حيوان او موجبة كقوله (١) كل ابيض حيوان ولاشئ من القمار حيوان فلاشئ من الابيض فار وكذلك ان كذبتا جميعا في البعض كقوله كل اسود حيوان ولاشئ من الابيض حيوان .

واذا كانت القياسات تنتج (٢) الجزئى والصغرى جزئية وموجبة صادقة والكبرى

سالبة كاذبة في الكل كقولاك بعض الابيض حيوان ولا انسان حيوان فينتج ليس بعض الابيض حيوان وتجعل الكبرى موجبة كاذبة في الكل والصغرى سالبة جرتية صادقة كقولاك ليس بعض الانسان طائرا وكل كاتب طائر ينتج ليس بعض الانسان كاتبا وتجعل الصغرى موجبة كاذبة والكبرى سالبة صادقة كقولاك بعض الحجر حيوان ولا شيء من الذهب حيوان ينتج ليس كل حجر ذهبا ولتجعل الكبرى موجبة صادقة والصغرى سالبة كاذبة كقولاك ليس بعض المشاء حيوان وكل انسان حيوان فليس بعض المشاء انسان ولتجعلها جميعا كاذبتين والكبرى سالبة فيكون المثال فيها بعض الحجر حيوان ولا شيء من الناس حيوان (١) فليس بعض الحجر انسانا وان جعلنا الكبرى موجبة فالمثال ليس بعض الماس حيوانا وكل حجر حيوان فليس بعض الناس حجرا واما في الشكل الثالث فينتج الصادق من كاذبتين ومن كاذبة مع صادقة كيف اتفق كقولاك كل حجر مشاء وكل حجر انسان ينتج فبعض المشاء انسان وان جعلت الكبرى سالبة كقولاك كل غراب ابيض ولا شيء من الغراب حيوان فليس كل ابيض حيوان وكذلك ان كانتا كاذبتين في البعض كقولاك كل انسان كاتب وكل انسان ابيض فبعض الكاتب ابيض ومثال الصادقة صغرى مع الكاذبة بالكل سالبة كبرى قولنا كل غراب اسود ولا شيء مما هو غراب حيوان فليس كل اسود حيوان ومن وجبتين والكبرى كاذبة في الكل (كل غراب حيوان - ٢) وكل غراب ابيض فبعض الحيوان ابيض وبالعكس ومثال صغرى صادقة مع كبرى موجبة كاذبة في البعض كل انسان ذورجلين وكل انسان ابيض فبعض ذى الرجلين ابيض وان عكست الصديق انعكس الترتيب وان جعلت الكبرى سالبة فمثاله كل انسان ذورجلين ولا واحد من الماس ابيض فليس كل ذى رجلين ابيض وان جعلتها الصغرى فمثاله كل انسان ابيض ولا شيء من الانسان فرس فليس كل ابيض فرس .

واما في اقياسات النتيجة للجريئات فاقول انها الحدود من الكليات ولا تجد

الجزئي كاذبا في البعض بل في الكل وفي القياسات المؤلفة من الجزئيات والكميات تنقل اليها الحدود من الكميات .

فتبين من جميع ما قيل ان النتيجة الصادقة قد تكون من مقدمات كاذبة كما ان وضع التالي بعينه قد يكون مع ارتفاع المقدم في القضايا الشرطية والنتيجة الكاذبة لا تكون مع صدق المقدمات كما ان ارتفاع التالي لا يصح ان لا يقع معه المقدم والمقدمات الصادقة تلزمها ضرورة نتيجة صادقة كما ان وضع المقدم يلزمه التالي وكذب المقدمات لا يلزمه كذب النتيجة كما ان رفع المقدم لا يلزمه رفع التالي والقرينة بمقدما تها مقدم في القضية الشرطية والنتيجة تاليتها كما قيل .

الفصل الرابع عشر

في بيان الدور وعكس القياس (١)

بيان الدور ان تؤخذ النتيجة وعكس احدى المقدمتين فتنتج المقدمة الثانية مثل قولك كل - ج ب - وكل - ب ا - فينتج كل - ج ا - فان اخذت كل ج ا - وكل - ا ب - انتجت كل - ج ب - وان اخذت كل - ب ج - وكل ج ا - انتجت كل - ب ا - .

ويحتاج ان تكون المقدمة التي تضاف الى النتيجة منعكسة على كنهها مثل كل ج ب - وكل - ب ج - وهذا العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة فالعكس فيه ان يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون وجودا في كل ما ليس موصوفا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث يكون الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موصوفا بالموضوع ومثال هذا السلب قولك لا شيء من الجواهر يعرض فيعكس العكس الذي يخص هذا الموضوع فما ليس يعرض فهو جوهري وهذا بالحقيقة لازم العكس (٢) اول شيء مما هو (الـ ٣) متعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس بمتعلق الوجود بالغير فهو له الاول ايضا يلزمه هذا مما له اذا كان لا شيء من - ب ا - وعكس لا شيء من - ا ب - على ان كلما ليس - ا - فهو - ب - فيلزم ان كل ما ليس

(١) لا - الدور والقياس (٢) لا - والعكس - (٣) من قط - ب

ب - فهو - ا - والا فليكن بعض العيس - ب - ليس (١) - ا - وكل ما ليس - ا
 فهو - ب - يلزم ان بعض ما ليس - ب - فهو - ب - هذا خلف فاذن اذا
 وجد هذا اللازم يلزم عكس مقدمة فهو يلزم المقدمة ايضا - واما الجزئية السالبة
 كقولنا ليس بعض - ج - ا - فانما (٢) يعكس ان كل ما ليس بعضه - ا فهو - ج -
 فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون الاخرى كانت هي التي تنضم الى
 النتيجة في انتاج الاخرى ولا تتكافى فالضرب الاول من الشكل الاول انه
 مقدمته (٣) انعكست انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى لكن ان كانت المنعكسة
 كبرى بقيت كبرى في القياس الثاني او صغرى بقيت صغرى في القياس الثاني
 فان كانت الصغرى سالبة كقولنا ولا شيء من - ب - ا - فينعكس العكس
 الذي يخص هذا الموضع ان كل ما ليس - ا - فهو - ب - فتأخذ النتيجة فتحوله
 من السلب الكلي الى العدول فنقول كل ب - هو - ج - فليس - ا - وكل
 ما ليس - ا - فهو - ب - ينتج كل - ج - ب .

واما لنتاج الكبرى فسهل بان نعكس الصغرى فيكون كل - ب - ج - ولا شيء
 من - ج - ا - واما القياسات المنتجة للجزئية فيبين ان الكبرى لا يمكن ان تنتج
 من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن من الموجبتين هكذا بعض
 - ج - ا - وكل - ا - ب - بعض - ج - ب - وفي الموجبة والسالبة لا يمكن ان
 الصغرى تكون سالبة جزئية ولا تنتج واما في الشكل الثاني فان الموجبة من
 للمقدمتين لا يمكن ان تنتج دورا بنحو انتاج السالبة بل بنحو تذكره لان القياس
 حيثئذ يكون من سالتين فلا ينتج البتة وخصوصا موجبة واما السالبة فلا يخلو اما
 تكون صغرى او كبرى فان كانت السالبة كبرى والقياس كلي والنتيجة سالبة
 كلية فاذا عكست (٤) الصغرى الموجبة الكلية وقرتها (٥) بالنتيجة انتج السالبة
 الكبرى بالشكل الاول واما ان كانت السالبة هي الصغرى فلا يمكن الا ان تعكس

(١) قط - ليس ليس (٢) قط فربما (٣) كذا ولعله ان مقدمته ان انعكست
 (٤) لا - انعكست (٥) لا - قرتهما .

الكبرى والنتيجة معا ترجع الى الشكل الاول فينتج حينئذ عكس الصغرى ثم تعكس فان كان ليس من شرط بيان الدور ان يعكس فيه الا عكس واحد فليس هذا من بيان الدور وان كان بيان الدور ثم (١) باء عكوس كانت في تلك المقدمات اولوازم لها باعياها فهذا بيان الدور .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي صغرى فيحتاج الى الشرط الذي يخص السالب مثاله كل - ج - ا - ولا شيء من - ب - ا - فلا شيء من - ج - ب - .
ثم نقول كل ما هو - ج - فليس - ب - وكل ما ليس - ب - فهو - ا - فكل - ج - ا - فهذا انما يتبين باخذ لازم الكبرى ولازم النتيجة اذا كانا بالشرط المذكور من غير عكس فيجوز ان يسمى هذا بيان دور ويجوز ان لا يسمى على ما قلنا .

واما اذا اريد انتاج الموجبة وهي كبرى فيحتاج ان تعكس النتيجة العكس الذي يخص هذا الموضع حتى يضاف اليه لازم الصغرى اذا كانت بالشرط المذكور مثاله اذا كان القياس لاشيء من - ج - ا - وكل - ب - ا - فلا شيء من - ج - ب - فنقول ما هو - ب - فليس - ج - وكل ما ليس - ج - فهو - ا - فكل - ب - ا - فهذا ايضا في كونه بيان الدور على ما قيل في غيره فيفارق هذا الشكل الشكل الاول من هذه الجهة وهو انه في انتاج السلب انما يوجد لازما السالبتين او يوجد عكس النتيجة ولازم مقدمة واحدة ومن غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات هكذا امكن بيان الدور واما ان كانت الصغرى جزئية فلا يمكن ان يبين منها ومن النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة وعكس الكبرى ان تتبين هي في الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن لانه لا قياس من جزئيتين ولكن يتبين على النحو الذي بينا لغيره واما في الشكل الثالث فلا يمكن ان تتبين فيه كالية البتة لان النتيجة الجزئية مع عكس مقدمة كيف كانت لاتنتج الاجزئية .

واما الجزئية فان كانت كبرى والنتيجة موجبة مثل قولنا كل - ج - ب - وبعض

ج ا - فيمكن لا اذا عكسا قلنا كل - ج - ب وبعض - ب ا - انتج بعض
ج ا - وان كانت صغرى لم يمكن لا اذا أخذنا ان بعض - ب ا - واضفنا اليها
عكس الكبرى وهو كل - ا ج - انتج لا المطلوب ولكن عكسه فان اختلط
موجب فسالب والموجبة كلية امكن انتاج السالبة لانه قول ليس بعض - ج ا
وهو النتيجة وتضيف اليها عكس الصغرى وهو كل - ج ب - ينتج ليس بعض
ب ا - فان كانت الكلية هي السالبة لم يمكن ان تنتج الصغرى الجزئية الموجبة من
سالبتين الا ان تنعكس السالبة على النحو المذكور فتقول بعض - ج - ليس - ا -
وكل ما ليس بعضه او كله - ا - فهو - ب فتقول بعض ج ب - قد بان
ان البيان الدورى في الشكل الاول لوجبات لا يخرج من الشكل الاول
حقيقة ولا خيالا .

واما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كأنه من
الثالث لانك قلت المقدمة السالبة فتقول كل ما لا يوجد فيه - ا - يوجد فيه
ب - فجعلت - ا - وب - محولين معا واما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل
الاول عند التحصيل وان كان في الشكل الثاني واما على الوجه الذي تخيل
الشكل الثالث واما في الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقى كله منه
واما المخيل فكان في غيره منه فكيف فيه وما كان من الشككين الآخرين انما يتبين
بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا
واما معدوما اذا اخذ بيان الدور اتم النتيجة (١) وعكس المقدمة واما عكس
القياس فهو ان يأخذ مقابل النتيجة اما قضيضها او ضدّها ويضاف الى احدى
المقدمتين وينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة ان مقابل النتيجة اذا اخذ
مع احدى المقدمتين ابطال الاخرى والا فان كانتا ثابتتين فالنتيجة لا تبطل
الا ان اخذ المقابل بالتضاد والتناقض مختلف .

فلنضع في الشكل الاول ان كل - ج ب - وكل - ب ا - فكل - ج ا - فان

قلنا لا شيء من - ج - ا - وكان كل - ب - ا - انتج لاشئ من - ج - ب - وكان (١)
كل - ج - ب - فأخذ المضد انتج ضد الصغرى فان اخذنا القيقض انتج قيقض
الصغرى وكله من الشكل الثاني واما ان اضفنا اليها الصغرى قلنا اولاً لاشئ من
ج - ا - (٢) وكل - ج - ب - انتج من الثالث انه ليس كل - ب - ا - وكذلك لو قلنا
لا كل - ج - ب - فاذا لاسبيل الى انتاج مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاماً
ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث ولنضع ان - ج - ب - ولا شيء
من - ب - ا - فلا شيء من - ج - ا - وتأخذ مضاده وهو ان كل - ج - ا - وكان
لا شيء من - ب - ا - ينتج ضد الصغرى وتأخذ قيقضه فينتج قيقض الصغرى وذلك
من الثاني فان اخذنا مع النتيجة المقلوقة الى المضاد او المناقض الصغرى انتج
قيقض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى الجزئية فحينئذ
ان انعكست النتيجة الى التناقض بطلنا معا وبالتضاد لم يبطل شيء فلنضع ان بعض
ج - ب - وكل - ب - ا - فبعض - ج - ا - فتعكس النتيجة الى السالب المناقض
انه ليس شيء من - ج - ا - فكل - ب - ا - ينتج قيقض الصغرى او نضيف
اليها الصغرى فينتج ليس كل - ب - ا - فان اخذنا بالمضادة وهو ان (٣) ليس
بعض - ج - ا - وكان كل - ب - ا - انتج ليس بعض - ج - ب - وهذا لا يبطل
ان بعض - ج - ب - او الصغرى قلنا ليس بعض - ج - ا - وبعض - ج - ب -
كانتا جزئيتين ولم ينتج التأليف من جزئيتين ولنضع ايضاً بعض - ج - ب -
ولا شيء من - ب - ا - فلا كل - ج - ا - .

وتأخذ قيقضه فنقول كل - ج - ا - وبعض - ج - ب - فبعض - ب - ا - وهو
قيقض الكبرى او نضيف اليها الكبرى فيكون كل - ج - ا - ولا شيء من - ب - ا -
ا - ينتج قيقض الصغرى .

واما اذا اخذنا المضد فلا ينتج لانا قلنا بعض - ج - ا - ولا شيء من - ب - ا -
انتج ليس بعض - ج - ب - وهذا لا يبطل قولنا بعض - ج - ب - واذا اضفناها

الى الصغرى لم ينتج .

قال واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يؤخذ مقابل النتيجة مع الصغرى ليبطل الكبرى بان ينتج ضدها بل بان ينتج تقيضها لان القياس حينئذ ينقصد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلى واما مع الكبرى فان عكست النتيجة بالمضادة انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت تقيض الصغرى لان القياس يكون من الشكل الاول (١) ولا يمنع ذلك هناك فلتكن الكبرى موجبة مثل ان لاشيء من - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - ا - وبعض - ج - ب - ا - فقلنا لاشيء من - ج - ا - انتج في الحالين انه لا كل - ب - ا - فان اخذنا كل - ج - ب - وكل ب - ا - انتج كل - ج - ا - فان اخذنا - بعض - ج - ب - وكل ب - ا - انتج بعض - ج - ا - ثم فلتكن الكبرى سالبة مثل ان كل - ج - ا - ولا شيء من - ب - ا - ولناخذ ا ما كل - ج - ب - ا - وبعض - ج - ب - ا - ونقول وكل - ج - ا - انتج في الحالين بعض - ب - ا - وهو تقيض الكبرى لاضدها وان اخذنا مع عكس النتيجة الكبرى قلنا كل - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - او (٢) قلنا بعض - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج بعض - ج - ليس - ا - فهذا هو تفصيل ذلك وان كانت الصغرى جزئية فلا يبطل شيئا من المقدمتين اخذ ضد النتيجة وليعتبر بمثل ما اعتبر في الشكل الاول .

وا اما بالتناقض فيبطل كليهما (٣) بالتناقض فليوضع بعض - ج - ا - ولا شيء من ب - ا - فليس بعض - ج - ب - فان قلنا بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى ومع الكبرى ينتج ليس بعض - ج - ا - ولا يبطل ذلك قولنا بعض - ج - ا - (فان قلنا كل - ج - ب - وقلنا بعض - ج - ا -) انتج بعض - ب - ا - وهو تقيض الكبرى او قلنا كل - ج - ب - ولا شيء من - ب - ا - انتج لاشيء من - ج - ا - وهو تقيض الصغرى (٥) ولنضع لا كل - ج - ا - وكل - ب - ا - فان اخذ ضد النتيجة وهو بعض - ج - ب - لم ينتج مع الصغرى وانتج مع الكبرى بعض - ج -

(١) لا - اشكل الثالث وذلك لا ينتج الاول (٢) لا - وقلنا (٣) لا - كليتها .

(٤) ليس في لا (٥) زيادة في لا - وانتج مع الكبرى .

١ - ولا يبطل بهذا قولنا لا كل - ج ١ - واما ان اخذنا التقيض قلنا كل - ج ب ولا كل - ب ١ - ابطال الصغرى بالتقيض او قلنا كل - ج ب - ولا كل - ج ١ ابطال الكبرى بالتقيض واما في الشكل الثالث ان اخذ ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة لانه مع الصغرى يكون على صورة الشكل الاول ومع الكبرى على صورة الشكل الثاني وكبراه فيهما جزئية واما ان اخذ تقيض النتيجة كان عكسه كلياً اما موجبا ان كانت الكبرى سلبية او سالبا ان كانت موجبة فينتج لانه حيث يكون مع الصغرى يكون من موجبتين على صورة الشكل الاول وكبراه كلية وحيث يكون مع الكبرى على نظم الشكل الثاني يكون مع كليتين موجبة وسالبة فينتج لا محالة فان كانت المقدمتان كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول والثاني كلية وان كانت احدهما جزئية وكانت صغرى انتج تقيض كل واحدة منهما لان الجزئية اذا اخذت مع تقيض النتيجة انتجت جزئياً يناقض الكلي منهما وان لم تؤخذ هي بل الكلية انتجت كلية تناقض الجزئية وفي الحالين يكون مقابل ما لم يؤخذ مع عكس النتيجة على هذا النحو وذلك تضاد فقد اجتمع من هذا كله ان انعكاسات قياسات الشكل الاول تكون الى الثاني والثالث لكن ان اريد ابطال الكبرى كان من الثالث او الصغرى كان من الثاني والثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث والثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول .

الفصل الخامس عشر

في قياس الخلف

قياس الخلف يكون من وجه مشابه لعكس القياس لانك تأخذ تقيض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة وتبطل مسلماً ما لكنه يخالفه بان عكس القياس انما يكون دائماً اذا كان قبله قياس مقرراً (١) للصغرى والكبرى ونتيجة حدثت عنه بالفعل ثم عقد قياس آخر لا يبطل شيء معلوم .

واما الخلف قياس مبتدأ لا يدري بعد ما ينتج حتى ينتج محالا ولا يلزم ان يتقدمه قياس وان اتفق لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن صح لنا ان كل - ب ا - بتوسط - ج ا - ليس ان اخذنا مقابل النتيجة واضفناه الى الصغرى بطلت (١) الكبرى اولى الكبرى بطلت (١) الصغرى كل هذا عكس القياس فلواتا ابتدأنا قلنا ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا - صادق وكان مسلما ان كل - ب ج - فينتج ان ليس كل - ج ا - وكان حقا ان كل - ج ا - هذا خلف اذلا يمكن ان يكون كل - ج ا - وليس كل ج ا - فاذا قولنا ليس كل - ج ا - كذب ولزم عن قياس احدى مقدمتيه كاذبة ولكن ليست المسئلة وهي ان كل - ب ج - فهي اذا المشكوك فيها وهي ليس كل - ب ا - فاذا كل - ب ا - .

والمطلوبات الاربع كلها الا الكلي الموجب يمكن ان تبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيتين من الشكلين الآخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين صدق قولنا كل - ب ا - يكذب (٢) نقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - قلت ان كان قولنا كل - ب ا - كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل - ب ا - صادق ويحتاج ان ينتج من هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسئلة نتيجة بينة الاستحالة وتلك المقدمة لا تشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يجوز ان تكون صغرى (الاول - ٣) لانها سالبة ولا كبرى لانها جزئية - واما ان اخذت المضد بدل القبيض امكن بان تجعله كبرى ولكن اذا انتج محلا لزم انه كذب ولم يلزم ان ضده صادق لان المضدين قد يكذبان معا في المواد المحكمة كما قيل فم تنفع في انتاج المطلوب .

واما السالبة الكمية فتبين في الشكل الاول بان يؤخذ نقيضها وهو الموجبة الجزئية وتضاف اليها كبرى فتنتج محالا ولا يمكن ان تجعل المضادة صغرى فتكون الكبرى جزئية فالسالبة الكمية تبين في الشكل الاول بادخال مقدمة هي كبرى لا غير .

واما الموجبة الجزئية فاما اذا اخذنا تقيضا وهي السالبة الكلية لم يمكن ان نضيف اليها في الشكل الاول مقدمة الاصغرى لتنتج المحال واما السالبة الجزئية فاذا اخذنا تقيضا في الشكل الاول صلح صغرى وكبرى معالانه كلى وموجب وفي الشكل الثاني اما الكلية الموجبة فانه اذا اخذ تقيضا وهو سالبة جزئية لم يمكن الا ان تضاف اليها كبرى كلية موجبة - واما الكلية سالبة فانه اذا اخذ تقيضا لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية واذا اخذ الضد ثبت بالقياس بطلانه ولكن لم يثبت صحة ضده واما الجزئية الموجبة فتقيضا يمكن ان يضاف اليه في هذا الشكل كبرى وصغرى - واما الجزئية السالبة فتقيضا يمكن ان يضاف اليه كبرى وصغرى لان تقيض الجزئيتين معا يكون كلية والكلية تصلح في الشكل الثاني صغرى وكبرى معا كيف كانت سالبة وموجبة واذا اخذ الضد في هاتين فابطل لم يجب ان يثبت صحة الضد ولكن لم تصلح الاصغرى وفي الشكل الثالث اما الكلية الموجبة فانها اذا ثبتت بالخلف واخذ تقيضا لم تصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فتقيضا يصلح كبرى وصغرى لانها موجبة وجزئية فتكون سالبة في الطرفين 'يها كان واما الجزئية الموجبة فتقيضا اذا اخذ لم يصلح الا كبرى واما الجزئية السالبة فتقيضا يصلح فيه كبرى وصغرى فاذا الموجبة لانتين الا باضروب التي كبرها سالبة هي تقيض النتيجة واما السالبة فتبين بوجهين من الشكل الثالث والحال في الضد هاهنا انه اذا بطل لم تثبت صحة ضده كما في غيره و'لفرق بين المستقيم والخالف ان المستقيم يقصد فيه القياس في اول الامر نحو الشيء الذي يريد ان يبينه فيقيس عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده ويثبت وبين خصمه واما الخالف فانه يقصد فيه في اول الامر ان ينتج شيئا غير المطلوب ذلك (١) الشيء بين الكذب اما على الاطلاق او عنده وبينه وبين خصمه فانتجين كذبه عاد وانتج كذب ما هو سببه فانتج صدق تقيض ذلك وايضا فان ان يقيم اما ان يخذله المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات وفي الخالف واحد

المقدمتين من تلك الجملة والاخرى بقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في القياس المستقيم غير بيينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان النتيجة توضع ولا ويوضع بقيضها واذا كان الخلف مؤثما من بقيض المطلوب ومن صادقة تنتج محالا فانك ان عكست اقياس فاخذت بقيض المحال وقرنته بالصادقة انتج لك بقيض الثانية المشكوك فيها وهو المطلوب واذا كان القياس الاقراي الذي في قياس الخلف في الشكل الاول فان قياسه المستقيم يكون من الثاني والثالث ان كان المطلوب سالبا ومن الثالث ان كان موجبا مثاله ان كنت ارد ان نين انه لا شيء من - ب - ا - فاخذنا بقيض هذا وهو ان بعض - ب - ا - فلا بد من ان تكون هذه صغرى في الشكل الاول والتي تضاف اليها اما قولنا وكل - ا - ج - او لا شيء من - ا - ج - حتى ينتج المحال فان انتج موجبة فكان بعض ب ج - واخذنا بقيضه ليرد الى الاستقامة كان بقيضه لا شيء من - ب ج - وكل - ا - ج - كان من الشكل الثاني وان كان انتج - ا - ب - فكانت ليس كل - ب ج - وكان بقيضه كل - ب ج - واضفنا اليه لا شيء من - ا - ج - كان ايضا من الشكل الثاني .

واما ان كان المطلوب سالبة جزئية واخذنا بقيضه وهي السكبة الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة وكبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليه صغرى موجبة جزئية او كلية فان النتيجة تكون موجبة ونقيضها سالبة كلية واه اسالبة جزئية وجميع ذلك يتبين بانتراض بقيض النتيجة بالصغرى على تأييد الشكل الثالث الا ان يكون المقيض صغرى جزئيتين وسكن التنتي هذا لان المستقيم بيان السبب في الشكل الثاني د ثم ريس (في التنت -) بدائهم (لان بقيضه سالبة جزئية ولا تصح في الشكل الاول صغرى ولا كبرى - ٢) واما السوجب انكلي مثل قولنا كل - ب - (٣) انه لا يمكن ان يتبين بالخلف في الشكل الاول واما الجزئية فيتبين في الشكل الاول وذلك باخذ بقيضه ولا يمكن ان يكون بقيضه الا كبرى الاول لانه سالبة كلي فلا يمكن ان يبين بعكس اقياس الا من

الصغرى وتقيض النتيجة وذلك في الثالث فالواجب في هذا الباب لا يمكن رده
الى الشكل الثانى بالاستقامة واما الشكل الثانى فاذا عكس قياسه رجع الى
الشكل الاول في كل موضع اما الكلى الموجب فلانه يكون قد أخذ في الخلف
تقيضه فصار صغرى فيحتاج الى ابطال الصغرى وقد بان ان ذلك في الشكل الاول
وكذلك الكلى السالب لان تقيضه ايضا لا يكون كبرى واما الجزئى الموجب فان
تقيضه يصلح كبرى وصغرى فيصلح في الاول والثانى والثالث وكذلك الجزئى
السالب فان جميع قياساته يمكن ان تعكس الى الاول والخلفان المتجان للجزئى
يمكن ان يعكسا ايضا الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجباته تتبين كلها في
الاول وسالباته تتبين في الاول والثانى اما الموجبتان فان تقيضهما يكون في قياس
الخلف كبرى لاحالة فييطان بالشكل الاول واما السالبتين (١) فان تقيضهما يكون
صغرى وكبرى مما فيمكن ان يظلا في الثانى ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان
القياس الخلفى مشارك للستقيم يرجع احدهما الى الآخر ولا يخرج عن ذلك القياسات

الفصل السادس عشر

في اتحياسات من مقدمات متقابلة

والصادرة على المطلوب الاول وفي وضع

ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب

قد يؤلف القياس من مقدمتين متقابلتين (١) (٢) متضادتين او متناقضتين بحيلة
في اللفظ تخفى ذلك مثل تبديل الاسماء المترادفة بعضها ببعض كأنجر بالعقار او باخذ
جزئى في موضع كليه كالانسان في موضع الحيوان فيحكم على احدهما بحكم وعلى
الآخر بوضده او تقيضه وهما واحد في الحقيقة او كواحد فتقابل المقدمتان حيث
يحكم في احدى المقدمتين على حد بما يرفع الحكم عنه في الاخرى وهو الذى يكون
حلى الحقيقة من قضيتين متقابلتين وقد يكون كذلك بحسب الظن حيث يكون
الحكم فيهما بشيئين حكمهما واحد في الحقيقة وهما ليس بواحد في المعنى او يكون
الحكم بشيئين مختلفين وحكمهما واحد في الظن لا في الحقيقة فيقال لجميع ذلك قياس

(١) كذا (٢) لا - او - هيا ونيا يليه -

من متقابلتين لكن الحقيقي منه هو الاول ويسعمل في الجدول كثيرا لتبكيث المناظر حيث يسلم منه قولاً ثم ينتج قضيضه من اصول اخرى يلزم بها اناجا لوتسلياً ثم ينتج من ذلك التسلم (والمنتج - ١) ان الشيء ليس هو هو والمتقابلات في اللفظ اربع كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا واحد بعض ولا بعض وهي الحقيقة ثلاثة لان بعض ولا بعض لا تقلل فيها والقياس من متقابلتين لا يمكن في الشكل الاول لا الموجب منه ولا السالب لان الموجب انما ينتج من موجبتين واحدى المتقابلتين في هذا سالبة لاحالة والسالب انما ينتج من ايجاب وسلب يقال على شيئين ما حدان في قضية هي النتيجة والايجاب والسلب هاهنا شيء واحد وعنه والواسطة التي في الشكل الاول (٢) لاتعمل على كلا الحدين بالايجاب والسلب واما في الشكل الثاني فانه يمكن حيث يوخذ الموضوع كشيئين والمحمول واحداً وفي الثالث ان يوخذ المحمول كشيئين والموضوع واحداً وفي الشكل الثاني ان اخذنا متضادتين جاز وضع ايها اتفق صغرى وكبرى وان اخذنا متناقضتين جعلت الكبرى الكلية موجبة كانت او سالبة اذا كان الطرفان شيئاً واحداً بالفعل او بالقوة او يكون احدهما نوعاً وجزئياً تحت الآخر كما قيل في الانسان والحيوان وما عدا ذلك لا يكون على الحقيقة بل في الظن مثل القياس على متلازمين بسلب او ايجاب وليس هما واحد في الحقيقة بل اثنان ولا تكون المقدمتان في الحقيقة متضادتين ولا متقابلتين كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الناطق بحيوان او ولا شيء من الضحاك بحيوان والاشبه ان يكون القياس على طرفين احدهما جنس والآخر نوع من المظنون انه من المتقابلين وليس هو في الحقيقة بل اذا رد اليه كان تياً - ان في قياس احدهما مضمراً والآخر مخرج به والمضمراً بالحقيقة هو على متقابلين لان الحكم على الكل كالحكم على الجزئ الذي تحته ولا يحتاج الى بيان واما في الشكل الثالث فانما يمكن حيث تكهن من ضروبه

النتيجة للسالب .

واما الضروب المنتجة للموجب فلا لان الموجبتين لا تتقابلان وعلى كل حال

فالسالبة تكون الكبرى مثاله كل طب علم ولا شيء من الطب بعلم فليس كل علم بعلم وكذلك ان اخذا على التناقض ولا يمكن في الشكل الثالث في القياس من المتقابلتين ان يكون الطرف الاكبر اخص من الاصغر مع تقابل المقدمتين وينتج غير الحق كقولنا كل هندسة علم ولا شيء من الهندسة بطب فليس كل علم بطب فنضع كل ولا كل وكل ولا واحد وبعض ولا شيء وهي ثلثة فنجعلها اسوار مقدمات متعابلة مشتركة المحمول ولوضوعاتها (١) اسمان متراد فان اخذا حدين او مشتركة الموضوع ولحمولها اسمان مراد فان وضعنا كاطرفين او احدهما تحت الآخر والموضوع محفوظ الاسم فتكون ستة تأليفات من الشكل الثالث لا غير وتبين انها تكون قياسا وانها لا تكون وانها تنتج ان الشيء ليس هو لكن الاكبر يجب ان يكون اخص من الاصغر فليس اذا صح انتاج الصادق عن الكاذب يصح انتاج نتيجة صادقة عن مقدمتين متقابلتين لان هذا ينتج ان الشيء ليس هو وهو يعرض في النظر حيث يكون عند الانسان قياسات فاسدة واجتمعت عنده وتكون عنده قضايا صحيحة وموضوعه مسلمة ويلزم عن تلك القياسات والنتائج القاسدة لقضاياها شيء فاسد ويصح ان يساق الى انتاج ضد الحق الموضوع المسلم الذي عنده وتكون في تلك القياسات اشياء هي مقابلة لجنس هذا الموضوع المسلم والجزئي تحته فتكون بالقوة مقابلة له فينتج منه بقياس ما يقابل هذا الموضوع كما يكون الموضوع ان بعض الاعداد فرد وفي القياسات القاسدة ونتائجها مقدمة كاذبة مثل ان كل عدد منقسم بمتساوين امكن ان تكتسب من ذلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع وهي انه لا شيء من الاعداد بفرد فينتج من ذلك ان بعض العدد ليس بعددا وبعض الفرد ليس بفرد وكذلك ان قيل ان كل علم ظن ويسلم من اصول اخرى ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع حقا والقياسات القاسدة مكتسبة لمقابلته وربما كان الموضوع باطلا والقياسات منتجة لمقابلته وربما اجتمع عند الانسان الواحد من القياسات القاسدة والصحيحة جملة فيكتسب من الصحيحة صحيحة ومن القاسدة

فأسدًا يقبل الصحيح فيسوقه ذلك الى عمل قياس على متقابلين ولا يقع ذلك ابتداءً من ذهن متصور ولا يقبله بغير حيلة لفظية كما قيل مثل ان يتسلم جزئية من قضية نكائية كقولنا ان كل علم ظن ولا شيء من الطب ظن او يوهم ان المركب ليس احد الجزئين ويسلب احد الجزئين عن المركب ويحصل المركب حداً اوسط فنقول ان الحيوان الابيض ليس بابيض اى ليس ابيض مجرد او وحده ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم نقول ان بعض الناس حى ابيض فينتج ان الانسان ليس بابيض ونعني ذلك الانسان بعينه ثم نقول ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض فيأ تلف قياس من الشكل اثنان هكذا ذلك الانسان ليس بابيض وزيد ابيض فذلك الانسان ليس بزيد وهو بعينه زيد وكقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فليس احد من الناس بناطق ويكون من الموضوعات المتسلسلة ان كل انسان ناطق ولا بشر بناطق فلا احد من الناس يبشر نجاه منه قياس من متقابلتين ومثل هذا يقال لتوفية العلم اقسامه لانه يذهب على احد ولا لان من يذهب عليه يهتدى بهذا وامثاله وليس مما لا يجرى في مفاوضات الناس بل قد يجرى وما يقاربه بلها وعنادا .

والمصادرة على المطلوب الاول اكثر اشكالا من القياس على متقابلين وهو داخل في جنس ما لم يبرهن بما قيل من الاحتجاج عليه فان الذى (لا-١) يبرهن بما قيل يكون بسبب ان الذى قيل غير منتج بصورة شكله غير المنتجة او كذب مقدماته ويكون بسبب ان المقدمات اخفى من المطلوب او مساوية له في الخفاء اولان المقدمات انما تبين بعد بيان المطلوب وليس من هذا ما هو مصادرة على المطلوب الاول فان المصادرة على المطلوب الاول تكون في قياس منتج ويكون الاخفى والمساوى في الجهالة غير المطلوب وفي المصادرة على المطلوب يكون الخفى المجهول هو بعينه المطلوب وتجعل مقدمة في القياس الذى يبينه بعينه بتيد يل اهم احد حديه وخر الذى يراد ان يجعل حداً اوسط والبين بنفسه من حقه ان لا يبين فانه لا يتبين لانه نفسه فانه يكون تكراراً في الكلام ولا فرق بين الشان من الاول ولا بان

يُقاس عليه بشئ هو مثله في البيان واخفى منه فان الشئ لا يتبين بمساويه في البيان ولا بالاخفى بل بالالين ولا ابلين من الالين بنفسه وانما يصادر على المطلوب الاول فيما ليس بينا بنفسه ولا من شأنه ان يحجى ويشكك فيه ومن حقه ان يبين بما هو اعرف منه فاذا استعمل نفسه في بيان نفسه كان الذي يسمى مصادرة على المطلوب الاول وقد يعرض في قياس واحد وهو بما لا يحجى الا على غي لا يتصور ويعرض في قياسات كثيرة حيث يبين بها النتيجة بمقدمة غير بينة بنفسها وتلك بمقدمة اخرى وتلك الاخرى تتبين اذا بينت النتيجة فيكون ذلك مصادرة على المطلوب الاول بوسائط مثل ان يقال في العلم الهندسى انه اذا وقع خط مستقيم على خطين مستقيمين فيصير الزاويتين المتبادلتين متساويتين فان الخطين متوازيان لا يلتقيان في احدى الجهتين .

ويتبين هذا بان يقال ان تماوى المتبادلتين تلزم منه مساواة الداخلتين اللتين في جهة واحدة لقائمتين ويلزم من ذلك توازى الخطين فانهما ان لم يتوازيا التقيا في احدى الجهتين فيحدث منهما مع الواقع مثلث زواياه اعظم من قائمتين لكون الزاويتين منه اللتين عند قاعدته مثل قائمتين (والحادثة من التقاء الخطين زايدة عليهما فالمثلث اعظم من قائمتين ١ -) وهذا خلف لان زوايا المثلث الثلث مثلث مثل قائمتين وكون الزوايا الثلث من المثلث مثل قائمتين انما يبين اذا صبح ان المتبادلتين اذا تساوتا فالخطان متوازيان فيكون قد استعمل المبرهن هذه القضية الشرطية القائلة اذا تساوت المتبادلتان توازى الخطان في بيان نفسها حيث بينها بشئ تبين بها فقد صادر على المطلوب الاول حيث عا ديانه في برهانه عليه اليه ولكن بوسائط فهكذا تكون المصادرة على المطلوب الاول .

وبالجملة يكون قد اخذ في بيانه احد حدى المطلوب مرتين اما باسمين مترادفين يرجع احدهما على الآخر واما باخذ اى شيئين كانا متماكسين كالانسان والضحاك فيظن ان شأنها وحكمها واحد ولا يكون بل يكون معناه مختلفين او يكون احدهما كلياً والآخر جزئياً تحتها فيظن ان الحكم فيها واحد كن يريد ان

يبين ان الطلب ظن فيأخذ ان العلم ظن وكان يظن ان الامر فيها واحد فيظن ذلك مصادرة على المطلوب الاول وهذا الظن يكون على اقسام نستوفى ذكرها فيما بعد عند الكلام في المواضع الجدلية .

واما في الحقيقة فهو ان يوضع لما يراد ان يجعل من الحدين حدا اوسط اسما آخر مراد فاكما يكون في القياس من متقابلين (١) فانه يشارك المصادرة على المطلوب الاول في ان الحد الاوسط فيها موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك وقد تكون فيها مقدمة صادقة وهي التي يكون مجموعها وموضوعها واحدا ومقدمة مشكوك فيها وهي المطلوب الذي قد صودر عليه ويكون على صور الاشكال الثلاث فان كان موجبا كلياً امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان الاوسط والا كبر اسميين مترادفين وكانت الكبرى هي الصادقة فان كان كبرى كان الاصغر والا وسط كذلك والجزئ منه يكون في الشكل الاول صغرى لا كبرى وان كان سالبا كان فيه كبرى وفي الشكل الثاني لا يصلح ان يكون المطلوب الا سالبا في ضرب صغرى وفي ضرب كبرى اذا كان كلياً فالجزئ منه لا يكون في الثاني الا صغرى وفي الشكل الثالث لا يكون الا كبرى اعني السالب الجزئ ولا يتبين في الشكل الاول بوجه لانه لا يصلح ان يكون كبرى ولا صغرى وما يكون من ذلك على الحقيقة يكون في البراهين وما يكون بحسب الظن يكون في الجدل .

واما وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب لها فهو ان يقال المنتج لا كذب ان الكذب الذي انتجت ليس ما قيل كذا وليس من هذه الجهة ويقع في قياس الخلف اذا اخذ تقيض الموضوع ثم قاس قياسا انتج كذا ثم انتج منه ان تقيض الموضوع كذب لانه انتج الكذب فيقال لم يلزم الكذب عن هذا فيرد به قياس الخلف .

وانما يمكن ان يقال له ذلك اذا لزم (٢) الكذب مع رفع المقدمة المذكورة وهذا لا يكون في التقياسات المستقيمة لانها لا يقصد فيها انتاج كذب من وضع

شيء مناقض المطلوب بل يساق الى المطلوب فان كان المطلوب كذبا قيل ان
 في القياس مقدمة كاذبة او تأليفه غير منتج فان الكذب لا ينتج عن الصحيح
 ولا يكون المقصد شيئا غير نفس المطلوب الذي الق لاجله القياس وليس فيه شيء
 يمكن ان يرفع ويبقى قياس ولا نشغل (١) بتبرية ذلك الشيء الذي لا مدخل له في
 انتاج الكذب لان الكلام هو في النتيجة ولزومها وبطلانها لاني كونها لازمة عن
 شيء يراد ابطاله لا ثبات تقيضه كما في الخلف اذا كان التقيض الموضوع سواء
 رفع او وضع لا يغير حكم اللازم من الكذب فلا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم
 ان يكون محالا ويكون على وجوه فانه اما ان تكون الحدود التي للحال وقياسه
 غير مشتركة مع التقيض الموضوع البتة واما ان تكون مشتركة ولكن المحال
 لزم عن شيء آخر مثلا وان احدا اراد ان ينهي (٢) ان القطر غير مشارك
 الضلع فاستعمل فيه قياسا وبين في ان لا حركة ثم قال وهذا محال فاذا القطر
 يشارك الضلع وهذا ظاهر القساد ومثال الذي يؤخذ فيه المحال وقياسه حدود
 متصل بحدود التقيض وتشاركها قولنا ليس كل - ب - ا - والا فكل - ب - ا -
 ولكن كل - د - ج - وكل - د - ب - وكل - ب - ا - فاذا كل - د - ب - هذا
 خالف فاذا ليس كل - ب - ا - فهذا قد وضع فيه ما ليس بسبب سببا لان قولنا
 كل - د - ب - يكون نتيجة عن مقدّمته وان لم يقل - كل - ب - ا - (٣) وايضا من
 الجانب الآخر حيث يقول كل - ب - ا - وكل - ج - ا - وكل - ج - د - فكل - ا - د -
 وهذا خالف فان هذا ايضا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل - ب - ا -
 اذا رفع يبقى القياس المنتج للخلف بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه
 وحدود المطلوب متصلة واذا رفع التقيض مع ذلك لم يلزم بل يلزم المحال من
 وضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا - شو فيه فان الكذب
 لا يمكن ان يجتمع من قياسات كثيرة لا تتصل اتصلا تصير به كقياس واحد لهما
 اذا اجتمعت ولم تتصل اما ان يكون الكذب لازما عن واحد منها وان رفعت

البواقي واما ان لا يلزم منها شيء بالشركة وان كذبت نتائجها (ايضا - ١) لم يستفد
بجميعها في اثبات شيء او ابطاله مثل قياسات مختلفة على ان التوازنية تلتقي وان
المثلث زواياه اعظم من قائمتين واما لهما فان جميع اصناف النتائج الكاذبة
(اتى - ٢) لا تتصل قياساتها لا يلزم منها شيء على الوجه الذى يلزم في القياس
الحلف .

الفصل السابع عشر

في استعمال المقاييس والتدبر

في تأليفها او منعها في الجدل

وكيف يقع في الشيء الواحد

علم وظن متقابلان

المسائل الجدلية تكون على وجهين اما مقدمات قياس مع نتيجته كقولنا ليس
اذا كان كل - ا ب - وكل - ب ج - فكل - ا ج - فهذا مما لا يمكن فيه الاقسيم
لن تصوره وانصف الخصم في مناظرته او انكار احدى مقدمتيه او كليتها او افساد
صورة القياس بالقول (٣) بانها غير منتجة لمن لا ينصف في مناظرته واما ان يفصل
السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها القياس بآخره فينتج النتيجة .

والتحفظ فيه من المغالطة يكون على وجهين احدهما عند تسليم ما يسئل عنه من
المقدمات والآخر عند اجتماعها ليؤلف قياسا وفي القسم الاول يحترز من تسليم حد
مكرر تسليما قياسيا فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسيا بطل تأليف
القياس فتعذر على السائل تبكيك السؤال فان التبكيك هو اثبات تقيض الوضع
الذى يحفظه السائل ومن يحضره على المجيب وفي آخر الامر بعد التسليم يبنى ان
تأمل الوسطة التى سلبت وكيف نسبتها الى الطرفين حتى يعرف الشكل والضرب
فان لم يكن الشكل منتجا لذلك المطلوب كالشكل الثانى للوجوب والثالث للكلية
وان كان غير منتج اصلا منع اتاجه .

وعلى السائل ان يحتمل في تحصيل ما اوصى المجيب بالتحرز منه باخفاء حيلة فيتسلم -

ما هو ضروري في الانتاج على غير نظم قياسى حتى يخفى موضع حيلته على المسؤل فان كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج تصير مقدمات لقياسات تنتج نتائج اخرى ولا يزال حتى يبلغ المطلوب سأل أولا عن ابعدها من المطلوب وتسليمه وتركه عليه وسأل عما هو اقرب منه الى المطلوب وخط في ذلك فاستوفى في (١) المسائل ما يريد من المقدمات المنتجة لما يريد مثل انه اذا اراد ان يبين ان كل - ا ب - وكان ذلك مما ينتج بان كل - ا ج - وكل - ج د - وكل د ه - وكل ه ز - وكل ز ب - فكل - ا ب - فيسئل اما عن مقدمات الاطراف او عن الواسطة ويتبدى في السؤل عن مقدمات الاطراف بالكبرى لانه (٢) اذا بدأ بالصغرى قال أليس ان كل - ا ج - فطن المجيب بصنيعه فاما ان سأل عن الكبرى فقال أليس كل - ز ب - فيكون قد عكس الكلام عن الترتيب واخرجه عن النظم القياسى بالفعل فيايسئل عنه من باقى المقدمات حيث لا يجعل الحد المشترك في كل واحدة منهما بجانب الاخرى فيقول أليس كل ز ب - ثم يعود ويقول أليس كل - ا ج - ثم يقول أليس كل - د ه - او يسئل عن بعض المتوسطات او لا ثم عن الطرفين (٤) .

واما اذا كان القياس بسيطا غير مركب فيجعل سؤاله اولاه عن الكبرى فيقول اولاه هل كل - ب ج - ثم عن الصغرى فيقول أليس كل - ا ب - فيحصل بذلك مادة قياس للتبكيث حيث ينتج بما (٥) يسلم تقيض شيء قد تسلمه من المسؤل واما كيف يقع في الشيء الواحد علم وظن متقابلا فقد يشتبه على الانسان فيعلم شيئا (٦) من جهة علما محققا ويكون له فيه ظن غالب من جهة اخرى ولا يجتمعان في ذهنه مما حتى يغلب العلم على الظن فيكون في ذهنه قياسان يوجبان له في الشيء الواحد علما وظنا مضادا له وذلك على وجهين احدهما ان لا يكون العلم والظن عند شخص واحد من الناس بل عند شخصين مثل ان يكون كل - د ب - و ج - بلا واسطة ثم يكون كل - ب ا - وكل - ج ا - ايضا فان اعتقد انسان واحد

(١) لا - من (٢) لا - الا (٣) لا - ا ب (٤) لا - ثم يمر عن الطرفين (٥) لا - بما

ان كل - ب - ا - وهو الحق واعتقد انسان آخر انه لاشئ من - ج - ا - وهو باطل
واضاف كل واحد منها الى مقدمته مقدمة صغرى فاضاف احدهما ان كل - د ب
والآخر ان كل - د ج - اعتقد عقدين متباينين ولا يكون ذلك عند انسان
واحد حتى يعتقد الشئ وضده مما والذي يقع لانسان واحد هو ان يكون يعتقد
مثلا انه لاشئ من - ج ا - ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على هذه
الصفة كل - د ج - وكل - ج ب - وكل - ب ا - فانه حيث يعلم ان كل
ج ب - وكل - ب ا - يعلم بالقوة ان كل - ج ا - وقد كان يظن ان لاشئ
من - ج ا - والذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكل الذي يلزم عنه ان
يعلمه وهو ان كل - ب ا - واما من الجهة المخصوصة به فليس يعلمه مثل ما يعتقد
انسان ان الاجرام السماوية لا تشارك الاسطقسات في طبيعتها ثم يحسب ان
الكواكب نارية (١) لنور انيتها فهذا ظله بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه
بها كلى بوجه هو فيها بالقوة لا بالفعل لانه علم على طريق الجملة ان كل جسم سماوى
لا يشارك النار ولا هو من طبيعتها واما ان الكواكب غير نارية فهو جزئى تحت
هذا الاسم الكلى فلم يكن علمه بالشئ وظنه فيه المقابل له من جهة واحدة بل كان
علمه من جهة لا تخصه وظنه من جهة تخصه وتبقى الشبهة في انه كيف علم في المثال
الاول ان كل - ج ب - مع علمه ان كل - ب ا - ويظن مع ذلك انه لاشئ
من - ج ا - وكيف يعلم ان كل الكواكب من الجوهر السماوى ويعلم ان كل
ما هو من الجوهر السماوى غير نارى ثم يظن ان الكواكب نارية .

وتحل هذه الشبهة بان يقال انه لا فرق بين ان يعلم الكبرى ولا يتصور في ذهنه
بالفعل حمل الاوسط على الاصغر حتى لا يعلم النتيجة بالفعل وبين (٢) ان يعلم الكبرى
والصغرى مما من غير ان يؤلف بينهما تأليفا يلزم عنه النتيجة بالفعل لان وجودها
بين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب العلم بالنتيجة الا ان يخطر بالبال على
التأليف الذى يتجهها معها ويتمثل ذلك جملة وتفصيلا في الذهن ويلحظه بالفعل

(١) زيادة من لا - فهو جزئى تحت هذا الاسم (٢) لامن :

مثل من (١) يعلم ان هذه بغلة ويعلم ان كل بغلة عاقرة فاذا لم يجتمعا في ذهنه ويخطرا بباله امكن ان يظن ان البغلة حبل اذا رأى بطنها كبيرة لان هاتين المقدمتين ليستا سبب النتيجة الا بالقوة وانما تصيرا سببا لها بالفعل اذا خطرا معها معا بالبال على الترتيب الذي من شأنه ان يتسج وعليها المفرق لا تلزمه النتيجة الا بالقوة فالخدعة الواقعة مع العلم بالمقدمتين ومع العلم بالمقدمة الكبرى وحدها متشابهة لان الجهل في احدها يكون مجزئ هو بالقوة تحت كل معلوم والثاني يكون الجهل فيه بلازم هو بالقوة بعد لازم عن ملزوم معلوم .

وقد ورد على هذا شك تشكك به رجل اسمه (٢) مانن على سقراط فقال له هل المطلوب عندك معلوم او مجهول فان كان معلوما فطلبه محال لا يحتاج اليه وان كان مجهولا فانت اذا وجدته لا تعرفه كالعبد الآبق الذي ان طلبه من مجهول عيته لم يعرفه اذا ظفر به قليل ان سقراط لم يجبه كما ينبغي اذ لم يفسح (٣) مقدمات قياسية بل عرفه بشكل هندسي ان المجهول كيف يحصل بالمعلوم .

وقال افلاطون في جواب هذه المسئلة ان التعلم تذكر ورد عليه قوله بان قيل ان العالم بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين (عالم بالقوة بالمثلثات الجزئية وان كان جاهلا بها بالفعل فاذا عرف منها مثلثا يشاهده ويعلم انه مثلث يخطرباله ما كان عليه اولا ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين (٤) ولا يصح ان يقال انه قد تذكر شيئا كان يعلمه من قبل فان المثلث الجزئي الذي حدث الآن كيف يكون قد علم من قبل ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين لكن علمه الاول كان علميا كليا يدخل فيه هذا المثلث من جهة كونه في جملة الكل لا من جهة تخصصه وعلمه الثاني كان بدخول هذا الجزئي الذي عرفه الآن تحت ذلك العلم الاول فعلم من ذلك شيئا ثالثا لم يكن عليه قط بالفعل بل بالقوة وهو النتيجة فعلمه السابق بالمطلوب لم يكن من الوجه الذي يجهله وجهه به لم يكن من الوجه الذي يعلمه فلستنا بجهل المطلوب كل الجهل حتى لا نعرفه اذا وجدناه ولا نعلمه كل

(١) لا - ما (٢) لا - ما (٣) قط - يفتتح (٤) ليست في لا -

العلم حتى نستغنى عن طلبه بل نعلمه اولاً بوجه لا يخصه ونجهله (١) بوجه يخصه ونعلمه ثانياً علماً يخصه فليس من علم ان كذا كذا يعلم ان ذلك الكذا وجود او غير موجود فان من المعارف كما سبق القول فيه ما هي عامة ومنها ما هي خاصة ومنها معرفة بالقوة ومنها معرفة بالفعل وقد سبق القول في هذا وفيما مثل به على الشك وحله يأتي في السماع الطبيعي ومن هذا القبيل يعلم الانسان الشيء بوجه ويظنه بوجه مقابل له كما سبق فكل قول يوقع تصديقاً يرجع الى قياسات هذه الاشكال وان لم يكن منها فان المقاييس الجدلية والبرهانية ترجع الى الاشكال الثلاثة والمقاييس الخطائية والفقهية والمشورية التي تتعلق بالفعل العمل ترجع اليها فان الخطب تكون اما من الضمائر واما من الامثلة المظنونة في الصدق والكذب او من المظنونة الانتاج بالتأليف سواء كانت صادقة او كاذبة اذا كانت تلزم خصماً منازعاً بقول ما اتقنع به جماعة من السامعين المختصين والمكاتبين واكثرها في الامور الجزئية فان الفقهيات منها ضمائر ومثالات مأخوذة من الاقوال المنقولة عن الاصل الذي اياه الاسناد في تلك الشريعة يتبين فيها حكم بحسب الاصول التي تخص (شريعته - ٢) فتكون كلية بالذات والجزئية بالعرض والمشوريات العقلية هي ضمائر ومثالات من امور صادقة يراد بها علم مطلوب فيما يجب ان يفعل او يترك .

الفصل الثامن عشر

في الاستقراء والتبيل

والمقاومة والرأى والعلامة

الاستقراء هو ان يتبين وجود شيء كلي لشيء او سلبه عنه لوجوده اولاً وجوده في جزئيات ذلك الكلي فيكون الشيء الذي يتبين به هو موضوعات اشياء اثنين له فيكون الكلي المحمول بالاجيجاب والسلب كالطرف الاكبر وتلك الموضوعات كالطرف الاصغر والكلي المحكوم عليه كالطرف الاوسط ليتبين باحد الطرفين وجود الطرف الآخر لا واسطة ويكون ما من حقه ان يكون حداً اصغر واسطة وما من حقه ان يكون حداً اوسط قد صار حداً اصغر حتى

يكون الحد الاصغر مثلا وهو - ج - انسانا وفرسا وبغلا والحد الاوسط وهو - ب - طويل العمر والحد الاكبر وهو - ا - قليل المראה فاذا اردنا ان نثبت بطريق الاستقراء ان كل حيوان طويل العمر قليل المראה قلبنا الاوسط اصغر والاصغر اوسط وتركنا الاكبر بحاله فقلنا كل حيوان طويل العمر فهو كالفرس والانسان والبغل وكل فرس وانسان وبغل فهو قليل المראה فينتج ان كل حيوان طويل العمر فهو قليل المראה .

وصورة الكلام فيه راجعة الى صورة القياس الاقتراني مع تكثر الواسطة بتكثر موضوعات الحد الاكبر وان كان الاكبر كلياً للاوسط والاوسط موجبا على الاصغر قل الاوسط الحكم فيه من القضية الكبرى الى الصغرى بل جمع بين الاكبر والاصغر على صورة النتيجة من القياس فان انعكس - ج - على - ب - حتى يكون كل - ب - فهو - ا - بذلك (١) المعدودة لاغير ولا يخلو منها ويكون كل واحد من - ج ب - مساويا للآخر فكانت الابات هي الجليات والجليات هي الابات فكانت الالف على كل - ب - لاحالة لان كل اثبتن يقالان على موضوع (٢) يعكس الموضوع على احدهما يقال الثاني على كل الذي انعكس عليه الاول والاستقراء التام الحقيقي هو هذا الذي يرجع فيه - ج - على - ب - وتكون الجزئيات (معدودة - ٣) بالتام حتى لا يخل منها شيء ويضطر الى الاستقراء في انتاج المقدمات التي ليس بين مجموعها واسطة فتبين بموضوعات الموضوع فتصير كالمحسوسات التي تعرف من الوجود بالحس كذلك هذه تعرف من الوجود اما بالاستقراء واعتبار الكل في جزئياته ولو كانت هناك واسطة لكان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقراء فالاستقراء يضاف القياس بان الشيء الذي يجب ان يكون حدا اصغر في القياس واسطة في الاستقراء فينتج ان يجب ان يكون حدا اكبر بواسطة لو كان القول قياسا فالاستقراء اقرب الى الازهان واقدم عندها والقياس اقدم بالطبع والتمثيل الذي يستعمل في

(١) في لا - فهو احد تلك المعدودة (٢) لا - شيء موضوع (٣) ليس في لا -

مواضع القياس (١) تكون من اربعة حدود اكبر كلى واوسط كلى محمول على الاصغر لانه محمول على شبيهه فيكون الاصغر وشبيهه حدين والاكبر يحمل على الاوسط لملحه على شبيهه الاصغر كما يكون الاكبر - ا - ومعناه مذموم والاوسط ب - ومعناه الآثم والاصغر - ج - ومعناه الراجع في قيمته والشبيه بالاصغر تحت الاوسط هو الراجع فيه هبته فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيمته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم والمشكل في ذلك شيان احدهما كبرى وهى هل ب ا - اى هل الآثم مذموم والثانى النتيجة وهو هل الراجع في هبته مذموم وشيئنا اعرف من هذين احدهما هل الراجع في قيمته آثم وهو وجود الاوسط في الاصغر والثانى هل الراجع في هبته مذموم وهو وجود الاكبر في شبيهه الاوسط فنقول ان الراجع في هبته آثم والآثم مذموم فالراجع في هبته مذموم ونصحح الكبرى بالشبيه فنقول الراجع في هبته كالراجع في قيمته آثم وكل آثم مذموم فالراجع في هبته مذموم فرجع بالتبثيل بذلك الى صورة القياسات فيجتمع مما قيل باسره الى ها هنا ان الافكار والاعتقادات اتى ترقي تصديقا واثمانا في كل علم نظرى وعملى من البراهين والمبادلات والفقه والخطب والمشورة كلها ترجع الى صور الاشكال الثلاثة التى قبلت لان التصديقي يكون فيها بالحدود الوسطى على ما قيل وصورة الكلام المقول والتصور من المائى فى الاذهان عن (٢) الوجه الذى يوجب التصديقي والايمان يرجع الى صور الاشكال الثلاثة .

ويذكرون فى هذا الموضع من هذا العلم المقاومة والرأى والعلامة والتراسة واتمات القياسية والفقهية والتعليلية اما المقاومة فهى مقدمه تؤخذ كبرى لانتاج قضية مقابلة لمقدمة من مقدمات القياس حتى يطل بذلك القياس المعقود كقولهم تقاتل فى مقابلة مقدمة اخذها فى قياس ان العلم بالتقابلات واحد (٣) لاشئ من المتقابلات العلم بها واحد (٤) وبين كيف يتصرف فى ذلك فى الاشكال الآتية .

(١) من ها الى قوله - ان يعرفوا المنايا - قريب تمام - يحصل منقست دينا من لا - وادرجت فى المقالة الرابعة بعد قوله - حتى ينتهى الى تصديق - فاستغناها من

هناك لانها شديدة المناسبة بهذا الفصل - ح (٢) لا - غير (٣) يس فى لا

واما الرأى فهو مقدمة كلية يميل اليها السامعون ولا تردا الا ذهان يديها
تؤخذ في قياسات خطيبة وجدلية فيروج بها ما يراد ويجه على السامعين كقولهم
الحسود مبغوض والمحب محبوب ويبين ذلك في الاشكال الثلاثة .

والعلامة هي قضية اما ضرورية واما مجودة . مضمونة يكون الحد الاوسط في
النياس الكلى (١) منها علامة لوجود شيء . وكونه اما ان يصلح ان يكون حدا
اوسط محمولا على الاصغردون الاكبر مثل ما يجعل وجود اللبن في الثدي علامة
الولادة فيقال هذه المرأة لها لبن فقد ولدت ويسمى هذا دليلا ايضا واما ان
يصلح ان يجعل اوسط موضوعا لها كقول القائل الحكماء ذوون فضائل لان فلانا
ذو فضيلة و فلانا حكيم واما ان يصلح ان يجعل الاوسط محمولا عليها جميعا فيكون
على صورة الاشكال الثلاثة .

واما القراسة فهي علم قائم بنفسه من جملة العلم الطبيعي في صفات الحيوان
وخواصه ولا وجه للكلام فيه ها هنا وانما الكلام ها هنا على قول مؤلف من
اتوال فوق واحد اذا سلم ما وضع فيه لزم عنه قول آخر من الضرورة بالذات
لا بالعرض اى عند الاذهان لزوم تصديق لتصديق فاما ما الاقوال وما المعاني
وما الموجودات المدلول بها عليها والمحكوم فيها فليس من هذا القبيل بل تلك هي
العلوم الوجودية من كل صنف من اصناف المعلومات الوجودية وهذا علم
ذهنى وقد قيل اولا ان الناس يتفكرون ويقولون في العلوم النظرية والعملية
انكارا واقوالا صوابا ويصدقون ويكذبون ويردون ويقبلون بالبحجج والدلائل
والاراء من غير ان يعرفوا المقاييس على صورها بشر وطها وخواصها واشكالها
ولاحدودها الصغرى والوسطى والكبرى على ما رتب في هذا الكتاب وانما ذلك
علم هو للنفس السليمة غريزة يصدر عنها الحكم كذلك لذاتها وطباها وهذا علم
ذلك الحكم الذى هو للنفس بغريزتها وفطرتها من غير تعليم معلم كما تصدر الاشياء
الطبيعية عن القوى القماعة من غير فكر ولا روية ولا معرفة فكيف معرفة المعرفة
وعلم العلم والمعلم له انما يورده على المتعلم ارادا ويفهمه معانى الفاظه فهما من غير ان

يحتاج عليه ولا يقيم له دليلا ولواقيم الدليل على اقامة الدليل والحجة على صدق الحجة لذ هب الذهن في ذلك الى ما لا يتناهي لكنه لا حجة عـلى الاحتجاج ولا دليل على الاستدلال وانما النفس بغيرتها تعرف ذلك وان لم تعرف انها تعرفه وبهذا التعليم تعرف انها تعرفه بتأملها تفصيل ما تعرفه من ذلك وجمعه .

تم كتاب القياس والحمد لله كما هو اهله

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله

الاكرمين وسلم تسليما (١)

(٢) المقالة الرابعة في علم البرهان

الفصل الاول

في التعليم والتعلم الذهنى

كل تعليم وكل تعلم ذهنى انما يكون من معرفة متقدمة وعلم سابق فالتعليم والتعريف يكون في (٣) المعارف والعلوم من المعارف العالم لمن ليس بعارف ولا عالم فيما ليس بمعروف ولا معلوم عنده فالتعرف والتعلم يكون من غير العارف العالم لا ليس بمعروف ولا معلوم عنده لنفسه بطلبه وتوصيه والكلام في التعريف والتعرف بالحدود والرسوم .

وبالجملة الاقاويل المعرفة قد مضى في التعليم والتعلم بالعبارة المقررة في هذا الكتاب وتبعه الكلام في التعليم والتعلم في الاقاويل المعلنة وهي التى سميت بالقياسات على مراتبها (٤) واشكالها وضروبها وما جاء معها على طريق الاستقراء والتمثيل ثم الكلام فيه من حيث هو كذلك وتبين انه يكون التعليم فيه من اشياء لاشياء باشياء اما الذى منه فالمقدمات واما الذى له فالتسايج واما الذى به فنصور

(١) لا - والحمد لله رب العالمين وصلاته على سيد المرسلين محمد النبي المصطفى

وعلى آله الطاهرين (٢) زيادة في لا - بسم الله الرحمن الرحيم - رب اعن برحمتك

(٣) لا - من (٤) لا - قرائنها .

القياسات والقرائن المنتجة الموجبة للعلم بالقياس (١) بعلم النتائج من المقدمات تصور القرائن في القياسات فيلزم فيه تصديق النتيجة من تصديق المقدمات اذا كانت على صورة الاقتران المنتج فكان الكلام فيما مضى من ذلك في كيفية انتقال الذهن من تصديقه بالمقدمات الى تصديقه بالنتيجة ولزوم هذا كلزوم الجراء عن الشرط في القضية الشرطية التي يلزم وضع تأليها عن وضع مقدمها وصدقه عن صدقه فان تصديق يختلف فنه تصديق مكتسب من تصديق مكتسب من تصديق حتى ينتهي الى تصديق لا مكتسب من تصديق قبله وفيه النظر الآن وهو السابق الذي به يكون العلم السابق الذي به يكون التعلم والتلم الذهني وتلك هي المقدمات الاوائل التي لم يكن التصديق بها نتيجة تصديق غيرها على قرينة قياسية بل هي اوائل تكتسب بها من الطريق القياسي اشياء ولا تكتسب هي من ذلك الطريق باشياء غيرها وهذه الاوائل يختلف التصديق بها لاختلاف الاسباب الموجبة له فمتما هو اولى عند الذهن محكوم به بفطرة العقل في القضية ومحوها وهو موضوعها بالايجاب والسلب والقياسات المؤلفة من هذه المقدمات والنتائج التي تنتج عنها تسمى برهانية ويسمى القياس الذي يؤلف عنها برهاناً اذ نفى بالبرهان الحقبة التي تقيد العلم اليقيني الذي لاشك فيه من العلم اليقيني الذي لاشك فيه والقياس البرهاني ما كان من جملة القياسات المنتجة مؤلفاً من هذه المقدمات فان القياس المؤلف من مقدمات لا ريب فيها بتأليف لا ريب فيه يفيد نتيجة يقينية الصديق لا ريب فيها وانما يرتاب بالنتيجة اما من لا يتصور ما قيل في القياس للنتيجة ومقدماته وشكها واما من يتصور ما قيل ولا يحصل له التصديق بشئ منه لا يحصل له التصديق بشئ منه ويشك في شئ فيبقى في نفسه من الشك في ١٠٠٠ بحد ما بقي في نفسه من الشك في القياس اما في صديق مقدماته واما في ضرورة عدمها ١٠٠٠ من لاشك في شئ من ذلك فانه لا يشك في النتيجة ولا يرتاب بها ١٠٠٠ هو البرهان راقية قياسات والنتائج البرهانية فالمقدمات هي القضايا التي تؤلف منها مقدمات يحصل منها النتيجة التي هي المطلوب والنتيجة هي - قضية

حصل العلم بها من جهة العلم بمقدمات تألفت على صورة قياسية فانتجها العقل
مقدمة في قياس اما ان تكون نتيجة عن مقدمات اخرى واما ان لا تكون نتيجة
عن مقدمات اخرى والتي تكون نتيجة فهي نتيجة ومقدمة نتيجة عن قياس تقدم
ومقدمة لقياس يأتي والتي لا تكون نتيجة عن قياس ومقدمات اخرى تسمى
اولية ومنها تكون مبادئ القياسات واولئها فالمقدمة التي تكون مبدأ في القياسات
لا تخلو من ان تكون مصداقاً بها بوجه ما او غير مصدق بها والتي لا يصدق بها ان
لم تجر مجرى ما يصدق به بوجه من الوجوه لم تصالح ان تكون مبدأ ومقدمة في
القياسات البتة وان جرت مجرى المصدق بها بوجه اصلحت مبدأ للقياسات من
تلك الجهة فالتى فيها التصديق لا تخلو من ان يكون التصديق بها على وجه ضرورة
يقينية لالتفت النفس معه الى تقيض المصدق به البتة او على وجه ظن غالب تلتفت
النفس الى تقيضه اقل من التفاتها اليه او على وجه تسليم والتي على وجه الضرورة
اما ان تكون ضرورتها ضرورة العقل او ضرورة الحس اوها معا وضرورة
العقل هي ما كان الحكم فيها بغريزة النفس وفطرة العقل حتى متى تصور العاقل
فيها حدى القضية بفهمها حكم بفطرته فيها بايجاب احدهما للآخر او سلبه عنه كحكما
بان الكل اعظم من الجزء وبان التقيضين لا يجتمعان على صدق ولا كذب فان
الانسان اذا تصور معنى الكل ومعنى جزئه ومعنى الاعظم والاصغر بدأ بحكم
بفطرته ان الكل اعظم من جزئه وان الجزء اصغر من كله وانه ليس بمساويه ولا
الجزء اكبر من الكل ولا الكل اصغر من الجزء واذا تصور معنى التقيضين
والصدق والكذب والاجتماع بدأ بحكم بفطرته ان التقيضين لا يجتمعان على صدق
ولا كذب من غير حاجة الى دلائل ولا توقف على حجة ولا انتظار لموافقة موافق
ولا اعتبار لمخافة مخالف .

وضرورة الحس هي فيما كان من الحكم بمقتضى ما ادركه الحس في المحسوسات
كنور الشمس وظلمة الليل وحرارة النار وبرودة الثلج او جريه منها كاسهال
السقمونيا للرة الصفراء من ابدان الناس فان العقل يحكم في ذلك بما ادركه الحس

كما حكم بضرورة العقل من غير توقف واما ضرورتهما معا فكلما اخبار السموعة من المتواترات التي يرتفع بالتواتر من الكثرة الشك فيها والتجارب المدركة من المتكررات التي يرفع التكرار والاستمرار الشك فيها فان الحس يدرك ما قيل فيها من جهة السمع والبصر والعقل ينفي الشك فيها باعتبار التواتر من المخبرين للمعتبرين والتكرار من التجارب في المختلين والمتفقين والتي على وجه الظن فهي التي تكون على وجه الامكان الاكثرى والتجوز والظن الغالب فيكون ميل النفس الى التفضية منها اكثر من ميلها الى تقيضها فيجعل مبادئ القياسات تنتج نتائج فيكون حكمها حكما في غلبة الظن فتخرج ذلك الظن بالنظر الى اليقين صار حكم النتائج فيه مثل حكم اوائلها ومتى اخرجها النظر الى البطلان بطلت النتائج من جهة القياسات المؤلفة منها ومن جهة كونها نتائج لها ولم يطل الحكم المحكوم به فيها لما سبق القول به من ان صدق المقدمات مع صواب التأليف يلزم منه صدق النتيجة ولا يلزم من كذب المقدمات كذب النتيجة لان النتيجة الصادقة قد تلزم عن مقدمات كاذبة لزوما بالعرض على ما قيل والتي على وجه التسليم اما ان يكون التسليم فيها تسليما مطلقا لا تصديقي ولا تكذيب معه واما ان يكون تسليما مع تصديقي مقبول او مظلون بغالب الظن او يكون تسليما مع رد وتكذيب والتسليم المطلق الذي لا تصديقي ولا تكذيب معه يكون في مبادئ العلوم الجزئية على طريق الوضع والفرض (١) حتى ينتج عنه ما يلزم ويلزم ما لم يلزم الى آخر العلم ويعود المتعلم بعد ذلك الى تصحيح ما تسلمه في فاتحة تعليمه فيصح جميع ما علمه بصحته لما سبق في تفصيل علمه من اتصال جميع العلم بذلك التسلم مقدمة عن نتيجة ونتيجة عن مقدمة ويفعل ذلك في مبادئ العلوم واصولها التي يبني عليها وتكون منها اوائل مقدماتها وانما يكون ذلك اذا قويت نفس المتعلم بذلك العلم الجزئي الذي تسلم فيه ما تسلم من مبادئه وارتقى بنظره وذنه المرتاض المتدرب الى البحث في العلم (الكلى - ٢) ونظر في مسائله فوجد مبادئ ذلك العلم الجزئي في جملة ما وجده في ذلك العلم الكلى مثل ما يجد الطبيب مبادئ علم

الطب في العلم الطبيعي ويمجد المنجم مبادئ علم النجوم في العلم الهندسي والتسليم مع التصديق يكون في القضايا المقبولة عن يثق به المسلم ولا يعرض كلامه للشك كما قبلت الطوائف المختلفة ممن يعتقدون فيه العلم والنبوة ويشتهر عندهم بالمعرفة والامانة والعلم والديانة به .

وفي القضايا الذائعة التي يشهد لها الكثير من الناس والمعتبرون منهم ويمجدها الجمهور كما يقال ان العدل جميل والظلم قبيح ونحوها والشهادة لهذه القضايا اذا كانت من جهة ميل الجمهور اليها وحمدهم لما لصالحهم بها ومن جهة استمرار سماعهم لها من المعتبرين حتى تصير العادة بما يشهد لها سميت لاجل ذلك مسلمات دائمة مشهورة فاذا كانت الشهادة لها من جهة الحجة الصحيحة والبرهان العقلي اليقيني كانت من جملة الضروريات الاكتسابية وان كانت مما يشهد لها فطرة النفس اذا اعتبرتها بنفسها ولم تعتبر الشهادات الاخرى لما كانت من الاوليات العقلية فيكون من الذائعات المشهورات ما هو اكتسابي برهاني وما هو اولى عقل وتسمى دائمة ومشهورة من جهة اتفاق الجمهور عليها وشهادتهم بعادتهم لها وعقلية اكتسابية او ضرورية اولية من جهة شهادة الخواص لها اما بالفطرة واما بالاكتساب والتسليم مع التكذيب تكون في المجادلات لاقوال يطلب المتسلم بتسليمها وتسليمها الرد على خصمه حيث ينتج منها ما يمكنه به في شيء مما قد سلمه على ماسيأتي ذكره في الجدل (١) وقد يكون في جملة هذه ما يتسلم من غير تصديق ولا تكذيب له بل تسليما فرضيا يوافق عليه المتسلم لمن يتسلم (٢) منه لينتج منه ما يرد به عليه .

ومن القضايا التي تجدل في مقدمات القياسات المخيلات وهي قضايا لا تسمع لصدقها بل لانفعال وتأثر يعرض لنفس السامع منها على طريق التخيل فتقبض النفس عن شيء وتميلها الى شيء وتحجب اليها شيئا وتبغض اليها شيئا بما يحسن ويقبح كما يشبه شيء ما بشيء محبوب ومدوح بصفة من اوصافه كما يشبه الكريم بالبحر وكما يشبه مايس بمكروه بما هو مكروه كما يشبه العسل بالمرارة المقرمة

فيحسن الاول اثر المدوح عند النفس ويحببه اليها ويقبح الثاني اثر المذموم ويغضبه اليها وهذا القسم هو القسم الاول الذي لا تصديق فيه ويشبه المصدق به من جهة التأثير فيجعل لاجله مقدمة في القياس فهذه هي اصناف المقدمات والاوليات العقلية والحسية منها هي مقدمات البرهان الذي تكتسب به العلوم الحكيمة على نظام وترتيب كما قيل نتيجة عن مقدمة ومقدمة لنتيجة على ترتيب واجب في الطبع في فطر العقول وطبائع الامور وكل تعليم لا يجري على نسقه وقانونه فليس من العلوم الحكيمة كما قال افلاطون كل التعاليم التي تجري على غير ترتيب ونظام مما في عالم الطبيعة وعالم النفس وعالم العقل وعالم الربوبية فانما تصدر عن تحسين اقوال وتخزين الفاظ فقط .

والسلطات التي لا يوقف امرها على بيان كما يوقف امر مبادئ العلوم الجزئية بل تتسلم مع تصديق او تكذيب او من غير تصديق ولا تكذيب تكون منها مبادئ الجدل والمظنونيات الاكثرية تكون منها مبادئ قياسات الخطباء الذين يرومون اقناع السامعين بما يوردونه عليهم من البينات والدلائل التي تغلب الظن وتميل النفس قبل التحقيق والتدقيق والتحليلات هي مبادئ القياسات الشعرية والتي لا يصدق فيها ولا تصديق يستعملها المغالطون في مغالطاتهم فتتصنف القياسات بحسب ذلك الى هذه الاصناف اعني الى البرهانية والجدلية والخطابية والمغالطية والشعرية .

الفصل الثاني

في المطالب

المطالب التي يتوجه اليها ذهن الطالب وسؤال السائل في الاشياء التي يطلب معرفتها وعلبها ويسئل عنها لاجل ذلك تسعة وهي مطلب ما هو ، ومطلب هل هو ، ومطلب لم هو ، ومطلب اى شيء ، ومطلب من هو ، ومطلب كم هو ، ومطلب كيف هو ، ومطلب اين هو ، ومطلب متى هو ، فهذه مطالب ومسائل مخصوصة بعبارات يميز بعضها عن بعض من جهة ما يسئل

عنه فيها وقد تدخل بأسرها في مطلب هل حيث يقال هل هو موجود، وهل هو جوهر، وهل وجوده لاجل كذا، وهل هو زيد، وهل مقداره كذا، وهل لونه أبيض، وهل هو في الدار، مثلاً، وهل هو في سنة كذا وفي يوم كذا فأنما يكون كذلك إذا كانت الأقسام فيما يتوجه إليه المطلب (١) محصورة في عدد قليل يسهل على السائل عدها في التقسيم فيسئل السائل ويقول هل هو موجود في الأعيان أم وجوده في الأذهان فقط وهل هو جوهر أو عرض وهما قسمان أو يكون ظن السائل يتوجه إلى شيء معين من الأقسام الكثيرة فيقال هل طوله خمسة أذرع ولولم يظن ذلك لكان سؤاله مطلقاً عن كَيْتِه فيقول كم طوله أو هل هو أبيض وهل هو في موضع كذا وهل هو لاجل كذا وهل هو في زمان كذا ومطلب ما هو يسئل أولاً عن تفسير اسم الشيء فالعنى الذى غنى به أمان المتصورات الذهنية وأما من الأعيان الوجودية فيقول مثلاً ما الخلاء فنقول في جوابه فضاء خال من الأجسام ويقول ما الجوهر فيقال (٢) هو موجود لافى موضوع فينتقل الذهن بعده إلى مطلب هل ويقال وهل هو موجود فى الأعيان أو تصور فى الأذهان فقط فإن كل مسمى على ما قيل له معنى فى ذهن قائمه ومفهوم فى ذهن سامعه وما يتصور فى الأذهان قد يكون له نظير فى الأعيان مسمى (٣) باسمه ويقال له أنه حيث يكون الاسم بينهما مشتركاً للصورة الذهنية والعين الوجودية وهو لذهنى أولاً والاسم عبارة عن ذلك الذى فى الذهن ولا يسمى المسمى، لا يتصور فى ذهنه فاذا عرف الوجود سأل عن باقى الأحوال الوجودية من الكيف والكم والابن وبكى ولم تند يتقدم مطلب أى شئ هو على مطلب هل هو بعد مطلب ما هو حيث يجاب فى جواب ما هو بجنس الشئ فيبقى للسائل فيه موضع سؤال يسئل فيه عن فصله المنتمى لهيته فيقول إنا هو أو أى شئ هو كما يقول المحيب فى جواب ما هو أى شئ أنه حيوان فيعود السائل ويقول وإى حيوان فيقول طائر فيسئل ويقول وإى طائر

(١) قط - المطالب (٢) لا - فنقول (٣) لا - يسمى

فيقول العقلاء فيقول وهل هو موجود أم لا فيتقدم ما يتم به تصور الشيء في
الاذهان على ما يتقرب به وجوده في الإعيان من الكيفية والكمية والمكان
والزمان .

وقيل في التعليم القديم إن المطالب هي الثلاثة الأولى أعني مطلب ما هو وطلب
هل هو وطلب لم هو وطلب الباقية في مطلب هل هو على الوجه الذي قيل
وطلب لم أيضا يكون على وجهين الأول الموجود في الإعيان وأما لم التصديق
وهو طلب إجابة والبرهان فيجاب في الأول بالثانية التي لاجلها وجد الشيء كناية
لم ذا وجد الإنسان في الحياة الدنيا فيقال لتعرضه فيها للسعادة الأخرى أو يقال
لم صدق بأن الإنسان ذو نفس فيقال لأنه حساس وقد يتفنان فتكون علة التصديق
هي علة الوجود كما يقال لم احترق هذا فيقال لأن النار أصابته ويقال لم صدق بأنه
احترق فيقال علم بأن النار أصابته فعلة الوجود كانت علة التصديق فكانت واحدة
في السؤالين الوجودي والذهني وقد يختلفان فيقال لم احترق فيقال لأن النار أصابته
ويقال لم صدق بأن النار أصابته فيقال لأنه وجد محترقا والنار علة الاحتراق في
الوجود فاحتراق علة التصديق بمس النار عند الذهن فإذا كان البرهان بالسبب
الموجب لوجود الشيء كالنار للاحتراق سمي البرهان برهان لم وإن لم يكن
بالسبب الموجب لوجود الشيء بل بما الشيء سببه كالاحتراق للنار قيل له برهان أن
فانه كما أن وجود العلة يلزمه في الوجود وجود المعلول كذلك وجود المعلول
يلزم منه عند الذهن وجود العلة فيعلم العالم به أنه ما كان السبب الاو قد كان السبب
وكلاهما. يوحى أن التصديق اليقيني أما في الأول فإذا كان السبب على كمال سببته
الموجبة لوجود المسبب وأما في الثاني فإذا كان المعلول لاعلة له إلا تلك الواحدة
كما النار لا دخان وأما أن كانت في الطبع له علل كثيرة لم يلزم كما لا يلزم من حرارة
النار احتراقها لانه قد يكون عن حرارة الشمس أو حرارة العفن
أو حرارة المعين والمسخ ويخص برهان الآن باسم الدليل فإذا كان القياس
مطابق التصديق أن كذا كذا ولا يطلى العلة في أن كذا كذا في الوجود كما
اعطى

اعطى العلة في التصديق فهو برهان ان واذا اعطى العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة التصديق بوجود الاكبر للاصغر او سلبه منه و البيان كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان (لم وبرهان - ١) لان قد لا يكون فيه احد لا وسط علة لوجود الاكبر في الاصغر ولا معلولا له بل امرا مقارنا مساويا له في النسبة اني العلة حتى يكونا عن العلة معا كما يستدل بالقشعريرة وفادية البول على حمى الغب والدليل والمدلول عليه لازمان من لوازم الصفراء الغضة وايس احدهما علة لآخر ولا معلولا له بل المرة الفتنة عليهما معا وقد يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر للاصغر لاعلة كما يستدل بحمى الغب على غف الصفراء فيسمى الاول برهان لان مطلقا ويخص الثاني (٢) مع ذلك باسم الدليل .

والمحمول الذي يحمل على موضوع بالاجاب او بالسبب دائما او يوجب عليه ان يسبب عنه في وقت ما يحمله لاحاطة اذا كان لا يجابه عليه كذلك او سببه عنه سبب موجب على الدوام او في الوقت المعين وكان ذلك السبب سببا لتباين غير ذات الموضوع والمحمول وطبيتهما هو الذي يوجب ذلك الحكم الدائم او الموقت فيهما وعلم العالم وجود المحمول للموضوع او سلبه عنه ولم يعرف السبب ان يوجب لم يعرف الضرورة الدائمة او الموقته مثال ذلك ان من عرف كرية السماء بالآلات الارصاد والادراك الحسي ولم يعرف السبب الموجب لكرية السماء انها كذلك او ليس كذلك في غير الوقت الذي ادركها فيه كذلك لا يقين ولا بعد فانه انما علم بالادراك الحسي انها كذلك حين ادرك لا يقين ولا بعد ووعه انه كذلك لاجل بساطة جوهرها الذي هو لها دائما ما دام متساويا قد كان يعلم انها دائما كذلك وكذلك من رأى الشمس نوعها من انكواكب شرق وغرب في وقتين معينين ولم يعرف اسبب ان يوجب لذلك لم يعرف اكثر من انها طلعت او غربت في ذلك الوقت المعين فانه انما تصلح في مئة من دورة محدودة على ابتكاره والا ستمر دائما ابدا فلا يعرفه دون ان يعرف السبب الموجب لذلك

وهو القوة المحركة لها المتشابهة الارادة والمسافة وبالجملة المتشابهة الدواعى والصوارف لا تختلف .

فقول ان الشمس تتحرك بقوة ارادية متشابهة الدواعى والصوارف وكلما يحرك بقوة كذلك تحركته دائمة متشابهة فى السرعة والبطؤ فالشمس حركتها دائمة متشابهة السرعة والبطؤ مكل حكم ضرورى له سبب . ويجب لكونه كذلك فى محول القضية وهو موضوعها فعليه الضرورى لا يتم الا بمعرفة ذلك السبب ومن دون ذلك السبب يصح ان يعلم انه كذلك فى وقت علمه به ولا يعلم حاله فيما قبل ذلك وبعده من ضرورة اولا ضرورة دائمة او مؤقتة فالعلم اليقيني بكل ماله سبب يكون من جهة سببه واذا عرف من دونه ان الامر كذلك ولم يعرف السبب فى كونه كذلك لم يعلم انه ابدى او فى وقت ما بالضرورة كذلك .

وقد يعطى برهان الان يقينا دائما ايضا اذا كان على ما قيل من دلالة السبب على السبب الذى لا شريك له فى سببيته فاما اذا كان المحمول للوضوع بذاته وكانت ذاته هى التى تقتضى له وجودا فى الموضوع فذاته السبب والقضية من اليقينيات الاوائل لان من ذوات الاواسط وكذلك اذا كان الاوسط ذاتيا للاصغر فهو هو بعينه والحكم على الاوسط هو بعينه الحكم على الاصغر فلا يكون مجهولا فى وقت لان من تصور الاصغر فقد تصور الاوسط فى جملة ذاتياته وبذلك يجب عنده وجود الاكبر للاصغر فحكم هذه القضية وان كانت ذات وسط حكم الاولات فى اليقينية .

الفصل الثالث

فى انه كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى

اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها

اذ لم يكن لحل المحمول على الموضوع بالانجباب والسلب سبب فى نفس الوجود لم يصح ان يتبين حكمها ببيان قياسى اذ لا يوجد بينهما حدا وسط وانما اليقين يثبت

في الحكم من جهة انت نسبة المحمول الى الموضوع لذاته فذات الموضوع تقتضى وجود المحمول لها فن تصور المحمول والموضوع وجب عنده الحكم فيها بالاجاب وانسلب لذاتيهما لاسبب خارج عنهما وان لم يكن كذلك فلا يمكن ان يقع به علم يقين البتة لانا اذا جعلناهما متوسطا ولم يكن هذا المتوسط سببا لم يحصل به العلم اليقيني فان جعلناه سببا كان محالا لان الامر لاسبب له وانما الحكم في المحمول والموضوع بذاتيهما فامثال هذه القضايا تكون بينة بنفسها فان اشكل منها شئ تبين بالاستقراء ولا يخلو حيثئذ من احدا من احدهما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلاسبب والآخر ان يكون وجود النسبة بسبب فان كل بينا بنفسه بلاسبب في كل واحد من جزئيات الموضوع كان البيان اما بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام فلا تكون الحكم يقينيا فاما ان يكون بالعقل وهذا غير جائز لان المحمول الواحد ان يكون ذاتيا للموضوع واما ان يكون عرضيا ولا يجوز ان يكون ذاتيا لان الذاتى يدخل في شرح الاسم ولا يتبين ببيان ولا يكون مجهولا لثبوت مع تصور الشئ بل هو داخل في تصور الشئ - ولا يجوز ان يكون عرضيا من اللوازم التى تلزم كلياً تقال على الجزئيات فيكون هذا العرض لازماً شئ من المعاني الذاتية لجزئيات الموضوع ويكون حمله على كل جزئى منها لاجل المعنى المشترك لها من الذاتيات فيكون ذلك الذاتى العام من صفات الجزئيات سببا لوجود هذا العرض فيها (١) وقد فرضناه بلاسبب واذا علم من جهة غير جهة ذلك السبب لم يكن علمه ضروريا ولا يقينيا فكيف ان يكون بينا بنفسه بل قد يجوز ان يكون عرضيا للمعنى العام الجنسى لذلك النوع حتى يصح ان يكون مطلوبا ويكون مع ذلك ذاتيا لكل واحد من جزئياته باسرها فان الذاتى لجميع الجزئيات قد يصح ان يكون عرضيا للمعنى الكلى عليها كالناطق الذى هو ذاتى للسان وعرضى للجسم والاباض عرضى للجسم وذاتى للابيض والمتحرك بالارادة عرضى للجسم ومقوم ذاتى للحيوان فتكون الواسطة في مثل هذه القضية للجزئيات صفة ذاتية والا كبر صفة عرضية

فيستقل الحكم بتلك المصفة العرضية الى موضوعات الاصغرابا توسط فاستقراء الجزئيات في مثل هذا يشهد للقياس شهادة تجعل القضية المحكوم فيها كالاولية واما ان كانت حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بيّنة بنفسها بل يمكن ان تثبت ببيان فذلك البيان اما ان يكون بيا نا لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي قصده فيكف يوقع ما ليس يقيني يقينا حقيقيا واما ان يكون بيا نا بالسبب الذي يوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها فيجب ان يتفق في السبب حتى يكون وجوده للعنى الكلى او لا فيكون نظرا قيا سيا وان لم يكن هناك سبب بل كان الحكم بينا بنفسه فقد قيل فيه او عايتين باستقراء فان فكون استقراء بعد استقراء على الاتصال فما لا سبب نسبة محموله الى موضوعه ان لم يكن بينا بنفسه فليس له بيان يقيني البتة بوجه قياسي .

واما التجربة فهي مثل حكمتنا بان السقمونيا تسهل المرة الصفراء من ابدان الناس حيث ازال تكرار وقوعه عن الذهن كونه اتفاقيا ويجعل هذا في الاحكام اليقينية لتكرار التجربة وان لم نعرف السبب الموجب وانما كان ذلك كذلك لصحة العلم بان الفعل لم يكن اتفاقا بقى ان يكون للطبع او لحالة لازمة للطبع وذلك هو السبب القريب او البعيد فقد عرف السبب من جهة ما هو سبب وان لم يعرف نوعه وكيفية تأثيره فالعلم التجري ايضا انما يكون بمعرفة السبب والاستقراء من جملة المحسوس يحصل به العلم الكلى فالخس يفيد العلم الجزئى فاذا جرده الذهن من الاعراض والقرائن حكمت به الطبيعة التى في ذلك الجزئى وهى واحدة في الكل والجزئى فيصير الحكم كليا وهى لم تكن التجربة بالتكرار في الاشخاص والاوقات والاحوال المختلفة في غير السبب الموجب المتفقة في السبب الموجب لم تعد علما كليا يقينيا بل ظنا غالبا وكذلك الاستقراء ما لم يستوف الاقسام فالمحسوس والمجرب والمستقرأ ترجع الى ابدا ته وهو الاولى والى ما هو بسبب وهو القياسي .

واقول ان اعتبار اليقين من جملة ما لا يعول فيه على تعليم العلم ولا على شهادة الشاهد بل على ذوق النفس السليمة القطرة واه ميزان يعتبره بها من صفات قوى

على الاطلاع على ما في نفسه ومعرفة معرفته وعلم عليه وهو ان يفرض الحكم اليقيني البين الاولي كالحكم بان الكل اعظم من جزئه ويعرف حد اصرار النفس على حكم هذه ويعرض كل حكم يريد اعتباره يقينته معه ويعتبر اصرار النفس عليه ويفرض ان الحكمين تناقضا فرضا ويعتبر ذهنه في ذلك القرض وينظر هل يرجح ذهنه رفع احدهما اثبات الآخرفان وجد فليس يبين لانه لا يرجح رفع الحكم بان الكل اعظم من جزئه لاجل شيء من الاحكام الاخرى فبقي ان يرجح رفع الحكم الآخرواذا وجد ذلك التجميع من ذهنه علم ان اعتقاده فيهما غير متساو وما لا يتساوى اليقين في يقينته فليس يبين عند من لم يساويه عنده فان استضعف ذهنه عن المعقولات جعل هذا الاعتبار والموازنة بالمحسوسات فتراه لا يرجح عليها شيئا فان رجحناه على شيء بهذا الاعتبار دل على ضعف اعتقاده فيه وان تفاوتا تقاوم عنده الحكمان وصارت نفسه بحيث لا ترجح رفع احدهما فقد تساوى في الميزان ومساوى اليقين في يقينته يبين عند من ساواه عنده فهكذا تنتهي الاعتقادات اليقينية .

قال ارسطوطليس ان قوة العادة قد تشهد لبعض الامور شهادة تساوى شهادة اليقين فينبغي لمن يزن تصديقه بهذه الميزان (١) الذهنية ان يفرض رفع العادة كما يرفع كل قرينة مع القضية ويستفردا في ذهنه مجردة عن كل شاهد لها واعياها اذا اراد اعتبارها وانها واما اذا اراد اعتبار شواهدنا فذلك هي الحدود الوسطى وقد مضى الكلام في اعتبارها والمقدمات التي تحصل في اوائل النظر العقلية من كل فن ومن قدر على هذا الاعتبار بقوة ذهنه وملكته الصالحة في النظر العقلية قدر على اعتبار الاحكام الحسية والتجريبية بتجربتها عما يغاط فيها وطالب السبب المشترك في جزئياتها والحكم اللازم في كليتها .

فاما كيف يتجس في الاحكام التيسيرية الاعم على ما نحت الاخس بواسطة الاخس ، تلاكيف يكون الحيوان سببا لكون الانسان جسدا والامر في ذلك بانعكس بما في الوجود فان الانسان ما لم يكن جسدا لم يكن حيوانا وما لم يكن حساسا لم يكن

حيوانا فان كل واحد من الحيوان والحساس وصف ذاتي للانسان واذا كان الحيوان يكون من مجموع الجسم والنفس فكيف يحمل الجسم على الحيوان وهو كما يحمل الواحد على الاثنين وكما يكون البعض هو الكل وكذلك كيف تحمل النفس على الحيوان .

فنعول انا اذا اخذنا الجسم بمجرد جسميته لم يصح ان يحمل على المركب منه ومن النفس كالحوان مثلا فلا نقول ان الحيوان جسم مجرد من سائر الصفات الاخرى وان اخذناه بمعنى الجسمية معينا ولم نجرده عما يقارنه من اشياء اخرى كما لم نوجبه له صح ان يحمل على الحيوان حتى نقول الحيوان جسم ولا نفى مع ذلك انه جسم مجرد كما لا نفى انه جسم نباتي ولا جسم معدني فالتجريد لما صح ان نضيف اليه فيما بعد انه ذونفس حساسة ناطقة ولو عينا معه النفس الحساسة لما صح ان نقول بعد ذلك انه جسم نباتي بل اذا قلنا جسما لم نرد على ذلك فيما نقوله ونعنيه (٢) ولم نرد بقولنا تجريدا من الصفات (ولانعيينا لصفة - ١) حتى يكون بحيث يجوز لنا فيما بعد ذلك ان نضيف اليه ذونفس حساسة غير ناطقة او ذونفس حساسة ناطقة او غير ذى نفس جاز لنا حملها على هذه كلها ولو عينا التجريد لما صح كما لا يصح ان نقول ان الحيوان جسم مجرد ولا ان الجسم المجرد من سائر الصفات حاسس ولا ناطق بل لما اخطأنا في قولنا من حكم تجريد او تبين وصف جاز حمله على كل جسم موصوف بصفة ما قلنا جسم اسطعسى وجسم معدني وجسم نباتي وجسم ذونفس حساسة وجسم ذونفس ناطقة فان هذه كلها يقال الجسم عليه بلا شرط تجريد ولا شرط حكم يختص به دون غيره من الاحكام الخاصة .

قيل فيما سبق من التاليم ان الجسم بشرط التجريد يكون مادة وما يضاف اليه بعد ذلك يكون له صورة وبلا شرط تجريد ولا قرينة يكون جنسا فيقال في المادة انه منه فيقال ان الانسان مركب من نفس وجسم بهذا المعنى الذي به سمي مادة حتى يكون الجسم مادته والنفس صورته ويقال في الجنس انه هو و الفرق بين منه وهو في الحكم فهكذا يحمل المعنى الكلي الذي هو بعض معنى الجزئ على الجزئ

حيث يكون بعض صفاته فيقال على انفراده كما يقال لان الانسان جسم ولولم يصدق انه جسم لما صدق انه جسم ذوقس ويقال في التأليف كما يقال ان الانسان جسم ذوقس وكذلك لا يحمل الجزء على الكل فلا يقال للركب من صورة ومادة انه هو المادة او الصورة بل يقال هو منهما مركب ومؤلف كما يقال ان الانسان مؤلف من جسم ونفس فلي طريق الحل الكلي يكون الحيوان علة لكون الانسان جسما فان الجسم للحيوان قبله للانسان وهو للانسان من اجل كونه حيوانا وبالوجه الآخر يكون الانسان جسما قبل كونه حيوانا فان المفرد قبل المؤلف لكن هذا في الوجود وذلك في الذهن والمقول وكذلك في الحساس والحيوان فهكذا يكون الاخص من صفتين كليتين لموصوف واحد علة لوجود الاعم لذلك الموصوف اى انه عند الذهن له اسبق من ذلك وذلك له اسبق منه لما هو اخص منه .
وبالجملة لو وصفنا الانسان بالجسم قيل ان نصفه بالحيوان لما اصبنا فان الموصوف حيث لا يكون انسانا لم يكن حيوانا فمحال ان يصل الحد الاكبر في مثل هذا الى الاصغر قبل الاوسط وانما ينط في امثال هذه كون المعبر لا يفرق بين الاحكام الذهنية والاحوال الوجودية .

الفصل الرابع

في شرائط مقدمات البرهان

قد قيل ان مقدمات البرهان يجب ان تكون موجبة للتأنيج التي يلزم صدقها عن صدقها فهي اقدم من التأنيج والعلة تتقدم على المعلول بالذات فهي اقدم بالذات من التأنيج وهي اقدم عندنا ايضا واسبق تصديقا من التأنيج صدقا وزمانا والعلل تناسب العلولات فمقدمات البرهان تناسب نتائجها وتدخل معها في جملة العلم الذي هي منه او علم يشاركه واوائلها تكون بينة بنفسها واعرف واقدم من كل مقدمة بعدها لان ما بعدها من نتائجها لم يكن كذلك من المقدمات لم يصلح ان يدخل في مقدمات البرهان والانسان في مبدأ استفادته للعارف يلوح له الاقدم عنده على الاطلاق وهو اشد تأخر اعند (١) الطبيعة وهي الجزئيات المحسوسة

فبعض منها الكلمات المشتركة الجنسية اذا عرفها معرفة فاقصة والميزات الخاصة اذا ازدادت معرفته بها حتى تكمل له بذلك المعرفة النوعية على ما قيل في ترتيب المعارف فيما سلف فاذا كنا نتعرف اول شئ طبائع الكلمات الجنسية ثم النوعية كنا قد ابتدأنا بما (١) هو اعرف عندنا واقدم بالطبع وليس اعرف عند الطبيعة فان الاعرف عند الطبيعة هو الأشخاص الوجودية والاجناس والمعا في الكلية انما تستقر عند العارفين من الأشخاص (الوجودية فاذا انتهت الى الانواع الاخيرة ختمنا التعليم فاذا لانزل الى الأشخاص - ٢) بمعرفتنا وعلينا الكلي ما اذا ابتدأنا اولا واخذنا من البساط وحصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد ابتدأنا بما هو اقدم في الطبع ويختلف الحال في هذا فان من البساط ما هو اعرف عندنا من المركبات وذلك فيما زكبه نحن كخلل والعسل للسكنجيين ومهما المركبات اعرف منه لانتهى اليه بتحليل المركبات وذلك انما يكون حال معرفتنا بالمركبات الطبيعية فاذا كان البسيط اعرف عندنا من المركب وعرفنا به المركب نكون قد سلكتنا في معرفتنا ذلك سبيل ابرها نيا لامحالة حيث كانت البساط اسبابا للمركبات فان ابتدأنا من المركبات وسلكتنا الى البساط ومن الجزئيات بالاستقراء الى الكلمات كنا بذلك مستدين غير مبرهين حيث يكون الاعرف عندنا اعرف عند الطبيعة فان الطريقة البرهانية تأخذ بما هو اعرف عند المتعرف الى ما ليس باعرف عنده ومبدؤ البرهان يقال على وجهين احدهما بحسب العلم مطلقا والآخر بحسب علم ما ومبدؤ البرهان بحسب العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط لا يتعلق بيان نسبة مجموعها الى موضوعها في الايجاب والسلب يحد اوسط ومبدؤ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا اوسط في نفسه لكنه بوضع في ذلك العلم الذي هو مبدؤه له وضعا فلا يكون له وسط في ذلك العلم ومرتبه منه وانما يكون له وسط في علم قبله او يكون وسطه في ذلك العلم من غير تلك المرتبة التي هو في مبدؤها .

مثاله انا اذا اخذنا في علم ا - ا - مبدأ - لب - وب - ل - ج - و - ج - لد - ود - له

تقليد وقبول وتصديق وضع ينتظر له بيان فيما بعد ولذلك يسمى اصلا موضوعا ويسمى الحد وضعا وما كان من المقدمات المصدر بها لا تنكرها نفس المتعلم ولا يكون عنده رأى يخالفها خص باسم الاصل (الموضوع - ١) ما تنكره نفس المتعلم يسمى مصادرة فيدخل من الحدود في اسم المصادرة ما تنكر نفس المتعلم وجوده كالنقطة التي لا جزء لها وطول الخط الذي لا عرض له وتختلف نفوس المتعلمين في معرفة الاوليات التي هي مبادئ البراهين في العلوم من جهة ضعف التصور وقوته بمجودة القطنة فتكون الاوليات الجلية عند بعضهم اوضعا ومصادرات وعلى كل حال فالصدق بمبدء البرهان ينبغي ان يتقدم على التصديق بما هو مبدء له لان التصديق بالمبدء علة للصدق بما يبرهن عليه به وحكم التصديق بذى المبدء مثل حكم التصديق بالمبدء ايقنا يقيين وظنا بظن غالب بنالب وضعيفا بضعيف فان لم يكن عند المتعلم تصديق بالمبدء البتة لم يكسبه ذلك تصديقا بذى المبدء فتكون الاصول الموضوعية في العلوم مقدمات مجبولة عند المتعلمين من حقها ان تبين اما في علم آخر غير العلم الذي هو مبدء له واما في العلم نفسه في فن منه لا تبين به بل بمبدء غيره من مبادئ ذلك العلم فان المبدأ لا يكون واحدا في العلم اذ لا يكون قياس من قضية واحدة ولا اقل من قضيتين فاذا كانت قياسات كثيرة فاما ان تكون من قضيتين هما مبدآن يتركان مع قضايا تنتج عنها وما ينتج مع ما ينتج واما ان تكون من مبادئ هي اصول موضوعة من اربعة فافوتها حتى يكون قياس من قضيتين منها تنتج نتيجة وقياس من قضيتين اخرى تنتج اخرى ثم تتسلسل القضايا في المرتبتين عن القياسين الاولين من غير اختلاط مثاله - اب - وب ج - فاج - ج ه - وه - د - فحج - د - اج - و - ج - د - فاد - وايضا - ال - ول م - قام - (٢) م س - وس ن - فم - ن - ام - وم ن - فان - ع - ا - و اف -

(١) ليس في لا (٢) على هامش قط نسخة وهي - م ن ون س فم س - ام وم س فاس - ان ون ب قاب ب وب اج فاج - ال ول م قام - ج ه وه

د فحج د -

فع - ف - اد - و - رب - قاب .

فتكون - اب - قد ثبتت من مرتبته (١) تحت مقدمة - ال - لامن المرتبة التي تحت مقدمة - اب - فلا يكون - اب - قد ثبتت - باب - دورا وهي في العلم الذي من جملة مباديه - اب - الا ان بيانها يرجع الى مبدئه غيره وهو - ال فهكذا يتبين العلم في العلم نفسه وقد يبين في علم غيره وهو الاكثر والاوجب وقد يتبين المبدؤ في العلم بقوة النفس في النظر العلمي لرياضتها بذلك العلم فيعود بعد النظر والتحرر ج الى ما قبله وضعا فيتأمله فيعقله ويصدقه يقينا .

الفصل الخامس

في موضوعات العلوم ومطالبها ومسائلها ومبادئها

للعلم الواحد بالنوع موضوع واحد بالنوع اما في العلم النظري فهو الذي ينظر في ذلك الموضوع ويبحث عن اوصافه حتى يحصل له معلومه مثل السماء لعلم الهيئة واما في العلم العملي فينظر في الموضوع لاجل عمل يعمل به وتأثير يؤثر فيه وفي اعراضه وخواصه التي له بحسب ذلك العلم (٢) المقصود مثل بدن الانسان لصناعة الطب وكما ان الموضوع الكلي للعلم الكلي كذلك جزئيات ذلك الموضوع لاجزاء ذلك العلم ومسائله ففي كل جزء يبحث فيه عن اوصاف نوع من انواعه وفي كل مسألة مسألة عن اوصاف جزئي جزئي من جزئياته كما يبحث في مسائل علم الهيئة عن شكل القمر وعن وضعه وعن حركته فتكون الموضوعات في القضايا التي هي مطالب ذلك العلم جزئيات ذلك الموضوع الكلي فكل مسألة من علم الهيئة يكون الحد الاصغر فيها شيئا من السماء اما كوكب واما فلك خاص من الافلاك ويكون الحد الاكبر فيها صفة من الصفات التي توجب لذلك الفلك او الكوكب او تسلب عنهما فيضع العالم الموضوع الكلي لذلك العلم الكلي ويستل عن صفاته التي تقن فيه حتى يوجب له بنظره ما يوجب منها ويسلب عنه ما يسلب منها وفي مسئلة مسألة ينظر في واحد واحد من جزئياته اذ يضعه

في مسألة مسئلة ويبحث عن صفة صفة من صفاته حتى يوجبها له أو يسلبها عنه فتميز العلوم بعضها عن بعض بموضوعاتها ولا يكون الموضوع موضوعا للعلم الواحد من كل وجه كما لا يكون جسم الانسان موضوعا لصناعة الطب من كل وجه بل من جهة ما يصح ويمرض ولصاحب علم القراسة من جهة شكله وخلقه الذين يستدل منهما على ملكته وخلقه فكذلك السماء تكون موضوع في علم الهيئة من جهة الاشكال والحركات والعلم الطبيعي من جهة الطبائع والخواص فكذلك يكون الموضوع الواحد للعلم الواحد والعلمين والثلاثة فتشارك العلوم في الموضوعات وتباين وتختلف وكذلك في المحمولات ويتم العلم بأربعة اشياء هي الموضوع والمحمول والمبادئ والمسائل فيشارك في شئ من هذه الاربعة ويختلف بشيء منها والاسم والحد له من جهة ما يشارك فيه ويخالف مع فاما موضوع واحد مشترك كما قلنا لسائر المطالب والمسائل التي فيه كالجسم المحسوس للعلم الطبيعي وبدن الانسان للطبيب والمحمولات كثيرة مختلفة في مسائله وهي الصفات والاعراض التي تعرض له بذاته لالما هو اخص والالما هو اعم منه كالا عظم والا صغر والمساوي في المقدار للهندسة فانه لا يقال اعظم واصغر لم هو اعم من المقدار والالما هو اخص منه من الموجودات بل من جهة انه مقدار فهذه هي المطالبات التي تكون محمولات المسائل في العلوم والمبادئ هي التي تستعمل في قياساته مقدمات لها اما من البيئة بنفسها واما بما يتسلم من علم غير ذلك العلم والافبادي العلم لاتنين في العلم الذي يتبين بها كما ذكرنا وللعلوم العملية زيادة هي الاغراض والنايات التي لاجلها يكون العمل كالصحة لصناعة الطب والسعادة للفلسفة العملية فان العلوم قد تكون المسائل المعلومة فيها هي الغايات المطلوبة ولا تكون الاعمال هي النيات وانما يعمل العالم اشئ هو غايته لاجله يتكلف التعب والمشقة في عمله فصناعة الطب موضوعها بدن الانسان ومبادئها من العلم الطبيعي ومن الحس والتجربة ومساثلها هي كيف يحفظ الصحة ويزال المرض وبما ذا ومحمولاتها المصح والمريض والنافع والضار وغايتها حفظ الصحة

وازالة المرض فيتخصص النظر في موضوعها الذي هو بدن الانسان حتى يصير من جهة ما يصح ويمرض وكذلك يتخصص النظر في موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم المحسوس من حيث يتحرك ويسكن ويتصف باوصاف تتعلق بالحركة والسكون .

وانما فصلت العلوم الى الاصناف التى فصلت اليها ولم يجعل العلم كله علما واحدا بالموجود كله لاسرير رج الى المتعلمين فى تعلمهم وهو ان المجهول انما يعرف ويعلم بشئ هو اعرف منه واسبق علما ثم يعلم بذلك الاثنى ثالث هو اعرف منه وبالثالث رابع ولواتسقت العلوم والمعلومات فى وجودها على نسق واحد فى ترتيب واحد من اعرف الى ما ليس باعرف ومن ثانى الى ثالث وكذلك الى آخرها لصح ان يكون العلم كله واحدا بالموجود كله لكنه ليس كذلك فان الاشياء ذوات المبادئ تعرف بمبادئها والمركبات ببساطتها والمعلولات بعلاها على وجه والعلل بمعلولاتها على وجه آخر والمحسوسات ببينها والبسيط بادر اكها بالكنه وبمعرفتها من طريق الاستدلال والعلل والمعلولات من كل فن مترتب فى الوجود على مراتب عدة لانها وان كانت لا ترجع باسرها الى مبدء واحد فانها تشعب فى صدورها عنه عرضا كما ترتب طولا فتقسم من حيث تشعب من جهة المبادئ طولا وعرضا فتشعب العلوم الجزئية كذلك عن العلم الكلى تشعب الموضوعات ومبادئ البيانات والمطالب فى النظريات والاعراض فى العمليات فيكون الجسم مطلقا من جهة (١) . وموضوعات العلم الكلى مثل غيره من الموجودات لدخوله فى جملة الموجود الذى هو موضوع العلم الكلى من حيث هو موجود ويكون من حيث هو داخل فى الحركة والسكون ومبداها من موضوعات العلم الطبيعى ومن جملة الاجسام الفلكية افلاكها وكواكبها من جهة . وهى داخله فى الحركة والسكون وما يترتبها ويتسبب منها من جملة العلم الطبيعى ومن جهة الاشكال والحركات وتقديرها بالمقادير والازمان . ومن جملة العلم النجومى كما انها من حيث يحكم عليها وفيها ومن جهتها باحكام تتسبب

من تأثيراتها في عالم الكون والفساد من جملة الاحكام النجومية فيكون علم النجوم غير علم الاحكام بالنوع والجنس ويكون جسم الانسان من حيث هو داخل في الحركة والسكون ومبديتها من جملة العلم الطبيعى ايضا ومن جهة ما يصح ويمرض ويتوصل الى ازالة مرضه وحفظ صحته موضوعا لصناعة الطب فيكون علم الطب من العلوم الجزئية تحت العلم الطبيعى من حيث هو علم نظرى ومن جهة غايته العملية صناعة خاصة مخالفة للعلم الطبيعى في الغاية دون الموضوع وكذلك علم احكام النجوم ايضا من جهة النظر في طبائع الاجرام السماوية وتأثيراتها وافعالها واقعا لا تها من جملة العلم الطبيعى وجزئيا تحتها ومن جهة ما يراد منه الانذار بما يكون قبل كونه علما خاصا هو علم الاحكام وكذلك الهندسة والمناسط وعلم الحيل في الحركات وعلم الهيئة .

اما الهندسة فلم كلى ينتظر في المقادير من جهة التشكيل والتقدير والمناسبة بينها والمناسط تحتها تختص بخطوط خاصة بالبصر من المبصرين وعلم الحيل يختص دونه بمركات طبيعية وقسرية ومركبة منهما فيكون تحت العلمين الطبيعى والهندسى اما الهندسى من جهة موضوعه واما الطبيعى من جهة عوارضه الخاصة بعلمه وعلم الهيئة تحت العلم الطبيعى من جهة موضوعه الذى هو جزء من موضوع العلم الطبيعى اعنى الافلاك والكواكب وتحت الهندسة من جهة عوارضه المخصوص وهو النظر في الاشكال والحركات وحساب المقادير والافات وكل ذلك داخل في جملة الوجود واجزاء من الوجود لكنه يخالفه من حيث يختص نظر كل واحد منهما بفرض يخصه فنظر العلم الكلى فيه من حيث هو موجود ويطلب صفاته وخواصه من حيث هو كذلك وينظر (فى - ١) العلوم الجزئية فى صنف صنف ونوع نوع منه من جهة اشياء اخرى على ما قيل . هكذا جاء فى النقول القديمة ولم تكن فى خلافتهم على ذلك فائدة فى العلم فاستمر العلماء فى نظرهم عليه واراد قوم من المتأخرين ايجاب هذا التقسيم وجعله ضروريا فى العلم والتعليم فتمحلوا وطولوا وتعدوا الواجب وما وجبوه فى تعليمهم وتصانيفهم

وتخليطهم في ايرادهم (١) مسائل علم بمسائل علم آخر فورد وافى علم الطب من الطبيعيات وفي العلم الطبيعي من العلم الكلي وفي العلم الكلي من الطبيعي فتعدوا ما يجب في التعاليم حيث اوردوا ما اوردوا بيانه في علم ليس فيه اصول بيانه ولا فيا يتبين به فانظمت بياتهم على غير اصول واختلط التعليم بالتقليد والتقليد بالتعليم فخر جوا بذلك من زمرة الفلاسفة الذين يرتبون بياتهم على الترتيب المنطقي المذكور فننظر الآن في ترتيب العلوم وما قالوا فيه واوردوا له من الاحتجاج وتأمله حتى يتحقق لنا وجوب ذلك اولا وجوبه وفائدته ان كانت .

الفصل السادس

في ترتيب العلوم الحكيمة وما

تشارك فيه وما تفرق به (٢)

لما كان العلم والمعلوم من الاشياء المضافة العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم بالعلم والمعلوم هو الموجود والموجود على قسمين موجود في الاعيان وموجود في الازهان فالعلوم كذلك ايضا وجودية لما في الاعيان وذهنية لما في الازهان ومن الموجودات من حيث يعلم ما هو اعرف اى يتقدم في المعرفة عندنا وما هو متأخر في المعرفة عندنا فنترتب العلوم كذلك ايضا لاجل ما هو الاولى بالتقديم في التعليم وهو الاعرف عندنا الى ما هو اولي بالتأخير وهو المتأخر في المعرفة عن ذلك المتقدم ولو كانت الموجودات تتصل على سنن واحد في التقدم والتأخر من اول الى آخر وينحصر الكل في الوسط لقد كان ذلك الترتيب اولي بان يحاذي في التعليم من غيره فكانت العلوم تبتدأ من المبدأ الاول وتنتهي فيما يليه ويلى ايليها الى آخر الموجودات فكان العلم يحاذي في ترتيبه ترتيب الموجود (٣) لكن الامر في الوجود ليس كذلك لان الموجودات على ما يبينه العلم الالهى تبتدئ من مبدأ واحد وهو المبدأ الاول لها باسرها وتنتهي الى شعب كثيرة

(١) لا - ارادتهم (٢) لا - منه (٣) لا - الوجود .

تفتقر عرضاً مع الطول بجمعية مع (بعدية - ١) فتتفرق الجداول ولا تنتهي في سنن واحد الى معلول واحد اخير عن علة واحدة اولى فصار لذلك انقسام الموجودات الى انواع تعميها اصناف مختلفة لا يتسق بعضها على اربعين في ترتيب التعليم كما لم يتسق في ترتيب الوجود فتصنف العلوم الى اصناف عدة ولم ترتب في التعليم مسألة بعد اخرى يشتمل عليها علم واحد فجعلوا (٢) من العلوم الحكيمية علم المنطق يشتمل على علوم سبق تفصيلها وعلم الطبيعيات يشتمل على علوم باصناف المحسوسات الوجودية وعلم الرياضيات يشتمل على علوم ذهنية وعلم الالهيات وهو العلم الكلي ينظر في المبادئ الاولى وبداية الخلق كيف هي ويعرف الموجود من حيث هو وجود فصنفوا العلوم الذهنية الى ذهنية صرفة لا يتعدى حكمها ما في (٣) الازهان والى ذهنية يتعلق حكمها باشياء وجودية .

والذهنية الخاصة منها علم ومنها علم العلم وعلم العلم هو المنطق الذي يفيد القوانين العقلية الواجبة في العلم والتعليم والقبول والرد والتصديق والتكذيب والعلم هو علم الكميات التي هي المقادير والاعداد فعلم المقادير منها يتعلق بعلم الاشكال لأن المقادير تنتمي الى الاشكال وتتحدد بها ويجمعها علم الهندسة وتستصحب معها شيئاً من علم العدد لأجل علم المقدار من اجل ان المقدار يعد ويعلم بعدده وعلم الاعداد منه علم خواص الاعداد وهو (الارثباتيقي) ومنه علم الحساب الذي يتعلق بالجمع والتفريق في المعدودات والاعداد واما العلوم الذهنية التي يتعلق حكمها باشياء وجودية فهي علم هيئة الافلاك وحركاتها وهي الى الموجودات اقرب منها الى الذهنيات وانما تنسب الى الذهنيات من اجل بياناتها الهندسية والحسابية فهذه هي الذهنيات ولان مبادئ المحسوسات اشياء غير محسوسة فالعلم الالهي هو - لم المبادئ والكميات قبل الجزئيات فالعلم الالهي هو العلم الكلي والمبادئ تتقدم على ذوات المبادئ فالعلم الالهي يتقدم بالطبع على سائر العلوم ولان المبادئ المتقدمة بالطبع على ذوات المبادئ متأخرة في معرفتنا عنها فالعلم الالهي

(١) سقط من لا (٢) لا - تعلوا به العلوم الحكيمية على المنطق (٣) لا - صافي .

يتأخر في تعليمنا وتعلمنا عن غيره من العلوم فهو مبدأ العلوم بالطبع وغايتها في المعرفة وفيه العلم الكلي ويجعل في العلوم الأخرى مبادئ منه يتسلمها المتعلمون لتلك العلوم تسليماً مقبولاً من غير برهان حتى إذا انتهى بهم التعليم إلى هذا العلم رهنه هاهنا واتحدى الخالف في ذلك بالسلف المشهور مثل أرسطو طاليس وأفلاطون فإنهم صنفوا العلوم أصنافاً من غير تقسيم ولا تعليم وأصولها ثلاثة على ما ذكرنا الطبيعي والرياضي والالهي والمنطقي فهو علم العلوم .

والتأخرون اشتغلوا بتعليل ذلك (١) فما قيل فيه إن الأشياء الموجودة إما أن لا يكون وجودها باختياراً وفعلنا وإما أن يكون وجودها باختياراً وفعلنا ومعرفة الأمور التي من القسم الأول تسمى فلسفة نظرية ومعرفة الأمور التي من القسم الثاني تسمى فلسفة عملية والأشياء الموجودة في الأعيان التي ليس وجودها باختياراً وفعلنا هي بالقسمة الأولى على قسمين أحدهما الأمور التي تخاطب الحركة والثاني الأمور التي لا تخاطب الحركة والأمور التي تخاطب الحركة على ضربين إما أن يكون لوجودها إلابان تخاطب الحركة مثل الإنسانية والتربيع وما شابه ذلك وإما أن يكون لها وجود من دون ذلك والأول على قسمين لأنه إما أن يكون لافي القوام ولا في الوهم يصح عليها أن تجرد عن مادة معينة كصورة الإنسانية والقرسية وإما أن يصح عليها ذلك كذلك في الوهم دون القوام مثل التربيع فإنه لا يحوج تصوره إلى أن يخص بنوع مادة أو يلتصق إلى حال حركة .

وأما الأمور التي يصح أن تخاطب الحركة ولها وجود دون ذلك فهي مثل الهوية والوحدة والكثرة والعلية وتكون من الأمور التي يصح تجريدها عن الحركة ما صحته صحة وجوب ومنها ما لا يكون صحته صحة الوجوب بل يكون بحيث لا يمتنع عليها ذلك مثل حال الوحدة والهوية والعلة والعدد الذي هو الكثرة وهذه فإما أن ينظر إليها من حيث هي فيفارق ذلك النظر النظر إليها من حيث هي مجردة لأنها تكون من جملة النظر في الأشياء لأم من حيث هي في مادة أذهي

(١) هـا مش قط - أعني في تصنيف العلوم إلى هذه الثلاثة المذكورة

من حيث هي لا في مادة واما ان ينظر فيها من حيث عرض لها عرض لا يكون في الوجود الا في مادة واما على قسمين اما ان يكون ذلك العرض لا يصح توهم كونه الامع نسبتة الى المادة النوعية والحركة مثل النظر في الواحد من حيث هو تارة هو اعم والكثير من حيث هو اسطقسات وفي العلة من حيث هي مثلا حرارة او رودة وفي الجوهر العقلي من حيث هو نفس اى مبدأ حركة بدن وان كان تجوز مفارقتها بذاته واما ان يكون ذلك العرض وان كان لا يعرض الامع نسبة الى المادة ومخالطة حركة فانه قد تتوهم احواله من غير نظر في المادة المعينة والحركة مثل الجمع والتفريق في العدد وسائر الاحوال التي تلحق العدد وهي في اوهام الناس اوفى موجودات متحركة متقسمة فأصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي في الحركة تصورا وقواما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حيث هي مفارقة لتلك تصورا لا قواما واما ان تتناول اعتبارها من حيث هي مفارقة لها تصورا وقواما فالقسم الاول هو العلم الطبيعي والثاني هو الرياضي المحض وعلم العدد المشهور منه .

واما معرفة طبيعة العدد من حيث هو عدد فليس لذلك العلم والثالث هو العلم الالهي - وهذا ينقسم بهذا التعليل والتفريع والتطويل قد تسلم فيه ان من الاشياء ما يخاط الحركات ومنها ما لا يخاطها والذي يخاط منه الوجودات لا بحيث يخاطها ومنه ما يوجد مخاطا وغير مخاطا والتي لا تتجرد اما ان تكون لا في القوام ولا في الذهن يصح تجريدها كالا لسانية اما ان يصح عليها التجريد في الوهم دون القوام مثل التربع .

وهذه اشياء تحتاج الى بيان وأي بيان فان من الحكماء (١) من يقول بحركة النفس ويرى ان حركة البدن تابعة لها وليس في الوجود ما لا يخاط الحركة اعمحرك واما متحرك واما منته واما اعميه واما اعميه ان عني بالمخالطة هذا وان خص بمخالطة الحركة المتحرك فقط فاليه ان يبين اعماه بذلك وحينئذ لا نسلم له

انه لا يتحرك سوى الجسم .

والذين قسموا الى هذه الاقسام ما امعنوا هذا الامعان وانما سموا الطبيعيات من جهة المبدأ المحرك لها حركة محسوسة من تلقائها لا بقسر من خارج كحركات الاسطقسات والمعادن والنبات والحيوان التي لها من تلقائها كالبحر في هبوطه والنفاد في صعودها .

والرياضيات هي العلوم الذهنية التي للنفس بها رياضة تزيد في فطنتها واستقلالها بقوة تقدر بها على النظر في العلوم العالية وبالالهيات النظر في المبادئ غير المحسوسة التي دلت عليها افلاها في المحسوسات ويعرف ذلك من تسميتهم فان علم الهيئة لا يتجرد نظره عن الاجسام المحسوسة لافي الوجود ولا في التصور وقد جعلوه من الرياضيات والطبيعي ينظر في النفس وعلى غير محسوسة وعلى مذهبهم غير متحركة ولا خاطلة للحركة لانها ليست مبدأ قريباً للحركة بل يقوون انها تتحرك بواسطة قوى اخرى ولو اراد مرید ان يجعل العلم واحد ايتدى فيه من اول الطبيعيات وينتهي الى آخر الالهيات ويوسط الرياضيات لم يكن علياً في ذلك حرج ولو قدم الرياضيات وتلاها بالطبيعيات ثم بالالهيات لقد كان الامر كذلك وانما الذي لا يجوز في التعليم هو تقديم الاخفى على الاظهر وتفصيل العلوم كتفصيل الكتب بل كتفصيل التعاليم والفصول فضمن الكتاب عرض واحد كلي والتعاليم والفصول تتكلم في جزئياته وانما الكلام في طريق التعليم (وان الاشياء التي هي مقدمة عندنا في المعرفة واجباب العلم - ١) متأخر - ٢ - عند الطبيعة في اجباب الوجود لان الاعرف عندنا ليس هو الاعرف عند الطبيعة يفتتح العلم الجزئي باصول من العلم الكلي والادنى من الاعلى فتكون تلك الاصول عند من سبق له علم بها من العلم التي (٣) هي منه معلومة بينة يحكم فيها وبها وعند من لم يسبق له بها علم موضوعة مقبولة يتسلها .

والعلوم التي تتبين بها كقضية شرطية معها هي قاليها والاصول مقدمها تتبين

(١) سقطت من (٢) كذا - والظاهر - متأخرة - ح (٣) كذا والظاهر

في العلم لزوم التالى للتقدم وبصحة وجود المقدم يصح وجود التالى فهكذا فعل
ارسطوطا ليس في الطبيعيات واقليدس في الهندسيات ولم يفعل كذلك جالينوس
في الطبيات بل تكلم في الاسطقسات والمزاج كلاما فلسفيا طبيعيا في علم الطب
وما بينه بينات تعلم من الطب وجزئيات مسائله حتى يعيب (١) عليه ذلك من عابه
ويقول انه استعمل الدور وهو لا يعلم وما استعمل في كتبه دورا في بيان وانما
تخليط الكلام في العلوم يضل المتعلمين واذا اتسقت المسائل بعضها على بعض
كما فعل اقليدس في كتابه كان اولى في مذهب التعليم ومتى لم تكن لم يتم العلم
الحققي وصار كالاخبار التي يتقلدها السامعون من الرواة الذين لا يعلمون صدقهم
من كذبهم .

الفصل السابع

في مبادئ البراهين وكيف يعرف

الانسان ما لا يعرفه منها

قال ارسطوطا ليس من فقد حسا من حواسه فقد علما من علومه وهو العلوم
الذى ينتهى اليه الذهن من ذلك الحس فان العلم اليقيني المكتسب يحصل بالبرهان
والاستقراء والاستقراء يرجع الى الحس ومن مقدمات البرهان ما يحصل بمبادئها
بالحس ويتصور (٢) من جهته ومتى اراد احدا ان يعرفها لمن لا يعرفها لم يمكنه
ذلك الا باستقراء يستند الى الحس مثل القضايا التي يحكم فيها بثقل الارض وخفة
النار وحرها ومثل الاشياء التي تتصور من المحسوسات كالجسم والسطح والخط
والاشكال المستديرة (والثلاثة - ٣) والمربعة ونحوها فافيهما الا ما يعرف بالحس
ومنه يصير معقولا .

وقيل في هذا الموضع ان المحسوس غير المعقول والمعقول غير المحسوس في سائر
الاشياء ويصح ان يعنى بالمعقول ما يدرك في الازهان متصورا فيها وبالمحسوس
ما يدرك في الاعيان واما على ان يفصل ما في الازهان الى اصناف يجعل بعضها
معقولا وبعضها متخيلا وبعضها متوها على ما قد قيل وبلغ فيه قوم من المتأخرين فلا .

وقد اتضح وانكشف المتبس من ذلك في علم النفس وتحقق الحق في المختلف فيه منه فاما ما يتصور في الازهان من الاشياء الوجودية فانه مشترك للكثير من المحسوسات الشخصية كالانسان لزيد وعمر وخالد ونحوها فالمحسوسات مبادئ العقولات والعلم بالمقول لانه انما يقال على الاشياء الذهنية التي تحصل من الاشياء الوجودية واكثرها من المحسوسات المفردة والمركبة فلذلك من قد حسا من حواسه فقد علما من علومه فاننا لا نرى الا كنه خاتمة لا يتصور الالوان ولا يعقلها ولا يتخيلها وكلما اشير اليها بعبارة تنبه عليها يذهب ذهنه في مفهومها الى شئ مما عرفه من احدى الحواس الاخر وكذلك الاخشم خلقه في الاربع فيعلم من هذا ان من المعلومات ما عساها لا نعرفه ولا نهتدى اليه لانا لا نعرف مبادئه التي ندركها فتبينها عليه ولا تنبه على عمله حيث لا نجد من يبينها عليه وقيس على ذلك من فاقد البصر كيف لا يتنبه على مدركاته ولا يشعر بان في الوجود منها ما يتنبه عليه كذلك لو لم تخلق للبشر حاسة البصر لم يشعروا بمدركاتها ولم يتنبهوا عليها وان استفاد الانسان في وقت من زمانه ما به يدرك ما لا يدركه الآن من اشياء لا تناهها حواسه المعروفة وتقرء عن شركائه فيها تقرء بعلم ومعرفة تخصه دونهم مما انكشف له ولم ينكشف لهم ولعل اكثر الموجودات واجلها واشرفها من النفوس والروحانيات والملائكة من هذا القبيل بل وما جل عنهم ولا ولعل بصر البصيرة ينكشف عنه غطاء فيدرك من ذلك ما لم يدركه قبل فيعرف منه ما كان يحمله فاذا كانت المعلومات الحاصلة لاذهان العلماء انما تكون من جهة ما يدركونه من الموجودات فمن لا يدرك لا يعلم ومن يدرك يعلم بحسب ما يدرك ومن المحسوسات اشياء في التركيب تتميز بالتحليل على ما قلنا ومنها اشياء تدرك على بساطتها كحرارة النار وبرودة الثلج ونحوها والاصناف الذاتية للشيء قد سبق القول بانها هي الاصول في الموجودات والمعاني الاول في المفهومات ولا تكتسب بالبرهان اما من جهة الوجود فانها الاصل من الموجود الذي يتصف بما يتصف به بما يضاف اليه من الاوصاف

فهى (١) الموضوعات فى القضايا لما يحمل عليها وتوصف به والمحمول انما يطلب للموضوع لا الموضوع للمحمول فالأوصاف الذاتية لا تتطلب للأوصاف العرضية وانما تتطلب الأوصاف العرضية لها وكذلك لا يطلب بعضها لبعض ولا يتبين وجود بعضها لبعض بمحدا وسط اذ ليس بينها حدود وسطى وانما بعضها لبعض بالذات فان الأوصاف العرضية لا تتوسط بين الأوصاف الذاتية بعضها لبعض مثاله ان الأوصاف الذاتية للإنسان هى الحيوان والناطق فالحيوان للناطق لا يتبين برهان ولا الناطق للحيوان فان أحدهما لا يتصف بالآخر وانما يتصف بهما الموصوف والناطق لا يلزم ان يكون حيوانا كما لا يلزم الحيوان ان يكون ناطقا وانما يتبين الأوصاف التى تصور للشيء لكونها (٢) ولا كونها فيتبين كونها بالحد الأوسط الذى توجه ولا كونها بالحد الأوسط الذى ينتفى عنه وليس كل وصف عرضى يحتاج الى بيان بل قد يكون منها لازم لذات الشيء فلا يتبين بحجة وقد يكون لازم اللازم فيتبين بحجة هى اللازم الأول واذا كان فى مقدمتى القياس مقدمة ذات وسط تتوسط البيان بين محمولها وموضوعها احتاجت الى بيان بقياس آخر وان لم يكن لم تحتج كما قيل وانما تكون مقدمات البراهين كلها غير ذوات اوساط بينة بانفسها عند الذين بفطرة العقل وبشهادة الحس والاستقراء والتجربة والاخبار المتواترة التى يبطل معها الشك وتنفى اسباب الريبة وما يقال من ان البرهان يبين الضروريات الدائمة بالضروريات الدائمة الكلية فغير لازم فى البرهان وانما هو الذى يكتسب اليقين الدائم فى الدائم والموقت فى الموقت والكلية فى الكلية والجزئى فى الجزئى ولا يكتسب الحد بالبرهان اذ لا تحتاج الذاتيات الى بيان لانها تفسير الاسم ومعناه عند من عناه كما لا برهان على ان الحيوان الناطق هو الإنسان فان المسمى سماه به وعناه فى كلامه والسامع فهمه منه والمسمى لا يسمى بحجة والسامع لا يفهم بحجة اكثر من صحة النقل عن المسمى فهذا منتهى الكلام فى البرهان والقياسات البرهانية (والحمد لله كما هو اهله

(١) لا - يرى الموضوعات من (٢) قط - الشيء كونها

المقالة الخامسة

في طويقا (٢) وهو علم الجدل

الفصل الاول

في القياسات الجدلية

القياسات التي ذكرها ارسطوطا ليس بعبارة وكنى بها عن الحجج هي التي قيلت في الاشكال الثلاثة على اختلاف ضروبها وهي في الصورة (٣) التي من اجلها تسمى قياسا وسولو جسموس كذلك وكان السولو جسموس الذي نقل الى العربية بلفظة القياس اسما للقول المؤلف الذي يلزم عن (٤) التصديق بما وضع فيه تصديق بقول آخر من الضرورة وليس له اسم في العربية ينتقل اليه قليل قياس وجامعة وقرينة بهذا المعنى الذي يلتصق اليه لا الى اللفظ (٥) وهو الاحتجاج والحجة والدليل والاستدلال ويختلف بعد ذلك من جهة الاقوال والموضوعات فيه في صدقها والتصديق بها فالبرهانية هي اليقينية من اليقينيات التي لا ريب فيها على ما قيل من جهة مادة القياس التي هي المقدمات وصورته التي هي شكل الاقتران والقرض فيه معرفة الحق من جهة ما هو حق فكأنه لا تفرق فيه بين ما يعلمه الانسان منه لنفسه ويناجيها به وبين ما يعلمه لغيره .

فاما الجدليات (٦) لامن جهة الحق والباطل بل من جهة ان العرض ليس هو الحق بعينه سواء كانت حقا او لم يكن وانما هو طلب ما يفهم به الخصم في المناظرة والمجادلة ويقطع به عن الاحتجاج ويظهر به خصمه عليه عند السامعين سواء كان بالحق او بشيئه والحق فيه لا يراى بعينه ولا يبر دلعيته بل يراى او يرد لما قيل .

(١) من قط (٢) لا - طويقا (٣) لا - الضرورة (٤) لا - عنه (٥) لا - الالفاظ

(٦) ن - بالعرض فالنظر فيها لا من .

وتأليف القياسات الجدلية يكون من مقدمات دائمة مشهورة كما قيل وتلك
اما دائمة على الاطلاق وهي التي يقول بها جمهور الناس ويوافقون عليها من غير
اختلاف واما دائمة بالاضافة وهي التي يراها اكثر الامم والمعتبرون من القبائل
المختلفة او واحد مقدم يتفق عليه ولا يخالفه من يعتبر بمخالفته من المشهورين .
ومن الدائمة ما تكون دائمة بانفسها ومنها ما تكون دائمة على سبيل المضادة
والمشابهة من جهة الضد او الشبه اما في المضادة فكما يقال ان كان العلم بالاضداد
واحدا فالحس بالاضداد واحد واما في المشابهة فكما يقال ان كان الاحسان الى
الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة وقد ينبغي ان يشتهر القولان المتناقضان
من ذلك والمتضادان معا مثل ان يكون القول بانه ان كان العلم بالاضداد واحدا
فالحس بالاضداد واحد وايضا ليس ان كان العلم بالاضداد واحد فالحس بها واحد
فيكون هذا مشهورا عند قوم وفي قول وذلك مشهورا عند قوم وفي قول
وكذلك ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء جميلة مع مقابله
الذي هو ان كان الاحسان الى الاصدقاء جميلا فالاساءة الى الاعداء ليس بجميل
فيكون كل من القولين مشهورا عند قوم وبحسب خلق وعرف وكقولنا ان
الغنى وبال وان الغنى نافع كلاهما مشهور وبهذا يصح ان تكون قياسات جدلية
صحيحة من مقدمات دائمة تنتج نتائج متقابلة و ضد الذائع هو الشنع وليس
الذائع هو الصادق بل قديح (١) غير الصدق ويصدق غير الذائع ولا الشنع هو
الكاذب فكثير من الحق شنع وكثير من الماثل ذائع .

وانما قال 'ارسطو' ليس ان القياسات الجدلية هي المؤلفة من الذائعات
لكون الجدل صناء معدة لمخاطبة كل انسان وفي كل مسألة كلية على طريق
الانصاف بالغفل العامي ولا يتوصل الى ذلك الا بالمقدمات المشهورة المتسلسلة من
الخصوم ولهذا كان ملاك الامر في القياس الجدلي هو المسئلة والجواب والمسئلة
صورتها صورة مقدرة محولة عن صيغة الاخبار الى صيغة الاستخيار فيكون عدد
المسائل كعدد المقدمات وتكون المسائل الجدلية في عاوم مختلفة منها خلقية

كقولنا هل الالذة جميلة ام لا ومنها طبيعية كقولنا هل الحركة موجودة ام لا ومنها منطقية كقولنا هل العلم بالمتضادات واحد ام لا .

والمسئلة الجدلية انما يستل عنها السائل اما لنفسها او ليعرف بها غيرها من الامور التي تختلف فيها الخواص والعوام فيما بينهم بعضهم مع بعض . مثل ان المحاقة في كل شيء واجبة وليس المحاقة في كل شيء واجبة فانها تستحسن في اشياء ولا تستحسن في اشياء . ومثل ان حفظ المال اثر واقفاه فان العوام يوجد بينهم في ذلك خلاف مشهور في المتقابلين يحتاج به المجادل على خصمه بحسب الشهوة (١) وقد تختلف الخواص والعوام في مسئلة . مثل ان الجميل اثر عند الخواص من الالذة والالذة اثر عند العوام من الجميل .

والشكوك تعرض في المشهورات اذا وجدت قياسات حقيقية برهانية او مشهورات جدلية تخالفها واذا عرض فيها الشك لاحد يطلب ان يكون عنده مبادئ قياسات جدلية وقد يعجز النظار عن نصره قول فيرذله المجادلون ولو كان حقا او يوجد رأى يستند الى كثير من الناس او كثير من المذكورين يخالف المسئلة فيبطل شهرتها ويخرجها عن الصلاح للبدئية في القياسات الجدلية ويجرى في عبارة القدماء ذكر الوضع وهو رأى شنع يخالف المشهور ويضاده . مثل رأى رتين (٢) في ان الحركة غير موجودة عند من لا يعرف معناه على ما قد بيناه نحن في الطبيعيات فصدقناه بحسب مفهومه الذي اوخضناه ومثل رأى (٣) ما ليس وهو انه لا كثرة في الوجود بل الوجود كله واحد وانما يوضع مبدأ في القياسات وان لم يصدق به لعظم قدر الشخص الذي ينسب اليه فلا يقدم السامعون على رده بل يقولون في انفسهم حيث يضحونه في مبادئ قياساتهم انه لعلم يكون حقا من وجه لا نعلمه .

ومن يخالف هذه المشهورات لا يلزم ان تكون مناظرته ومخالفتها بالمشهورات بل منهم من لا يناظر اما للحجة وجحد ما يعرفه ويقرنه بقلبه دون لسانه وان رام احدا ان يردده عن ذلك بقول يناظره به لم يجد قولاً ابين ولا شهراً من القول

المجبود الذي خالف عليه وانما يحتاج في البيان على الشيء بما هو اظهر واشهر منه .
 قال ارسطو طاليس ان من يخالف المشهورات الذائنة من يحتاج ان يعاقب (١)
 كمن يحد وجوب عبادة الخالق ويستجيز عقوق الوالد بن ومنهم من يحتاج الى
 تعريف من جهة الحس كمن لا يعرف بحرارة النار وبرودة الثلج ولما كان
 موضوع المنطق العلوم والامور الكلية وكان الجدلي من جملة كان موضوعه
 ايضا من العلوم والامور الكلية فمحمولاته كذلك ايضا وذلك اما ان يكون
 من الاجناس واما ان يكون من القصول واما ان يكون من الخواص (واما ان
 يكون من الاعراض واما ان يكون من الحدود والرسوم - ٢) لان الكليات
 هي هذه لا غير وانما يخالف من جهة الفرض الذي يؤمه الجدلي لا من جهة
 الموضوع والمحمول فهذه المحمولات هي التي يختلف المتجادلان فيها بالاثبات
 والابطال والكلام الجدلي يكون الكثير منه من الاستقراء لكونه اشهر عند
 الجمهور وان كان القياس اشد الزاما للمخصم وهناك اصول بها يتقوى على الابطال
 والاثبات الذي هو غرض الجدلي ويعرفها يكون الاستقراء والقياس في كل
 واحد من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها والقياس في كل واحد
 من محمولات المسائل التي يرام اثباتها وابطالها هي الاصول التي يعرف بها ان الشيء
 هو هو بالتحقق او بالنوع او بالجنس او بالخاصة والاصول التي يعرف بها اي
 الامرين اولى وآثر ونسبى هذه الاصول في عبارة القدماء مواضع اى مواضع
 بحث ونظر .

وفائدة القياس الجدلي على ما قال صاحب المنطق هو حمل كل واحد من
 الناس على ما يليق به من الرأي بمقدمات تكون مشهورة عنده وعند من يتفق
 ان يسمع القول معه فذلك مما يسهل باطريقة الجدلية ويعسر بالماخذ البرهاني
 لصعوبته وربما كان المحمول في ذلك من اعتقاد ناعم لكنه غير حق فيكون الجدلي
 اولى به من البرهاني لانه يخرج عن البرهان بقدر خروجه عن الحق وقد
 قيل في البرهان ان العلوم الجزئية يتقصد المتعلمون مبادئها فان كره المتعلمون

التقليد فيها ولم يكن لهم سبيل الى التحقيق بالبرهان وقفوا ولم يحصلوا على احد
الامرين ويمكن ان يحصل لهم بالقياس الجدل ما يقنعهم فيقنعهم ويكفيهم وتسكن
اليه نفوسهم وان كانت اكثر نفعه والقياس الجدل هي رياضة الازهان وتقويها
على النظر من حيث يمكن ان يحصل به قياسات كثيرة في مسألة واحدة على سبيل
النفي والاثبات ثم يرجع (١) فيها ويتأمل احوالها بالتصريح فيلوح الحق من اثباتها
وليس من شرط الجدل ان يأتى بقياس لا عند له البتة وعند كل احد ولا ان
يلزم كل خصم بل ان ينتهى في كل مسألة الى منتهى المذهب كما انه ليس من
شرط الطبيب ان يشفى كل مريض بل ان يأتى بغاية ما يستطيع من العلاج .

الفصل الثاني

في الآلات التي تستنبط بها المواضع

الجدلية وتحرز عن الازام والاقطاع

الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية وتحرز بها عن الاقطاع والازام
الخصم ما يريد الزامه اربعة .

احداها يختص باللفظ وهوان تكون عند الانسان قدرة على معرفة الاسماء
المتراصة في اللغات والمتاينة والشبيهة بالمتراصة والتشابهة في اللفظ والمعنى اما
المتراصة فكانهر والعاروا والشبهة بها فكالسيف والصمصام واما التشابهة
فكالحيوان الطبيعي والمصور وكلما كانت معرفة الانسان يمثل ذلك في اللغات
اكثر كان اقدر على المجادلة من حيث يحترز (٢) في التسليم والمواقفة ويقدر على
الازام والخدعة والمواضع التي منها يعرف هل الاسم متواطىء او مشترك
كثيرة منها انه هل يقع عليها اسم واحد ولها اضداد متغايرة مثل الحاد الذي يقال
للسيف وضده الكليل والحاد الذي يقال على الصوت وضده الثقيل والتخيل
في الاجسام وضده الخفيف ومنها ان يكون لبعضها ضد وليس لبعضها ضد
والاسم مشترك مثل الحاد للسيف وله ضد وللزاوية الحادة ولاضد لها ومنها ان

يكون لبعضها ضد واسطة (١) وبعضها مقابل ولا واسطة بينهما مثل البصر والعمى في البصير (٢) والبصرة وقد يكون الاسم في احد المتقابلين مشتركاً وفي الآخر غير مشترك مثل ان يقال لا يبصر على وجهين احدهما بالفعل اى لا يبصر بالفعل والآخر بالقوه اى لا قدرة له على الابصار ويبصر اى يبصر بالفعل وان كان لفظ السلب مشتركاً فقط الايجاب مشترك في الابصار وسابه وان كان لفظ العدم مشتركاً فلفظ الملكة مشترك حتى اذا كان العمى على وجهين كان البصر ايضا على وجهين وان كان احد المضافين مشتركاً فالآخر مشترك (مثل انه ان كان القوق مشتركاً للكان والفضيلة فالتحت مشترك للكان والفضيلة وكذلك ان كان المناسب في التصريف مشتركاً فالآخر مشترك - ٣) مثل انه ان كانت العدالة مشتركة فالعدل مشترك وكذلك ان كانت احناس معاً في الاسم في واحد واحد منها مشتركة فالاسم مشترك كالخير في المزاج فانه يدل على المساواة وهو من الكم وفي النفس على العفاف وهو من الكيف وقد تدل اللفظة في احدهما على نوع وفي الآخر على فصل كالزاوية الحادة والنعمة الحادة وان تكون اللفظة في موضع تحتل الاقل والاكثر وفي الآخر لا تحتل مثل ان النور الذي لليبقين (٤) لا يحتل زيادة ولا نقصاناً والنور الذي في الالوان يحتل ذلك او يحتل في كليهما لكن المقايسة لا تنصح كما لا يصح ان يقال صوت احد من السيف (٥) ومنها اقتدر المجادل على تفصيل الاسم المشترك امكنه ان يغالط ولا يغلط .

والثاني من الآلات الجدلية القدرة على استنباط القصول من الامور المتقاربة جدا فان الذى يظهر تباينه لا يكتسب باستنباط فصوله درجة ويتفجع بذلك في صناعة القياسات المعمولة في انتاج غير المدعى وفي توفية الحدود وفي تفصيل الاسماء المشتركة .

والثالث من الآلات الجدلية القدرة على اخذ المتشابهات من الاشياء المتباعدة جدا على ضد الواجب في القصول التي كانت تطلب من الاشياء المتقاربة فان

(١) قط - ذو واسطة (٢) لا - البصر (٣) سقط من لا (٤) لا - للنفس
(٥) لا - احد من الصوت لسيف . الفرق

الفرق بين التشابه بين المتباينات هو انه لم الذى ينتفع به ذلك فى القصول وهذا فى الاجناس .

وفى القياسات الشرطية المتصلة من حيث تقع بان الممكن فى شىء ممكن فى شبيهه والمشابهة اما باشتراك محمول واحد كاشتراك الانسان والغراب فى الحيوة اوفى المشى واما فى النسبة المفصلة كما يقال ان نسبة الربان فى السفينة الى السفينة كنسبة الملك فى المدينة الى المدينة اوفى الوصلة كما يقال ان نسبة البصر الى النفس كنسبة السمع اليها .

والآلة الرابعة جمع المقدمات الذائعة عند الجمهور والذائعة عند اصحاب الصناعات واستنباط ذائعات من ذائعات والذائعات منها ما يحصل بالفطرة ومنها ما يحصل بالتأمل والروية فى آراء الجمهور واصحاب الصنائع والمذاهب واخبارهم المنقولة وقصصهم المشهورة المنجورة بالتجارب وبفصيل ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى ذائع ونقل الحكم من ذائع الى شبيهه به ومن الاضداد وتميزها .

وبالجملة فان القول الذائع والمشهور هو الذى يصلح ان يناظر به المعاند عند الجمهور فى المحاكمة والمغالطة اذا كان الحق خفى الحجة الحقيقية عند المناظر وعند الحاضر فان الذب عنه بحجته الحقيقية لا يفيد المجادلة حيثئذ واما بعيد المجادلة بما يترف به المناظر او الحاضر او كلاهما فاما اذا كان المجادل يجادل فيما لا يعلم حقيقته ومجادله ايضا كذلك وكان مقصود كل واحد منها الظهور على صاحبه عند الحاضرين فليس غير الذائع والمشهور فان كان الذائع والمشهور هو الحق فى المسئلة فقد اتفق فيها مذهابا للتعليم والمجادلة بالحقيقات والذائعات المشهورات وان لم يكن كذلك اختلف المذاهبان فمادت المجادلة الى الحقيقات فى التعليم والتحقيق والى الذائعات المشهورات فى المجادلة والقلج على الخصم وكذلك قد يتفق فى المسئلة الواحدة عرض البرهن العذر والمجادل المفهم والخطيب الواعظ او الشاعر المحسن اذا كان الحق بها هو الذائع المشهور وهو الواعظ الزاجر وهو

المحسن الجاذب كاللصاحف في المعاد اذا كان الاحتجاج فيه بما يقرب من الحق الاول تعالى ويزلف لديه من الملكات النفسانية والاخلاق الملكية والزهد في الرذائل البهيمية والسبعية فان الحق في هذا هو المشهور وهو الواعظ الجاذب والزاجر وهو الشاعر المحسن والمقبح لا يحتاج فيه الى استعادة فالبرهن فيه الذي يعلم الحق ويحتج عليه يحصل له غرض التعليم بالذات وغرض المجادلة والخطيب والشاعر بالذات وبالغرض فيما يقصد من ذلك ولا يقصد او في ايها يقصد وفي ايها لم يقصد ويحتاج المجادل الى الاستكثار من بضاعته العلمية والدربة في عاداته الصناعية كما يحتاج غيره من الصناع حتى يقد ر على ايراد ما يحتاج اليه في كل وقت في وضعه من جهة بضاعته وصناعته ولا يكتفى حفظ البضاعة دون ملكة الصناعة فانه قد يحفظ الانسان الا لا يذكره في وقت حاجته اليه او يحتاج الى ما ليس بمحفوظ عنده فبكثر البضاعة يجد كل ما يريد في وقت حاجته عتيدا عنده وبالتعويد الصناعي يذهب اليه في وقت حاجته من غير روية ولا توقف فان التوقف للرؤية في المناظرة كالا تقطاع عند الحاضرين كما ان الموسيقار اذا اراد منه لحن من الالحان في شعر من الاشعار ومذهب من المذاهب (فاذا كان حافظا للاشعار والمذاهب-١) كان عنده في كل وقت من ذلك ما يحتاج اليه ويطلب منه واذا كانت عاداته في صناعته محكمة قدر على الايقاع في المذهب المطلوب من غير توقف فانت حفظ من غير دربة وعادة توقف للرؤية واستحضار المذهب في خاطره ونقله بالتصور والارادة الى مبادئ حركاته والتحرير بالايقاع على وفق المذهب المحفوظ وكان ذلك في زمان تبطل النسبة الزمانية بين الايقاعات فيذهب روتها ووقعها في الصناعة كذلك المجادل في جدله اذا روى وتفكر وتذكر لا استحضار ما يحتاج اليه في ذهنه انقطع وليس كذلك البرهن وطالب الحق في التعليم فان غرضه يحصل بمحصول مقصوده في عاجل حاله واجلها بمحضر من السامع وبغير محضر منه باذكار الشريك او باذكار النفس او بالهام الرب فهذا هو قوام الامر في صناعة الجدل كما في غيرها من

الفصل الثالث

في مواضع الاثبات والابطال مطلقا

قد علم فيما سلف من الكلام كيف تستنبط الحجة والقياس من المطلوب نفسه من جهة حديه اعنى الموضوع والمحمول بتحصيل الحد الاوسط في الايجاب ومن الامور الخارجة عنهما (في السلب - ١) والخارجة عن احدهما غير خارجة عن الآخر على ما قيل في الايجاب والسلب الكلى والجزئى والمستنبط من نفس حدى المطلوب اما ان يكون عن جوهرها واما ان يكون عن الاشياء التابعة لها والاول هو ان تستنبط الحجة من (ح د ٢) احدهما او كليهما فينظر هل حد المحمول يقال على الموضوع ام لا وعلى حده ام لا وهل الموضوع يقال عليه المحمول ام لا واحده ام لا .

واما استنباط الحجة من الاشياء التابعة لها فاما ان تكون تلك الاشياء مقومة لجوهرها او غير مقومة والمقومة اما جنس واما فصل واما مادة واما صورة واما جنس جنس واما جنس فصل واما جنس مادة واما جنس صورة واما فصل الفصل واما فصل الجنس واما فصل المادة او فصل الصورة او مادة الجنس او مادة الفصل واما واحد بالذات من وجه او مادة المادة او صورة الجنس او صورة الفصل والصورة في كل موضع من هذه مضاهية للفصل (واللادة - ٣) والمادة للجنس وان اختلفت باعتبار ما ذهني كما سبق وما كان من هذه مساويا للوضوع فالوجود له والمنفى عنه موجود للوضوع ومنفى عنه وما كان منها للمحمول مساويا او اعم فابطاله عن الموضوع ابطال المحمول واما في اثباته للوضوع فانه يكون اثباتا للمحمول في المساوى دون الاعم وكذلك في اثباته وابطاله عن محمول الموضوع واما اثبات محمول الموضوع فلا يجب عنه شيء وفي نفيه عن المحمول يجب نفي المحمول عن الموضوع .

(١) ليس في لا (٢) ليس في لا (٣) ليس في لا .

واما التوايح غير المقومة لذات فكالكل والجزء والعلل القاعلة والغائية المبائة للجوهر والمتضامات وما يلزم لوجود الشيء وعدمه وكون الشيء وفساده ونحو استعماله وافعاله واعراضه العامة والخاصة وزمانه ومكانه والكل والجزء على اقسام اربعة احدها الكل في الجمل كالجنس والاقصل ويقابله الجزء في الجمل كالنوع ويتضغ بالانواع كانت انواعا في الحقيقة او انواعا في الشكل اذ ننظر في انواع الموضوع وانواع انواعه هل يوجد فيها كلها او بعضها المحمول اولاً في شيء منها ولا في كلها كذلك ننظر في شيء من انواع المحمول هل يوجد في الموضوع اولاً ولا تنوع منه يوجد فيه ويتضغ به ايضا في الاستقراء فانه اذا وجد المحمول في كل انواع الموضوع اوى كثير منها حكم انه في كل الموضوع .

وقد يتضغ ايضا اذا اريد اثبات متضادات بالقسمة على النوع اثبت انه كذلك على الجنس كقولك انه اذا كان كل قنية اما معجودة واما مذومة فهذه القرس اما معجودة واما مذومة لانها من القنبايا او صناعة الرقص مثلا وصناعة الكتابة وكما يكون الكل من جهة الزمان في جميع الزمان فانه ان كان ثبت او ينفي في جميع الزمان لزم انه كذلك في زمان ما ويقابله الجزء من جهة الزمان والموضع فيه بنفسه فانه اذا لم يكن في جزء لم يكن في الكل والكل من جهة الكمية ويقابله الجزء من جهة الكمية ايضا واذا ثبت حكم في واحد من عدة في جملة الموضوع نقل الحكم الى الموضوع كما ثبت حكم لكل ماش فينقل الى الانسان واذا ثبت حكم في جملة نقل الى افرادها لا اذا كان في الجملة من حيث هي جملة كالزوجية في العشرة فانها لا تنتقل الى احادها ولا العشرية ايضا ومن جهة الوجود اذا كان على الاطلاق ويقابله الجزء من جهة الوجود اذا كان مشروطا بزمان ومكان وحال وغير ذلك ومن هذا نقل ما هو اضطرارى الى ما هو اكثرى ونقل ما هو اكثرى الى الاضطرارى كما يقال ان كان العدل نافعا على الاطلاق فهو نافع على جهة كذا ونحو كذا وعكسه ان ما يكون على جهة ما ونحو ما يجوز نقله الى الاطلاق مثل ان ما هو ممكن لزيد فهو ممكن اى بالقول المطلق ومن هذا ان ما يوجد بزيادة ونقصان

فهو موجود بالقول المطلق مثل ان الذي هو احر من شيء (فهو حار او ابرد من شيء فهو باردا واصحج من شيء فهو (١) صالح او ادرى من شيء فهو ردى ولا يتعكس هذا في كل مكان فليس كل حار احر من كل شيء ولا كل بارد ابرد من كل شيء ومن ذلك الواضع المأخوذة من العلل القاطعية والتامة مثل ان يحكم على شيء بوجود مطلق او بوجود على صفة ما لان علته كذلك موجودة على الاطلاق او بتلك الصفة كقولنا ان الحيوة موجودة في القمل لان النفس موجودة فيه وان العدل موجود بالطبع لان المشاركة موجودة بالطبع والمشاركة البشرية هي العلة الموجبة للعدل فيما بينهم وعن كون الشيء وفساده مثل انه ان كان كون الشيء خيرا فهو خيرا او شرا فهو شرا وكان فساده خيرا فهو شرا وفساده شرا فهو خيرا .

ومن الاتصال مثل ان وجود القمل مطلقا يدل على وجود القاعل وبما لا يدل على وجوده بتلك الحال .

ومن المتضادات والمتلازمات فانه ان كان اللازم موجودا فما يلزمه في الوجود موجود او معدوم فهو معدوم وهذا ضروري ومن ذلك ان الذي يوجد لما يوجد له موضوع المسئلة فهو موجود لما مثل ان الذي يوجد للحيوان يوجد للحيوان الناطق او ما لا يوجد لما لا يوجد له المحمول فهو موجود لموضوع ذلك المحمول مثل انه اذا لم يكن النطق لغير الانسان فهو موجود للحيوان وان كانت الشيء لا يوجد للشيء الا عند وجود شيء فانه يقتنع انه موجود للشيء مثل انه ان كانت الحركة لا تكون لما لا نفس له فان النفس متحركة وهذا مظنون مقنع ومثل ان الشيء الذي يزداد على شيء فيجعله جيدا فهو جيد .

وبالجملة ان الذي يجب بوجوده لشيء حكم في ذلك الشيء فالحكم له مثل ان العادل خير فالعدل خير واذا كان موجودا لموضوع آخر يجعل للمحمول اكثرية فهو موجود له كما ان اليسار يجعل الفضيلة اكثر نيلا فاليسار نيل وان كان يجعله اقل فهو معدوم له على حكم الخلاف ولا يجب ان يتعكس لانه ليس بضروري

وان الحيد اذا زيد (١) على الردى جعل الكل جيدا لانه يكون اجود من الردى وحده مثل ان الذهب مع القضة اجود من القضة الخالصة ومن ذلك ما يوجد من الاعراض كقولنا الانسان ماش وكل ماش جوهر والانسان ضحاك وكل ضحاك ناطق ومن الزمان مثل انه ليس كل مختذ بنام لان النمو يكون في بعض الزمان والاعتداء في جميع الزمان حتى في زمن الذبول وايضا ليس التعلم تذكر لان التعلم (٢) يكون للمستقبل والتذكر للماضي واذا اخذت المجمة عن الامور الخارجة عن الحدين على الاطلاق مثل ان يحتاج من الشهادات والتواتر واقليل الثقات او من تشابه الاحوال كما كان يقول اصحاب سقراط ان النظر اليه واستماع كلامه فضيلة فكيف السلوك الى سيرته واما عن تدويل الاقتصاد كما كان يفعل سقراط في امكنة العدل في المدينة بان كان ينقل المسئلة الى الرجل العدل وقيس عليه في الاحوال التي يجب ان يكون فيه حتى يكون عدلا ثم ينقل الى المدينة فيكون هذا باب شبيه بالتمثيل وليس بتمثيل لان (٣) التمثيل هو ان ينقل حكم الى شبيه بين التشابه مستغنى عن اثبات التشابه وان احتيج الى ان يبين فيه التشابه لم يكن تمثيلا مطلقا ومثل ان يراد بالجزئ معنى كلى كقوله لا تأكل السمك والجن اى كل مرطب او بدل الشبيه مكان الشبيه وكل ذلك قريب من التمثيل وليس بتمثيل . ومن الحجج المأخوذة عن الاشياء الخارجة مواضع المتقابلات فمن ذلك ما هو على سبيل التناقض والقرين في بكس القبض مثل انه اذا كان كل انسان حيوانا فما ليس بحيوان ليس بالانسان وربما اقمع العكس المستقيم وما كان على سبيل التضاد فان لزومه ممتنع في الجهتين جميعا مثل انه ان كان الصديق حسن النية فالعدو ردى النية وايضا ردى النية عدو ويعاند ان كان حسن الهمة صحيفا فليس يلزم ان يكون الرضى ردى الهمة ومن مواضع التضاد ان يؤخذ لنقيض الموضوع شيء ما فيؤخذ للوضوع ضده مثل انه ان كان ما ليس بلذبة شرما لذبة خير وانما يكون هذا اذا لم يكن متوسطا ومواضع المشهورة في التضاد ان ركب ضدان

(١) لا - زيل عن (٢) كذا في الاصابين والظاهر التماس والتذكر (٣) لا - لا ان

مع الضدين على اربعة اوجه كل واحد من طبعين ثم يكون اذا كان الشيء مع الشيء بحال ما قصد الشيء معه بضد حاله مثل ان الكون مع الصديق سعادة ومع العدو شقاوة وضده مع ضده مثل حاله كقولنا ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان الى الاعداء قبيح وان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاحسان اليهم حسن والشيء معه ضده بضد ماله فانه ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحة فالاساءة الى الاعداء جميل .

واما المتقابلات على سبيل العدم والملكية فانها تتلازم على الاستقامة مثل انه ان كان الجهل عدم ملكة فالعلم ملكة واما المتقابلات على سبيل المضاد فانها تتلازم على السواء مثل انه ان كان الحس علما فالمحسوس معلوم .

ومن هذا الباب المواضع المأخوذة من الاقل والاكثر وهي على وجوه منه ما هو مطلق فانه اذا كان ما هو اقل وجودا موجودا فما هو اكثر وجودا وجودا وهذا للثبات فقط لان عكسه غير مفيد واذا كان ما هو اكثر وجودا ليس بوجود فما هو اقل وجودا ليس بموجود وهذا للنفي من المقنعات (١) ومنه ما ليس على الاطلاق بل عند محمول او موضوع ما وهو انه ان كان للموضوع محمول اولى من هذا فلم يكن لم يكن هذا واذا كان ما ليس اولى منه كان هذا واذا كان المحمول لم يكن لموضوع هو اولى به فليس لهذا الموضوع او ان كان لما هو اولى بان لا يكون له فقد كان له واذا كان محمول الموضوع آخره اقل وجودا من معنى هذا المحمول لهذا الموضوع فهذا كان واذا لم يكن محمول لموضوع هو اولى ان يكون له من هذا المحمول لهذا الموضوع لم يكن هذا ومن هذه الابواب ابواب التساوي مثل ان كان ما هو مساوي في الكون لهذا الشيء موجودا فهذا الشيء موجود ولم يكن لم يكن وعلى اقسام مساوية لاقسام الاولى بحسب التقابل .

واما المواضع المأخوذة عن اساس (٢) الداخلة في نفس الأمر والخارجة عنه هو اضع القسمة ومواضع التصايف والاشتقاقات ومواضع النظائر وطرق

القسمة كثيرة كما سلف ذكره كل الى جزئياته وكل الى اجزائه ومحول الى موضوعاته وموضوع الى محولاته واسم مشترك الى معانيه ومن القسمة تكون القياسات الاستثنائية المنفصلة ومنها طرق الاشتقاقات والتصاريف مثل قولنا ان كانت العدالة فضيلة فالعادل فاضل ولا ينعكس هذا الا ان يقال ان العادل بما هو عادل فاضل والعدالة فضيلة وطرق النظائر كقولنا ان كان ما يجري مجرى العدالة محمودا فالعدالة محمودة .

الفصل الرابع

في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل

من ذلك ان ينظر هل يحمل على ما يحمل عليه حمل احد الخمسة الكلية وخصوصا هل اخذ مكانه الجنس كما يقال ان البياض عرض له ان يتكون وهذا للابطال وان ينظر ان كانت بسيطة كالبياض فهل يحمل بلا اشتقاق او مشيرا الى الموضوع كالبياض وهل له اصل منه يشتق وهذا للابطال وينظر هل وضع الشيء عارضا لنفسه وايضا ان كان للعرض ضد ما من شأنه ان يفسده ويقبه في المحل فهل يتأني ان يحمل ذلك المحل مثل انه ان كانت القوة الفضيحة عرض لها الغضب فيجب ان تعرض لها المحبة وايضا هل ضده موجود في الموضوع وهذا للابطال .

ومن مواضع الآثر والافضل ما كان اطول زمانا واكثر بيانا وما كان يفضله المعتبرون من اهل القطنة او من اهل العلم فالذي من جنس الفضيلة افضل مما هو هو خارج عنه فان العدالة افضل من العادل وآثر لانه بها كان فاضلا والمطلوب لاجل نفسه افضل من المطلوب لاجله مثل ان الصحة التي تراد لئينا افضل من الدواء الذي يراد لاجل الصحة وقد يماند هذا بان يقال ان القوة في كثير من الاوقات آثر من الفضيلة ويكاد ان يكون الضروري آثر والفضيلة افضل والذي هو علة الخبر بالذات آثر من الذي هو علته بالعرض والذي يؤثر في جميع الاحوال آثر من الذي يؤثر في وقت ما كالصحة والعلاج والذي يؤثر ويراد وجوده كالصحة آثر من الذي يؤثر لئى كالجمل والحسن والمؤثر بالطبع والذات كالهلم

آثر من المؤثر بالعرض كالكتاب والموجود للآثر آثر من الموجود لما دونه وما يخص الافضل والآثر من جهة المؤثر كاللؤلؤ عند الله تعالى آثر من الآثر عند الناس وما كان في الاشياء التي هي اقدم آثر كالصحة فانها آثر من القوة لان الصحة في الاخلاط الاول والمزاجات وهذا فيما بعد والمبلغ الاقرب الى الآثر آثر ومبلغ اثر التابيتين آثر (١) اذا فضلت الغاية الغاية باكثر من فضلها على فاعلها فالفاعل آثر من الغاية مثاله ان فضل السعادة على الصحة اكثر من فضل الصحة على المصح قاعل السعادة افضل وآثر من الصحة والنافع في كل وقت اوفى اكثر الاوقات آثر والا لذ عند الجمهور آثر والذي هو مع اللذة آثر من وجه آخر كاطيب الدوائين وما في السن (٢) التي تدرك فيها العظام كما في سن الكبر دون سن الصبي آثر ثم ما لا يشارك فيه الا ردى آثر والذي يشاركه فيه الاخوان والاحباب آثر والذي يؤثر ان يفعل بالاخوان آثر من الذي لا يبنني ان يفعل بهم .

ومجموع الاثرين آثر والذي اذا كان استغنى به عن الآخر بلا انعكاس آثر من الآخر مثاله ان العدالة اذا كانت في جميع الناس لم يحتاج الى الشجاعة والشجاعة لا تستغنى عن العدالة فالعدالة آثر وما يراى كونه اكثر فهو آثر وما يتوق عدمه اكثر فهو آثر وما يراى عدمه اقل فهو آثر والاشبه بالآثر آثر من جهة ما هو اشبه ويعاند بالقرء فانه اشبه بالانسان من الفرس والفرس آثر منه والشبيه بالفاضل آثر من الشبيه بالخسيس من جهة ما هما شبيهان ويعاند بانه يمكن ان يكون الشبيه بالفاضل من جهة ما هو اخس والشبيه بالخسيس من جهة ما هو افضل فان لم يشترط هذا لم يتم (الاثر - ٣) الا ترى ان الفرس اشبه بالحمار والقرء بالانسان والذي زيادته آثر هو آثر والذي يؤثر دون هذا من غير عكس آثر والذي يبعد الآخر ليظهر هو آثر من الآخر مثل من يبعد حب اللذات ليظن زكيا والذي هو اظهر آثر والذي هو اصعب هو آثر اذا بلغ الى غاية آثر وايضا الذي هو اسهل اذا بلغ الى مثل ذلك آثر وافضل افضل النوعين افضل من افضل اخسهما والذي له افضلية

(١) زاد في قط - من الغاية من آثر (٢) لا - السنى (٣) ليس في لا .

الخاصة بنوعه أثر مما ليست له وان كان له غيرها (١) ومن ذلك يكون الكيس والقطنة في الانسان اثر من الشجاعة فيه والذي يفعل اكثر مما يتصل به اثر من الذي لا يفعل من جهة زيادة فعله مما له ان النار اثر من الاوفريون من جهة ان قوة اخفائها اذا كان مقصودا مظلوما من جهة الاحراق الذي يكره وان اشتركا فاكثرها فعلا .

والذي يفعل بطبيعته اثر من الذي يفعل بغيرها فعلا مؤثرا والذي يخص خيره الافضل اثر والذي يتبعه خير اكثر اثرا والذي يتبعه شر اقل اثرا والذي به الخير اكثر اثر والذي يرغمه الشر اقل اثرا .

واما المواضع التي للجنس فمنها ما هي له على انفراده ومنها ما يشترك فيها الفصل والحد من ذلك ان ينظر هل يخلو عنه بعض الموضوعات خصوصا الاشخاص فيصدق النوع حيثخذ على ما لا يصدق عليه الجنس كن جعل العلوم (٢) جنسا للظنون وبعض الظن ليس بعلم بل خطأ وجهل ومن المشهور (ان بعض الظن اثم) وهل هو غير ما خوذ في ماهية النوع واتمته خصوصا ان صدق عليه حد العرض فان جنس الشيء لا يكون عرضا له وان يوجد الاسم الكلي الذي لا يتساوى مفهومه عند المسميات به من الجزئيات مكان الجنس كالموجود وهل للنوع جنس غيره لا يترتب تحته ولا يصير تحت آخر فوقها (٣) جميعا حتى يكون الجنسان مختلفين فان الشيء الواحد لا يدخل في جنسين مختلفين بمعنى واحد والنوع يقع في مقولة غير مقولة جنسه كن جعل العلم خيرا والعلم من المضاف والخير من الكيفية وقد ينتصر القول بان الخير من المضاف من حيث يكون الفعل الواحد شرا للزيد وخيرا للعمر ويكون (مصائب قوم عند قوم فوائد) لكن الخير فيها يقال باشتراك الاسم (٤) وهل ليس جنس الجنس يحمل على الموضوع كله وما تحته وهل هو فصل له او بجنسه فان الفصل لا يقال في جواب ماهو الخاص ولا المشترك فانه كما قيل لا يوى جواب ماهية خاصة ولا مشتركة وهل لا يقال

(١) لا - غيرها (٢) لا - العلوم (٣) لا - فوقها (٤) لا - الجنس -

عليه شيء من فصول الجنس فلا يكون حينئذ جنسا وهل ضد الجنس يحمل عليه وهل العدم يشترك الشيء فيما وضع جنسا له فان العدم اما ان لا يقع تحت الجنس او يكون جنسه عدم جنس كالعلمي وهل عكس فوضع (١) النوع بحال الجنس كمن يقول ان المرض سؤء مزاج وهل هو على سبيل الاستعارة والتشبيه كمن يقول ان النعيم دخان لانه كالدخان وهل ليس ضد النوع في الجنس او في ضد الجنس او ليس هما جنسين (٢) بانفسهما وهذا الابطال والا ثبات .

وينظر هل ضده ليس في جنس فيكون هو ايضا ليس في جنس كالخير والشر وينظر هل النوع مبائن لكل قسم من الجنس وهل يتما كسان احدهما على الآخر كالوجود والواحد والمبدأ والعللة وهل ان كانت الانواع لها متوسطات في الضدية فالجنس كذلك وهذا متفق وبالعكس ومقاومته ان الصحة والمرض لا واسطة بينهما وبين الخير والشر واسطة او هل واسطة بينهما جميعا ايجابية او سلبية فان التي بين الخير والشر سلبية وبين الاسود والابيض ايجابية وايضا هل الجنس له ضد او انواع ليس له ضد فانه اذا كانت الفضيلة ضد الشرارة فالبر ضد الاثم وان ننظر هل كلاهما من المضاف وكذلك يجب ان كان احدهما من المضاف ويعاند هذا بان يقال ان العلم من المضاف والتحويل ليس من المضاف وهو مردود عند التعقب وهل اضافتهما بحرف واحد او بتحو واحد ويعا ند بان التقنية جنس للعلم والتقنية تقنية للتقني والعلم علم بالمعلوم وهل يعاكسها الاضافي بحرف واحد ويعا ند بان العلم علم بالمعلوم والمعلوم معلوم العلم - وهل يقاس الجنس المضاف الى النوع على السوية فانه ان كان النصف من المضاف الى الضعف بكثير الانصاف الى كثير الاضعاف وهل ان كانت الاضافة من احدهما ذات وجهين فكذلك في الآخر مثل ما ان الواهب من الوهوب والوهوب له فكذلك العطية وان كان الجنس من العوارض فهل يعرض لما يعرض له النوع ام لا فان من قال ان الحياء جبن فقط فقد اخطأ لان الحياء في القوة الفكرية والجبن في الغضبية وننظر هل وضع

الكل في حزيه كن قال ان الحيوان جسم فيه نفس والجسم موضوعه لا جنسه وهل وضع الافعال في المنفعل على انه في جنسه كن قال ان الجليد ماء جامد وهل وضع الفصل على انه جنس وهل يقال الجنس على الذي وضع نوعا تحته على الاطلاق من جميع الوجوه لا من جهة واحدة فكذلك ليس الحساس جنسا للانسان لان الجنس يقال عليه لبعض اجزائه وكذلك ليس المحسوس جنسا له لانه يقال عليه من جهة بدنه فقط وهل وضع افضل الضدين في اخس الجنسين وهل ان كان حال النوع الى شئين حالا واحدة ورد في الى اخس الجنسين كما يجعل المتحرك جنس النفس دون الساكن والسكون ثبات والحركة لاثبات وايضا هل وضع العارض في العروض له على انه بجنس كما يقال ان اللاهوت حياة ابدية مثلا وان الميت صار لاميتا كان استفاد حياة جديدة ولكن تلك الحياة انفصلت ونظر هل ضد النوع في الجنس اوفى ضد الجنس وهل الواسطة في الجنس وهذا الابطال والاثبات وينظر في الاقل والاكثر والاولى والمساوى والنظائر والاشباه والكون والقساد ومن هذه المواضع المذكورة مواضع تعم الفصل والحد مع الجنس ومواضع تعم الجنس والحد ومواضع تعم الجنس والفصل ومواضع تخص الجنس .

الفصل الخامس

في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة

من ذلك ان ننظر هل يقال في جواب انما هو وهو اولى من الجنس بذلك والجنس اولى بان يقال في جواب ما هو وهل ينقسم به الجنس قسمة بالذات وهل يقال عليه الجنس على انه جنسه فيكون بذلك نوعا لا فصلا وهل يدل على معنى وجودى اوعلى معنى سلبى لاثبات فيه مثل غير الناطق وهل فصل الجوهر ما اخذ من عوارضه فان ذلك مما لا يجوز كالحیوان المائى والارضى وتنظر هل فصل المضاف من المضاف كما يقال هو قرابة فيقال أى قرابة فيقال اخ واوان اخ وهل اخذه مضافا بالقياس الى ما هو بالقياس اليه بالذات وهل هو فصل لجنس مبان لجنسه

لجنسه فان فصول الاجناس المتباعدة متباعدة والخاصة المساوية اما مفردة كالضحك
للانسان واما مؤلفة وهي الرسم الذي هو قرين الحد وهناك مواضع تعهما والحد
فن ذلك تعريف الشيء بما هو اخفى منه اما على الاطلاق واما في وجوده له او تعريفه
بما هو مثله فانه إنما ينبغي ان يتعرف بما هو اعرف منه في ذاته او عندنا و تعريف
الشيء بما ليس اعرف منه اما ان يكون بما لا يعرف الا بالشيء المعروف كن عرف النفس
بانها القوة المحركة للحيوان والحيوان لا سبيل الى معرفته الا بمعرفة النفس لانه
جسم طبيعي ذو نفس واما ان يكون الى معرفته سبيل دون معرفة المعرفة الا انه
اخفى منه كمن قال ان النار هو الجسم الشبيه بالنفس فان معرفة النفس اخفى من
معرفة النار وان كانت النفس لا تحتاج في تعريفها الى النار والمساوي في المعرفة
كالضاد والمضاف والقسم (١) والجنس واما المقابل (٢) بحسب المضاف فينبغي
ان يتأمل الحال فيه فان المضافين لا يتأتى تعريف احدهما خلوا من الآخر اذ وجود
كل واحد منهما هو بالمقياس الى الآخر وإنما الوجه هو ان تؤخذ الذاتان بما هما
موجودتان كإنسان و إنسان لا بما هما مضافان كالأب والابن ويضاف اليهما سبب
الاضافة فيقال إنسان اولد اسما فانما لوالده هو الأب والمولود هو الابن فيكون الحد
الواحد معرفا لهما جميعا ثم يعرف بهما مجرد الاضافة ومثال هذا ان لا يقال ان الجار
هو الذي له جار بل الجار هو ساكن دار ينتهي حد من حدودها الى دار يسكنها
آخر هو الذي يقال انه جاره ثم يحد الجوار من ذلك .

واما المقابل بحسب العدم والملكية فان الملكية تستغنى في محديدها عن العدم
والعدم لا يستغنى عن الملكية وليسا معادل الملكية اقدم في المعرفة وكذلك الحال
في الموحية والسالبة .

واما القسم في الجنس فكلا انسان والفرس ونظيره لحد والرسم احدهما
بالآخر وهل ترك الجنس وهل وفي الجنس القريب وهل استثنى فيما يوجد لا شياء
كثرة الا انه للوضوح اولابا لاوليه كاللون للسطح والجسم فانه للسطح
اولا وكذلك ان كان موجودا للجهة لانه لو احد من تلك الجهة دون سائرها

مثل ان قبول المتضادات خاصة للجوهر فهو للوجود من اجله وننظر ان لا يكون القول مأخوذاً من جهة الافراط في النسبة كن يحداً لارباها الجسم الخفيف جدا والنار اليسيرة ليست خفيفة جداً كما ان المدرة الصغيرة ليست ثقيلة جداً وهل يتساوى القول في الاجزاء والجملة فانه لو قيل ان الارض هو ما يتحرك الى السفلى كان القول يتناول الاجزاء المفارقة دون الكلية ولا يكون في الرسم متصل مكرر كما لا يكون في الحد اما بترادف الاسماء كن يقول ان النقطة لاجزاء لها ولا هي منقسمة فهذا تصريح بالفعل بالتركاد وما بالقوة كن يقول ان الحيوان جسم متخذ حساس جوهر والجوهر في ضمن الجسم وكن يقول ان الشهوة تشوق اللذيق والتشوق هو الشهوة وننظر هل فيه فصل غير مكرر الا انه انقص من الموضوع فنقص به المحدود بزيادة الحد كن يقول ان الانسان حيوان ناطق فيلسوف او كاتب وننظر هل ان كان اللفظ مؤلفاً مثل قولنا خط مستقيم متناه فقد حده بما لورفع بخاصية احدا جزائه بقي الباقي حداً لما بقي فانه ان قال خط نهايتاه موازيتان لو اسطه فان رفع الواسطة وهي خاصة المتناهي وغير المتناهي لم يبق الباقي رسماً للخط المستقيم المطلق الذي (١) يقع على المتناهي وغير المتناهي وهل لم تبدل الاجزاء بقوال بل بدلها ما سام مرادفة كن قال هاهنا انه طول مستو محدود وخصوصاً ان دل على اسم انغمض وربما اتفق ان يوجد للترك حديثنا وحجج ايقال عليه او في الشكل بذلك مستعمل ولكن يجب ان يجرب هل يبقى لكل واحد حد كما للآخر .

وكذلك يجب ان ننظر هل القول شتمل على الا ينبت والموضوع ثابت كقول فلاطون ان الصورة المفارقة امتلأ سر مديه للكائنات الفاسدة وهل ان كان الموضوع زهنيًا فكذلك رسمه ام حده وان لم يكن كذلك وهل الاسم اولى باحد اجزاء القول كالتساوي لارباها اولى بالهيب من الحمر فلا يجوز ان يكون القول لها سواء وننظر هل القول مأخوذ عن الاقسام كقول القائل ان المقدمة هي التي توجب شيئاً او تسلب شيئاً عن شيء فانه نجعل كل واحد منهما الا الآخر (٢)

فلا يكون الموحب اما سالبا واما موجبا وكذلك السالب لا يكون اما سالبا واما موجبا فاذا قال قائل ان القضية السالبة مقدمة وكل مقدمة اما سالبة واما موجبة ازم عن ذلك ان القضية السالبة اما موجبة واما سالبة ولا يكون من السالب موحب فيكون خطأؤه من هذا القبيل ولا يجعل سبب الشيء نفس الشيء كمن يقول ان الصحة هي اعتدال الاخلاط والوجع هو تفرق الاتصال وهما سببان للصحة والالم وليس هما نفس الصحة والالم وينظر ايضا هل فصل الكيفية (١) من الكمية وهل فصل السبب التام من التامى فيما يحتاج اليه كمن حدد محب المال بانه اذى يشاقى اليه فما (٢) حدد على ما ينبغي لانه ربما اشتاقى اليه ايضا لقضاء دين او حد الشجاع بانه القدام على المخاوف فما حدد ما لم يبين (٣) من اى المخاوف ولاى علة ومن قال ان الليل ظل الارض لم يبين ما لم يقل انه عن الشمس ثم ينظر فى القوانين المشتركة مثلا هل حد الضد ضد الحد او مره وفي المضاف مثلا ان لم يكن الارجح خاصة الضعف لم يكن الاقتص خاصة الضعف وكذلك الملكة لللكة والعدم للعدم وكذلك فى النقيض وكذلك ان كان الشيء خاصة للقابل فليس لمقابل له خاصة (٤) وكذلك ننظر فى الاشتقاق والتصريف على هذا القياس وهذه القوانين .

فاما المواضع التى تخص الخاصة فان نظر حنى لا يجعل الموضوع خاصا لخاصة (٥) كمن قال ان النار خاصة اللطيف الاجزاء وكى لا تكون داخلية فى الماهية وكى لا تكون اخذت من جهة الحس وليس يعلم فى بادى الامر هل هى كما تحس ام لا كمن قال ان خاصة الشمس انها كوكب يضئ فوق الارض ولا يدري هل هى كذلك عند الافول ام لا وكى لا يكون انى بخاصتين معا على انها واحدة كمن قال خاصة النار انها اخف الاجرام والطفها وكى لا تكون معلقة بان واحد اوزمان كقولهم ان خاصية كذا انه يوجد الآن كذا الا ان يقول ان خاصيته

(١) لا- الكمية من الكمية (٢) لا- بما (٣) لا- يتيقن (٤) قط- بخاصة (٥) قط -

الآن انه كذا الآن كما للاشخاص من احوالهم الجزئية الزمانية (١) .

الفصل السادس

في المواضع الخاصة بالحد

ننظر هل اخل فيه بدكر الجنس او بدكر الفصل ولا يكون رتب الفصل مكان
الجنس والجنس مكان الفصل كمن يقول ان العشق افراط المحبة فان هذا خطأ
لأن العشق محبة مفرطة والافراط عارض للمحبة والعشق نفس المحبة وكن
يقول ان الصوت هواء مع قرع والقرع جنس الصوت اوسبيه لافصله وهل
أتى بفصل غير مناسب اوبشئ هو بالعرض وهل زاد ما نقص او فضل على الماهية
مثل ان يقول للانسان انه حيوان ناطق حساس والبرودة عدم الحرارة بالطبع
فان الدم لا يحتاج ان يفصل بانه بالطبع وهل أتى بفصل سلبى في غير المعنى
العدى وهل وضع النوع مكان الفصل كمن قال ان البطر استغفاف مع لهو والهوى
نوع من البطر فاذا خص من الاضداد واحد اجعل للشئ حدين كمن قال
ان النفس جوهر قابل لله - لم وهو ايضا قابل للجهل والخطأ وننظر في جميع
المحدودات من باب المضاف هل فصولها من باب المضاف وهل اشار الى ما اليه
الاضافة بالقياس بالذات وهل ان كان مضافا بذاته او بمنحه فقد فصل كالطب
فانه مضاف لجنسه وننظر هل ظن انه اورد فصلا من الفصول ولا يكون فعل
ذلك ولم يرد على معنى الجنس كمن حد بفصل سلبى مطلق مثل من قال ان الخط
طول بلاعرض فان الجنس هو الطول وهو من حيث هو كذلك بلاعرض فاجاء
بفصل زائد على طبيعة الجنس وكذلك ان كان المحدود استعدادا لغرضين ذكر
احدهما دون الآخر الا ان يكون احدهما غاية بالذات والآخر بالعرض كمن يحد
الطب بالصحة لابلوت والمرض وهل اشار في القوى والملكات الى موضوعاتها
ولا يطر المدولى الله - ظ سلبا فيحده بالسلب او المعنى العدى من الموجود
في اللفظ وجودا فيحده بالوجود وهل بين حد ضد الشئ من ضد حده

(١) زيادة في قط بخط جديد - مثل ان الانسان اول شبابه و في آخر عمره .

وكذلك

وكذلك في المتقابلات والمشتقات والمضاد للشيء في جنسه دون فصله أو فصله دون جنسه أو فيهما جميعا وإذا كان الشيء لا يرتقي إلى جنس واحد بل له حصة في جنسين فيجب أن لا يكون أحدهما مثل أن المهذار ليس هو الذي يحب الحال ولا يقتدر على قوله ولا الذي يقدر على قوله ولا يؤثره بل مجموعهما وكذلك ينظر في حد الأشياء المركبة ومن الخطأ فيه تبديل الأسماء المترادفة واشنع منه أن يترك التماثل مقام التوصل بحاله ويقصد إلى تفصيل الجنس وينظر هل للشيء زيادة معني بالتركيب على الأجزاء وقد اخل بتلك الزيادة في الحد كمن يقول أن البيت خشب وحجر وطين فإن هذه مواد البيت والبيت شيء يحدث عن هذه والمركب ليس هو التركيب أيضا بل الأول هو المادة وهذا هو الصورة وفرق بين الجنس والمادة والفصل والصورة .

ومن التركيب ما ليس فيه معنى زائد سوى المعية ومنه ما يحدث له معنى ثالث زائد على المعية كالزجاج والغصن للعبر وكل ذلك ينحصر في قولك هذا وهذا لركبين بالتالي وهذا مع هذا وهذا من هذا .

وقد يكون التركيب بالعرض وليس بقياس شيء واحد كمن يقول أن الطب أقدم ورأي صحيح في العلاج وليس الطب شجاعة وإنما قد يكون الطبيب شجاعا صحيح الرأي فيكون أفضل وهما متحيزان في الطب بالعرض وما لم يكن الكل غير جملة الأجزاء فقط لحده جميع أجزائه كمن يقول أن العشرة عدد يحدث من سبعة وثلاثة أو من تسعة وواحد ولا يقال في المركب أنه كذا وكذا أو كذا مع كذا كقولك أن الإنسان جسد وقس أو جسد مع نفس أو يحد الكل ببعض الأجزاء كمن يقول أن الدتر جلد فيه كتاب وكذلك المركب من أفضل وأخس فهل هو أفضل من الأخس أو أخس من الأفضل ويعاند كذلك أنه قد يكون من ضاررات نافع ومن نافعات ضار ولا يجعل الأسباب والعوارض أجزاء كمن يقول أن الفزع غم مع شرم ينتظر ولا يجعل التركيب كالجنس كمن يقول أن الحيوان هو تركيب روح وبدن وإنما هو المركب لا التركيب فهذه أمثلة كالأنموذج لما

يتسع فيه القول من ذلك في القوانين المشتركة والاشتقاقات والمناسبات وغيرها
وتشبه المواضع التي في الحد ما يقال في الموهو والواحد ينظر في القوانين المشتركة
وينظر ان كل واحد من شئين هو اثر واعظم من جميع اشياء واحدة باعيانها فهما
شيء واحد وما هو هو شيء آخر هو هو شيء ثالث فالثالث هو الاول كما يقول
ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (١) وننظر لثلاثا يكونا
مختلفين في الجنس او قبول الاكثر والاقل وهل اذا زيد عليهما شيء آخر كانت
الزيادة واحدة واثبت الحد اعسر من نقضه لان نقضه من وجهين لكونه ليس
في نفس الامر ولكونه غير قول كما ينبغي والثاني يكفيه ايها شاء وای وجه
كان من وجوه اى القسمين شاء فالحد اعسر منه اثباتا ثم الخاصة ثم الجنس ثم
القصل ثم العرض .

الفصل السابع

في الوصايا التي ينتفع بها المجادل

من هذه الوصايا وصايا للسائل ومنها وصايا للجيب ومنها وصايا مشتركة بين
السائل والجيب فاما وصايا السائل وهو الذى يتوصل بكلامه وما يرتبه من قياسه
الى اثبات مقابل وضع صاحبه الذى يجادل به حتى يرد به عليه من اجل ان المتقابلين
لا يصدقان معا بمقدمات يتسلمها منه في سؤاله له فينبغي له في سؤاله ذلك ان بعد
اولا الموضع الذى فيه الكلام من المواضع المذكورة فيما سلف للابطال والاثبات
وان يرتب وجه المحاطبة في سؤاله ترتيبا فاصلا يتدرج فيه بالسؤال الى يسيرا يسيرا
كيلا يشعر المسؤول بالموضع الذى يلزمه منه ويلزم فيتوقف عن تسليمه .

والمقدمات المستعملة في الاقيسة منها ما هي ضرورية في انتاج النتيجة كما سلف
القول فيه وهي التي تازم عنها النتيجة بالذات ومنها ما هي خرجة عن ذلك وهذه
يدخلها المجادل في كلامه للاستظهار والاستكثار والتفخيم والاختفاء النتيجة

(١) في هاشم قط - وعبارة اخرى - وهو هو وهو هو فهو الاول هو الثالث
مثل ان الانسان هو حيوان والحيوان هو جسم فالانسان هو جسم (٢) لا - في غير

ولايضا حها والمقدمات الضرورية الانتاج يبنى للجادل السائل ان لا يصرح
بطلبها في اول الأمر فيأدر المحيب الى انكارها ويجتهد ان لا يستل عنها سؤال الاصرح
ينص عليها باعيانها بل يستل عما هو اعم منها فانه اذا تسلم الاعم فقد تسلم الاخص
او يستل عن مقدمات اخرى ينتجها انتاجا بينا ضروريا بقياس .

واما ان يتسلم جزئياتها واحدا واحدا على سبيل الاستقراء او بعضها هكذا
وبعضها كذلك وهو الاحسن والاخفى ويتقل في المسئلة عنها الى ما يناسبها
في الكلام من طريق الاشتقاق والتصرف والى اللوازم فان التسليم ربما كان
الزم واوجب على المحيب في شيء دون شيء حتى ان الاسم قد يكون اسهل
تسلما من الحد والحد اسهل من الاسم وربما كان في المناسبة وفي الاشتقاق اوضح
مثل ان يتسلم ان الغضب شوق الى تعذيب المغضب وربما ذكر بعده ان الابن ربما
اغضب اباه (١) ولم يشتق الى تعذيب ابنه مثلا وكذلك الصديق والمحبيب
والمعشوق والمفيد والمنعم وما اشبه ذلك من هذا الفن .

وما يؤتى به لتفخيم الكلام والاستظهار في القول مثل ان يستعمل الاستقراء
والقسمة من غير ان يكون له اليها حاجة ضرورية وما يؤتى به لاختفاء النتيجة
فمثل ان يبتدئ من المقدمات بالبعيدة من الوضع حتى لا يسبق معه الى وهم المحيب
نفعها في انتاج المطلوب ويغلطها بما لا يناسب الوضع حتى اذا تسلما عاد وانتج
الضروريات منها ومن هذا القبيل ان يخذع المحيب فيخيل اليه انه انما يتسلم
لينتج بها شيء لا يتنفع به في المطلوب فلا يشاكس في تسليمه ثم في آخر الامر ينتج
عنه ضروريات وربما اوهم انه يتأدى بالقياس الى مناقض النتيجة او لانه يتقاي
ويخفى فطنته او لانه لم يوافق المحيب على المسئلة ويبنى ان لا يرتب المقدمات في
المحاظبة بالقياس ترتيبا قياسيا يلوح للمحيب انسياقها الى النتيجة فيمتنع من تسليم
الضروريات بل الاولى ان ينافس (٢) بالنتيجة من حيث لا يشعر المحيب كيف
وجبت ويكون كلامه كالمستفهم المتشكك كأنه يلوح منه الميل الى موافقة
المحيب ومناقضة نفسه .

(١) قط - اغضبه ابوه (٢) المناقضة اخذ الشيء على غرة منه - ح .

ومن احسنها اظهار اثار الانصاف على الغلبة حتى يطمئن اليه المحيب حيث
ويأتي بالقرائن في كثير من الاوقات على سبيل المثل والخبر ويدعى في قوله
ظهور ذلك وشهرته وجرى العادة به حتى يتوقف المحيب عن جرده ولا يقدم
على رده فانه اذا روى وتوقف في ذلك صار توقفه كالتسليم .

ومن ذلك ان يخلط الكلام بما لا يفيد الغرض المقصود فان الكذاب اذا خلط
بكذبه مالا مدخل له في الغرض اخفى كذبه خصوصا ان كان ذلك الذي لامدخل
له في الغرض حقا مشهورا مسلما - ويؤخر السؤال عن الاشياء التي هي عمدة
الاحتجاج فان المحيب يعاند في اول امره في التسليم ثم يضجر فيتساجح ويتساهل
في آخر الامر خصوصا اذا توهم ان السؤال عنه لا يؤدي الى ابطال وضع .

ومن المحيين من يحمله المحجب على ان يعتمد على قوة نفسه فيسلم في اول الامر
ولا يتوقف حتى اذا كاد الوضع يبطل عاد الى العناد والمجادلة وينبني في محادثة
امثالهم ان يعتمد الاسهاب في القول وحشو الكلام بما لا جدوى له ليشكل على
المحيب غرض السائل او يميل ويضجر فيسلم ما يسئل عنه لتتقضى المحاوره فاما اذا
اريد بما يقال ايضاح القول فينبغي ان يستعمل المثل ويبدل الاسماء والكلم
والاقاويل الاخفى بالاطهر والاغرب بالاشهر ويفصل الكلام المشترك .

والاحسن مع الفضلاء وذوى البصيرة هو استعمال القياس واما مع من لافضل
له ولا معرفة فاستعمال الاستقراء اولى واذا سلم المحيب الجزئيات المستقرة وامتنع
عن تسليم الكل على عدل الى مطالبة بذلك مما سلمه وقد يكون امتناعه لاحتجاجه
باشتراك الاسم كقضية قول القائل كل انسان حيوان بالانسان الميت فانه انسان
باشتراك الاسم فينبغي للسائل ان يقسم الاسم الى معانيه وينص على المقصود منه
فان ناقض المحيب مناقضة على الصدق فعل السائل ان يشترط للذي ناقض به
شريطة خاصة ولباقى المعانى الاسم شرائط اخرى متميزة عنها والاحسن ان يسبق
الى ذلك قبل المناقضة ويستعمله في الاحتراز عن المقامومة والمعاندة قبل
وقوعها .

والقياسات المستقيمة احسن في الجدل استعمالا لان الشنع اللازم في الحلف ربما انكرت شناعته وادعى المدعى امكانه فلم يكتف بالقياس .

واذا بلغ السائل الى النتيجة فينبني ان يعبر عما على سبيل الانتاج والازوم ويتشدد في التحري عن ايرادها على سبيل السؤال فانه حينئذ يدل على قصور مقدماته عن ابطال الوضع واذا جعده المحيب رجوع الكلام جديدا .

واما وصايا المحيب فهو ان يعلم ان كلامه فيما يحيب به اما ان يكون على سبيل التعليم واما على سبيل الجدل واما على سبيل الارتياض واما على سبيل المناكبة والمخاصمة والمذاهب في ذلك تختلف وتختلف المقاصد بحسبها فان العلم بدرى ماذا يقول ولماذا يقول والمتعلم قد لا يدري فالسائل بدرى ما يريد بسؤاله والمحيب قد لا يدري .

والجدلى المرتاض هو الذى يقصد بالوصايا هاهنا فيقال انه لا يغفل من ان يكون وضعه الذى عليه حفظه مشهورا فتكون نتيجة السائل الذى يقصد مناقضته شناعة فينبني اه ان يسلم المشهورات وما هو اقل شناعة من النتيجة وان كان الوضع مشهورا على الاطلاق فالمشهورات على الاطلاق وان كان عند بعض فالمشهورات عند ذلك البعض واما ان يكون وضعه بعضه شناعة فيكون الذى ينتجه السائل لمقاومته مشهورا فينبني اه ان لا يسلم المشهورات بل الشنعات على الاطلاق او عنده او التى هي اقل شهرة من نتيجة السائل واما ان لا يكون الوضع شناعة ولا مشهورا وكذلك نتيجة السائل فينبني ان يسلم المشهورات والشنعات ولا يسلم ما ليس بشنع ولا مشهور لان الاكثرى والاغلب هو ان كل شئ ينتج ما هو شبيه به في فنه المشهور من المشهور والشنع من الشنع واذا تكفل المحيب بنصرة وضع شنع هو رأى غيره فله ان لا يسلم ما لا يسلمه صاحب ذلك الرأى وان كان مشهورا .

فنقول ان هذا على مذاهب هذا الكلام غير مسلم والمحيب ان يتوقف عن جوابه الا يعلم الجواب فيه او عن جواب ما فيه لفظ غير مفهوم او مشترك حتى

يستفهم ويعين والاولى ان يتقدم بهذا اولافاته ان فصله اخيرا توهم فيه قلة المعرفة بالشيء نفسه ما لا ينكشف عنه آخر الامر على انه له ان يقول في الآخر انما سلمت وانا اريد كذا وكذا واما اذا لم يكن مشتركا او مشككا فلا بد من نعم اولاً واذا اراد المحيى ان يرى من نفسه فضل معرفة وقوة ويرى ان الذى لزمه اويلز مه ليس لضعفه بل لشناعة ما تكفل حفظه وضعفه بما كان غير مستغ به فى انتاج مقابل الوضع سلمه وما كان منتفعا به الا انه مشهور سلمه واخبر مع تسليمه انه يلزم منه ابطال الوضع وانما يسلمه لسداده فى طريقته لاجله بان تاجه واحتج بان صاحب المذهب لا يسلمه وان كان شتا اعترف بشنا عته وبرداء الاحتجاج به وان لم يكن شتا ولا مشهورا عرف ان له ان يسلمه فيبطل الوضع وله ان لا يسلمه وكل هذا من اجل انه اذا بطل الوضع فى آخر الامر عرف انه ليس على غملة منه بل لان الوضع ضعيف لا يتصمر اولانه متساهل متسامح فلا يعاند ولا يتشدد واذا خوطب بالاستقراء عن جزئيات محدودة فلا يجعل جهده فى الاستقراء الامتناع عن التسليم بل فى طلب المناقضة ولان يستأنف قياسا على اثبات وضعه اجود من ان لا يقبل الاستقراء فيسوء ظن السامعين به ولذلك لا يجوز له ان ينصر وضعا شناعا على طريق القوة كي لا يشتهر به فيسقط من عين السامعين ومنع اسائل عن التقرير اما ان يكون بمعاينة القائل ومعاينته القول ومعاينة القول تكون بتبيين (١) موضع الكذب فى المقدمات وسببه والغلط فى القياس ومعاينة القائل على ثلاثة اوجه احدها لضعف القائل عن تفصيل الاحوال وما بالعرض وما بالذات وما هو من جهة ما وما هو على الاطلاق فيكون هذا السائل ذاتا سلم شيئا انكره المحيى وبين بطلانه بشيء لا يقدر السائل على دفعه والثانى لعجز السائل عن اراد القياس على الوجه المستقيم الذى يتوصل به الى النتيجة وان كان صميره ينحوي نحو ويكون بحيث اذا غير ادنى تغير صلح وانتج فاذا كان السائل يمكنه النفوذ (٢) فيما يحا وله فيجب ان يقصد نفس الامر بالمعانة وان كان لا يمكنه الا ما رتبته فى نفسه قبل المجادلة فيكون مقاومته بالتضييق عليه من هذا الوجه والثالث ان يقاوم المقدمات بما

الشك فيه اكثر مما في الوضع حتى يشغله بالكلام فيه عن بلوغ النتيجة وهذه مقاومة تشغل الزمان .

وان كان المجيب يحوج السائل الى طلب مقدمات بقياسات اخرى وتطويل ليبين ما يمنعه المجيب فالوم على المجيب وادالم تكن المحاورة على سبيل الرياضة فربما احتاج الى مقدمات كاذبة ليثبت بها مقدمات كاذبة ويطول فلا يلام لانه سائل لا مجيب وربما احتاج الى الكاذب لان المجيب يتقلد كاذبا والكاذب قد يدفع به الكاذب وربما كان اقرب الى التسليم واشد مناسبة للكاذب وجميع هذا لانه قد يمكن ان يكون قول رجل وسائل محاطب باحسن ما يكون ولان من الناس من يناقض نفسه لو انفرد ويصادر على المطلوب الاول قلة فطته والسائل مع امثال هؤلاء يتسلم تقيض الوضع والمصادرة على المطلوب الاول فان هؤلاء لا يميزون العدل معهم من الحور عليهم والقياس اما فاضل محمود وهو الذي مقدماته مسلبة وصورته صالحة ومنه ما هو دون ذلك لكون مقدماته دون ذلك في الشهرة ومنه ما يكون القياس الذي ينقضه من مقدمات هي المحمود المشهورة وهو ردي مذموم .

ورداءة القياس على اربعة انحاء ا١ لانه غير متيج اولا نتاجه (١- غير المطلوب او ينتج المطلوب بطريق غير صناعي حيث يؤلفه من مقدمات من غير الفن الذي هو فيه والرابع ان يكون من مقدمات كاذبة استعملت على انها صادقة لغلط او مغالطة واما اذا كانت الكاذبة مشهورة او اريد بها انتاج الكاذب واخذت في الخلف بخلاف .

وكل قياس يختلط من مشهورات وشبهات فان نتيجته تكون بين بين ويميل الى الاغلب والا قوى في منه من المقدمتين وما يماند به القول هو ان يبين ان القياس ردي بأحد هذه الوجوه المذكورة اعني لكونه غير متيج اصلا او منتجا ولكن لقبير المطلوب او لمقابله او محتاجا الى زياده او نقصان او من كواذب او غير محمود

(١) ما بين هذا القوس والذي في الصفحة الاتبية سقط من لا . هنا وذكر آخر

او اقل حمدا من النتيجة او الخلاف فيها اكثر من الخلاف في النتيجة او تكون فيها مصادرة على المطلوب الاول او يتوق السائل فيها المصادرة على مقابل ما يسلمه والمصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن المحمود والمشهور على خمسة احوال احدها بتبديل الفاظ حدا وحدين والثاني الانتقال من الشيء الى كليته والثالث الانتقال منه الى جزئيه والرابع ان يكون المحمول او الموضوع فيه تركيبا ما فيؤخذ على التفصيل مثل ان الطب علم بالصحة والمرض والمصح والممرض فيأخذانه علم بالمصح والمرض والخامس الانتقال الى اللوازم وهذا بحسب الجدل ان يقول المجيب لو كنت اسلم لك هذا اكننت اسلم المطلوب الاول .

ولهذا تكون المصادرة على المتقابلات على خمسة احوال اما التناقض بتغير اللفظ واما على سبيل التضاد كقولك زيد فاضل ثم يؤخذ ان زيدا اردل واما ان يوجب في الجزئي تقيض او ضد ما اوجب في الكلي واما ان يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات او لازم ضده او على ما يلزمه ضد لازم الموضوع والفرق بين المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على المقابل ان الخطأ في الاول في النتيجة لان فيه تأليفا وقياسا ولكن ليس ينتج او ليس ينتج الاخرى واما في الثاني فالخطأ في نفس القياس لان احدي المقدمتين كاذبة لاحالة .

واما الوصايا المشتركة بين السائل والمجيب فهي كلية وهي انه ينبغي ان اراد الارتياض في الجدل بالسؤال والجواب ان يتعود عكس القياس فانه يفيد القدرة على التوسع في الاقوال حيث يجعل من قياس واحد اربعة مقاييس بحسب تقابل التناقض وتقابل التضاد ويفيد قوة على نقض القياس من نفس القياس اذا كان بعض النتيجة مشهورا - ويجب ان تكون عادته التماس الحجج على ما يحكم به ثم ينقضها بحجج محتج بها على قضيضه ويعد الحجج المثبتة والمبطللة في المسائل الجدلية وتكون حاضرة في ذهنه خصوصا في المشهورات والمبذولات التي يريد ان يكلام فيها ويجب ان يتوسع في ضبط الحد ودو خصوص واحد ودلائل ويجب ان تكون المحمودات قد استقرأها وحفظها حتى نصبر خاطرة بانه دائما وان يتدرب في تصيير القول . . .

الواحد اقل كثيرة وان تكون عنده كليات وجوامع ودساتير وان يكون قد اتقن
المواضع التي تقدم ذكرها والاهم فالاهم منها وان تكون له قوة على ايجاد تذاكير
كلية حاضرة في قليل للكثير وان لا يتكفل حفظ كل وضع ونصرته ما لم يكن
سديدا والممكن نافعا في العلوم والرياضات ويجب ان لا يجادل من كان محال للرياء
ومتسرا في تسليم المشهورات لئلا يفسد بذلك طبعه فان الطباع تفعل عن الطباع
والرفيق في الجدل كالرفيق في البرهان ينفع ويضر ويهدى ويضل واذا اتممت له
المحاورة مع امثال هؤلاء من مقصوده الرياء بالقلبة او التوقف في تسليم المشهورات
لادعاء القوة والعظمة وجانوا في محاورتهم له طريق الانصاف فينبغي ان يرميهم
عن قوسهم ويستعمل معهم طريقهم ويما لهم بكل ما يؤدي الى غلبتهم ولا عيب (١)
عليه في مقالاتهم ليظهر عجزهم عن التفتن لموضع المناظرة .

وقد حكى في هذا الموضع حكاية عن سقراط مع (تراسوماجس) فان
تراسوماجس كان يريد ان يظن به القلبة ويتوق ان يغلبه سقراط فتخط مرتبته
فلم يزل يتأكد ويخرج الى التعدي ويحيد عن الطريق الواجب في الجدل فغالطه
سقراط باشتراك الاسم فاجعله واسكته .

ويجتهد السائل دائما في تسليم الكلّي والمجيب في منعه والقياس للسائل والمقاومة
للمجيب على قياس السائل واللمحة للمجيب اذا عجز عن نصرته الوضع بالتحفظ فيأخذ
في الاحتجاج له والنقض مقامة له حينئذ والقياس واللمحة تجعلان الكثير واحدا
حيث ينتقل فهما من المقدمات الكثيرة الى اللمحة الواحدة والمقاومة والنقض
يجعلان الواحد كثيرا .

فهذا كلام مجمل ومفصل ذكر فيه الاصول والكليات بمجملها ومن القروع
والواحي الكثيرة ما يكفي المستبصر حيث يجعله نموذجا والفرزة في ذلك قبل
الرياضة كما في البرهان وساهم في البرهن والمجادل في النظر والمجادلة الى ما بعده (٢)
من جهة الاصول والقوانين - تم كتاب الجدل وشه الحمد (٣) .

(١) لا - عيب (٢) قط - الى ما لم بعده (٣) الى هنا ثم الجزء الاول من علم المنطق
في نسخة لا - وسقطت المقالة الآتية وما بعدها الى آخر الجزء الاول منه - ح .

المقالة السادسة (١)

في الاقاول السوفسطية وهي

قياسات المغالطين واقاويلهم

فصل

في التبيكات والمغالطات

الذى وضع كتاب المنطق ذكر فيه مع القياسات البرهانية والحدود الحقيقية القياسات الجدلية واتبعها بالقياسات المغالطية وسماها بلفته سوفسطيقا اى تبكيت المغالطين وعرف فيه وجوه المغالطات بقوانين صناعية وقال ان هذه صناعة تبهرج في الحكمة ويتشبه بها ويترأى بها من يعتمدها كأنه حكيم محقق والذى يغالطون به اما ان يكون في القياس المطلوب به انتاج الشئ واما في اشياء خارجة عنه مثل تضجيل الحصم وترذيل قوله والاستهزاء به وقطع كلامه والتغريب عليه في اللغات والعادات واستعمال ما لا يدخل له في المطلوب الذى الكلام فيه .

ويظهر من كلامه ان القياس على صورته كان من الاشياء المشهورة في زمانه وقومه وسلفه الذى ينتقل عنهم فكان القائل به اكثر واظهر من الجاحد وكان الممارى فيه مذموما في عصرهم فكان اكثر خلافهم لذلك فيما عدا صورة القياس المنتهج واقله فيه .

والمغالطة في القياس المطلوب به انتاج الشئ اما ان تقع في اللفظ واما ان تقع في المعنى واما ان تقع في صورة القياس واما ان تقع في مادته واما ان تكون غلطا واما ان تكون مغالطة واقاويل القياسية اذا ترتبت ترتيبا على شكل من الاشكال وكانت لها حدود متميزة ومقدمات مفصلة وكان الضرب من الشكل منتجا والمقدمات صادقة وهى عبر النتيجة واعرف منها كان يلزم عن القول حقا لا محالة اذا القول الذى لا يلزم عنه الحق اما ان لا يكون ترتيبه بحسب

شكل من الاشكال او لا تكون بحسب ضرب منتج او لا تكون هناك الاجزاء الاولى والآخر التواني التي هي الحدود والمقدمات متمايزة واما ان لا تكون المقدمات صادقة واما ان لا تكون غير المطلوب واما ان لا تكون اعرف منه .

اما الاول فهو لانه اما ان لا يكون تأليفه من اقاويل جازمة او يكون من جازم واحد فقط او يكون من جوازم كثيرة الا انها عديمة الاشتراك التأني . وذلك على وجهين اما ان يكون عدما للاشتراك في الحقيقة والظاهر جميعا واما ان يكون في الحقيقة فقط ولها في الظاهر اشتراك فان كان لها في الظاهر اشتراك فهناك لفظ مشترك تفهم منه معاني فوق واحد فتختلف في المقدمتين اوفي المقدمتين والنتيجة بحسب الاشتراك الذي بين المقدمتين والنتيجة فيكون حيثئذ اما بحسب بساطته واما بحسب تركيبه واذا كان بحسب بساطته فاما ان يكون لفظا مشتركا وهو الواقع على عدة معان ليس بعضها احق به من بعض كالعين الواقع على ينبوع الماء وآلة البصر والدينار فنه ما يسمى لفظا تشابها وهو الواقع على عدة متشابهة الصور مختلفتها في الحقيقة كالانسان الذي هو حيوان والشخص الشبيه به في شكله المصور في الجماد ومنه ما يسمى مقولا وهو الواقع على عدة قيل على بعضها او لا ونقل منه الى الثاني كالصحي على الحالة الصحية والدواء والسبب الموجب لها والعلامة الدالة عليها ومنه المستعار وهو الذي يوجد للشيء مع غيره كما يقال كبد السماء وكبد الحيوان ومنه المجازي الذي يقال له على شيء يقصده غيره كمن قال سل القرية واراد به اهلها ومنه المشتبه كمن يقول كل ما يعلمه الحكيم فهو كما يعلمه فان هو في هذا الكلام ينعطف على كل ما وعلى الحكيم وبحسبه يختلف الصدق والكذب في المعنى وقد يكون لتغيرا ترتيب الواجب في الكلام اشتباه في المعنى وقد يكون لمواضع الوقف والابتداء ويكون لاشتباه حروف النسق ودلالاتها على معان عدة فيه ولذلك يصدق الكلام مجتمعا فيظن به الصدق مفترقا فيقال ان الخمسة زوج وفرد ويظن ان الخمسة زوج وهي ايضا فرد لانها ثلاثة واثنان والسبب فيه اشتباه دلالة الواو فانه يدل على جميع الاجزاء

وقد يدل على جميع الصفات وقد يصدق الكلام مفترقا ولا يصدق مجتمعا كقول القائل زيد طبيب بصير ويكون جاهلا في الطب فيصدق في انه طبيب ويصدق انه بصير ولكن بآلة البصر لا بالبصيرة. واذا قيل زيد طبيب بصير او هم اللط لا شبهة الحال في البصير واذا قيل مفردا صدق القول وذهب الاشتباه .

وما يوجب الاشتباه في القول القياسي ان لا يتهيأ فيما تكون الاجزاء الاولى فيه بسائط بل فيما تكون الفاظ مركبة لم تنقسم قسمين فاما ان تكون اجزاء المحمول والموضوع تمايزة في الوضع ولكن غير تمايزة في الاتساق واما ان لا تكون تمايزة في الوضع فيكون هناك شيء هو من الموضوع فيتوهم انه من المحمول او من المحمول فيتوهم انه من الموضوع مثال التمايز في الوضع دون الاتساق قول القائل كل ماعله الفيلسوف فهو كما علمه والفيلسوف يعلم الحجر فهو حجر وهذا انما كذب من جهة هو وعوده الى الفيلسوف ومثال غير التمايز في الوضع قول القائل الانسان بما هو انسان اما ان يكون ابيض او لا يكون ابيض فقله بما هو انسان يشكل احوزه من المحمول ام من الموضوع فيقع من هذا واما انه مغالطات في الكلام يتعذر فهمها على السائل والمجيب يحصل منها التبيكيت والاقطاع .

واما الكذب في المقدمات فلا محالة ان الطبع اذا ادع عن لا كاذب فانما يذعن لسبب ولان له نسبة ما الى الصدق في حال والا فلو كان يكون بحيث يصدق بأي شيء اتفق من الباطل بلا سبب فليس ممن يخاطب بخطاب فكيف ان يغلط في الكلام ويمارى وذلك السبب الذي فيه السببة الى الصدق اما ان تكون سببته الى ذلك في الممكن الذي من شأنه ان يكون اولى الوجود الذي هو كائن والذي يقع في الممكن فهو كثير لان كثيرا من الاشياء تكون ممكنة في اكثر احوالها وتصبر متمنعة اذا قرنت بشرط فلا يتبها المحاطب لذلك الشرط ويجريها مجرى المحتملات فيلزم القول الاستحالة مثل انه قد يرهن المغايط على ان ضلعا من اضلاع المثلث اطول من الضلعين الباقيين بأن يفرض دائرتين متماستين عند نقطة ويخرج اليها من

المركزين خطين يحيطان زاوية ثم يصل بين المركزين بخط مستقيم يخرج من احدى الدائرتين ويذهب خارجا فيها قليلا ثم يقطع الاخرى ويمضي الى مركزها فيكون خطا واحدا يزيد على الضلعين الباقيين بالقدر الذي وقع منه خارجا عن الدائرتين لانه من المسلم ان كل الخطوط الآتية من المركز الى المحيط متساوية والسبب في هذا انه وضع خروج خطين من المركزين الى نقطة التماس على زاوية فاذا عن له الذهن وغلط فيه الحس وهذا لا يمكن البته فلا يخرجان الا متصلين على الاستقامة لان الخط المستقيم الواصل بين مركزي الدائرتين التماسيتين يمر بموضع التماس ولا يكون ما يمر بغير موضع التماس من احد المركزين الى الآخر مستقيما - فن لم يتأمل وسلم شيئا على انه ممكن قبل اعتبار الشرائط المقرنة به وقع الى التلطط .

واما ما يقع في الوجود فلا تخلو النسبة التي تكون في الكذب الى الصدق من ان تكون اما في لفظه واما في معناه والذي في اللفظ يظهر مما سنذكره وذلك مثل اشتراك معنيين في لفظ يومهم التساوي بينهما في كل حكم مثل اشتراك لفظيتين في معنى واتراقهما في معنى ومعتبر في لفظ فانه اذا كان كذلك اوهم ان الحكم في اللفظتين واحد وربما كان لاحد اللفظتين زيادة معنى يتغير به الحكم ومثال هذا التجر والسلافة فان معنى واحد قد اشتراك فيه هذان الاسمان ثم للسلافة زيادة معنى واما الذي من جهة المعنى فلا يخلو من ان يكون الكاذب كاذبا بالكل وهو الذي لا يصدق الحكم فيه على شيء من موضوعه ولا في حال من الاحوال ولا في وقت من الاوقات واما ان يكون كاذبا في الجزء وهو ان يكون الحكم فيه يصدق على شيء من الموضوع في وقت او حال فان كان كاذبا في الكل فينبني ان تكون له شركة مع الصادق في المعنى وذلك المعنى قد يكون جنسا او فصلا او اتفاقا في عرض او اتفاقا في مساواة النسبة وقد تكون شركة عامة فيما سوى الجنس والفصل في الارض انعام فانه يكون كليا للعنيين عاما لهما ويكون كليا يعم احدهما وبعض الآخر ويكون في بعض كل واحد منهما والذي يصدق لاي الكل فاما ان يكون في بعض

الموضوع فقط او يكون في كل واحد من الموضوع ولكن في وقت دون وقت او يكون في كل وقت ولكن بشرطة لاعلى الاطلاق او يكون على الاطلاق ولكن لا بشرطة وتلك الشرطة اما تأليف في القول او غير تأليف فيه فان لم يكن التأليف فيه فاما ان يكون افراد منه او غير افراد منه فان كان ايضا عارضا لبعض الموضوع فاما طبيعي واما اتفاقي وجميع هذا لايهام العكس فانه اذا اتفق ان رأى سيالا اصفر مرا وهو المرة ثم رأى سيالا اصفر غيره كماء العسل ظن انه مر وهو حلوسبب ذلك انه اذا وجدت المرة مرة ظن ان كل اصفر مر .

واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست غير النتيجة فهو البيان الذي يكون بالمصادرة على المطلوب الاول في المستقيم والمصادرة على تقيض المطلوب في الخلف واما الذي يكون من جهة ان المقدمات ليست باعريف من النتيجة فيكون بالاشياء التي تساوي النتيجة في المعرفة والجهالة بها او بالاشياء التي تتأخر عنها في المعرفة ويكون سبيلها سبيل القياس الذي وري وقد اشير الى ذلك فيما سلف .

ويجتمع من جملة هذا ان جميع اسباب المغالطة في القياس اما لفظية واما معنوية واللفظي اما اشتراك في جوهر اللفظ المفرد او اشتراك في هيئته وشكله وبحسب هيئة او اشتراك يقع بحسب التركيب وبحسب مفرد لفظ او لاجل صادق مركب قد فصل فظن صادقا او لاجل صادق تقاربي قد ركبت فظنت صادقة واما لاشتباه البناء والاعراب والشكل والابحار .

واما المعنوي فاما ان يكون لما بالعرض وهو ان يؤخذ ما بالعرض مكان . اما بالذات وقد يكون بسبب اخذ ما بالقوة مكان ما بالفعل والكذب غير المحال من قبيله واما من جهة سوء اعتبار شروط النقيض في الحمل واما لعقم القرينة واما لايهام عكس اللوازم واما للمصادرة على المطلوب الاول واما من اخذ ما ليس بعلة على انه علة واما لجمع المسائل في مسئلة فلا يتميز المطلوب واحدا بعينه واما بان يأخذ لاحق الشيء مكان الشيء فهذا خلاصة ما ذكره ارسطوطا ليس في هذا الكتاب والحواطر تملئ على الطبوعين منه في المغالطة والتبكييت . الا يحصل من قراءة هذا وامثاله

وامثاله ولذلك يتميز لاذهان الطبعين في نقد الكلام وتحقيق الحق منه وإبطال
الباطل في مواضعه مالا يحويه الكتاب ولا يحصل من قراءته وعلى ما قيل في فائحة
الكلام في هذا الكتاب انه بالطبع اولى منه بالكسب وان كان الكسب ينه الطبع
ويشحذ الثريزة الصالحة واذا فسدت الثريزة لم يقد كل هذا وكما قيل ان غريزة
بلاتعلم خير من تعليم بلاغريزة .

المقالة السابعة

في القياسات الخطابية وهي التي تسمى باليونانية ديطوريقا

الفصل الاول

في الامور الكلية من الخطابة

الذي يسمونه بالريطوريقا وهو الخطابة صناعة علمية كلامية غرضها في المحاوره
اقناع السامعين في كل فن يكون منه التصديق فان الاقناع تصديق باشئ مع
اعتقاد انه يمكن ان يكون له عناد وخلاف الا ان النفس تصير بما تسمعه من هذا
الفن اميل الى التصديق به من عناده وخلاله وذلك هو الظن الغالب وتشارك
الخطابة والجدل في ان كل واحد منهما معد لقوة الظن ويجان جميع المطالب وفي
كل شئ وانهما للتضادات وفرق بينهما من اجل ان الجدل ينظر في الامور الكلية
فقط وهي موضوعاته وعمدها القياسات المنتجة التأليف ومبادئها ومادتها
المقدمات المحموده في الحقيقة والخطابة لا تختص بالامور الكلية واكثر منفعتها
في الامور الجزئية والواقعات الاختيارية ويكتفى فيها من القياسات بما يقع انتاجه
وان لم يكن ضروري الانتاج ومن المقدمات والمبادئ بما يحمده في بادى الرأى
وان لم يكن عند التعقب محمودا في الحقيقة فقياسه اقناعى المقدمات اقناعى المادة
والصوره والخطيب يكون خطيبا بعد ذبوة منطقته وحسن صورته وهيئته في
كلامه في خشوعه وقسوته وشوقه وسآئته وايجابه وكراهته التي تظهر مع كلامه
على هيئته وذلك هو العمدة في القبول فك من خطيب ومذكر ابكى الناس بهيئته من

قبل ان يتكلم وللخطابة منافع في الامور المدنية اكثر من منفعة الجدل والبرهان فانها تؤثر في النفوس تأثيرا تفعل وتفعل بحسبه وان لم يوقعها على الصدق او الشهور في الكلام وهذا تأثير عام وذلك خاص فقد بتفعل ويتأثر بالخطابة ويفعل بحسبها من لا يدرك الكلام البرهاني ولا الجدلي ولذلك ترى النفوس العامية اشد قبولالها وانهم لمفتضاها في كل فن وقد سبق صاحب الكتاب اليها لعموم نفعها والمعرفة بها فما زال في كل قبيلة وعلى كل مذهب قوم يحتذون القلوب الى ذلك المذهب بالمقاييس الاجتماعية والاقتصاد والميئات الخطابية وان لم يكن فيهم من اشتغل بكيفية ذلك وعلى اى وجه هو كما كانوا يبرهنون ويجادلون ولا يتكلمون على البرهان والجدل كلاما بليغا وكذلك في الشعر كان يقوله من لا يعرف قانون ذوقه العروضي معرفة علمية بل ذوقية فطرية ولا قانونه المنطقي الذي هو التشبيه والتمثيل الذي لا يشغل معه بتصديق يقيني ولا ظن غالب ولا افتناع .

والخطابة يستعان بها تارة في الدعوة الى العقائد الالهية وتارة في الدعوة الى العقائد الطبيعية وتارة الى العقائد الخلقية وذلك بحسب السامعين المدعويين وتارة في تمكين الاتقالات النفسانية في الانفس مثل الاستعطاف والاستماله والارضاء والاغصاب والتشجيع والتحذير وتارة في المحاصيات الواقعة في الحوادث الجزئية التي من شأن الانسان ان يتولى فعلها واكثر جدواها وعلى الاكثر وفي الاكثر انما هو في ضدهذه وهي على اقسام ثلاثة الامور الخصامية والامور المشورية والامور المشاجرية والخصامية عايتها مدح او ذم وتكون بفضيلة او قبيصة يخالف عليها يخالف فيخالف في خلافه والمشورية غايتها اذن وموافقة او منع وانكار في نافع او غير ضار ويكون زمانها مستقبلا لانها انما تكون فيما ينبغي ان يفعل والمشاجرية غايتها شكاية واعتذار عن ظلم او تعد من الاشياء الماضية والمستمرة .

ومدار الخطابة على ثلاثة اشياء القول والمقول فيه والسامعون ، والسامعون ثلاثة خصم وحاكم ونظار والتصديق اما واقع لا بصناعة مثل الشهود والصكوك والسجلات واما بصناعة وحيلة وتوقعه امور ثلاث احدها كيفية سميت القائل

وهيئة خصمه والثاني استدراج السامعين نحو التصديق والثالث نفس القول الخطابي المعد نحو انتاج المطلوب على سبيل الاقتناع ومن انواع القسم الاول فضيلة القائل وتقيصة خصمه فانه اذا اشتهر بالتصديق او القوة على الاقتناع او سائر الفضائل واشتهر خصمه باضداد هازاد ذلك في تصديق قوله ومنها تحدى الخصوم واستدعائهم الى مساواته بمراهنة او اظهار معجزة .

وبالجملة دليل صدقه الذي يختص به دون من يخالفه ومن ذلك قوة الخطيب على اطراء نفسه وتحسين رأيه وتحميس قول خصمه وترذيله واستدعاؤه الى فضل تأمل وزيادة فهم ودعواه ان قوله انما يتضح الذوى الفكر الثاقبة والاذهان السليمة والقراءع الذكية التي انما تكون لخواص الناس دون عوامهم حتى يرى ان السابق الى تصديقه افضل واجل من المتوقف وان قدر السبق بقدر الفضيلة وقدر التوقف بقدر الرذيلة والبله ومنها الحلف واليمين من قلب ذى وجدانية وشهقة وصيحة مع بكاء او ضحك بحسب ما يقتضيه القول ومنها الاستشهاد باقاويل الثقات والأئمة المشهورين وان لم يوجب في الامر الصدق المين .

واما استدراج السامعين فيكون بالاقاويل الانفعالية المحببة المشوقة التي توقع في نفوسهم محبة والميل اليه او الطمع فيه او الغضب والسخط على خصمه ولهذا المعاني يجب ان يعرف الخطيب اختلاف الفضيلة والرذيلة والانفعالات والتأثرات وكيف تكون وبما ذا تكون ولذلك ظن قوم ان الخطابة مركبة من الجدل وعلم الاخلاق .

واما نفس القول الموقع للتصديق فيتنقسم الى قسمين الى ضمير وتمثيل كما الجدل الى قياس واستقراء والعلوم الى قياسات كلية وتعليقات بالامثلة والضمير هو ان لا يصرح في القول بكلمتي المقدمتين كما سبق القول فيه بل يقتصر على الصغرى ويطرح الكبرى او بالعكس وذلك لبيان الكذب فيها وظهور معاندها اذلا يمكن استعمال الامور الضرورية في الخطابة وربما يصرح بالكبرى مهملة وتكون كأنها لم يصرح بها لانها من حقها كما عرفت ان تكون كلية من الشكل الاول

او ما يرجع اليه والمهمل كالجزي في التصريح، ولا كان الفرض في الخطابة الاتقان
لا في اليقين حصل - مقصوده بقياس الضمير ويكون في القياسات الاستثنائية
باطراح المستثناة والغائها مثال الضمير قول القائل هذا الانسان متردد في ظلمة
الليل فهو اذا متتهز لقرصة التلصص فان هذا القول قد التفت فيه الكبرى ليخفى
كذبها ولو اظهر وقال وكل متردد في ظلمة الليل متتهز لقرصة التلصص ظهر
كذبه وحده عند فطل اتقاعه واما التمثيل فيكون اما لاشتراك في معنى عام
واما لتشابه في النسبة (١) والاشتراك والتشابه ربما كانا في الحقيقة وربما كانا مجسب
الرأى الواقع وربما كانا مجسب رأى يظهر ويلوح سداده في اول النظر ويعلم
فساده عند التعقب وربما كانا مجسب اشتراك الاسم الا انه غير مطلع عليه مجسب
بادى الرأى غير المتعقب والضميرها هنا مثل القياس في الجدل والتمثيل
كالاستقراء فيه وهذا التمثيل هو الذى تؤخذ منه القياسات الفقهية في هذا الزمان
ومن اصحاب الخطابة من طرح التمثيل وزيفه ويقتصر على الضمير كما ينفي الشيعة
القياس في صناعة الفقه واقوى التمثيل ما كان المعنى المشابه به هو الموجب للحكم
في الشبه فهذه حمل الامور المقنعة ما كان منها خارجا عن نفس الامور وما كان
منا سبا لنفس الامور المقيس عليها وكثير من الناس يقتصر من المقنعات على
الخارجية ويهجر المقنعة المناسبة مثل كثير من العوام في اكثر عقائدهم التى اخذوها
عن واضعيها الذين استعملوا فيها مقنعات خارجة عن نفس الامور التى يرام
الاتقان فيها مثل التنسك والتعفف فان العوام يجعلهما دليلين على صدق القائل
في مقالته والفاعل غير اقول ومنها المعجزات القولية والعملية يطعنون اليها
وينهون عن استعمال المقنعات المناسبة بل عن طلبها والاكثر من الاوائل كان على
ضد هذه السيرة وصاحب هذا الكتاب يرى ونعم ما يرى ان جميع انحاء الامور
المقنعة تصلح ان تستعمل في الخطابة اذا الفرض فيها ليس تحقيق البيان بل الاتقان
بما يوصل اليه بكيف كان والمقنعات الداخلة في نفس الامر الذى فيه الكلام
المناسبة له يحتاج الى استقصاء المعرفة بها والقوانين التى يتوصل بها الى صيغة

الضمير الذي يقاس به في الخطابة على المطالب المقصودة اما ان تكون مما لا يتبيأ ان تكون بانفسها اجراء القياس وعادتهم ان يسموها في هذا الفن باسم المواضع وهي غير المواضع التي قيلت في الجدل واما ان يكون مما يتبيأ ان تكون بانفسها اجراء القياس وتسمى في هذا الموضع انواعا .

وهي اما اشياء واجبة ومجودة في بادي الرأي وهي اقاويل كلية توجد مهملة مطلقة عن الجهات ومنها ما يسمى دلائل وهي التي اذا وجدت فقد وجد محمول في موضوع ولا تكون اخص من الموضوع ولكن ربما كانت اخص من المحمول ومنها علامات وهي كالدلائل الا انها اعم من المحمول والموضوع جميعا واما اخص منها جميعا .

مثال الضمائر المأخوذة من المحمولات فلان اقترف ذنبا فيجب ان يعاقب ومثال الضمائر المأخوذة من الدلائل هذه الجارية قد ولدت فاذا قد وطئها رجل ومثال الضمائر المأخوذة من المعاديات ان هذه الجارية حاضت فاذا هي غير حامل والدلائل والعلاقات ربما كانت عللا وربما كانت معلولات وربما كانت مضافات وربما كان الدليل عارضا في الشيء ولا يعرض فيه الا بعد تهيؤنه بعرض آخر مثل بياض البول في الحمى الخادة فانه يدل على حدوث السرسام وقد قيل ان الضمير ينقسم اولا قسمين الى الكائن عن محودات والكائن عن دلائل والدلائل صنفان علامات وامور مشبهة وما كان من الدلائل يتم بالشكل الاول فهو انتماء ويسمى الامر الابه واما في الشككين الآخرين فيسمى علامة .

واما التمثيلات فقد سبق القول فيها بان التمثيل هو ايراد شبهة ليس فيه ذلك الحكم او بيان ان المعنى المتشابه ليس علة للحكم بل هناك علة اخرى .

والضمائر والتمثيلات تحتاج اليها ايضا في المقنعات الخارجة اذا اريد اثباتها وابانة انها مقنعة مثلا كما لو اراد القائل ان ينبي عن فضيلة نفسه او اراد يستدرج السامعين الى قبول قوله .

والمواضع الجدلية كلها نافعة ههنا ايضا فهذه هي الاصول الكلية في الخطابة .

الفصل الثاني

في الانواع الجزئية من الخطابية

اما المشورات فالقول فيها انه اذا كانت الخطابة تنفع في الامور الالهية وفي الامور الطبيعية وفي الامور الخلقية وفي تقدير الانفعالات النفسانية في الانفس وفي الامور المشاورية والمشاورية والمنافرية ثم كانت الامور الالهية والطبيعية تختلف عقائد اهل المدن والقبائل من الناس فيها بحسب السنن المختلفة لم يتأت ان تحصى فيها المقدمات الكلية التي يتضح بها فيها على سبيل الخطاه والامور الخلقية فغاية الخطيب فيها ان يبعث الناس على اقتناء الفضائل منها او يصرف عن الرذائل فهي داخلة في الامور المشورية الداخلة في الاذن والمنع والكلام الكلي في ذلك هو تعظيم الخير والشر والعدل والجور والحسن او القبيح او تصغير ذلك فيجب ان يكون للخطيب مقدمات في التعظيم والتصغير والمشاوري يتكلم في الممكنات فيمنع او يطلق حيث يقول هذا كان كثيرا وهذا لم يكن فط ويحب ايضا ان يكون عنده انواع من المقدمات يتبين بها ان الامن ممكن وغير ممكن او كان ولم يكن ولا امور المشاورية فيها هي تدابير الكلية في الانعال التي تتعلق بالآراء العملية حتى يبعث فيها السامع على فعل في من وينتهي عن فعل من الافعال التي تتعلق بالسياسات والتدابير الكلية والجزئية من سياسات الممالك والمدن والنازل والنفوس فيحصل منها شيء ويقبح شيء ويتبع من شيء وينسحق في شيء والمقدمات التي تستعمل في ذلك لا تكون يقينية لانها جزئية وراجعة الى عرف وعادة بحسب زمان ووال وحكم وحاكم وآمر وناه ؛ اوجب الطاعة ووجوب الطاعة في هذا الموضع لشخص ما هو من الآراء الجزئية ايضا وبحسب احوال وقرائن لا يثيق الناس كلهم على العلم والمعرفة بها فان من شاهد النتي الامر بالسنة وصرفه واعتبره في علمه وعمله ورأيه وتدييره وصدقه ومعرنته لا يكون حكمه في القبول منه كحكم من يخبر عنه وكذلك من يخبر عن الخبر فيما بعد من الازمان والاصقاع ولا يتساوى اللبيب العارف وغيره في المنة بالشيء والخبرة به

إذا تساوى في لقاءه وسماع كلامه بل معرفة السبيب العارف هي التي يعول عليها
وتسند الآراء والأخبار إليها فتكون المقدمات الخبرية التي تؤخذ عن العارفين من
الأخبار النبوية أوثقى مما يؤخذ عن غيرهم وكذلك ما يؤخذ عن كثرة من
العارفين أوثقى مما يؤخذ عن واحد إذا وقع في ذلك خلاف وما يشهد له العقل
الصريح والشواهد الوجودية من ذلك أقوى الكلامين وما يشهد له غيره من
الكلام الموثوق به أوثقى مما يخالفه فهكذا تعتبر المقدمات المشورية في الأقاليم
الخطابية الآمرة والناهية والباحثة والنافعة والمجوزة .

وبسط الكلام في ذلك يكثر ويخرج عن القول فيه ويتسع فيه المجال ويكثر
فيه القيل والقال بحسب هذه القوانين .

وأما الخصاميات التي يتنافر الناس فيها ويختلفون وروم بعضهم أن يقهر بعضها
بقوله وتقياسه فشبهة بالجدليات والفرق بين الخطيب في منافاته ومخاصمته والمجادل
في جدله أن الخطيب يتفرد في ميدانه ويبحث السامعين على الأفعال بحسب العقائد
والمجادل يتصعب لخصمه ويروم تثبيت العقيدة وإظهار الفضل في كلامه سواء
عمل به أو لم يعمل والخطيب يمدح بحسب النسبة إلى الجميل والجميل هو الذي
يختار لنفسه ويكون محموداً وخيراً ولذا من أجل أنه خير .

والفضيلة من أجل ما مدح به وأجل والفضيلة قوة موجبة للخيرات الحقيقية
والتي يغلب فيها الظن باعثة على فعل العظام في كل وجه وفي مثل البر والشجاعة
والعفة التي محل النفس فيها على الحال الأخشن لأجل الخلق الأجل والردائل
أضدادها كالآثم والجور والجن وانفجور وفضيلة الحكمة العملية أتمها وأجلها
لأنها السبب الموجب لاختيار العضائل وتجنب المرذول والعمل بكل فضيلته
بالعلم وهو الذي يشهد له بالفضيلة ويمدح الإنسان بالفضائل على اختلافها وبأسبابها
الموصلة إليها كالمرياضات العملية والأعمال المعينة عليها والآثار الباقية عنها وعلى
ذلك يختصم الناس ويتنافرون ويتنافسون على الأجل والفضل ويتباعدون
عن الآخس والارذل .

واما المشاجرات فهي فنون الشكايات والاعتذرات من الموزيات والموانع
واقواطع والشواغل ومنها قصور النفس والبدن والمال كالنسيان والغفلة
وضعف القوة والمرض وال فقر والفاقة فان هذه كلها تدخل في فنون الشكايات
والاعتذارات وفي ذلك يتضمن الكلام في الوعد والوعيد والترغيب والتحذير
في حسن المجازاة بالثواب والمقابلة بالعقاب وابراد ما يصلح ان يقال من ذلك على
ما ينبغي ان يقال بحسب الاوقات والاحوال والاشخاص الذين يرغب فيهم
ويحذر منهم والذي يرغبون ويحذرون يبحثون على الفعل ويمتنون ويشوقون
الى الامر ويخوفون فكلما كان من ذلك الحق في تقديره بالزيادة والنقصان وكيفيته
في فنه بالحال والوقت والاشخاص في التعظيم والتصغير والتوسط كان احرى واولى
واقع واجدى وقد خطب قوم لم يقفوا على هذا الكلام الكلى فاحسنوا ووقف
قوم على هذا وراوا ان يخطبوا مثل ذلك فقصر وانا ان القوانين الكلية غير
القرايح المطبوعة المراتبة بجزئيات الفن الذي فيه الكلام والكلى غير الجزئى
وعلم العلم غير العلم لان العلم وان كان كليا فله العلم كلى الكلى

المقالة الثامنة

في القياسات والاقاويل الشعرية

وهي التي تسمى باليونانية بيطوريقي.

الفصل الاول

في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

الذي وضعه صاحب الكتاب في هذا الفن هي من سماه بيطوريقي وسماه في
لغة العرب الشعرية وكان لمذهب ميديخاتيف الدبيب اسمي في زمانه واعتمدا
وعرفنا في الصورة فان الشعر في زماننا انما هو شعر من جهة صدارة عرضية في
اللفظ والمبنى وهو الوزن والقوة في ولاية الما ليس له الوزن المحدود في كتاب
العروض في زماننا مع انما هي اللازمة من الله كما يقال لا يهرج انه دينار

والشخص الميت انه انسان باشتراك الاسم وذلك في اللغة العربية والافارسية والتركية فاش متفق عليه فاما في الامم القديمة من اليونانيين والعبرانيين والسريانيين فلم ينقلوا عن قدمائهم شعرا موزونا بهذه الاوزان العروضية بل باوزان نظمها اشبه بالنثر وقوا فيها غير متفقة وكانهم تعلموا هذه الاوزان بعد ذلك من العرب والفرس في اشعارهم واستعملوها فيما قالوه بعد وكلام ارسطوطاليس في كتابه هذا لا يدل على انه قد كان ذلك في عرفهم وعادتهم ايضا وان كان فعله قد كان البعض في البعض وانما يجعل الشعر شعر ابصفة تختص بمعاني الفاظه وذلك مما لا براعى الآن في هذا العرف وهو من جهة ما يوقع في النفس اثرا يشبه التصديق في انقباضها وانبساطها وملها وانحرافها واظهارها وكرهيتها ويجعل الكلام الشعري قياسا وكالقياس مؤلفا من مقدمات من شأنها اذا قيلت ان توقع في النفس تخيلا بتسميه التصديق ويؤثر عندها في الميل والانحراف والايثار والكرهية مثل تأثير التصديق والتخيل هو انفعال من تعجب او تعظيم او تهويل او تصغير او فتور او نشاط ولا يكون الغرض فيما يقال حصول اعتقاد يقيني ولا ظني البته وفي اشعارنا قد يكون الغرض ذلك فيما يقال وقد لا يكون ويكون الكلام شعرا اذا بقيت عليه الاوزان والقوافي ويوردون الكلام الحكيم في فنون الحكمة الرهانية بلفظ موزون مقفا ويسمونه شعرا ويروون الروايات الكاذبة الباطلة التي لا اصل لها ولا وجه للتصديق بها الا عند الصبيان وضعفاء العقول كذلك باوزان وقوافي ويسمونه شعرا ولا ينظرون الى انه يوقع تصديقا او تكذيبا اولا يوقع او يوهم او يخيل .

والشعر الذي يتكلم فيه ارسطوطاليس ههنا هو الكلام القياسي المؤلف من المقدمات المذكورة ويقول ان هذه المقدمات ليس من شرطها ان تكون صادقة ولا كاذبة ولا دائمة ولا دائمة بل شرطها ان تكون محيية ويكاد ان يكون اكثرها محاكيات الاشياء باشياء من شأنها ان توقع تلك التخيلات فيحكي الشجاع بالاسد والجمل والوسيم باليدرس السخي بالبحر وليس كلها محاكيات بل كثير منها مقدمات

خالية عن المحاكاة أصلاً إلا أن قصد القول فيها، ووجه نحو التخيل فقط وهذا يدخل في اشعارنا مع الاوزان والقوافي إلا أن الكلام الموزون المقفا أو خلا من مثل هذا يسمى في عرفنا شعر الكما قيل في الاقوال الحكيم التي توقع التصديق اليقين بالبرهان المبين والحكايات الخرافية التي لا توقع تصديقاً البتة عند السمعاء، ماها اذا قيلت بالفاظ موزونة مقعاة مميها شعرا وهي خالية عن هذا التخيل والمحاكاة ولو كان فيها التخيل والمحاكاة وخلت من الاوزان والقوافي لم نسمها شعراً، والشعر المعروف في زماننا هو ما جاء في علم العروض لا عبر من جهة الصورة ومادته هي الالفاظ كيف كانت .

فاما الجيد منه والحسن فهو ما يتضمن هذه المعاني المذكورة في التخيل والمحاكاة او يتضمن كلاماً علمياً حكماً كيف كان اوروايات مهمة صادقة بالاظ من الالفاظ خواص اهل اللغة دون الالفاظ العامية فادة الشعر مطلقاً في عرفنا هو الكلام المطلق من كل لفظ يراد به معنى فاضل او غير فاضل وصورة الاوزان والقوافي والفاضل منه من جهة المادة ما ورد بالفاظ الخواص من اهل اللغة ومباراتهم المستطابة في الذوق المتداولة بين الفضلاء والتميزين منهم سواء تضمن حكمة وعلماً او مدحاً وذكماً او خبراً بتصديق يقين او ظن غالب او تخيل ومحاكاة وان كان التخيل والمحاكاة في الكلام المقول اخص بالمقاصد الشعرية من غيرها عندنا ومن جهة الصورة هو ما جاء بالاوزان الصحيحة والقوافي والاحسن من ذلك ما كانت القوافي فيه اكثر التزا والتشابه فبردها لزوم الايلازم على الإطلاق مثل ترداد القافية بحرفين او اكثر مع البناء والاعراب المتفق عليها في الايات والمقنع حرف واحد مع البناء والاعراب وهو الذي يلزم وما لا يلزم لغيره فان فصاعداً مع البناء والاعراب في الوزن كما قيل .

والمحاكيات الشعرية قد تكون ببساطة وقد تكون بمركبات مثال الاول ولان فروع ومثال الثاني قوظم في الهلال ودعه الزهرة انه فوس من ذهب يرمى ببرقة من فضة والمحاكيات قد تكون بدوات وقد تكون باحوال دوات وحو

ظاهرة وتكون خفية والظاهرة كقول القائل .

وهو الرمح ارد انا تقالا وغصنا فيه رمان صغار
والخفية كقول القائل .

اذا نحن ميمناك خلنا سيوفنا من التيه في انعمادها تنبسم
فانه في هذا حاكي الجملاد بحى ناطق شبه به كريم فابهبه ذلك حتى تبسم وكقول
القائل .

اوجدنى ووجدن حرننا واحدا متنا هيا بفعلنا لى صاحبنا
فيه محاكاة حال بما دله وهو خفى في العمل والمحاكاة على ثلاثة اقسام محاكاة
تشبيه ومحاكاة استعارة والمحاكاة التى نسميها من باب الذرائع ومحاكاة التشبيه
نوعان نوع يحاكي به شىء بشىء ويدل على المحاكاة انها محاكاة وذلك بحرف من
حروف التشبيه كتل او ككاف وكأ نما وها هو الاونوع لا يدل به على المحاكاة
بل يصنع محاكى الشىء . وكان الشىء والاستعارة قريبة من التشبيه والفرق بينهما
هو ان الاستعارة لا تكون الا في حال او ذات مضافة فلان تكون فيها دلالة على
المحاكاة بحروف المحاكاة كقولهم .

لسان الحال افصح من لسانى وعين الطبع (١) طامعة اليك
واما المحاكيات التى نسميها من باب الذرائع فهى التى تقوم لكثرة الاستعمال
مقام ذات المحاكاة ويكاد لا يوقف فى ارباب الصناعة على انه محاكاة كقولهم
للحبيب غزال ولله دوح بحر ولقد غصن وما جرى مجراه واذا بسطت الذوائع
وشرحت عادت الى التشبيه والاستعارة كما اذا قيل غصن على تقا عليه رمان
وقول الآخر .

يا قرانى غصن فى تقا

والشعر لا يتم شعرا على ما قالوا الا بمقدمات تخيلة ووزن ذى ايقاع مناسب حتى
يؤثر فى النفوس لميلها الى الموزونات والمنتظلات التركيب .
وللقد مات الخيلة لواحق وعوارض بها يقوى تخيلها وكذلك فى الوزن قالوا

ولكن الوزن اولى بصناعة الموسيقيين واما الذي يدخل من الشعر في صناعة المنطق على ما قال صاحب الكتاب فالنظر في المقدمات القياسية ولو احتقها وكيف يكون حتى يصير محيلة فهذا انص كلامهم في مذهبه الذي سموه بذلك الاسم اليوناني ونقل الى الشعرى .

قالوا ان القول الشعرى يأتلف من مقدمات محيلة تكون تلك المقدمات موجهة تارة بمحيلة من الحيل الصناعية نحو التخيل وتارة لدوائهم واخر حيلة من الحيل فتكون اما في لفظها فمقولة باللفظ المينع انصبح ثالثة او كون في معناها ذات معنى بدعي في نفسه مثال الاول قول القائل .

وما ذرفت عينك الا لتضربي
بسهميك في اعشار قلب مقتل

وفي المعنى قوله .

كان قلوب الطير رطبا وياسا
لدى وكرها الماء والحشف البالي

ومن هذا الباب جودة العبارة عن المعنى وتصيبه بان كثرة في بيت واحد من غير نقص (١) في العبارة واما التي تكون بتحسين فان يكون لا يزاها تناسب لبعضها الى بعض والتناسب اما بتشاكاة او بمخالفة فالمثال : زينة وانقصه وكذلك المخالفة وجميع ذلك اما بحسب اللفظ او بحسب المعنى الذي يحسب اللفظ فاما في الالفاظ الناقصة الدلالات او لعدمها كالادوات والخروف التي هي مقاطع الكلم واما في الالفاظ الدالة المفردة واما في الالفاظ المركبة وكذلك الذي في المعاني تكون اما بحسب المعاني البسيطة او بحسب المعاني المركبة ومن الصناعة التي بحسب القسم الاول تشابه او اخر المقاطع واولاه في النظم المسمى بالرصع كقولهم .

فلا حسمت من بعد قد انظني ولا كلمت من بعد عجب
وتداخل الادوات وتخالفا وتشاكياتها والى باب التحويلات وعن من باب التشاكيات ، واما الذي بحسب القسم الثاني من الصناعة فهو تشاكياتها والتام منه ما يتكرر في البيت المقاطع متعقبة او متعقبة الجوهري متخالفة التصريف

والناقص ان تكون متقاربة الجوهر او متقاربة الجوهر والتصريف . مثال الاول العين والعين من الالفاظ المشتركة ومثال الثاني السمك والسباك ومثال الثالث والرابع الفار و المصارف والعظيم والعليم او السهاد والسها او الصالح والسابع فهذا هو التشاكل الذي في اللفظ وقد يكون ذلك اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون لفظان مترادفان او احدهما مقول على مناسب الآخر او مجانسه ويستعمل على غير تلك الجهة كالكوكب والنجم الذي يراد به النبت والسهم والقوس الذي يراد به الاثر العلوى المسمى بالقزح واما بحسب المخالفة فهو بحسب المعنى فتكون الصنعة في لفظ او لفظين يقع احدهما على شئ والآخر على ضده او ما يقطن انه ضده مجاينا فيه او يشاكل ضده ويناسبه ويتصل به كالسواد التي هي القري واليباض او الرحمة وجههم وما جرى مجراها .

واما الصنعة التي بحسب القسم الثالث فالذى منه بالمشاكله هو ان يكون اللفظ مركبا من اجزاء ذوات تصريف في الافراد والجملة ذات ترتيب في التركيب ويقارنه . مثله او يكون من الالفاظ لها احدى الصناعات التي في البسيطة ويقارنها مثلها والتي بحسب المخالفة فالذى يكون فيه مخالفة الاجزاء في ترتيبها بين جملي قولين مركبين اما في اجزاء مشتركة منها و اجزاء غير مشتركة فيها .

واما الصنعة (١) التي بحسب القسم الرابع اما التي بحسب المشاكلة التامة فان يتكرر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة واما التي بحسب المشاكلة الناقصة فان تكون هناك معاني متناظرة او متناسبة كعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب بتشابه في النسبة وقد يكون بجهة الاستعمال وقد يكون باشتراك في الحمل وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول الملك والعقل ومثال الثاني القوس والسهم ومثال الثالث الطول والعرض ومثال الرابع الشمس والمطر .

واما الذي بحسب القسم الخامس اما في المشاكلة فان يكون معنى مركب من معاني واجزاء عدة فيشاكل تركيبها ويشتركان في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان

يشخا لنا في التركيب او الترتيب بعد الشركة في الاجزاء او بلا شركة في الاجزاء
ويدخل في هذه القسمة كقولهم اما كذا واما كذا والجمع والتفريق كقولهم
انت وفلان بحر لكن انت عذبه وذلك زعاقه وجمع الجملة لتفصيل البيان كقولهم
يوجب ويبتى فهذه هي عدة الصناعات الشعرية فيما قالوا على سبيل الاختصار .

تم الجزء من المعبر في علم المنطق بجميعه .

والحمد لله حمدا دائما متسر مدا كما هو اهله ومستحقه

وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم كثيرا

(آخر النسخة الاسلاموية بخط حديث ما نصه)

هو رضى بنسخة مهذبة مقروءة على المصنف وذلك في شهر ر سنة (٥٥٦) ست
وخمسين وخمس مائة - والحمد لله حق حمده كما هو اهله .

تم الجزء الاول من المنطقيات ويليها الجزء الثاني اوله
الجزء الاول من العلم الطبيعي

فهرس مضامين الجزء الاول من الكتاب المعتبر فى الحكمة

| | |
|----|--|
| ٢ | مقدمة الكتاب |
| ٥ | المقالة الاولى - فى المعارف وتصور المعانى بالحدود والرسوم |
| ٦ | الفصل الاول منها فى منقمة المنطق وغرضه وموضوعه ومطالبه |
| ٨ | الفصل الثانى - فى نسبة الالفاظ الى معانيها ومعهوداتها واختلاف اوضاعها ودلالاتها |
| ١٢ | الفصل الثالث - فى المناسبة بين موجودات الاعيان ومتصورات الاذهان |
| ١٦ | الفصل الرابع - فى تعريف هذه الكليات الخمس بالاقاويل المعرفة وهى الحدود والرسوم واشباع الكلام فيها |
| ٢٢ | الفصل الخامس - فى نتيج ما قيل فى الاوصاف الذاتية والعرضية وتحقيق القصول المقومة للانواع |
| ٢٩ | الفصل السادس - فى تحقيق ما به الشئ هو ما هو وفى العلم والوجود وما يصلح ان يقال فى جواب ما هو |
| ٣٤ | الفصل السابع - فى التصور والفهم والمعرفة والعلم والحق والباطل والصدق والكذب |
| ٣٧ | الفصل الثامن - فى المعرفة الناقصة والتامة والخاصة والعامة |
| ٤٠ | الفصل التاسع - فى وجوه الاستفادة والكسب للمعارف والعلوم |
| ٤٣ | الفصل العاشر - فى الاكتسابى والاولى من المعارف والعلوم |
| ٤٦ | الفصل الحادى عشر - فى الاقاويل المعرفة من الحدود والرسوم والتمثيلات |
| ٤٧ | فى الحد |

| فهرس الجزء الاول | ٢٨٤ | من كتاب المعبر |
|------------------|--|----------------|
| ٤٨ | في الرسم | |
| ٥٠ | في التمثيل | |
| ٥١ | الفصل الثاني عشر - في الصحيح والنام والفساد والناقص | |
| ٥٢ | من اصناف الاقاويل المعرفة | |
| ٥٣ | الفصل الثالث عشر - في القسمة والتحليل والجمع والتركيب | |
| ٥٤ | المعينة على اكتساب الاقاويل المعرفة | |
| ٥٥ | الفصل الرابع عشر - في وجوه التوصل الى استفادة الحدود | |
| ٥٦ | والرسوم | |
| ٥٧ | الفصل الخامس عشر - في المناسبة بين الاسامى والحدود | |
| ٥٨ | للتصورات والموجودات | |
| ٥٩ | الفصل السادس عشر - في حكاية ما اورده من استصعب | |
| ٦٠ | قانون التحديد وجعله في حدود الامتناع وتسهيل تلك الصعوبة | |
| ٦١ | وتجوير ذلك المتع | |
| ٦٢ | المقالة الثانية - من الجزء الاول من المنطق من كتاب المعبر | |
| ٦٣ | من الحكمة في العلوم وماله وبه يكون التصديق والتكذيب | |
| ٦٤ | الفصل الاول - منها في الاقاويل الجازمة | |
| ٦٥ | الفصل الثاني - في المحصورات والمهملات والمخصوصات | |
| ٦٦ | من القضايا | |
| ٦٧ | الفصل الثالث - في جهات القضايا | |
| ٦٨ | الفصل الرابع - في المادة والجهة | |
| ٦٩ | الفصل الخامس - في اشتراك القضايا وتباينها وتقابلها وتضادها | |
| ٧٠ | وتناقضها | |
| ٧١ | الفصل السادس - في ذكر المناسبات بين القضايا في الصدق | |
| ٧٢ | والكذب | |

| | | |
|--|-----|-----------------|
| من كتاب المعبر | ٢٨٥ | خمس الجزء الاول |
| الفصل السابع - في توحيد القضايا وتكثرها | ١٠٧ | |
| المقالة الثالثة في علم القياس | ١٠٩ | |
| الفصل الاول في تأليف القضايا بعضها مع بعض الخ | » | |
| الفصل الثاني - في المقدمات والقياسات المؤلفة منها بقول كلي | ١١٣ | |
| الفصل الثالث - في عكوس المقدمات وما يلزم صدقه فيها من صدق اصولها | ١١٧ | |
| الفصل الرابع - في القرائن القياسية | ١٢٢ | |
| الفصل الخامس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة | ١٢٦ | |
| في الشكل الاول | | |
| الفصل السادس - في ضروب القياسات من القضايا المطلقة | ١٣٧ | |
| في الشكل الثاني | | |
| الفصل السابع في ضروب القياسات من القضايا المطلقة | ١٤٤ | |
| في الشكل الثالث | | |
| الفصل الثامن في اشكال القياسات وضروبها من القضايا الضرورية | ١٤٨ | |
| والممكنة والمختلطة منها ومن المطلقات | | |
| الفصل التاسع - في المقاييس المؤلفة من القضايا الشرطية | ١٥٢ | |
| استثنائية واقترانية | | |
| الفصل العاشر - في القياسات المركبة | ١٦١ | |
| الفصل الحادي عشر - في اكتساب المقدمات | ١٦٥ | |
| الفصل الثاني عشر - في تحليل القياسات الداخلة في الكلام المتصل | ١٦٩ | |
| الى الاشكال الثلاثة | | |
| الفصل الثالث عشر - في استقرار النتائج وانتاج الصادق من الكاذب | ١٧٤ | |
| الفصل الرابع عشر - في بيان الدور وعكس القياس | ١٧٨ | |
| الفصل الخامس عشر - في قياس الخلف | ١٨٤ | |

| | | |
|------------------|--|-----------------|
| فهرس الجزء الاول | ٢٨٦ | من كتاب المعتبر |
| ١٨٨ | الفصل السادس عشر - في القياسات من مقدمات متقابلة والمصادرة على المطلوب الاول وفي وضع ما ليس بسبب للنتيجة الكاذبة على انه سبب | |
| ١٩٥ | الفصل السابع عشر - في استحالة المقاييس والتدبير في تأليفها او منعها في الجدل وكيف يقع في الشيء الواحد علم وطن متقابلان | |
| ١٩٩ | الفصل الثامن عشر في الاستبراء والتمثيل والمقاومة والرأى والعلامة | |
| ٢٠٣ | المقالة الرابعة في علم البرهان | |
| » | الفصل الاول - في التعليم والتعلم الذهني | |
| ٢٠٨ | الفصل الثاني - في الطالب | |
| ٢١٢ | الفصل الثالث - في الله كيف تعرف المقدمات الاولية وعلى اى وجه يعلمها العالم بعد جهله بها | |
| ٢١٧ | الفصل الرابع - في شرائط مقدمات البرهان | |
| ٢٢١ | الفصل الخامس في موضوعات العلوم ومطالبا ومسائلها ومبادئها | |
| ٢٢٥ | الفصل السادس - في ترتيب العلوم الحكيمة وما تشترك فيه وما تفرق به | |
| ٢٣٠ | الفصل السابع - في مبادئ البراهين وكيف يعرف الانسان ما لا يعرف منها | |
| ٢٣٣ | المقالة الخامسة - في طوبيقا وهو علم الجدل | |
| » | الفصل الاول - في القياسات الجدلية | |
| ٢٣٧ | الفصل الثاني - في الآلات التي تستنبط بها المواضع الجدلية وتتحرز من الالتزام والاقطاع | |
| ٢٤١ | الفصل الثالث - في مواضع الاثبات والابطال مطلقا | |
| ٢٤٦ | الفصل الرابع - في المواضع الخاصة بالعرض العام والجنس والآثر والافضل | |

فهرس الجزء الاول ٢٨٧ من كتاب المعتبر

- ٢٥٠ الفصل الخامس - في المواضع الخاصة بالفصل والخاصة
 ٢٥٤ الفصل السادس - في المواضع الخاصة بالحد
 ٢٥٦ اغصل السابع - في الوصايا التي ينتفع بها المجادل
 ٢٦٤ المقالة السادسة - في الاقاويل السوفسطية وهي قياسات
 المناطين واقتاويلهم
 » فصل - في التبيكات والمغالطات
 ٢٦٩ المقالة السابعة - في القياسات الخطائية وهي التي تسمى
 باليونانية ريطوريقا
 » الفصل الاول - في الامور الكلية من الخطابة
 ٢٧٢ الفصل الثاني - في الانواع الجزئية من الخطابة
 ٢٧٤ المقالة الثامنة - في القياسات والاقاويل الشعرية وهي التي تسمى
 باليونانية نيطوريقى
 » الفصل الاول - في صناعة الشعر ومقاصد الشعراء

تم فهرس الجزء الاول من كتاب المعتبر بعونه تعالى وفضله

خاتمة الطبع لكتاب المعتبر في الحكمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انطق الانسان وعلمه البيان والصلاة والسلام على رسوله الذي اوتي جوامع الكلم عالي المرتبة رفيع الشان وآله الاقوياء بالجملة والبرهان واصحابه الامناء القائمين بنصرة الدين والقاطعين شبهة الزيغ والبهتان .

وبعد فقد تم طبع الجزء الاول من الكتاب المعتبر وهو قسم المنطقيات ولا يخفى على الناظر البصير والعارف التحرير علو شأن هذا الكتاب وتفرده اساليبه بحيث فاق في رفعة مرتبته على اغلب الكتب المتناوئة بهذا العلم فن مزايانا هذا الموحز القائي والوجيز الرائق ان مصنفه المحقق المتبحر في المعقولات (كما سيأتي في ترجمته في آخر الجزء الثالث من هذا الكتاب ان شاء الله تعالى مبسوطه) قد اوضح المطالب العلمية بعبارات موجزة شافية بحيث اغنى عن غيره وبين المطالب الدقيقة التي لا توجد في غيره وان وجدت فقير كانية وغير مقنعة والمصنف العلامة قد بحث فيه عن المطالب العالية التي هي رؤوس مسائل هذا العلم ومن كلام ائمة علماء هذا الفن مثل ارسطو وفلاطون وسقراط وغيرهم وقبح حججهم وبراهينهم واجتهد فيها فقال قولاً فصلاً بحيث لا يمكن الا نكار عليه والا اعتذار عنه وما ذكر قولاً من اقاويل الحكماء اليونانيين وعلمائهم الاتقعه وظهر رأيه فيه بصوابه او خطائه بعبارات واضحة ونهج فيه منهج القدماء من المنطقيين اليونانيين ففاق على اقرانه ولذا سمى هذا الكتاب بالمعتبر لانه ما اثبت فيه شيئاً الا ما اعتبره واعتمد عليه - وقد تفضل علينا الفضل الجليل شرف الدين استاذ دارنا عوم باستانبول باعطاء نسخة قديمة مقابلة بنسخة مقروءة على المصنف التي انتقلت الى الخزانة الاصفية محيدراً مادد الذكر بالمدح اه الله به ١٠١١

وهي صحيحة واضحة الكتابة غيرها فيها قليلة النقاط ومن اجل ذلك وتمت
الاشتباكات القليلة في عدة مواضع وايضا نسخة اخرى من استنبول بمكتبة
(لالاي) التي اخذ منها العكس الشمسي الاستاذ (هريتير) وهي جيدة الكتابة
واضحتها غيرها اقل اعتمادا من الاولى لان فيها بعض اسقطات وتغيير
العبارات حيث انها مكتوبة في غير محلها من تحليل النسخين فاخذنا النقل من
الاولى وقابلناه بالآخرى .

واعتنى بمقابلته وتصحيحه مولانا السيد عبدا لله العلوي الحضرمي والشيخ احمد
بن عبد اليماني والكاتب الحقيق رقاء دائرة المعارف ونظر فيه نظرة ثانية وقت
الطبع مولانا العلامة السيد مناظر احسن الكيلا في استاذ العلوم الشرعية في الجلاء
العثمانية والركن الركن في دائرة المعارف فطبع بمداقه باجود الصحة على
حسب الطاقة والمقدرة واعلمنا لنسخة استنبول (قط) ولنسخة لالاي (لا)
ونسخة كوبريلو (كو) .

57483

وذاك باحسن العهود واطيب الا زمان واعلى الدول الدولة العلية العثمانية
تحت ظل دولة السلطان بن السلطان حضرة مظفر الممالك سلطان العلوم (مير عثمان علي
خان بهادر) لازالت تسمى دولته ساطعة باهرة وتحت صدارة الرئيس
الا عظم النواب المستطاب سر حيدر نواز جنك بهادر الصدر الاعظم للرياسة
الاصفية وصدر مجلس دائرة المعارف ونياة المجلس للنواب المستطاب
محمد يار جنك بهادر وتحت اعتماد النواب المعلى الاقارب همدى يار جنك بهادر
وزير السياسة والمعارف للرياسة والعميد لدائرة المعارف والنواب المعلى الخطاب
ناظر يار جنك بهادر ركن العدلية للرياسة وشريك العميد لدائرة وتحت
الاهتمام باهم الانتظام لمولانا الهمام السيد هاشم اندوى لازالت افادتهم عاطفة
علينا وفيوضهم نازلة اليانا فالحمد لله اولاً وآخر اوطاهر اوباطنا .

وانا احقر عباده المساكين

السيد زين العابدين الموسوي غفر له الله تعالى

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

| الخطأ | الصواب | الخطأ | الصواب |
|-------|--------|------------|--------------|
| ٢ | ١٥ | يضيق | يضيق |
| ٦ | ١٨ | الافاظ | الافاظ |
| ٧ | ١٠ | الغزيرة | الغزيرة |
| » | ١٢ | » | » |
| » | ١٧ | » | » |
| » | ١٨ | » | » |
| ١٣ | ١٩ | تقال | يقال |
| » | » | على على | على |
| ١٤ | ٣ | معنى | بمعنى |
| ١٦ | » | رهو | وهو |
| ١٩ | ٢٤ | بمقاده | لمقاده |
| ٢٠ | ١٠ | مناقضاتهم | مناقضاتهم |
| ٢٤ | ٢٢ | المخصوصة | المخصوصة |
| ٣٥ | ٩ | كا | كان |
| ٣٧ | ١٧ | تيا ماله | يتأمله |
| ٤١ | ١٠ | ساسا | حساسا |
| ٤٣ | ١٠ | عرفة | عرفه |
| ٤٤ | » | وبالطلب | بالطلب |
| ٥٥ | ١ | وتقصه فساد | وتقصه وفساده |
| ٥٦ | ١٠ | فسمة | تسمة |

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

| الصواب | الخطأ | ١٢٣ | ١٢٤ |
|------------------|--------------------|-----|-----|
| (بها - ١ -) | (ا بها) | ٣ | ٥٨ |
| لشوقه | لشوقه | ٩ | ٥٨ |
| واحد | واحد | ١٣ | » |
| فينبئني | فينبئني | ٢ | ٦٠ |
| نفس | نفس | ٢١ | » |
| مواضعه | مواضعه | ٩ | ٦٤ |
| الا انسان | الا انسان | ٢٤ | ٧١ |
| فاج | واج | ٢ | ٧٣ |
| الموجة | الوجبة | ١٨ | » |
| تحمل | نحمل | ١٥ | ٧٥ |
| الدوام واللدوام | اللا دوام والادوام | ١٨ | ٧٦ |
| حيث احدها لاحالة | حيث | ٢٢ | ٧٧ |
| | احدها لاحالة | ٢٤ | » |
| يتقارب | يتقاربت | ٨ | ٧٩ |
| القالب | لقالب | ١٤ | » |
| الممكنة | الممكنة | ٢ | ٩٤ |
| معدوم - و - | معدوم - | ٢٢ | ١٠١ |
| عادل | و - عادل | ٢٤ | » |
| وبعضه | بعضه | ٣ | ١٠٢ |
| بممتنع | بممتنع | ٤ | ١٠٧ |

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الأول من الكتاب المنبر في الحكمة

| الخطأ | الصواب | الخطأ | الصواب |
|-------|--------|-----------------|-------------|
| ١٠٩ | ٣ | فانه اذا | فانه اذا |
| ١٢٠ | ٢٥ | انسان | لا يذكر |
| ١٢٤ | ٢ | فهذ | فهذا |
| ١٢٨ | ٥ | منها | منها سائلة |
| ١٣٧ | ١٧ | اشكل | الشكل |
| ١٣٩ | ١٨ | محزجان | يخزجان |
| ١٤٣ | ٦ | ابغض | ابغض |
| » | ٢٣ | للذان | للذان |
| ١٤٤ | ٤ | (١) | |
| » | ١١ | ١- حيوان | ١- حيوان |
| ١٥١ | ٢٣ | القياسيات | القياسيات |
| ١٥٢ | » | فج - د | - ج - د |
| ١٥٨ | ٢٢ | ليس | ليست |
| ١٦٠ | ٧ | مكان فيه الكبرى | مكان الكبرى |
| » | ٢١ | المتفصلة | والمتفصلة |
| ١٦٧ | ٢ | فيسد | فيحد |
| ١٧٢ | ٧ | يسط | يسط |
| ١٨٦ | ٩ | الجزئين | الجزئين |
| ١٩٥ | ١١ | السؤل | السؤل |
| ١٩٦ | ١ | د | د |

بيان الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول من الكتاب المعتبر في الحكمة

| الخطأ | الصواب | الرقم | الترتيب |
|---------|----------|-------|---------|
| اي شئ | اي شئ هو | ٢٢ | ٢٠٨ |
| يختص | يختص | ١٩ | ٢١٦ |
| يحد | يحد | ٥ | ٢١٨ |
| يجزأ | يجزأ | ١٤ | ٢٢٣ |
| فانظمت | فانظمت | ٤ | ٢٢٥ |
| تمى | انتهى | ٣ | ٢٢٧ |
| (٢) | | ٢٣ | ٢٤٥ |
| ما هو | ما | ١٧ | ٢٤٦ |
| آثرا | اثرا | ٧ | ٢٤٨ |
| ينظر | ينظر | ١١ | ٢ |
| لطن | يظن | ٢٢ | ٢٥٤ |
| اشراك | اشترك | ١٦ | ٢٦٧ |
| الابه | الاشبه | ١٨ | ٢٧٣ |
| الاقايل | الاقاويل | ٦ | ٢٧٥ |

تم فهرس الخطأ والصواب الواقع في الجزء الاول
من الكتاب المعتبر في الحكمة بعونه تعالى وحسن توفيقه

